جامعـة الجزائـر – 3-

كليـة العلـوم السياسيـة و العلاقـات الدوليـة

قسـم العلـوم السياسيـة

التحـول الديمقراطـي فـي العالـم العربـي دراسـة مقارنـة بيـن تونـس و مصـر 2013 - 1987

مذكـرة مقدمـة لنيـل شهـادة الدكتـوراه " الطـور الثالـث "

في العلـوم السياسيـة و العلاقـات الدوليـة

تخصـص: دراسـات إقليميـة

من إعـداد الطالبـة:

- قليعـي زينـب

إشـراف الأستـاذ الدكتور:

- أ.د/ عامـر مصبـاح

لجنـة المناقشـــة:

أ.د سالم برقـوق ..... رئيسـا

أ.د عامر مصباح ..... مقـررا

د. تيغـزة زهرة ..... عضـوا

د. غـريب حكيم ..... عضـوا

د. مرسي مشري ..... عضـوا

السنـة الدراسيـة: 2018/2017

إهداء

أهدي هذه الرسالة المتواضعة إلى الذين أدخر لهم كل مودة و حب و تقدير ..

إلىوالديّ الكريمين .. حفظهما الله الذين مهدوا لي طريق العلم

زوجي و أبنائي .. حفظهما الله الذين ساندوني في السراء الضراء

إلى أخوتي و أخواتي .. رعاهم المولى

إلى الذين ساندوني أصدقائي و زملائي

شكر و تقدير

الشكر و الامتنان لله سبحانه و تعالى الذي أعانني على إتمام هذا العمل

و أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل ،و أخص بالذكر الأستاذ الدكتور القدير /عامر مصباح الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة و على ما بذله من جهد مميز متواصل،و متابعة مستمرة و توجيه حكيم و متخصص ،وكان له الدور الرئيس في انجاز هذه الدراسة فجزاه الله خير الجزاء .

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع الأساتذة بكلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة الجزائر 3.

الطالبة قليعي زينب

Summary:

This study deals with the experience of democratic transformation in the Arab world through the model of Tunisia And Egypt, from a comparative point of view, to find out the most important reasons that led to the democratic transition in both countries and the challenges presented to both countries during the transition phase. The study examines the theoretical and theoretical rooting of the democratic transition. Tunisia and Egypt before and after the revolution, as well as addressing the most important fruits and political forces during the transitional path to understand the reasons that led to the failure of the Egyptian experiment and hindered by Tunisia,Finally, the comparison between the experiences of Tunisia and Egypt in the process of democratic transformation.

The study relied on the historical approach to highlight the main features and characteristics of democratic transformation in Tunisia and Egypt before and after the revolution, as well as the comparative approach to study common characteristics

And the difference between the two systems, by tracking the events that the two countries experienced during the period of democratic transition, and also adopted the study on institutional approach and the approach of the elite.

The study concluded that the issue of democracy in the Arab world is a civil society issue. Civil society in its broad sense includes all political currents and parties that work in the political intellectual field. The identity of this civil society lies in unity, difference and conflict And pluralism.

Therefore, the study recommended that in order to achieve democratization in the Arab world, social stability must be achieved based on national reconciliation, which requires transitional justice aimed at issuing a democratic constitution that defines the nature and form of the political system. , With the powers of the President of the Republic.

ملخـص:

تناولت هذه الدراسة تجربة التحول الديمقراطي في العالم العربي من خلال نموذج تونس و مصر من وجهة نظر مقارنة، للوقوف على أهم الأسباب التي أدّت إلى حدوث تحول ديمقراطي في البلدين و التحديات التي تعرض لها كلا البلدين خلال مرحلة التحول، حيث تستعرض الدراسة من خلال فصولها التأصيل المفاهيمي و النظري للتحول الديمقراطي، إضافة إلى دراسة عملية التحول الديمقراطي في كل من تونس و مصر قبل الثورة و بعدها، كذلك التطرق إلى أهم الفواعل و القوى السياسية خلال المسار الانتقالي لفهم الأسباب التي أدّت إلى فشل التجربة المصرية و تعرقلها تونس، و أخيرا إجراء المقارنة بين تجربتي تونس و مصر في عملية التحول الديمقراطي.

اعتمدت الدراسة في تحليلها على المنهج التاريخي لإبراز أهم سمات و خصائص التحول الديمقراطي في تونس و مصر قبل الثورة و بعدها، إضافة إلى المنهج المقارن لدراسة الخصائص المشتركة و التباين بين النظامين، من خلال تتبع الأحداث التي مرّ بها البلدين خلال فترة الانتقال الديمقراطي، كذلك اعتمدت الدراسة على الاقتراب المؤسسي و اقتراب النخبة.

و خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن قضية الديمقراطية في العالم العربي هي قضية مجتمع مدني، فالمجتمع المدني بمفهومه الواسع يشمل جميع التيارات و الأحزاب السياسية التي تعمل في المجال الفكري السياسي، و هوية هذا المجتمع المدني تكمن في الوحدة و الاختلاف و التعارض و التعدد.

لذلك أوصت الدراسة بأنه لتحقيق عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي، لابد من تحقيق استقرار اجتماعي يبنى على مصالحة وطنية التي تتطلب عدالة إنتقالية تهدف إلى إصدار دستور ديمقراطي، الذي يحدد طبيعة النظام السياسي و شكله، و يحقق مبدأ التداول السلمي على السلطة و الفصل فيما بينها، مع تحديد سلطات رئيس الجمهورية.

مقدمــة:

مع إنتهاء الحرب الباردة و سقوط المنظومة السوفياتية السابقة، شهد العالم إقبالا متزايدا على الديمقراطية، ما عرف بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي التي بدأت في عام 1989، غير أن العالم العربي ظل محصنا ضد كل التطورات الديمقراطية التي حدثت في تلك الفترة، فالدراسات حول التحولات الديمقراطية في العالم قد ساعدت في ترسيخ فكرة استحالة التغيير الديمقراطي في هذه المنطقة، و بعد الانتفاضات الشعبية التي شهدتها بعض دول العالم العربي عام 2011و التي تمّ على إثرها سقوط عدد من الأنظمة ثبت عدم صحّة هذا الطرح.

أسفرت الانتفاضات الشعبية العارمة في تونس و مصر عن سقوط نظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي و الرئيس المصري حسني مبارك، لتدخل الدولتين بعد الثورة في غمار المرحلة الانتقالية، أدّت تونس استحقاقات إنتخابية، نتج عنها مجلس تأسيسي بالإضافة إلى الاندماج السياسي في إطار ما يعرف بالترويكا، إلا أن صعود وتيرة العنف عام 2013 باغتيال الشهيدين شكري بعليد و محمد البراهمي أدّى إلى انهيار الحكومة ممّا صعّب عملية إرساء الديمقراطية، و بالرغم من هذه التحديات التي واجهت المسار الانتقالي في تونس إلا أن القوى السياسية و المتمثلة في الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني استطاعت أن تتجاوز الأزمة و نتج عن ذلك صدور دستور يستند إلى المعايير الديمقراطية و إنتخاب رئيس للجمهورية التونسية وفق ما يتطلبه المسار الديمقراطي.

إما في مصر، فقد أدّت استحقاقات إنتخابية، نتج عنها استفتاءات و انتخابات برلمانية و رئاسية، إلا أن تجربة التحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة اتسمت بالاستقطاب الحاد بين القوى المدنية و القوى العسكرية أسفرت عن صعود العسكر إلى الحكم.

لقد استطاعت الثورة الديمقراطية في كل من تونس و مصر أن تذهل العالم كله بطابعها العفوي و السلمي، حيث كان وقودها المجتمع المدني، لاسيما أن هذه الثورات لم يتم تنظيمها من قبل الأحزاب الأيديولوجية المعروفة الإسلامية أو العلمانية، بل هي نتاج ظاهرة الشبكات الاجتماعية و المبادرات الفردية.

مبررات إختيار الموضوع:

إن أي بحث علمي لا يخلو من رغبة ذاتية تدفع الباحث إلى إنجازه، و لعل ما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع الاهتمام الشخصي و الفضول المعرفي تجاه موضوع التحول الديمقراطي نظرا لأهميته، خصوصا في الآونة الأخيرة و ما شهده العالم العربي من تطورات، على هذا الأساس قررت دراسة التحول الديمقراطي في العالم العربي من خلال المقارنة بين التجربة التونسية و المصرية.

- الأهمية البالغة التي يحتلها موضوع التحول الديمقراطي في العالم و الرغبة في الاطلاع على الحقائق العلمية المتعلقة به، حيث أضحى حدثا سياسيا، و مطلبا جماهيريا تتطلع إليه معظم شعوب العالم العربي.
- تزامن هذه الدراسة مع الأحداث الجديدة التي جرت في العالم العربي، و هو ما يعطي ميزة خاصة للدراسة.

إشكالية البحث:

إن مرتكزات النهج الديمقراطي تقوم على أساس إعطاء الشعب حق التشريع و صياغة القوانين و الأحكام من خلال المؤسسات المنتخبة و من خلال الاستفتاءات الشعبية، بينما يعتمد النهج الديمقراطي على اعتبار الدستور مرجعا نهائيا لشؤون الحكم و علاقات الحاكم بالمحكوم، و حتى طريقة تغيير الدستور و تعديله يحتكم فيها إلى الدستور نفسه، مما أثار تساؤل ر ئيسي:

ما هي طبيعة و خاصيات التحول الديمقراطي في العالم العربي من خلال نموذج تونس و مصر؟

و يندرج تحت هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية:

1- ما هو التحول الديمقراطي ؟

2-ما هي الدوافع التي أدّت إلى انهيار النظام السياسي في تونس و مصر ؟

3- كيف تعاملت القوى السياسية الفاعلة مع الثورة في تونس و مصر ؟

4- هل يؤدي الاستحقاق الانتخابي في تونس و مصر إلى تعزيز عملية التحول الديمقراطي ؟

5- ما هي طبيعة تأثير المؤسسة العسكرية على فرص التحول الديمقراطي في كل من تونس و مصر؟

فرضيـات البحـث:

تنطلق الإجابة على الإشكالية البحثية و التساؤلات الفرعية من خلال اختبار الفرضيات التالية:

1- هناك علاقة بين فشل النظم العربية منها تونس و مصر في تلبية الحاجات الاقتصادية و الاجتماعية لشعوبها، و بالتالي انهيار النظام السياسي.

2- كلما كان أداء الاستحقاق الانتخابي نزيه و شفاف كلما إزدادت فرص نجاح عملية التحول الديمقراطي.

3- هناك علاقة بين تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية و تعثر مسار التحول الديمقراطي.

متغيرات الدراسـة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف لعلّ أبرزها ما يلي:

- محاولة فهم مفهوم التحول الديمقراطي من خلال دراسة واقع التحول الديمقراطي في تونس و مصر قبل الثورة و بعدها.
- التعرف على أهم القوى السياسية الفاعلة و ما أفرزته من تطورات خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي في البلدين و إذا ما أدّت إلى الترسيخ الديمقراطي.
- الوقوف على العوامل المؤثرة التي أدّت إلى تراجع التيار الإسلامي في تونس و مصر.
- تحديد الخصائص المشتركة و التباين من خلال تجربة التحول الديمقراطي في تونس و مصر.

مفاهيـم الدراسـة:

- التحول الديمقراطي: ليس ثمة إتفاق محدد حول تعريف التحول الديمقراطي، شأنه شأن المفاهيم الأخرى المستخدمة في العلوم الاجتماعية بشكل عام، و تنبع صعوبة تعريف التحول الديمقراطي من وجود عدد من الإشكاليات المحيطة بهذا المفهوم، أهمها السيولة الزمنية للتحول، حيث يفترض أنه عملية مستمرة من أجل التغيير أو مدى العملية التي من المفترض أن تؤدي في النهاية إلى نظام حكم ديمقراطي.

و إذا أخذنا مفهوم التحول الديمقراطي، باعتباره عملية قد تفضي إلى تأسيس نظام ديمقراطي، فإن العمل بنظام التعددية السياسية، لا يعني بالضرورة تطبيق الديمقراطية، و هنا يمكن الاستفادة من الطروحات الخاصة بمفهوم التحول عن التسلطية، حيث يشير هذا المفهوم إلى مجموعة التطورات التي يشهدها نظام سياسي ما فتبعده عن طابع التسلط دون أن تجعل منه هذه التطورات نظاما ديمقراطيا.[1]

- النظام السياسي: يعرف **جابريل ألموند** النظام السياسي بأنه " نظام التفاعلات التي توجد في جميع المجتمعات المستقلة، و التي تقوم بوظيفتي التكامل و التكيف، و ذلك في إطار المجتمع ذاته، و بينه و بين المجتمعات الأخرى، و النظام السياسي بهذا المعنى مجموعة من التفاعلات و شبكة معقدة من العلاقات و الروابط السياسية "، و قد عرف **ديفيد إيستون**، بأنه " تلك العناصر المتصلة بالحكم و تنظيماته و بالجماعات السياسية و السلوك السياسي، و كذلك بعض العناصر الاجتماعية و المتعلقة بهذا النشاط يمكن إعتبارها جزءا منه كتلك المتعلقة بالنظام الطبقي و بالتكتلات و الجماعات المحلية "، و يمكن تعريف النظام السياسي، بأنه " عبارة عن مجموعة من المؤسسات السياسية الرسمية مثل (البرلمان، رئاسة الجمهورية، مجلس الوزراء)، و المؤسسات السياسية غير الرسمية مثل (الأحزاب

[1]- أحمد سمير القدرة، **المتغيرات السياسية و الاجتماعية و أثرها على النظام السياسي البحريني (2002-2013)** . رسالة ماجستير، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2014، ص 7.

السياسية، جماعات الضغط)، حيث تترابط هذه المؤسسات الرسمية و غير الرسمية بعضها ببعض و تؤدي إلى وظيفة معينة داخل المجتمع ".[1]

- **الإصلاح السياسي:** عرفت الموسوعة السياسية الإصلاح السياسي بأنه " تعديل في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون مساس بأسسها، و الإصلاح ليس سوى تحسين في النظام السياسي الاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام، إنه أشبه ما يكون بإقامة دعائم الخشب التي تحاول منع إنهيار المباني المتداعية، و يستعمل عادة للحيلولة دون الثورة أو تأخيرها ".[2]

كما يعرف الإصلاح السياسي بأنه " القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية، و وظائفها، و أساليب عملها و أهدافها، و ذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي ... فالإصلاح هو تغيير من داخل النظام و بآليات نابعة من داخل النظام ".[3]

- **الإنتقال الديمقراطي:** يشير الانتقال الديمقراطي في أوسع معانيه إلى العمليات و التفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي، و هناك عدة أنماط لنظم الحكم غير الديمقراطية، فهي يمكن أن تكون شمولية أو تسلطية، مدنية أو عسكرية، حكم فرد أو حكم قلة ... الخ. كما أن الانتقال إلى النظام الديمقراطي يمكن أن يتم من أعلى بمبادرة من النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي، أو من أسفل بواسطة قوى المعارضة المدعومة بتأييد شعبي واسع، أو من خلال المساومة و التفاوض بين النخبة الحاكمة و قوى المعارضة لها، و كل ذلك يؤكد على مدى التنوع و التعدد في تجارب و خبرات الانتقال الديمقراطي.

كما يعرف الانتقال الديمقراطي بأنه " مرحلة وسيطة يتم من خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم أو انهياره، و بناء نظام ديمقراطي جديد، و عادة ما تشمل عملية الانتقال مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية و القانونية، و المؤسسات و العمليات السياسية، و أنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية، بالإضافة إلى ذلك فإن مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية قد تشهد صراعات و مساومات و عمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين".[4]

---

[1]- أحمد سمير القدرة، المرجع السابق، ص 9 - 10.

[2]- عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية .** المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط 3، ج 1، 1990، ص 206.

[3]- محمود محمد السيد، **مفهوم الإصلاح السياسي .** الحوار المتمدن، عدد 3555، نوفمبر 2011.

[4]- حسنين توفيق ابراهيم، **الانتقال الديمقراطي ،إطار نظري**، مركز الجزيرة للدراسات، 2013. منشور على الرابط التالي : www.studiesaljazeera.net/ar/files/2013/01/20131249html

- **المعارضة السياسية:** مصطلح يستعمل في القانون الدستوري و في علم السياسة، يقصد به الأحزاب و الجماعات السياسية التي تناضل للاستيلاء على الحكم، و غالبا ما تمارس المعارضة في الإطار الشرعي و ضمن المؤسسات الثابتة، غير أن المعارضة قد ترفض أحيانا النظام السياسي القائم فتتمرد على قواعده و أصوله، مما يضفي عليها طابع التطرف، و تضع المعارضة الأشخاص و الجماعات و الأحزاب، التي تكون معادية، كليا أو جزئيا لسياسة الحكومة.[1]

أهميـة الدراسـة:

يمكن إبراز أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- للدراسة أهمية أكاديمية تتمثل في انها تقدم فائدة للباحثين الدارسين في العلوم السياسية و المهتمين بمجال التحول الديمقراطي.
- يشمل موضوع الدراسة تأصيلا نظريا لظاهرة التحول الديمقراطي و المفاهيم المرتبطة به، و بحثا في الاتجاهات النظرية المفسّـرة للتحول الديمقراطي، و هنا تكمن الأهمية النظرية لهذا البحث.
- يتناول موضوع الدراسة أهم التغيرات التي شهدها العالم العربي، باعتبار أن تلك الحركات تمثل تطبيقا علميا لنظرية الدومينو المعروفة على أساس أن الثورة في تونس أدّت إلى ثورة مماثلة في مصر، و بحكم الوزن الإقليمي لمصر انتشرت حركات التغيير.
- تعبر تلك الحركات عن موجة رابعةمن موجات التحوّل الديمقراطي بعد الموجة الأولى التي شملت جنوب أوروبا و الثانية التي غطت أمريكا اللاتينية و الثالثة التي امتدت إلى أوروبا الشرقية.
- حداثة الدراسة إذ تعدّ دراسة عملية التحول الديمقراطي في تونس و مصر، دراسة جديدة تتناول فترة زمنية حديثة

أدبيـات الدراسـة:

يعتبر موضوع التحول الديمقراطي في العالم العربي من المواضيع الحديثة، و هناك إسهامات عدد كبير من الكتاب و الباحثين الذين تطرقوا لموضوع التحول الديمقراطي عامة، و كذا النظام السياسي التونسي و النظام السياسي المصري لكن كل على حدى و من هذه الدراسات ما يلي:

الدراسة الأولى: نتناول فيها رسالة ماجستير للباحثة شهرزاد صحراوي تحت عنوان: **هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)**، و الصادرة عام 2013. اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على دراسة مجموعة من المؤشرات الديمقراطية، أهمها إعادة هيكلة إطارها الدستوري و المؤسسي و تطوير مؤسسات المجتمع المدني، و تكريس مبدأ التداول على السلطة

[1]- عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية** .المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط 3، ج 6، 1990، ص 231.

من خلال إقرار الانتخابات التعددية، كما أثبت الواقع التطبيقي لهذه المؤشرات الديمقراطية وجود مجموعة من المعوّقات التي تحول دون تطبيق ديمقراطية فعلية بهذه الدول و أهم هذه المعوقات هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية و القضائية، بالإضافة إلى بروز دور المجتمع المدني كأحد أهم معوّقات التي تحول دون تحقيق ديمقراطية فعلية فيها، بالإضافة إلى علاقة الحركات السياسية الإسلامية بعملية التحوّل الديمقراطي التي مثلت إحدى أهم المعوّقات التي حالت دون تحقيق ديمقراطية في الدول محل الدراسة، أيضا شلت المؤسسة العسكرية بتدخلها في العملية السياسية أهم معوّقات التحول الديمقراطي، و تختلف درجة إعاقة المؤسسة العسكرية لعملية التحول الديمقراطي من دولة إلى أخرى حسب درجة مشاركة المؤسسة العسكرية في العملية السياسية في الدول محل الدراسة، و خلصت الدراسة إلى أنه و لتحقيق عملية التحول الديمقراطي حقيقية في كل من تونس و الجزائر و المغرب لابدّ من إقرار نصوص دستورية تحقق التوازن بين السلطات الثلاث، وتسمح لكل واحدة القيام بمهامها بكل حرية، كما لابدّ من نشر ثقافة ديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع المدني، و تحلي كل من الحركات السياسية الإسلامية و النظام السياسي بثقافة التعايش و إحترام الطرف الآخر.

الدراسة الثانية: نتناول فيها رسالة ماجستير للباحثة أماني دياب العرعير تحت عنوان: **الانتخابات و التحول الديمقراطي، دراسة مقارنة بين النموذجين التونسي و المصري (2011-2016)**، و الصادرة عام 2017.

تناولت الباحثة هذه الدراسة بهدف فهم تجربتي الانتخابات و التحول الديمقراطي في مصر و تونس من وجهة نظر مقارنة، لتبيان أثر الانتخابات في نجاح أو إعاقة عملية التحول الديمقراطي في تلك التجربتين، حيث استعرضت الدّراسة من خلال فصولها التأصيل النظري لمفهومي الانتخابات و التحول الديمقراطي، إضافة إلى دراسة بيئة التحول الديمقراطي في كل من تونس و مصر قبل الثورة، و كذلك دراسة أثر الانتخابات بعد الثورة في نجاح التحول الديمقراطي في حالتي الدراسة، و أخيرا إجراء المقارنة بيت تجربتي مصر و تونس في التحول الديمقراطي، كما اعتمدت الباحثة في تحليلها للمعطيات على المنهج التاريخي عبر تتبع حالة الديمقراطية في كلتا الدولتين، و ما تبعها من ثورات شعبية و مراحل إنتقالية، إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي من خلال توضيح طبيعة العلاقة بين ظاهرة التحول الديمقراطي في مصر و تونس كمتغير تابع، و دور الانتخابات في حالتي مصر و تونس بعد الثورة من خلا لتتبع مختلف المراحل التي مر بها مجتمعا الدراسة، كذلك اعتمدت الدراسة على مدخل تحليل النظم، و خلصت إلى العديد من النتائج أهمها: أن هذه الإنتخابات استخدمت سلما للصعود إلى السلطة، و ليس من أجل إحداث إصلاح ديمقراطي، كما أنها عمقت الشروخ المتزايدة في

الجسد السياسي المصري و التونسي و فاقمتها، و بالتالي فشل عملية التحول الديمقراطي في مصر و تعرقلها في تونس.

لذلك أوصت الدراسة بأنه لنجاح فاعلية الانتخابات في تحقيق التحول الديمقراطي و الاستقرار السياسي و الاجتماعي، لابد من النظر إلى الانتخابات كأداة أولية من ضمن باقة متعددة من الأدوات و الآليات (سيادة القانون، المؤسساتية، الفصل بين السلطات، حرية الإعلام، الثقافة الديمقراطية، التنمية الاقتصادية، حيادية المؤسسة العسكرية، فعالية المجتمع المدني، فعالية الأحزاب السياسية).

الدراسة الثالثة: نتناول فيها رسالة ماجستير للباحثة قطاف تمام أسماء بعنوان: **دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية " حركة النهضة التونسية نموذجا "**، و الصادرة عام 2013.

تبحث هذه الدراسة في دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية و تتخذ حركة النهضة نموذجا و ذلك في إطار الدور الذي تلعبه حركات الإسلام السياسي في الحراك السياسي و الاجتماعي في العالم العربي و الذي تنامى في ظل الثورة التي تجتاح العالم العربي، و ما أفرزته من نتائج الانتخابات التي نظمت في عدد من الدول مثل تونس و المغرب و مصر و التي أوضحت تنامي دور حركات الإسلام السياسي كشريك في صناعة القرار بعد غياب طويل عن المشهد السياسي، و تتميز حركة النهضة بانتمائها للإسلام الحديث، إذ أنها أصبحت نهجا سياسيا متكيفا مع الظروف التاريخية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمع التونسي، و خصوصية ثقافته السياسية، المتأثرة بالثقافة الفرنسية، فقد تبنت فكرة الديمقراطية و اعترفت بقيم التعددية و التسامح و الحرية، و طوّرت فكرها و ممارستها في اتجاه يقوم على بلورة عقل إسلامي نقدي يتعايش حتى مع خصومه، على أرضية مشتركة من احترام الحريات العامة، و حقوق الإنسان، و احترام هوية البلاد العربية الإسلامية.

و عليه تتمحور إشكالية بحثنا حول: ما هو تأثير الحركات الإسلامية على مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية عموما ؟ و ما مدى تأثير الحركة الإسلامية التونسية " النهضة " على مسار التحول الديمقراطي في تونس في ظل الربيع العربي الذي تشهده ؟

و بناءا على ذلك تفترض الباحثة أن فتح المجال السياسي للحركات الإسلامية المغاربية يجعل العملية الديمقراطية ناجحة و سليمة في حين أن إقصاء التيارات الإسلامية يؤدي إلى الجنوح نحو العنف و التطرف.

في معالجتها لهذه الإشكالية اعتمدت على خطة متكونة من ثلاثة فصول أساسية، حيث ركز في الفصل الأول على الإطار النظري للدراسة، و في الفصل الثاني تطرقت إلى الحركات الإسلامية في بلدان

المغرب العربي بينما عالج الفصل الثالث دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجا ".

و توصلت الباحثة في دراستها إلى أن ظهور الحركة كلاعب إسلامي معتدل يبتعد عن التشدد و يميل إلى التوافق مع الاتجاه العام للمجتمع و الدولة، حيث لم تفرض على المجتمع التونسي منظومة معينة للقيم تتصادم مع ثقافة المجتمع، و اكتفت في الأغلب باستبطان نموذجها الديني، و أن الخطاب الفكري لحركة النهضة هو خطاب أصولي متطور، خطاب إسلامي ينزع نحول استيعاب جملة من القيم و المبادئ المكونة للحداثة، و هذا بفضل تفاعله مع الواقع المحيط.

منهـج الدراسـة:

المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث ليصل إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، و سنعتمد في هذه الدراسة على توظيف العديد من المناهج و الاقتراحات بغية تحقيق الأهداف المستوحاة من الدراسة، و تتمثل هذه المناهج في ما يلي:

- **المنهج التاريخي:** هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته الذي يتضمن الجانب التفسيري في دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها، أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي، فمن خلال هذا المنهج يمكننا إبراز أهم سمات و خصائص التحول الديمقراطي في تونس و مصر من الثمانينات إلى غاية 2013، حيث يوفر هذا المنهج المعلومات لعملية التحليل و التفسير، كما لا يمكن فهم أي ظاهرة إجتماعية أو سياسية بمعزل عن تطورها التاريخي.

- **المنهج المقارن:** الذي يقوم على دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة أو هو التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر.[1]

و كمساعدة في عملية البحث تمّ الاعتماد على عدد من المقاربات هي:

- **الاقتراب المؤسسي:** الذي يعنى بدراسة المؤسسات السياسية و أنماطها و آثارها على النظام السياسي و المجتمع، و من ثم الدستور كأداة ضابطة للسلطات الثلاث.

- **إقتـراب النخبـة:** حي يركز هذا الاقتراب على الخلفية الاجتماعية، و سمات أعضاء النخبة و بالذات تلك الحاكمة، على أساس أن الحكام في أي مجتمع هم جماعة تتميز بالتماسك و القوة، و تتخذ القرارات الهامة، الأمر الذي يجعل من دراستهم بحثا في أنماط التفاعلات الأساسية في المجتمع.

[1]- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي .** الجزائر : دار هومة، ط 5، 2007، ص 68.

تقسيم الدراسة:

قامت الدراسة وفق خطة بحثية بداية من مقدمة تضمنت إطار منهجي إعتمدت فيه على مختلف المناهج الاقترابات التي ساعدت في تحليل الموضوع، وصولا إلى خاتمة الدراسة، و قسمت البحث إلى أربعة فصول:

خصص الفصل الأول للإطار المفاهيمي و النظري للتحول الديمقراطي، حيث جاء في المبحث الأول مفهوم الديمقراطية و التحول الديمقراطي، و المبحث الثاني تطرقت فيه إلى عوامل التحول الديمقراطي، و أما المبحث الثالث فكان حول الأنماط و الاتجاهات النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي.

و خصص الفصل الثاني لدراسة عملية التحول الديمقراطي في تونس حيث جاء في المبحث الأول سياق التحول الديمقراطي في تونس، و تمّ دراسة فواعل التحول الديمقراطي في المبحث الثاني و أما المبحث الثالث فخصص إلى عملية التحول الديمقراطي في تونس.

و خصص الفصل الثالث لتجربة التحول الديمقراطي في مصر حيث جاء في المبحث الأول سياق التحول الديمقراطي في مصر، و المبحث الثاني فواعل التحول الديمقراطي في مصر، و أما المبحث الثالث عملية التحول الديمقراطي في مصر.

و أما الفصل الرابع فقد خصص لمقارنة تجربتي التحول الديمقراطي في البلدين محل الدراسة فجاء في المبحث الأول واقع المشهد السياسي في تونس و مصر، و أما المبحث الثاني فتناول أزمات و تحديات التحول الديمقراطي في تونس و مصر.

خطـة الدراسـة:

مقدمـة

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري للتحول الديمقراطي

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية و التحول الديمقراطي

أولا: مفهوم الديمقراطية

ثانيا: مفهوم التحول الديمقراطي

المبحث الثاني: عملية التحول الديمقراطي

أولا: العوامل المؤثرة على دعم و تعزيز عملية التحول الديمقراطي

ثانيا: العوامل المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي

المبحث الثالث: الأنماط و الاتجاهات النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي

أولا: أنماط التحول الديمقراطي

ثانيا: الاتجاهات النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي

خلاصـة

الفصل الثاني: التحول الديمقراطي في تونس

تمهيـد

المبحث الأول: سياق التحول الديمقراطي في تونس

أولا: بنية النظام السياسي في تونس

ثانيا: بنية المجتمع المدني في تونس

ثالثا: الحركات الاحتجاجية في تونس

رابعا: انهيار النظام السياسي في تونس

المبحث الثاني: فواعل التحول الديمقراطي

أولا: دور المؤسسة العسكرية في تونس بعد أحداث 2011

ثانيا: الإسلاميون

ثالثا: الأحزاب السياسية

رابعا: دور الفئة الشبابية في ثورة يناير 2011

خامسا: الوسائط التكنولوجية و الإعلام

المبحث الثالث: عملية التحول الديمقراطي في تونس

أولا: المشهد السياسي في تونس خلال المرحلة الانتقالية

ثانيا: المشهد السياسي في تونس خلال ما بعد الانتقال الديمقراطي

ثالثا: معوقات التحول الديمقراطي في تونس

خلاصـة

الفصل الثالث: التحول الديمقراطي في مصر

تمهيـد

المبحث الأول: سياق التحول الديمقراطي في مصر

أولا: بنية النظام السياسي في مصر

ثانيا: بنية المجتمع المدني في مصر

ثالثا: الحركات الاحتجاجية مصر

رابعا: إنهيار النظام السياسي في مصر

المبحث الثاني: فواعل التحول الديمقراطي في مصر

أولا: المجلس الأعلى للقوات المسلحة

ثانيا: الإسلاميون

ثالثا: الأحزاب السياسية

رابعا: دور الفئة الشبابية في ثورة يناير 2011

خامسا: الوسائط التكنولوجية و الإعلام

المبحث الثالث: عملية التحول الديمقراطي في مصر

أولا: الفترة الانتقالية و المرحلة التأسيسية

ثانيا: مرحلة حكم مرسي

ثالثا: معوقات التحول الديمقراطي في مصر

خلاصة

الفصل الرابع: مقارنة تجربة التحول الديمقراطي بين تونس و مصر

تمهيـد

المبحث الأول: واقع المشهد السياسي في تونـس و مصـر

أولا: خلفيات الثورة التونسية و المصرية

ثانيا: التطورات الدستورية في تونس و مصر

ثالثا: التطورات السياسية في تونس و مصر

المبحث الثاني: أزمات و تحديات التحول الديمقراطي في تونس و مصر

أولا: أزمات التحول الديمقراطي في تونس و مصر

ثانيا: تحديات التحول الديمقراطي في تونس و مصر

خلاصـة

الخاتمـة

قائمـة المراجـع

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري للتحول الديمقراطي

تمهيد:

تثير دراسة عملية التحول الديمقراطي ثلاثة أمور مهمة في تحليل النظم السياسية:[1]

الأول: أن عملية التحول الديمقراطي تتضمن إعادة بناء التحالفات بين القوى الاجتماعية، و إعادة تعريف العلاقات و تحديدها بين الدولة و مؤسسات المجتمع المدني، و هكذا فإن عملية الديمقراطية هي بمثابة ملخص مكثف للصراعات و التحالفات الاجتماعية – السياسية في بلد ما.

الثاني: أن دراسة عملية التحول الديمقراطي تفتح الباب للتحليل المقارن، فهي إحدى سمات التطور التاريخي المعاصر، في بلاد مختلفة مثل: البرتغال، و إسبانيا، و الأرجنتين، و البرازيل، و الفلبين و تونس، و مصر تم التخلي عن مفهوم الحزب الواحد و تبني الاتجاه إلى التعددية الحزبية و وجدت هذه الدعوة أرضا خصبة لها في الدول التي أخذت بالماركسية وصولا إلى ثورات دول شرق أوروبا 1989.

الثالث: أن عملية التحول الديمقراطي تثير قضية متطلبات و شروط النظام الديمقراطي من حيث النشأة، و الاستمرار و الاستقرار، ففي حقبة الستينات من القرن العشرين كانت دراسة أسباب فشل النظم الديمقراطية في دول منطقة الشرق الأوسط و أفريقيا، فقد شهدت هذه الدول سلسلة من الانقلابات العسكرية التي أودت بحياة نظم التعددية الحزبية و دشنت نظم الحزب الواحد، و بظهور قصور نظم الحزب الواحد و عجزها عن الوفاء بمتطلبات المشاركة السياسية و التنمية الاقتصادية في الثمانينات، تحول إهتمام الباحثين ليصبح تفسير أزمة نظم الحزب الواحد و سقوطها و كيفية إعادة بناء الديمقراطية و توفير البيئة المناسبة لذلك.

و يقصد ببناء الديمقراطية إدخال المفاهيم و الممارسات السياسية التنافسية على أساس مؤسسي في أجهزة الدولة و المجتمع، و هذا الإدخال له أكثر من جانب، فهناك جانب دستوري قانوني يرتبط بالاعتراف القانوني بتعدد الأحزاب و جماعات المصالح و مؤسسات المجتمع المدني، و جانب قيمي ثقافي يتعلق بشيوع قيم إحترام التعدد و التنوع، و أنه لا يوجد فريق أو تيار يحتكر الحقيقة السياسية، و بعد تنظيمي يتعلق بتوزيع السلطة، و وجود الرقابة المتبادلة، و بروز مراكز مختلفة للنفوذ و القوة، و يترتب على هذه العملية إعادة هيكلة السياسة و العلاقات الاجتماعية.[2]

---

[1]- علي الدين هلال، **النظام السياسي المصري بين إرث الماضي و آفاق المستقبل 1981-2010** . القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، يناير، 2010، ص 453 – 484.

[2]- علي الدين هلال، **نفس المرجع** ،ص 484.

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية و التحول الديمقراطي

تثير مسألة الديمقراطية و التحول الديمقراطي حالة من الجدل المتعاظم في العالم كله، و يشمل هذا الجدل المستويات السياسية و الفكرية و الأكاديمية إلى جانب المستويات الحزبية و الشعبية، حيث شهد العالم في العقود الثلاثة الأخيرة تطورات عديدة بدءا من موجة التحول الديمقراطي التي شهدتها كثير من دول العالم مرورا بالتغيرات الكبيرة التي طرأت على النظرية و الممارسة الديمقراطية بفعل ظهور مدارس فكرية سياسية جديدة، أسهمت في إثراء الجدل حول الموضوع مثل مدرسة التبعية و الماركسية الجديدة و الليبرالية الجديدة، و قد ترافقت هذه التطورات النظرية مع الكثير من التغيرات التي شهدها العالم في الفترة المذكورة، خاصة في بلدان العالم الثالث بجهة دخول عدد من هذه البلدان في عمليات تحول ديمقراطي على درجات مختلفة من التقدم، و استعصاء هذه العمليات في عدد آخر من هذه البلدان مثل بلدان العالم العربي.[1]

هذه التغيرات لم تتم بمعزل عن مناخ دولي أسهم إسهاما كبيرا في دفع مواضيع الديمقراطية و حقوق الإنسان و الحريات العامة إلى مقدمة جدول أعمال السياسات الدولية.

أولا: مفهوم الديمقراطية

الديمقراطية كمفهوم، و محتوى نظري هي من المفاهيم المركزية في العلوم السياسية، خاصة عندما يدور الحديث عن ممارسة السلطة و الحكم، و عن بنية النظام السياسي، و علاقات القوة التي تحكم العملية السياسية في المجتمع، فالديمقراطية مرتبطة تاريخيا بانتقال المجتمعات من شكل إلى آخر من أشكال تنظيم علاقات قوى المجتمع في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في مرحلة تاريخية معينة، و قد استقر في الدراسات المختلفة بأن الديمقراطية نشأت مع إنتقال المجتمعات الأوروبية من مرحلة الإقطاع إلى مرحلة الرأسمالية و التي جسدت تحولات إقتصادية، إجتماعية عميقة كانت العلامة الأبرز فيها هي الصعود الاجتماعي و السياسي للبرجوازية الذي ترتب على النهضة الصناعية و التحديث، و أخول الإقطاع المتحالف مع السلطة الملكية و الكنيسة.[2]

إلا أن الفهم التاريخي لنشوء الظاهرة الاجتماعية، على أهميته لا يكفي لإدراك مختلف أبعادها و تفاعلاتها المعاصرة، فقد شهدت تجربة الديمقراطية الكثير من التغيرات بفعل التحولات الكبيرة التي

---

[1]- أيوب حسن صالح علي، **آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني 1993-2003 .** جامعة النجاح الوطنية، فلسطين ، 2006، ص 10.

[2]- أيوب حسن صالح علي، **نفس المرجع**، ص 10.

لحقت ببنية الدول و نظمها السياسية و الاقتصادية، و بطبيعة البيئة الدولية، و سواها من المتغيرات التي تتطلب فحص مفهوم الديمقراطية و تحديده في ضوئها.

1- تعريف الديمقراطية

و تعرف الديمقراطية بصفة عامة" بأنها حكم الشعب أو الحكومة الشعبية و هي التي تعمل على تحقيق مصالح و هي تقوم على أساس المساواة السياسية بين الأفراد، و تعارض إحتكار الامتيازات السياسية لأي طبقة من طبقات الشعب و تحتم أن يكون الحكم بين يدي الأغلبية."[1]

و إذا أخذنا الديمقراطية في حد ذاتها سنجد أنها تمثل كثيرا من المصطلحات السياسية الأخرى حيث أنها كلمة يونانية الأصل و مركبة من لفظين هما Demos و معناها الشعب و Kratos و معناها السلطة أو الحكم، و بذلك يصبح معنى الكلمة هو حكم الشعب أو سلطة الشعب و معنى ذلك المشاركة الكاملة لكافة المواطنين في عملية الحكم، غير أن هذه الكلمة إنحدرت من اليونان التي كان حجم السكان فيها يسمح بالاجتماع لمباشرة أمور دولة المدينة.[2]

و خلال الفترة الممتدة بين عامي 1945 و 1970 تم ظهور تيار قوي لمراجعة النظرية الكلاسيكية للديمقراطية حيث انه من الصعب تطبيق الديمقراطية كحكم الشعب و ذلك بحكم توسع الدولة الإقليمية مما أنتج مفهوم الديمقراطية الحديثة التي تعمل بشكل غير مباشر من خلال التنافس بين عدد قليل من الأشخاص الذي يتم إنتخاب البعض منهم للحكومة على يد الشعب.[3]

و قد اتجه هذا التيار إلى نقد الديمقراطية الكلاسيكية من خلال النقاط التالية:

- أن النظرية الكلاسيكية للديمقراطية قامت على أساس أن المواطن يتمتع بدرجة عالية من الرشادة و المعرفة السياسية في حين أن المواطن العادي يفتقد إلى الاهتمام و المعرفة الواسعة بالقضايا السياسية، و قد اعتمدوا في ذلك على نتائج دراسات الرأي العام، حيث أن عدم إهتمام المواطنين بالقضايا السياسية و عدم قدرتهم على المشاركة يهدد الديمقراطية.

- عدم قدرة النظرية الديمقراطية الكلاسيكية التمييز بين التوجهات القيمية و الدراسة العلمية الامبريقية، في حين إرتبطت النظرية الديمقراطية الحديثة بالتيار السلوكي، حيث اهتمت النظرية الكلاسيكية بالسؤال

---

[1]- فتحي السيد عبده، **السياسة و المجتمع رؤية مستقلة للثورة و الديمقراطية و الأحزاب السياسية.** مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، د. ت. ن، ص 129.

[2]- نفس المرجع ،ص 129.

[3]- جوني عاصي،**نظريات الانتقال إلى الديمقراطية، إعادة النظر في براديغم التحول.** المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، فلسطين ، 2006، ص 18.

المعياري: " كيف يجب أن تعمل الديمقراطية في حين اهتمت النظرية الحديثة بالإجابة على السؤال: " كيف تعمل الديمقراطية في الواقع ؟ ".

- أعطت النظرية الكلاسيكية الأولوية و الاهتمام الأكبر للمواطن على حساب القيادة السياسية، بينما أكد أنصار النظرية الحديثة على أن دور القيادة أساسي في مواجهة تراجع المعرفة السياسية لدى المواطن.[1]

و عليه أكد أنصار التيار التصحيحي للنظرية الكلاسيكية على أهمية النخب السياسية و التنظيمات كالأحزاب السياسية بغرض تحقيق الديمقراطية.

تعريف جوزيف شومبيتر:

حدد جوزيف شومبيتر أوجه الضعف فيما أسماه " بالنظرية الكلاسيكية للديمقراطية " و التي كانت تعرف الديمقراطية " بأنها إرادة الشعب (المصدر) و المصلحة العامة (الغرض) " و بتقويض لدعائم هذا الاتجاه العام قام شومبيتر بتطوير ما أسماه " نظرية أخرى للديمقراطية حيث عرفها " انها إتخاذ التدابير من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات ".[2]

و بإتباع هذا النهج الذي رسمه شومبيتر فإن ديمقراطية أي نظام سياسي في القرن العشرين يتحدد من خلال مدى اختيار أقوى صناع القرار الجماعي، في إنتخابات عادلة و نزيهة و دورية يتنافس فيها المرشحون على أصوات الناخبين التي هي حق كل الشعب، كما أكد شومبتير أن المنهج الديمقراطي يستطيع أن يؤدي وظيفته بنجاح لدى توفر بعض الشروط و هي كالآتي:

- نوعية السياسيين يجب أن تكون عالية.
- يجب أن تتم المنافسة بين القيادات و الأحزاب المتنافسة في إطار طيف محدود من المسائل السياسية.
- ينبغي توفر " رقابة ذاتية ديمقراطية "، أي إتفاق عريض على نبذ قيام الناخبين و الساسة، مثلا بخلط أدوارهم المحددة و الانتقاد الشديد للحكومات في جميع القضايا.
- من الضروري وجود ثقافة قادرة على تحمل الاختلافات في الرأي فالديمقراطية قد تتعرض للانهيار إذا ما جرى التمسك و الأيديولوجيات بعناد إلى درجة لا يكون معها الناس مستعدين للمساومة، من شأن هذا الوضع أن يضع حدا للسياسة الديمقراطية.[3]

تعريف روبرت دال:

---

[1]- شادية فتحي،**الاتجاهات المعاصرة للنظرية الديمقراطية.** الأردن ، المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة الأولى،2005، ص 14.

[2]- صامويل هنتجتون، ترجمة :عبد الوهاب علوب **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي أواخر القرن 20.** الكويت: دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى، 1993، ص 64.

[3]- ديفيلد هيلد، ترجمة: فاضل جتكر ،**نماذج الديمقراطية .** العراق : معهد الدراسات الإستراتيجية ،2006، ص 329.

ركز **روبرت دال** على ركنين أساسيين للديمقراطية: يتجلى الركن الأول في المنافسة التي تكفلها الآلية الانتخابية، و التي لابد أن تكون حرة و حاسمة، و يتعلق الركن الثاني بضمانات المشاركة المجتمعية في العملية السياسية و صنع القرار.[1]

كما أضاف **روبرت دال** خمسة معايير للديمقراطية:

المشاركة الفعالة: بحيث يكون لجميع الأعضاء فرص متساوية و فعالة لبيان وجهة نظرهم لغيرهم.

المساواة في التصويت: بإتاحة فرص متساوية و فعالة للإدلاء بالأصوات وقت إتخاذ القرارات.

الفهم المستنير: يجب أن يكون لكل عضو فرص متساوية و فعالة ليتعرف على بدائل السياسات و نتائجها.

السيطرة على جدول الأعمال: إتاحة فرصة مطلقة للأعضاء ليقرروا كيف تدرج الموضوعات في جدول الأعمال.

تضمين البالغين: بحيث يكون لجميع البالغين أو أغلبهم على الأقل الحقول الكاملة للمواطنين.[2]

تعريف دانكورت روستو:

طور **دانكورت روستو** نموذجا حركيا للديمقراطية يستند إلى مرحلتين داخليتين:

الأولى ،مرحلة الإعداد، حيث تحتل مسألة التجانس الاجتماعي و المعنى الاستيعابي للدولة القومية موقعا محوريا لضمان عدم إقصاء أي جماعة إجتماعية على أساس ديني أو عرقي أو لغوي، إضافة إلى ضرورة التوصل إلى تحالفات و توافقات نخبوية على القضايا الرئيسية، و إحداث توافق على المساحات المشتركة في هذه المرحلة، بعيدا عن القضايا الخلافية المتمحورة على الهوية الدينية أو الاثنية، ثم تأتي **المرحلة الثانية**، مرحلة التنوير و المعايشة حيث يتعين نقل هذه التوافقات النخبوية إلى المجتمع عن طريق تطوير خطاب نخبوي متماسك، يصبح إطارا للحكم و الحركة، و إحداث تحولات في الكتل التصويتية القائمة، و تطوير قواعد إنتخابية للأحزاب الجديدة الناشئة على أساس تلك التحالفات النخبوية.[3]

2- مقومات الديمقراطية و مبادئها

---

[1]- مراد هاشم، **إشكالية علاقة الدولة بالدين و التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**، 1989 إلى 2013، مصر و تونس نموذجا، رسالة الماجستير، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 40.

[2]- مصطفى بلعور، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية، دراسة حالة النظام السياسي الجزائري، 1998-2008.** أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية و الاعلام ،جامعة بن يوسف بن خدة ، 2010، ص 20.

[3]- مراد هاشم، **نفس المرجع السابق**، ص 40.

يتطلب نجاح الديمقراطية توافر بعض الشروط المادية أو الخارجية و الشروط العقلية أو الداخلية، و يشكل كل من التجانس القومي و التجانس الاجتماعي الأساس المادي للديمقراطية أما روح التجانس القومي فهو يستند إلى الميراث الاجتماعي المشترك و الوعي بالنوع التي تجعل كل كائن يدرك وجود الكائن الآخر على أساس التشابه بينهما في النوع.

أما التجانس الاجتماعي فهو أيضا من الشروط الأساسية في المجتمع الذي ينقسم إلى طبقات متدرجة بشكل حاد يصعب عليه أن يطور عقلية ديمقراطية.[1] ، و معنى ذلك أنه لابد أن يوجد شكل معين من أشكال المساواة الاقتصادية.

و الديمقراطية تتحقق فقط من خلال توفير شروط المشاركة السياسية الفعالة للمواطنين أفرادا و جماعات من أجل المساهمة في إتخاذ القرارات الجماعية الملزمة لهم، و من هنا فإنها ممارسة سياسية تجري وفق شرعية دستورية، و تحكم ممارستها منظومة قانونية، و يضبط أدائها و مستوى إنصافها توازن القوى بين الدولة و المجتمع التي يتشكل منها المجتمع المدني.[2]

و هذا بدوره يتطلب توافر بعض الظروف المادية إذ يتعين أن يزول الخوف من البطالة، و أن يسود معدل معقول للأجور، و أن تعمل الدولة على أن يرتفع من التعليم الإجباري بصورة تتيح الفرصة أمام الجميع، و أن تتكمش الفجوات الكبيرة في الدخل و الثروة، فذلك كله يسمح بإيجاد مناخ اجتماعي يلاءم المشاركة الذكية من جانب في المسائل العامة.

أما الأساس الروحي للديمقراطية فيتمثل في الاتفاق الفكري حول بعض المسلمات، و على سبيل المثال الاتفاق على الاختلاف، و معناها الاتفاق حول مسألة رئيسية تواجه المجتمع السياسي و الاختلاف في إختيار السياسة التي سوف تتبع بصدد هذه المسألة، و المسلمة الثانية تتضمن مبدأ الأغلبية و يعني هذا المبدأ الاتفاق الجماعي أو إلتزام الجميع بقبول القرار الصادر عن الأغلبية، بوضعه قرار يمثل الكل، و لهذه المسلمة أيضا جانب كيفي، فإذا أثيرت مناقشة بين الأغلبية و الأقلية على نحو يغلب عليه طابع الفائدة المتبادلة، فإن النتيجة هي أن الأغلبية سوف تأخذ بإعتبارها أفكار الأقلية عندما تضع قرارها، و هذا بدوره يكسب قرار الأغلبية خاصية جديدة، ذلك أن إرادة الأغلبية أصبحت تعبر عن نفس طبيعة إرادة المجموع أو الإرادة العامة أما المسلمة الثالثة فهي مبدأ التسوية و هو ينتج منطقيا عن المبدأ السابق و التسوية خلال عملية المناقشة تتطلب ذهنا يتسع بالتسامح المتبادل و إحترام وجهات النظر المختلفة.[3]

و من شروط الديمقراطية أيضا أن يوجد توازن في المجتمع ذلك أنه يعتبر هذا التوازن هو من المتطلبات الأولية لتحقيق حياة ديمقراطية مستقرة، بمعنى أنه لا يسمح لأية جماعة ضاغطة أو ذات قوة

---

[1]- فتحي السيد عبده، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[2]- أحمد صابر، حوحو ،**مبادئ و مقومات الديمقراطية.** مجلة المفكر، العدد الخامس، د. ت . ن ، ص 328.

[3]- فتحي السيد عبده، مرجع سبق ذكره، ص 135.

أن تمارس أي ضغط تأثير على وظائف الحكومة، و هو ما يثير مسألة الوعي العام بشروط الديمقراطية فلابد أن تتحقق لدى الناس الرغبة في تدعيم الديمقراطية و المحافظة على كيانها، و أن تكون لديهم القدرة على القيام بكافة ما يتطلبه النظام الديمقراطي من إستقرار و توازن في الحياة الاجتماعية.

و هناك المعطى الثقافي المشروط في تحقيق عملية التحول الديمقراطي و هو ما يسمى ثقافة الديمقراطية، فالأشكال التنظيمية و القانونية لنظام الحكم الديمقراطي تستند في قيامها و نشاطها إلى منظومة من المفاهيم و الأفكار، فالتعددية الحزبية و السياسية على سبيل المثال تجد أساسها الفكري في قيمة التسامح و القبول بالآخر، و أنه لا توجد جماعة سياسية أو تيار سياسي يحتكر الحقيقة أو الحل الوحيد بشأن القضايا التي تواجه المجتمع، و الحق في الانتخابات يستند أيضا إلى الاعتقاد في عقلانية الإنسان و رشده و قدرته على الاختيار بين بدائل، كما أن هذا الحق يستند إلى مبدأ المساواة بين البشر بغض النظر عن الجنس أو اللون أو العرق أو الدين.

و النظم الديمقراطية تستند إلى وجود هذه الثقافة الديمقراطية و وجود الاتفاق العام حوا قواعد العملية السياسية و شكل نظام الحكم، لأن النظام الديمقراطي لا تحميه القوة المسلحة بقدر ما يحميه إلتزام الفاعلين السياسيين بقواعد هذه العملية وفقا للدستور و القانون و عدم إستعدادهم للخروج عنها، و هكذا فإن هناك مجموعة من الأفكار و المفاهيم و القيم التي تشكل الثقافة الديمقراطية، و دون توافرها في مجتمع ما، فإن المؤسسات الديمقراطية تكون نبتا مصطنعا، لا يستند إلى جذور عميقة في الواقع الاجتماعي تصونه و تحميه.[1]

أما الجانب الثاني للديمقراطية، فهو يتعلق بالسياق الإجتماعي و الاقتصادي، فمنذ أن ربط أرسطو بين الديمقراطية و الطبقة الوسطى، عقد الباحثون الصلة بين إستمرار النظام الديمقراطي و حالة الاستقرار الاقتصادي، الذي يضمنه وجود طبقة وسطى عريضة، كما ربط آخرون بين إستقرار النظام الديمقراطي و وجود التجانس الاجتماعي بمعنى وجود الحد الأدنى من الروابط الوطنية بين المجموعات اللغوية و الدينية التي تشكل مجتمعا ما، خصوصا في المجتمعات التي تشهد صفوفا متنوعة من التعددية الاجتماعية و وجود الحد الأدنى من الروابط الوطنية هو الذي يجعل من العملية الديمقراطية آلية للتعبير عن المصالح و تمثيلها.

و إنطلاقا من هذا المفهوم، فإن عملية التحول الديمقراطي التي يشهدها العالم منذ بداية تسعينات القرن العشرين، تشير إلى تضمين ممارسات التعددية الحزبية و التنافسية المؤسسية في الجسد السياسي، و يشمل ذلك تعديلات دستورية و تنظيمية، و كذا قيمية و فكرية كما تتضمن إعادة توزيع السلطة و

[1]- علي الدين هلال، **النظام السياسي المصري بين إرث الماضي و آفاق المستقبل**، مرجع سيق ذكره، ص 480.

النفوذ، و توسيع دائرة المشاركة فيها، وبروز مراكز سياسية و إجتماعية مختلفة تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال.

و خلال هذه العملية، فإن الجسد السياسي و الاجتماعي ينتابه قدر من التغير، فقيم الطاعة و الوحدة التي تسود في نظم الحزب الواحد، يحل محلها قيم التعدد و التنوع و التنافس، و أنماط السلطة ذات الطابع الهراركي تحل محلها أنماطا أكثر تعقيدا و ذات أبعاد متعددة تتضمن بناء التحالفات و الشبكات و الوصول إلى حلول وسط.[1]

في ضوء ما سبق تفترض الديمقراطية وجود أسس و مبادئ نوجزها في ما يلي:

1-أن الإنسان بما يتميز به من قدرة عقلية يستطيع أن ينظم و يرتب أموره، و أن يحل مشكلاته بطريقة رشيدة، و هذا ما يتطلب الاتفاق على المسائل العامة بعد المناقشة و الحوار.

2-تستند الديمقراطية إلى الحقيقة التي مفادها أن الإنسان كائن أخلاقي، فإحترام آراء الآخرين و وجهات نظرهم، و القدرة على الموازنة بين المصالح العامة و المصالح الخاصة هي من القيم الأساسية التي يحتاجها المجتمع حتى يمكن تحقيق الديمقراطية بنجاح.

3-تستند الديمقراطية إلى مبدأ المساواة، و يقصد بالمساواة هنا المساواة أمام القانون، ذلك أن القانون واحد بالنسبة للكافة و يتميز بين الأفراد أو الطبقات من حيث خضوعها للقانون و تشمل المساواة القانونية عدة حقوق هي: المساواة أمام القانون، المساواة أمام القضاء، المساواة في وظائف الدولة و المساواة في الضرائب.

4-تؤكد الديمقراطية ضرورة إحترام الأديان و الحقوق الفردية، فالديمقراطية الحقيقية هي التي تستطيع التنسيق بين مطلبين هي حماية الحرية الفردية، و تدعيم التضامن الاجتماعي.

5-من الدعائم الرئيسية للديمقراطية أيضا الوعي لدى الناس بالنظام الديمقراطي و يقصد بذلك أن يكون الشعب واعيا تماما بالسلوك الذي يخدم المصالح العامة و يحقق الأهداف العليا للمجتمع، و هكذا يقال أن الديمقراطية لا تنمو أو تزدهر في مجتمع لا يفهمها، بذلك يعد التعليم من الشروط الضرورية للديمقراطية الناجحة، أضف إلى ذلك الصحافة المستنيرة و حرية الاتصال و الاجتماع و المناقشة و الحوار.[2]

و من المبادئ الأساسية التي تستند إليها الديمقراطية بل تعتبر هدفا أساسيا من أهداف الديمقراطية آلا و هي الحرية، فالحرية تعني توفير المناخ الملائم للأفراد لكي يعبروا عن ذاتهم و يظهروا مواهبهم و إمكانياتهم و من ثم فإن مفهوم الحرية يعبر عن إحساس أو شعور يسود الناس في مناخ إجتماعي خاص، و الحرية كمفهوم سياسي يشير إلى إنعدام القهر أو التسلط على الأفراد، أو

[1]- علي الدين هلال، **النظام السياسي المصري إرث الماضي و آفاق المستقبل**، المرجع السابق، ص 481.
[2]- فتحي السيد عبده، مرجع سبق ذكره، ص 138-139.

الجماعات بحيث يحق لهم أن يتحرروا من كل الضغوط و يتصرفون بوحي من إرادتهم الخاصة ذلك هو التطور الملحق للحرية.

3- المتغيرات الديمقراطية في الفكر و الحركات الإسلامية

في السبعينيات إعتبرت الديمقراطية كلمة دخيلة على المجتمع العربي خاصة ذو الاتجاه الإسلامي حيث شددوا على أهمية الأصالة و الخصوصية الفكرية و الثقافية للعالم الإسلامي و عدم قبول نظام بديل في سبيل تحقيق المشروع الإسلامي.

إلا أنه تم إعادة النظر منذ أواخر عقد الثمانينات و بداية عقد التسعينات، حيث شهدت الحركة الإسلامية المعاصرة – فكرا و ممارسة – عدة مراجعات نقدية واسعة و تأملات عميقة، و إعمالا جريئا للنقد و النقد الذاتي و بصورة تكاد تكون شاملة و تتناول عمليات تجديد الأساليب و الاستراتيجيات و المفاهيم و الأفكار و كأنها ترنو إلى صياغة جديدة و حديثة في بنية فكر المشروع الإسلامي و حركته، هذه المحاولات التجديدية نتجت في الواقع من إقتراب الحركة الإسلامية من الواقع تفاعلا و تعايشا و تصديا و عطاء لتجديد الأفكار و نظريات و مفاهيم و مناهج و مشاريع التيار الإسلامي و دفعها من دائرة الانغلاق إلى دوائر التفتح و التغير الايجابي.

و على حد تعبير احد الإسلاميين البارزين في فكر الحركة الإسلامية أنها " دخلت في سلسلة من المراجعات الفكرية إنصبت خاصة على مراجعة فكر سيد قطب الذي كان له التأثير في العشرية التي سبقت حملة هذا الفكر من تركيز على المسألة العقيدية و على الخلقية و إهمال يكاد يكون كاملا لمسألة الثروة و مسألة الديمقراطية و الحريات العامة، و بوجه عام فإن المحاولات التجديدية في فكر الحركة الإسلامية و النهوض بالعمل الإسلامي نحو آفاق حضارية مجددة، و تجاوز ما هو غير ملائم للعصر في العمل و الفكر هو بمثابة تفكير جديد و منهجية أقرب إلى " النسبية من الاطلاقية " و إلى " الواقعية من المثالية " و إلى " الوسطية من التطرف " و إلى " البناء من الهدم ".[1]

و من أهم الدراسات التي عبرت عن الواقع التجديدي في الحركة و الفكر الإسلامي كتاب في النقد الذاتي للحركة الإسلامية لخالص حلبي و الصحوة الإسلامية بين الجحود و التطرف ليوسف القرضاوي، و أزمة الوعي الديني لفهمي هويدي، و الحركة الإسلامية: ثغرات في الطريق لعبد الله النفيسي ... الخ، و ما يهمنا في هذا السياق تبين التغيرات في فكر الحركة الإسلامية و عملها و بخاصة ذات الصلة المباشرة بموضوع الديمقراطية، فمن الملاحظ أن هناك قراءات جديدة في الفكر الإسلامي بشأن بعض المسائل التي أثارت جدلا واسعا في الفترات السابقة، و منها الديمقراطية، فتحول

[1]- إسماعيل قيرة و آخرون،**مستقبل الديمقراطية في الجزائر.** بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2002،ص 372 .

النظر إليها من كونها مذهبا إجتماعيا و فلسفيا يغاير ما هو في الفكر الإسلامي إلى كونها تحتوي على مكاسب مطلوبة و راجحة، و في الوقت نفسه خفت حدة النظر إلى الديمقراطية باعتبارها معارضة مع مقاصد التشريع الإسلامي و بدأت فكرة الديمقراطي تجد قبولا بما تتضمنه من إمكانية التعايش السلمي بين الجماعات و الفصل بين السلطات، و تداول السلطة بشكل سلمي و الشورى و الانتخابات، و إعطاء الناس حقهم في إبراز الرأي و الأخذ بنظام الأكثرية و ما شبه، و كل ذلك شرط أن لا يتعارض مع أصول الشريعة الإسلامية و مقاصدها مما يكشف عن تحول في الرؤية الإسلامية للقضايا السياسية و تغير في النظرية الفكرية السياسية عند الإسلاميين.

فالديمقراطية تطرح اليوم بين الإسلاميين كجدل و حوار رئيسي و حيوي مهم، حتى أنه أصبح على الكثير من الجماعات و المفكرين الإسلاميين إعطاء رؤية في مسألة الديمقراطية و التعددية السياسية كإحدى مكوناتها، إضافة إلى تبعاتها الأخرى و من ذلك ما يقوله **محمد سليم العوا** "إن من رأينا وجود الأحزاب السياسية في الظروف الحالية للمجتمعات الإسلامية ضرورة لتقدمها، و لحرية الرأي فيها، و لضمان عدم إستبداد الحاكمين بالمحكومين، و هو إستبداد في جل هذه المجتمعات أو كلها ".[1]

و يمكن التمييز بين ثلاث توجهات بين منظري الحركات الإسلامية في العالم العربي.[2]

1- التوجه الأول الرافض لفكرة الديمقراطية حيث يعتبرها **صالح حافظ** أنها تقوم على عقيدة واحدة و هي فصل الدين عن الحياة، و الحرية فكرة أساسية في المجتمع، تبنى عليها الأفكار و الشعب مصدر التشريع، معتبرا أنه لا وجود للديمقراطية في الإسلام و لا حريات، و من ممثلي هذا التيار نجد محمود الخالدي بالإضافة إلى آخرين.

2- التوجه الثاني الذي ينظر إلى الديمقراطية كفكرة إيجابية خاصة بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي و تعاظم الحديث عن الديمقراطية، فهم يسعون إلى إرساء قواعد الحل الإسلامي حيث يميز **القرضاوي** بأن الديمقراطية أقرب إلى تحقيق المبادئ و الأصول السياسية التي جاء بها الإسلام و هي الشورى و من ممثلي هذا التيار نجد **حسن الترابي، عدنان سعد الدين، طارق البشري، راشد الغنوشي،** و **منير شفيق** و آخرون.

3- التوجه الثالث الذي يتكون من مفكري ما يسمى أحيانا باليسار الإسلامي، حيث يرى **حسن حنفي** أن التحدي الأساسي للفكر الإسلامي في كيفية تحقيق أهداف التوجه الأول ما يصبوا إليه المجتمع العربي من حرية و تقدمن مع تحقيق أهداف التوجه الثاني و هو تطبيق الشريعة الإسلامية فيقول:

---

[1]- اسماعيل قيرة و آخرون ،**نفس المرجع**، ص 373.

[2]- برهان غليون و آخرون، **حول الخيار الديمقراطي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1994، ص34.

" الشريعة الإسلامية شريعة وضعية، تقوم على تحقيق المصالح العامة، و هي مقاصد الشريعة كما حددها الأصوليون، وضع الشريعة إبتداء، الضروريات و الحاجيات، و التحسينات و الضروريات خمس: المحافظة على الدين، و الحياة و العقل، و العرض و المال، و هي مقومات الحياة ".[1]

فالديمقراطية ليست نوعية الشرعية السياسية و الفكرية التي يقدمها الإسلاميون، أو ما يسمى العلمانيين، بل الأهم من ذلك إلتزام الجميع بمجمل الآليات السياسية المكونة للمنظومة الديمقراطية، من قبيل المساواة بين المواطنين دون تمييز على أساس الدين أو العرق أو الطاقة أو الجنس، و الإقرار بعلوية القوانين، و الفصل بين السلطات، و ضمان التداول السلمي على السلطة، و إستقلالية المؤسسات القضائية، و حرية الإعلام و الصحافة، و إستقلالية المجتمع المدني عن المجتمع السياسي، و مثل هذه الآليات قابلة للاشتغال داخل منظومات سياسية و ثقافية مختلفة، و لا علاقة لها بأيديولوجيا محددة، و عند الأخذ بهذه الآليات و الإجراءات لا يهم كثيرا أن يؤسس الإسلاميون هذا النمط من الديمقراطية، و لا يهم كثيرا أن يؤسس الليبراليون و اليساريون هذه الديمقراطية داخل ما يعتبرونه رجعية ليبرالية أو علمانية أو ما يريدون، بل الأهم من كل ذلك إحترام الجميع و إلتزامهم بهذه الآليات و الوسائل في إدارة الشأن السياسي، بعيدا عن كل وجوه الاحتكار و التسلط.[2]

و بهذا التوضيح المستفيض للديمقراطية يمكننا البدء في الحديث عن التحول الديمقراطي.

ثانيا: التحول الديمقراطي

يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية و السياسية العالمية، لا سيما بعد نهاية الحرب الباردة، حيث إنهارت الأنظمة الشمولية و التسلطية، التي أسست نماذج متنوعة للاستبداد المحدث و الهيمنة، إتسمت جميعها بغياب المؤسسات، و وجود السلطة الشخصية الأوتوقراطية، و بانعدام الدور الذي تلعبه القوانين الدستورية.[3]

إن محاولة التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي للتحول الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى نظرية " صامويل هنتجتون " حيث يشير إلى ثلاث تحولات كبرى مر بها العالم و أطلق عليها موجة التحول الديمقراطي حيث إمتدت الأولى من سنة 1928 إلى سنة 1926 و انتهت بانتصار عشرين دولة، ثم حدثت موجة عكسية، و انتهت عام 1942 بانخفاض عدد الدول الديمقراطية و الموجة الثانية بدأت

[1]- برهان غليون و آخرون، **حول الخيار ديمقراطي.** مرجع سبق ذكره، ص 39.
[2]- جمعة القماطي و آخرون، **نحو كتلة تاريخية ديمقراطية في البلدان العربية.** القاهرة :مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010، ص201.
[3]- توفيق المديني، **تونس: الثورة المغدورة و بناء الدولة الديمقراطية.** لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص 318.

بعد الحرب العالمية الثانية و التي امتدت من سنة 1943 إلى سنة 1962، و المرحلة الثالثة و التي بدأت سنة 1974 في البرتغال و انتشرت بسرعة حتى وصلت عدد الدول الديمقراطية إلى أكثر من 60 بالمائة من مجموع دول العالم.[1]

1- معنى التحول لغة

يشير لفظ التحول لغة إلى "التغير أو النقل، فيقال حول الشيء أو غيره أو نقله من مكانه، و كلمة التحول تقابلها في اللغة الانجليزية لفظة "Transition " و تعني الانتقال من حالة إلى حالة معينة، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة إنتقالية بين نظام غير ديمقراطي في إتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي".[2]

فالتحول لا يعني التغيير السياسي لأن التحول لابد أن يكون جذري يعمل على إعادة بناء جميع الأبنية داخل النظام السياسي أما التغيير السياسي فهو البناء السياسي كالسماح بالتعددية أو الدعوة لتنظيم إنتخابات حرة و نزيهة.[3]

2- التعريف الاصطلاحي

"تعتبر عملية التحول المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي، و هي فترة إنتقالية تمتد بين مرحلة تقويض دعائم نظام سياسي سابق و تأسيس نظام سياسي لاحق، و تتحدد هذه التحولات من ناحية ببدء عملية تحلل النظام السلطوي و من ناحية أخرى إرساء شكل من أشكال الديمقراطية و عليه فإن الوصول إلى الوضع الديمقراطي بالمعنى السياسي، الاجتماعي، ينطوي على عمليات متشابكة تتطلب التخلص من رواسب النظام القديم، و بناء مؤسسات جديدة ترسخ القواعد الديمقراطية للعبة السياسية الجديدة، هنا قد تظهر أهمية المعارضة بفضل تواصلها مع القواعد الشعبية، و طرحها قضايا مهمة لم تكن لها أن تطرح من قبل، مما يخلق هياكل جديدة للمشاركة تزيد من مستويات المحاسبة و المساءلة و الشفافية، فتأسيس دستور، و عقد إنتخابات دورية منتظمة، ليس شرطا كافيا لإكساب النظام الديمقراطي الجديد شرعيته ذلك أن التغيير في بنية الثقافة السياسية و البنى الاجتماعية، و التعبئة الإدراكية، من أهم العوامل اللازمة لتعزيز قيم الديمقراطية".[4]

و يفرق في هذا الصدد بين التحول و التحويل، فالتحول عملية غير إرادة من حيث كونها تحدث أو لا تحدث، بل هي قانون عام و رئيس من القوانين الطبيعية و المجتمع المتحرك غير القابل للوقف أو التعطيل، أما التحويل فهو محاولة التدخل الواعي في سير عملية التغيير، أي توفر إرادة الإصرار

---

[1]- صامويل هنتجتون، مرجع سبق ذكره ، ص 74-84.

[2]- أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة:مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2004 ،ص295.

[3]- إلهام، نايت سعيدي،**طبيعة عملية التحول الديمقراطي**، الملتقى الوطني حول التحول الديمقراطي في الجزائر، 2013، ص 78.

[4]- مراد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص 42.

و القدرة على ضبطه و التحكم في مساره تجنبا للمخاطر و أملا في تحقيق الوعود و الأهداف المأمولة. و بهذا الصدد يمكن أن نسجل حالة من الخلط بين المفاهيم في التعبير عن التحول الديمقراطي، فعادة ما يتم تناول مفاهيم الانتقال الديمقراطي، التحول الديمقراطي، الترسيخ الديمقراطي، الإصلاح الشامل، التحرير السياسي على أساس أنها تعبير لمسمى واحد، إلا أن التدقيق العلمي يتجنب هذا التناول، فالانتقال شرط لازم للتحول و لكنه غير كاف لامتلاك الدولة و نظامها السياسي و مجتمعها المقومات الديمقراطية، أما التحول فهو عملية تاريخية تتطلب شروط الانتقال و الترسيخ الديمقراطي، بمعنى إستقرار الممارسة الديمقراطية نتيجة عملية التحول الذي هو مظهر من مظاهر الإصلاح الشامل.[1]

و عليه فالتحول الديمقراطي هو عملية تهدف إلى إعادة النظر في خارطة القوة على مستوى النظام السياسي، و العمل على إعادة التوازن بين القوى الرسمية المتمثلة في الدولة و المؤسسات غير الرسمية متمثلة في منظمات المجتمع المدني.

و في تعريف آخر للتحول الديمقراطي هو"عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، تم فيها حل أزمة الشرعية و المشاركة و الهوية و التنمية، أي إنتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالتحول الديمقراطي يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي و علاقات التراتب في المجال الاجتماعي"، و يعرفه **تشارلز أدريان** بأنه " التحول من نظام إلى آخر، أي تغير النظام القائم و أسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام و يسميه التغير في النظام، البعد الثقافي، البعد الهيكلي و السياسات و هذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة، مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار و الأسلوب القديم.[2]

فيحصل التحول الديمقراطي في الوقت الذي تنهار فيه المؤسسات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و أنماط السلوك و المعرفة التي تسود فيها.[3]

و يحصل الانتقال أيضا في ظروف تتسم بالفساد الشامل الذي ينخر الدولة السياسية و الإدارة المدنية و مؤسسات المجتمع المدني، ناهيك عن أزمة الهوية العميقة التي يعيشها العالم العربي.[4]

في هذا الإطار يركز هذا التعريف على أن التحول الديمقراطي هو عملية تغيير جذري في جميع مستويات النظام، و من خلال ما سبق يتضح أن تعدد التعاريف المقدمة للتحول الديمقراطي إنما تعود لنظرة كل مفكر و تركيزه على متغير معين للتعبير عن عملية التحول الديمقراطي. و تتميز الأدبيات العامة للديمقراطية بين التحول الديمقراطي من جهة و بين الانتقال الديمقراطي من جهة أخرى، أن

---

[1]- مراد هاشم، نفس المرجع السابق، ص43.

[2]- توفيق المديني، **تونس :الثورة المغدورة و بناء الدولة الديمقراطية**، مرجع سبق ذكره، ص 319 - 320.

[3]- برهان غليون، **بيان من أجل الديمقراطية**، المركز الثقافي العربي، بيرو ت: الطبعة الخامسة ، 2006، ص 11.

[4]- نفس المرجع، ص 13.

الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي و يعد من أخطر المراحل نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات حيث إن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة حيث تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم و الحديث و يشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية و الديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق.

3- علاقة التحول الديمقراطي بالمفاهيم المرتبطة به

يرتبط مفهوم التحول الديمقراطي بالعديد من المصطلحات المشابهة و القريبة منه في معناها كالانتقال الديمقراطي، التحول الليبرالي و الانفتاح السياسي و سيتم التطرق إلى كل من هذه المصطلحات على النحو التالي:

أ- الانتقال الديمقراطي: يشير من الناحية النظرية إلى مرحلة وسطية يتم من خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم أو إنهياره، و بناء نظام ديمقراطي جديد، و عادة يشمل الانتقال مختلف عناصر النظام السياسي كالبنية الدستورية و القانونية، و المؤسسات و العمليات السياسية، و أنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية، كما تشهد مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية صراعات و مساومات و عمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين، فالانتقال الديمقراطي يعتبر مرحلة سابقة على عملية التحول الديمقراطي التي تهدف إلى دمج المشروع الديمقراطي في المنظومة المجتمعية، السياسية، الثقافية و الاقتصادية، أما عملية الانتقال الديمقراطي فهي مؤقتة ترتبط بشروط زمنية و مكانية.[1]

يقدم الانتقال الديمقراطي تحصيلا منهجيا ، يضع في المنظور الصحيح كل من الحركات و الجهات الفاعلة الحاكمة لمصير بلد معين ،من أجل التفكير في إمكانيات التحول الديمقراطي و وفقا لعلماء التحول الديمقراطي فهو يمر عبر ثلاث مراحل ،المرحلة الأولى مرحلة انهيار النظام القائم و الثانية هي المرحلة الانتقالية لإرساء الديمقراطية و المرحلة الثالثة هي مرحلة الترسيخ الديمقراطي .[2]

ب- الانفتاح السياسي: و هو يتضمن إجراءات متواضعة، مثل رفع بعض القيود على العمل السياسي، أو توسيع حريات الأفراد و الجماعات داخل النظام القائم، و قد يكون الانفتاح حقيقيا في بعض الحالات، و ذلك عندما يؤثر فعلا في جوهر السلطة و نظام الحكم على المدى القصير غير أن الانفتاح غالبا ما يعني تبني النظام بعد المظاهر الديمقراطية من الناحية الشكلية لكن دون المضمون، أو إتخاذ بعض الإجراءات الديمقراطية دون الاقتراب من جوهرها الذي يتصل بمبدأ التداول على السلطة أو إختيار

[1]- حسنين توفيق ابراهيم، **الانتقال الديمقراطي، إطار نظري**، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.منشور علي الرابط التالي : www.studies.aljazeera.net/ar/files/2013/01/20131249htm

[2] - mamdouh nayouf **,la transition democratique dans le monde** . media citoyen agora vox,2011 . publie :www.agoravox.fr/actualits/transitiondemocratique-dans-le-98432

حكام عن طريق انتخابات ديمقراطية، بينما التحول الديمقراطي فيعني التغيير الجذري للنظام السلطوي و إقامة نظام آخر ديمقراطي.[1]

ج- التحول الليبرالي: يشير إلى توسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد من خلال تقديم عدد من الضمانات لحماية الفرد و الجماعة من تعسف الدولة، و تتضمن تلك العملية الإفراج عن المسجونين السياسيين و السماح بالتعبير عن الرأي في عدد من القضايا ذات الاهتمام العام و الحد من الرقابة على الانتخابات و التدخل لصالح مرشحي الحزب الحاكم، و فتح قضايا معينة للنقاش العلني و تخفيف حدة الرقابة على الصحف و إجراء إنتخابات نزيهة.[2] بينما نجد أن التحول الديمقراطي يتعدى هذا التقدم إلى إنجاز إصلاحات سياسية ضمن صنع القرار في سياق مؤسسي ديمقراطي و عليه فإن التحول الليبرالي يمكن أن يكون مقدمة للتحول الديمقراطي.[3]

د- التعددية السياسية

يتضمن مفهوم التعددية السياسية السماح بتعدد الأحزاب و التنظيمات و الجمعيات السياسية و تأمين حقها من الوجود المشروع، و المشاركة في العمل السياسي إستنادا إلى أسس و قواعد دستورية و قانونية، مع الالتزام بأسس و معايير التنافس السلمي و حل الخلافات و الصراعات بالطرق السلمية دون اللجوء إلى العنف، و بالتالي القبول بالتعددية السياسية و الفكرية في المجتمع يعني التسليم بتعدد الجماعات و القوى الاقتصادية و الاجتماعية و التيارات السياسية و الفكرية.

على الرغم من أن التعددية السياسية و في قبلها التعددية الحزبية تشكل عنصرا أساسيا للديمقراطية، إلا أن إقرار التعددية السياسية لا يعني بالضرورة تطبيق الديمقراطية، لأن هذه الأخيرة لها أبعاد و متطلبات ثقافية، و إقتصادية، و إجتماعية، و سياسية، و قانونية أخرى، كما أن التعدد السياسي قد يكون واجهة شكلية لنظام تسلطي.[4]

---

[1]- أمحمد مالكي و آخرون، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية و تأخر العرب.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009، ص 44.

[2]- إيمان أحمد، **نظرية الديمقراطية و التحول الديمقراطي.** المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2016، ص 7.منشور علي الرابط التالي: https://eipss-eg/org/

[3]- وليد موهوبي ، **الفساد السياسي و إنعكاساته على التحول الديمقراطي في مصر 1981-2011.** رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 ، 2013، ص 51.

[4]- نفس المرجع، ص 52.

4- مؤشرات التحول الديمقراطي

للتحول الديمقراطي مؤشراته الدالة على حدوث تحول في نظام سياسي ما، و على الرغم من عدم وجود إتفاق حول مؤشرات عملية التحول الديمقراطي، إلا أنه يمكن القول أنها مؤشرات النظام السياسي الديمقراطي و التي تتمثل في بعدين:

أ- تطور الأبعاد المؤسسية للتحول الديمقراطي: ينصرف هذا التطوير إلى خلق أطر حديثة لنظام سياسي، على النحو الذي يمكن من تحقيق شروط الفصل بين السلطات و تفعيل دور البرلمان، بما يمكنه من تجسيد حقيقي للإدارة العامة، و هذا لا يمكن أن يتم إلا من خلال إنتخابات نزيهة تعبر بشكل حقيقي عن أوزان القوى السياسية المختلفة، و بما يمكنه أيضا و بنفس درجة الإلحاح من تغليب هذه الإرادة و هذا بدوره لا يمكن أن يتم إلا بإعطائه كافة الصلاحيات المطلوبة لتفعيل دوره على الصعيدين التشريعي و الرقابي و هذا ما يتطلب:

1- نظام قضائي حر و نزيه و فعال.
2- حرية المنظمات التطوعية في المجتمع.
3- ضمان حقوق الأفراد و الحريات.
4- حرية وسائل الإعلام و الصحافة.[1]

و في هذا الإطار يجب التأكيد على صدقية مؤشرات التحول و عدم زيفها لحدوث تحول حقيقي، ففي بعض الحالات تكون هناك أحزاب و لكن لا يكون هناك تداول للسلطة، و إنتخابات تكون نتائجها محسومة سلفا لصالح الحاكم، و تعمل دول وفقا لدساتير قائمة، و لكن لا تكون هناك ترسانة من قوانين الطوارئ التي تحول دون تطبيقها على أرض الواقع، و في حالات أخرى تكون هناك البرلمانات، و لكنها في معظم الأحوال برلمانات الحزب الواحد، في كل هذه الحالات لا يمكن القول بأن تحولا حقيقيا قد حدث.[2]

ب- تطوير الأبعاد القيمية للتحول الديمقراطي: باعتبار أن الديمقراطية نظاما متحرك يؤثر و يتأثر بأنماط البنى السائدة، و أنماط التغيير و التمايز الاجتماعي، حيث تحتاج الديمقراطية لكي تنشأ و تتجسد و تنمو إلى وعاء حضاري و مناخ ثقافي و اجتماعي يسوده إحترام حرية و كرامة الإنسان على صعيد المعايير القيمية، فالديمقراطية تعني ميل الجماعة البشرية إلى عقلنة شؤونها و تنظيمها و إدارتها بأكثر ما يمكن من المشاركة في القرار و الإقناع و أقل ما يمكن من القهر و العنف.[3]

إن التحول الديمقراطي لا يتعلق بالتغيير السياسي الصرف، و لا يتحقق لمجرد التصويت على القوانين أو توقيع مراسيم تبيح التعددية و تسمح بإنتخابات حرة، إذ أنه يحتاج إلى إعادة بناء النظام

[1]- مراد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص 56.
[2]- إسماعيل قيرة و آخرون، بيروت : **مستقبل الديمقراطية في الجزائر.** مرجع سبق ذكره .
[3]- مراد هاشم، المرجع السابق، ، ص 56-57.

المجتمعي بأكمله، و لا يمكن ضمان وصوله لأهدافه غلا إذا تحول إلى مشروع متكامل للتحويل الاجتماعي، و الاقتصادي و الإداري و الثقافي معا، و هذا يتطلب نجاح التيار الديمقراطي في أن يجعل من التغيير السياسي قاعدة للانطلاق نحو تغيير أشمل، اقتصادي و اجتماعي و فكري، أما إذا انحصر التغيير الديمقراطي في مستوى البنية السياسية العليا فسوف يبقى تغييرا سطحيا و مهددا بالتراجع أمام أي أزمة و لن تكون هناك أي ضمانات كي يستخدم نظام التعددية الحزبية و الانتخابات من أجل إعادة بناء نظام الاحتكار الشامل على أسس جديدة.[1]

في هذا السياق، فإن الأكثر أهمية في تفعيل عملية التحول الديمقراطي هو ضرورة وجود ثقافة سياسية جديدة لدى السلطة و المعارضة على حد سواء، تسمح ببناء وعي جديد بالمجال السياسي و بعلاقات السلطة داخل المجتمع و تعبر هذه الثقافة عن نفسها من خلال جنوحها إلى تصور العملية السياسية (عملية الصراع السياسي)، ثم من خلال إعلانها مبادئ التوافق و التراضي قاعدة لصراع سياسي بين أطراف الحقل السياسي بين أطراف المعارضة و السلطة على نحو خاص، و تجسيد ممارسة سياسية مدنية نظيفة من أجل تحصيل الحقوق و إدارة التوازن بين المصالح.

[1]- مراد هاشم، نفس المرجع السابق، ص 57.

المبحث الثاني: عملية التحول الديمقراطي

تركز دراسة التحول الديمقراطي على المستوى الأمبريقي، دراسة حالات التحول الناجحة دون أن تشير إلى حالات عدم التحول أي النظم ذات الحكم السلطوي المستقرة، فغياب التحول الديمقراطي هو نقيض التحول نحو الديمقراطية، و لابد من دراسة النظم السلطوية المستقرة و دراسة مخرجاتها و أثر ذلك على استقرار النظام السياسي أو تغيره.

و إن كان الباحثون قد حددوا عوامل معينة تؤدي إلى التحول الديمقراطي من قبيل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و الأزمات الاقتصادية و الإطار الدولي المناسب، فإن هذه العوامل تغيب في دول ذات النظم السلطوية المستقرة مثل كوبا، مما يثير التساؤل حول الأسباب التي تؤدي إلى استقرار و استمرار بعض النظم السلطوية بالرغم من عدم تحولها نحو الديمقراطية.[1]

و في هذا الإطار سوف يتم التطرق إلى عملية التحول الديمقراطي من خلال تناول العوامل المؤثرة على دعم و تعزيز التحول الديمقراطي و أيضا تناول العوامل المؤثرة على عملية التحول نحو الديمقراطية.

أولا: العوامل المؤثرة على عملية دعم و تعزيز التحول الديمقراطي

بالرغم من أنه لا يوجد مؤشرات معينة لقياس عملية دعم و تعزيز التحول الديمقراطي، إلا أن **خوان لينز** و **ألفريد ستبيان** وضعا ثلاثة مستويات رئيسية لتقييم هذه العملية و ذلك على النحو التالي:

* على المستوى السلوكي: يتحقق تعزيز الديمقراطية في نظام سياسي ما عند إمتناع أي فاعل على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي و المؤسسي عن القيام بمحاولة خلق نظام غير ديمقراطي أو اللجوء إلى التدخل الأجنبي لتحقيق أهدافه.

* على المستوى الاتجاهي: إن النظام الديمقراطي يتم دعمه و تعزيزه عندما يعتقد الرأي العام أن المؤسسات و الإجراءات الديمقراطية القائمة تناسب طريق الحياة في المجتمع.

* على المستوى الدستوري: يتم دعم النظام الديمقراطي عندما تقبل القوى الحكومية و غير الحكومية حل الصراع وفقا للقواعد و الإجراءات القانونية.[2]

و في هذا الإطار سوف يتم التطرق إلى العلاقات المدنية العسكرية، و النظام الحزبي و المجتمع المدني كعوامل رئيسية لتعزيز التحول الديمقراطي.

---

[1]- شادية فتحي ، **الاتجاهات النظرية للديمقراطية** . مرجع سبق ذكره، ص 31

[2]- نفس المرجع، ص 36.

1- العلاقات المدنية – العسكرية:

يشير **لاري دياموند** إلى أن نمط العلاقات المدنية -العسكرية يمثل عاملا مؤثرا في دعم التحول الديمقراطي، فمع بداية التحولات الجيوإستراتيجية التي رافقت نهاية الحرب الباردة، تم إعادة النظر في مكانة و مهام المؤسسة العسكرية داخل المجتمعات الغربية، حيث ظهرت مقاربات جديدة تحدد بمقتضاها العلاقات المدنية – العسكرية.و في هذا الإطار يقترح **فيفر** على صانعي القرار السياسي و القادة العسكريين التفاوض على طبيعة العلاقات المدنية – العسكرية، في حين أن **ربيكا شيف** تعتقد من خلال " نظرية التوافق " التي تقوم على التوافق الثلاثي النسبي بين الجيش و النخبة السياسية الوطنية و المواطنين أنه يمكن شرح سلوكيات المؤسسة العسكرية داخل مجتمعاتها.[1] فنمط المؤسسة العسكرية حسب **شيف** يعكس العلاقة المعقدة بين الجيش و المواطنين و النظام و هو يشير إلى الشكل الخارجي للمؤسسة العسكرية و البنية الداخلية و العلاقة بينهم، حيث تؤكد هذه النظرية على أهمية التعاون بين العسكريين و القيادة السياسية و المجتمع ككل، كما ترى أن العسكريين و النخبة السياسية و المواطنين هم شركاء، و عند الاتفاق حول طبيعة دور العسكريين فإن ذلك يقلل من إحتمالات تدخل العسكريين.[2]

كما يعتقد **دوجلاس ل. بلاند** من خلال " نظرية إقتسام السلطة " أن دور العسكريين يتمثل في الدفاع بشكل أساسي إلى جانب حفظ الأمن الداخلي وقت الضرورة حيث تقوم نظريته على إفتراضين:**الأول** أن السيطرة المدنية على العسكريين تتحقق من خلال إقتسام السلطة حيث أن لكل من المدنيين و العسكريين مسؤولياته تجاه جوانب معينة يحاسب عليها و لا يكون هناك تداخل بين المسئوليات، و الافتراض **الثاني** يقوم على أساس أن توجيه العسكريين نابع عن المدنيين المنتخبين خارج المؤسسة العسكرية، و السيطرة المدنية هنا عملية متغيرة و ديناميكية تتغير وفقا للأفكار و القيم و الظروف المحيطة و القضايا، و المسئوليات و الضغوط المرتبطة بالأزمات و الحروب، و يجوز تطبيق هذه النظرية للدول حديثة التحول نحو الديمقراطية حيث يتمثل دور العسكريين في صنع القرارات المتعلقة بالقضايا الدفاعية و كيفية إستخدام و توظيف القوات المسلحة في ظل السيطرة المدنية.[3]

أما في منطقة العالم العربي فقد تم تناول العلاقات المدنية – العسكرية من منظار قضية الاستيلاء المباشر على السلطة السياسية، من خلال توظيف مؤسسة الجيش في الانقلابات العسكرية، حيث شهدت الدول العربية مرحلتين رئيسيتين، في المرحلة الأولى امتدت من خمسينات إلى ستينات القرن الماضي،

---

[1]- امحمد مالكي، و آخرون، **ثورة تونس السباب ،السياقات و التحديات**، بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السايسات، 2012 ، ص 327.

[2]- محمد عطية عبد الرحمن، **المؤسسة العسكرية و فرص التحول الديمقراطي "الحالة المصرية"**، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية و الاقتصادية و الاجتماعية ، 2013، منشور على الرابط التالي: https://democratic.de/?=26206

[3]- نفس المرجع.

كان الجيش المنافس الرئيسي لحكومات غير ديمقراطية، أما في المرحلة الثانية التي بدأت مع سبعينات القرن الماضي و مازالت مستمرة فإن المؤسسات العسكرية العربية أدت دور الحامي الرئيسي للأنظمة الاستبدادية في المنطقة العربية.[1]

و هناك عوامل متعددة تؤثر على نجاح مدنية النظام السياسي، و لعل أهم هذه العوامل يتمثل في مدى وجود حدود مؤسسية متماسكة للمؤسسة العسكرية، و مدى وجود مشكلات سياسية و أزمات داخلية تؤدي إلى تسهيل تدخل العسكريين، و لكي يتحقق دعم التحول الديمقراطي لابد من قبول كل القوى السياسية، بما فيها العسكريين للمؤسسات السياسية الأساسية القائمة، و المعايير التي تسود النظام السياسي، و قواعد الممارسة السياسية للنظام الديمقراطي الحديث.

و يطرح **ريتشارد كون** رؤيته عن كيفية تحقيق سيطرة النظام الديمقراطي على العسكريين، و يرى أن ذلك يمكن أن يتحقق عبر سلسلة من الإجراءات، يتمثل أهمها فيما يلي:[2]

ا- أن يكون قرار الحرب و السلام في أيدي المدنيين، فمثل هذه القرارات تحدد مصير المجتمع، و من الصعب أن يعمل النظام الديمقراطي إذا ما كانت هذه القرارات في يد مؤسسة أخرى غير الحكومة المنتخبة.

ب- أن المدنيين يجب أن يتدخلوا في القرارات المتعلقة بحجم القوات المسلحة و مواردها و تسلحها، و الإجراءات الداخلية للمؤسسة العسكرية.

ج- أحد أهم القرارات التي تتخذها النظم المتحولة إلى الديمقراطية حديثا يتمثل في تعيين وزير دفاع مدني للمؤسسة العسكرية، و وزير الدفاع بدوره سوف يحتاج لمجموعة من الخبراء من خارج القوات المسلحة للوصول إلى قرارات مستقلة.

و في هذا الإطار يطرح **روبرت جونسون** فكرة الأمن الديمقراطي حيث يقوم الأمن الديمقراطي على أساس أن التحول نحو الديمقراطية و مدنية النظام السياسي يهدف إلى تحقيق الأمن لكن المواطنين، و كل المواطنين مدعوين للمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم و من بينها سياسات الأمن التي يجب أن تكون متاحة للنقاش العام، كما أن العلاقة بين جميع المواطنين تتضمن إحترام كل فرد للحقوق الأساسية للآخرين.[3]

[1]- امحمد مالكي، مرجع سبق ذكره، ص 327.
[2]- شادية فتحي ، مرجع سبق ذكره، ص 39.
[3]- نفس المرجع السابق ،ص39.

2- النظام الحزبي

يشكل النظام الحزبي عاملا مؤثرا في دعم و تعزيز عملية التحول الديمقراطي، و حتى في ظل بروز دور المجتمع المدني تظل الأحزاب السياسية تلعب دورا هاما نظرا للوظائف التي تقوم بها، و تتمثل في التنشئة السياسية و تجميع المصالح و التعبير عنها، وتنظيم المنافسة الانتخابية، و وضع أجندة صنع السياسة، و تشكيل حكومات فعالة و إستيعاب الجماعات و الأفراد في العملية الديمقراطية. و من هنا تلعب الأحزاب السياسية دورا أساسيا إما في خدمة النسق السياسي من خلال مساندته و دعم مطالبه و تقنين المطالب الشعبية لجعلها مقبولة من قبل النسق السياسي و غما في معارضه حيث تؤلب الأحزاب الرأي العام ضد السلطة أو تبهض النسق السياسي بتأجيج المطالب الشعبية و زيادتها.[1]

أ- تعريف الحزب السياسي

عرفت الموسوعة السياسية الحزب بأنه " مجموعة من الناس ذوي الاتجاه الواحد و النظرة المتماثلة و المبادئ المشتركة يحاولون أن يحققوا الأهداف التي يؤمنون بها، و هم يرتبطون ببعضهم وفقا لقاعدة أو قواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم تحدد علاقتهم و أسلوبهم و وسائلهم في العمل ".[2]

كما يعرفه **ريمون آرون** بأنه " تجمع دائم أو مستمر لمجموعة من الأفراد، يعملون معا من أجل ممارسة السلطة، أي محاولة الوصول إليها أو الاحتفاظ بها ".[3]

بينما يقدم **دانيد أبتر** تعريف يقول فيه ان " أهم وظيفة للحزب هي قيامه بتنظيم و توجيه الرأي العام، و تلمس إحتياجات الناس، و نقلها أي الاحتياجات إلى الأجهزة المسؤولة، و بهذا الشكل يحدث تقارب بين الحكام و المحكومين ".[4]

و يرى **موريس ديفارجيه** أنه "من الأهمية معرفة كيفية ظهور الأحزاب السياسية سواء بتأثير عوامل داخلية أو خارجية، ففي حالة ما إذا كانت العوامل الداخلية التي ساهمت في ظهور الأحزاب السياسية فإن هذه الأخيرة ستكون أكثر تنسيقا من الناحية الأيديولوجية و تعمل على تنمية المصالح الاقتصادية و الاجتماعية في التنظيم القائم، بينما الأحزاب التي ظهرت تحت تأثير عوامل خارجية و هي بذلك تنشأ خارج الجهاز التشريعي، و هي تعمل إيديولوجيات مغايرة للمجتمع الذي تنشط فيه، و تحدث صراعات مع الجماعات الحاكمة".[5]

---

[1]- إبراهيم ابراش، **علم الاجتماع السياسي: مقاربة إبستمولوجية و دراسة تطبيقية على العالم العربي.** غزة: دار المنارة ، 2011، ص 195.

[2]- امحمد مالكي، **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلاد العربية، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية،** أكتوبر 2003 ،ص 3.

[3]- عمر مرزوقي، **حرية الرأي و التعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي.** رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر 3 ، 2012، ص 77.

[4]- نفس المرجع،ص 77.

[5]- عائشة عباش، **إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس.** رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، 2008، ص 39.

فإضفاء الطابع المؤسسي على النظام الحزبي و تقويته، يدعم الحكومة و يضفي الشرعية عليها و ينظم المطالب و الصراعات من خلال إجراءات محددة، و لعل أحد أهم العقبات التي تواجه النظم التي تحولت إلى الديمقراطية، و يحول بينها و بين ترسيخ ديمقراطيتها هو ضعف المؤسسات الحزبية.[1]

و بالرغم من أن الثورة التكنولوجية العالمية ممثلة في تطوير وسائل الإعلام الجماهيري، و زيادة سهولة الانتقال و السفر، و الثورة في تكنولوجيا المعلومات، قد أدت إلى تراجع أهمية الوظائف التي يقوم بها الأحزاب كأداة للاتصال مفتوحة بين المواطنين و القيادات السياسية، إلا أن الديمقراطية هي حرية تداول السلطة بين الأحزاب في ظل إنتخابات عامة، و بالرغم من أن التعدد الحزبي في حد ذاته لا يعني تحقيق الديمقراطية، إلا أن الأحزاب السياسية تعتبر أحد أهم أدوات نشر الثقافة السياسية الديمقراطية، و يتوقف ذلك على طبيعة الإطار السياسي الذي تعمل فيه الأحزاب من ناحية، و طبيعة قيادتها و كوادرها و مدى التزامها بالديمقراطية من ناحية أخرى، فبناء مؤسسات سياسية قوية ة على رأسها الأحزاب السياسية هو الضمان لتحقيق الديمقراطية.

ب- أزمة الأحزاب في البلدان العربية

تشترك الأنظمة الحزبية العربية على الرغم مما فيها من اختلافات بسمات أساسية يفرضها التشابه في المنشأ و المحيط و أغراض الزعامة، فمن خلال نشأة هذه الأحزاب، فإن قلة من الأحزاب السياسية العربية قد جاءت إلى السلطة عن طريق فوزها بأصوات الجماهير أو عن طريق ثورة، بل إن عددا منها هو من خلق ضباط الجيش الذين استولوا على السلطة في زمن الانقلابات العسكرية، و بالتالي فهي أدوات بين النخب أكثر مما هي وسائل تمكن القوى الاجتماعية من التواجد على الساحة السياسية، هذه الأحزاب تفتقر إلى القوة العقائدية و التنظيمية و القاعدة الاجتماعية، و تمارس نشاطها وفقا لما يحدده لها الزعماء، و بصفتها أدوات بيد نخبة تشكلت و وجهت من الأعلى و ليس بصفتها أحزابا جماهيرية عبئت من أسفل، فإن ذلك يجعلها معرضة لأن تنال منها القواعد البيروقراطية أو الأصول التقليدية.

فخضوع الحزب للسلطة التنفيذية، و ما ينشأ عن ذلك من قيود تفرض على التعبير عن الرأي السياسي، و القيام بنشاط سياسي و إحتراف عدد من التابعين، و التداخل بين مسؤولي الحزب و موظفي الدولة، كل هذا من شأنه أن يخمد الحياة السياسية داخل الحزب و يحوله إلى محض بيروقراطية سياسية طبيعية.[2]

[1]- شادية فتحي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2]- ثناء فؤاد عبد الله، 1997، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي.** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 86.

كما تلعب الأحزاب العربية دورا محدودا في توجيه المطالب الاجتماعية، حيث إنها لم تكتسب بعد طاقة فاعلة في تعبئة الجماهير لغرض التحويل الاجتماعي، و مع ذلك فهي تقوم بأدوار متنوعة، كضم الأنصار إلى النظام أو إستبعاد قوى معارضة من مجال الوصول إلى الجماهير، و في العموم فإن الأحزاب السياسية العربية لم تحقق إلا قدرا محدودا من إرساء القواعد المؤسسية للمشاركة السياسية و ثمة قضايا من الجمهور تستبعد من المشاركة، غالبا ما يجري التلاعب في وضعها من قبل النخبة التي تظل بمنأى عن المحاسبة و في مجال الممارسة فإن صعوبة الوصول إلى ذوي الشأن، و صعوبة التعبير عن المصالح يدفع إلى اللجوء إلى العلاقات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة بالمصالح الفردية، مما يغير من وجه الحزب، بالإضافة إلى الضعف التنظيمي الذي يجعل الأحزاب أقرب إلى شبكة من المصالح الفردية التي تقوم على الصلات الشخصية، و من هنا فلا مجال لتنامي قواعد مؤسسية محددة للحزب بهدف خدمة المشاركة و توسيعها، و هو ما يفتح الباب للتلاعب البيروقراطي.[1]

الآليات و المبادئ التي يقوم عليها الحزب حتى يكتسب صفة الديمقراطية[2] :

- أن تكون سلطة تحديد خيارات الحزب و إتخاذ قراراته من حق أعضاءه كلهم و على الحزب الديمقراطي تأكيد مهنية بيروقراطية و عدم تفويض هذه البيروقراطية إتخاذ القرارات السياسية حتى لا يهيمن بحكم تفرغها للعمل في الحزب على خيارات و قرارات الحزب العامة، و تصبح هي الموجهة و المسيطرة على السلطات في الحزب.

- أن تكون العضوية في الحزب هي مصدر الواجبات و الحقوق و أن تكون مفتوحة لجميع المواطنين دون إقصاء أو تمييز من حيث العرق أو الدين مما قد يثير إشكالية لدى الأحزاب الدينية و الإثنية، و تحتاج هذه الإشكالية إلى مقاربة من خلال آلية إئتلاف شاملية للنشيج الوطني دون إقصاء، مما يتيح للأحزاب فرصة التداول السلمي للسلطة.

- إحتكام أعضاء الحزب في علاقاتهم الداخلية إلى شرعية نظام أساسي (دستور الحزب) مثلما يحتكم المواطنون إلى دستور الدولة الديمقراطية، كضمان حرية التعبير في الحزب و المساواة بين أعضائه، و تداول السلطة في الحزب وفق آلية إنتخابية دورية حرة و نزيهة.

3- المجتمع المدني:

[1]- نفس المرجع ، ص 87.

[2]- علي خليفة الكواري، **ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب العربية:قضية إستراتيجية.** مركز الخليج لسياسات التنمية، د.ت.ن. منشور على الرابط التالي: https://www.gulfpolicies.com/index

من بين التحولات الهامة منذ بزوغ الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي هو الاهتمام المتزايد بالمجتمع المدني على أساس أنه يمكن أن يلعب دورا محوريا في دعم الديمقراطية من خلال تصحيح أو توجيه أو تقييد سلطة الدولة، كما أن المجتمع المدني يمكن أن يسهم في دعم الديمقراطية من خلال دعم المشاركة، و تنمية الثقافة الديمقراطية المتعلقة بالتسامح و المساواة، و خلق قنوات إضافية للتعبير عن المصالح و تمثيلها، و تجنيد و تدريب قادة سياسيون جدد.

و قد ارتبط مولد مفهوم المجتمع المدني و نشأته و تطوره في العالم الغربي بميلاد و نشأة و تطور الدولة الحديثة، كما تبلور المفهوم عبر مسيرته في أفكار العديد من المفكرين، حتى أن جذوره يمكن إرجاعها إلى فكرة الإرادة العامة عند جان جاك روسو التي تمثل قوة من أجل تحقيق الخير، و تجدد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني على يد **أليكس دي توكفيل** و **هيجل** و **ماركس** و **جراشمي**.[1]

و يمثل مفهوم المجتمع المدني أحد المفاهيم التي تتباين التعريفات بشأنه، و لكنه يشير بشكل عام إلى " مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة نسبيا، التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة لتحقيق مصالح أفرادها أو تحقيق منفعة جماعية للمجتمع ككل، و هي في ذلك ملتزمة بقيم و معايير الاحترام و التراضي و الإدارة السلمية للتنوع و الخلاف ".[2]

و وفقا لهذا التعريف، فإن المجتمع المدني يتمتع بثلاثة مقومات أساسية تميزه عن الأطر الأخرى، هي أنه تعبير عن فعل إرادي حر لمجموعة من الناس، و أن هذا الفعل يسعى لتحقيق مصلحة إجتماعية عامة أو خاصة بإحدى الفئات أو المناطق، و أنه يتكون من مجموعة من الهيئات غير الحكومة، أي أنها تتمتع بدرجة من الاستقلال و التمايز عن الأنشطة الحكومية، و إن كانت تعمل وفقا لإطار قانوني تضعه الحكومة، و أنه يقوم على مفهوم التنوع و الاختلاف و قبول الآخر و هو ما يعرف بالثقافة المدنية.

أ- خصائص المجتمع المدني

يرجع الفضل إلى عالم السياسة الأمريكي صامويل هنتجتون في تحديد خصائص واضحة لمؤسسات المجتمع المدني، حيث تتفق معظم الدراسات الأكاديمية و المتناولة لظاهرة المجتمع المدني مع الخصائص التي قدمها صامويل هنتجتون و هي كالتالي:[3]

1- القدرة على التكيف مقابل الجمود: و يقصد به قدرة تنظيمات المجتمع المدني على التكيف و التلائم مع التطورات و التغيرات الحاصلة في البيئة، سواء كان تكييفا زمنيا و مدى قدرتها على الاستمرار

[1]- شادية فتحي **مرجع سبق ذكره**، ص 41.
[2]- علي الدين هلال، **مرجع سبق ذكره**، ص 404.
[3]- عمر مرزوقي، **حرية الرأي و التعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي، دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر.** مرجع سبق ذكره، ص 73.

لفترة طويلة من الزمن، أو تكيفا جيليا و مدى قدرة هذه التنظيمات على الاستمرار بتعاقب الأجيال من قيادات، أو تكيف وظيفيا و مدى قدرتها على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.

2- الاستقلال في مقابل الخضوع و التبعية: بمعنى أن لا تكون تنظيمات المجتمع المدني خاضعة أي سلطة سواء كانت حكومة أو مؤسسة أو جماعة، و أن تتمتع بالاستقلال:

* من حيث النشأة: فلا تتدخل أي جهة في نشأتها.

* إستقلال مالي: و يعتبر الاستقلال المالي، هو الأساس الاقتصادي أي منظمة كونه يحميها من ضغط الجهات الممولة.

*إستقلال إداري و تنظيمي: و يقصد به إستقلال مؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها و قوانينها.

3- التعقد في مقابل الضعف التنظيمي: و يقصد به تعدد المستويات الرأسية و الأفقية داخل مؤسسات المجتمع المدني، و تعدد هيئاتها التنظيمية و وجود مستويات ترابية داخلها و انتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع.

5-التجانس مقابل الانقسام: و يقصد به عدم وجود صراعات و انقسامات داخل مؤسسة المجتمع المدني، و محاولة إدارة الصراعات إن وجدت بطرق سلمية.

ب- العلاقة بين المجتمع المدني و الديمقراطية

تطرح قضية العلاقة بين الديمقراطية و المجتمع المدني في الوطن العربي في سياق اتجه عام أو نزوع عام إلى الأخذ بمبدأ الديمقراطية التمثيلية منذ نهاية الحرب الباردة، و انهيار الإتحاد السوفياتي، و حرب الخليج الثانية التي طرحت قضية الديمقراطية و حقوق الإنسان في البلاد العربية فالديمقراطية فكرا و ممارسة، أو مفهوما و واقعا عمليا تنطلق من الوجود الاجتماعي المعين الراهن من حالة المجتمع العربي اليوم و الشكل السياسي لوجوده، و لا تجد بنيتها المناسبة إلا في رحاب المجتمع المدني و مؤسساته، كالنقابات و الجمعيات، و النوادي و المنتديات و الأحزاب السياسية، أي في مؤسسات المجتمع المدني التي تتخذ في إطارها التعارضات الاجتماعية صيغ ثقافية و أيديولوجية و سياسية، هي عامل نمو المجتمع المدني و تقدمه و هذه المؤسسات التي تأطر التعارضات الاجتماعية، و تحولها إلى عامل توحيد بدل من كونها عامل تنافس تقتضي آليات ديمقراطية كالتمثيل و الاقتراع العام، تعبر عن نسبة القوى الاجتماعية في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع.[1] مما ينتج مبدأ تداول السلطة و تغيرها المستمر.

[1]- توفيق المدني، 1997، **المجتمع المدني و الدولة و السياسة في الوطن العربي.** د. ب. ن، إتحاد الكتاب العربي، ص 1085.

هذه الآليات التي تنتج السلطة السياسية منبثقة عن الشعب، تعبر عن سيادته أولا، أي عن إرادته السياسية و جدير بالذكر أن مؤسسات المجتمع المدني بفاعليتها السياسية تشارك أو تنتج فرص المشاركة في الدولة من خلال المؤسسة التشريعية، أولا، و المؤسسات القضائية ثانيا، و من خلال سلطة الثقافة و الإعلام ثالثا، و هذه جميعا قيود وضعها المجتمع للحد من هيمنة السلطة التنفيذية، ففصل السلطات هو أهم مظاهر الدولة الحديثة، و لنظامها الديمقراطي، لأنه ليس من سبيل يتيح للشعب مراقبة السلطة التنفيذية و الحضور في قراراتها و خياراتها سوى هذا السبيل، كما أن المجتمع المندمج قوميا و الذي ينتج آليات دالية تحل مشكلة الأقليات سواء منها الأقليات الإثنية أو الدينية، أو المذهبية، فالاندماج القومي هو سيرورة نمو المجتمع المدني، و تحرير الأفراد من قيود البنى و العلاقات التقليدية لذلك تبدو العلاقة وثيقة بين النظام الديمقراطي و تصفية البنى و التشكيلات و العلاقات ما قبل القومية، فتحرير الأفراد من الأطر الاجتماعية التقليدية هو المدخل الضروري لاكتساب صفة المواطنين، صفة الأعضاء في المجتمع و الدولة، و العضوية هنا تعني الفاعلية و المشاركة السياسيتين.[1]

ثانيا: العوامل المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي

منذ بداية مرحلة الاستعمار و تفكك الدولة العثمانية، لم تخرج المنطقة العربية من دائرة إهتمام القوى العالمية الفاعلة، حيث ترجع هذا الاهتمام في كل مرحلة في الشكل الذي يتناسب مع أهداف هذه القوى، و وفق ما تتيحه هذه التوازنات و الخصوصيات التاريخية، و كانت العناصر الجديدة، الداخلية و الخارجية، التي تطرأ في كل مرحلة تلقي بظلالها عل طبيعة التشكلات السياسية و الاجتماعية و تطرح تحديات أمام المجتمعات العربية في بنيتها و آفاق تطورها، حيث اتخذت الاستراتيجيات العربية تجاه المنطقة العربية بداية التسعينات طابعا مميزا، حكمته جملة من الظروف الناتجة عن تحولات كبرى حصلت في العالم.[2]

1- المناخ الدولي العام

شكل عقد الثمانينات من القرن العشرين مفصلا حاسما في التاريخ الإنساني المعاصر، فهو العقد الذي شهد تبلور ثلاث مسارات كبرى ستطبع مستقبل البشرية على مدى سنوات طويلة، و تترك بصمات عميقة في الحياة الاجتماعية لدول و شعوب برمتها.

* أول هذه المفاصل هو تحول التراكم الرأسمالي المتوسع إلى مستوى من الشمول بأن يصيب كل الدول و كل جوانب حياة المجتمعات، بحيث أصبح هذا التوسع عولمة فعلية بحكمها، في نهاية المطاف، منطق

[1]- نفس المرجع ، ص 1086.

[2]- سناء أبو شقراء، **إرساء الديمقراطية في المنطقة العربية:مقاربة مقارنة بين المبادرات الدولية و الإقليمية**، بيروت، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، الطبعة الأولى ، 2008، ص 9.

الرأسمالية و آلياته، و كان طبيعيا أن تنتج هذه العولمة قيادتها الفكرية التي تمثلت في النهج الاقتصادي النيو ليبرالي الذي يختصر تعقيدات الصراعات و العلاقات الاجتماعية بمفهوم الاقتصاد الصرف، و إدارتها السياسية التي سيطرت في الولايات المتحدة أولا ثم في بقية الدول الرأسمالية المتقدمة، و شكلت الدعوات إلى الانفتاح و كسر الحواجز الاقتصادية، و إطلاق العنان لآليات السوق و التجارة الحرة المفاتيح السحرية للعقيدة الليبرالية الجديدة، و عندما كانت تصطدم هذه الدعوات بحواجز مانعة في بعض المناطق الحيوية كان الإصرار السياسي يؤمن لها كل الوسائل الكفيلة بفرضها، إبتداءا من الضغوط الدبلوماسية، و العزل السياسي، مرورا بالعقوبات الاقتصادية، و وصولا إلى استخدام القوة العسكرية و الاحتلال المباشر.

* المفصل الثاني يتمثل ببداية إنهيار الاتحاد السوفياتي نتيجة أزمة مركبة و عميقة اعتمدت في بنيته الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الفكرية، و أتاحت هذه البداية صعود قوى اليمين في الولايات المتحدة و أوروبا الغربية، و تعزز إمكانيات نجاح المشروع الليبرالي، و قوى التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث، مع بداية العقد الأخير من القرن الماضي، بدأت منظومة الدول الاشتراكية التابعة للاتحاد السوفياتي، بالتفكك و الانهيار، نتيجة لذلك سقطت الحدود الفاصلة بين شرق أوروبا و غربها، و انتهت مرحلة الحرب الباردة بكل توازناتها و مرتكزاتها، و تداعت النظم الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية التي استلهمت النموذج السوفياتي و بالتالي فتحت الآفاق لأن يستحوذ منطق الليبرالية الجديدة على مناطق نفوذ واسعة في دول باتت شروطها الداخلية تهيئها للقبول بالتكيف مع مقتضيات توسع السوق و تحرير التجارة و إنفتاح الاقتصاد.

* المفصل الثالث يتمثل في تحول الوحدة الأوروبية من مشروع إلى حقيقة فبعد إجتياز مسار معقد من المفاوضات و سلسلة من الصعوبات على المستوى الداخلي و الخارجي، نجح الثنائي الألماني، الفرنسي، مدعوما بقوة من دول الجنوب الأوروبي، في تذليل العقبات أمام قيام وحدة أوروبية و أصبح الاتحاد الأوروبي قوة عالمية، رغم أن الدور السياسي لأوروبا لا يزال متواضعا إذا ما قيس بقدراتها الاقتصادية، و رغم اكتفائها الظاهر بالدور الثانوي في السياسات العالمية قرب الولايات المتحدة، إلا أنها بدأت تعبر عن نفسها بمزيد من الوضوح كقوة دولية فاعلية و مميزة، في عدد من المواقع التي كانت تعتبرها أكثر قربا إلى مصالحها و احتياجاتها، و كانت هذه الاستقلالية النسبية واضحة في تعامل أوروبا الغربية مع منطقتين متاخمتين، شرق أوروبا و المتوسط، و هنا لابد من الإشارة إلى أن ممارسة التمايز و الاستقلالية لا تعني بأي حال خروجا على التوافق العام الذي تتزعمه الولايات المتحدة، بل هي جزء

من التعبير عن الإجماع الاستراتيجي المرن الذي يتيح للمكونات الكبرى في النظام العالمي حق الاستفادة من المزايا التفاضلية السياسية، و توظيفها في إستراتيجيات الهيمنة المشتركة.[1]

2- العوامل الخارجية

لقد كشفت موجة التحول نحو الديمقراطية تأثير و أهمية العوامل الدولية في هذه العملية، و أن العامل الخارجي، يأتي تأثيره لاحقا على العوامل الداخلية، حيث تعتبر جيفري بريد هام أن البعد الدولي و الدالي يتفاعلان معا في إحداث عملية التحول الديمقراطي.[2] و يمكن أن نوجز أهم العوامل الدولية المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي فيما يلي:

أ- النظام الدولي الجديد: شهد العالم مع نهاية الثمانينات إنهيار النظم الشيوعية كما حدث في الاتحاد السوفياتي و بلدان شرق أوروبا، و تحول أغلبها إلى الديمقراطية و هو ما اعتبره البعض انتصارا للديمقراطية و القيم الغربية، و كنتيجة لذلك تزايدت الضغوطات على النظم غير الديمقراطية حتى تجري إصلاحات و تغييرات على نظمها السياسية، خصوصا مع تخلي الاتحاد السوفياتي عن تلك النظم و بروز الولايات المتحدة كقطب أحادي في العالم، هذه الأخيرة تؤيد عملية التحول الديمقراطي، و كثيرا ما يؤثر عدم التزام الدول بحقوق الإنسان و عدم تبنيها لقيم الديمقراطية على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية فالديمقراطية على أولوية ضمن السياسة الخارجية الأمريكية خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، و هي الأحداث التي ساهمت في صياغة نظام دولي حافل بمظاهر و أوضاع جديدة، تصاعدت بموجبها الضغوط العالمية من أجل نشر الديمقراطية، و بدأت تشكل ملامح جديدة لنظام من المعايير الدولية كأساس لتحقيق التعاون و الديمقراطية عبر العالم.[3] كما إن تمدد ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي الذي يضم الكثير من المنظمات العالمية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان قد تشكل نوعا من الضغوط النسبية على النظم التسلطية في المنطقة العربية و غيرها من مناطق العالم، و ذلك من خلال ما تنشره هذه المنظمات من تقارير، و ما تشنه من حملات ضد إنتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها هذه النظم و بغض النظر عن أساليب تعامل النظم العربية مع تقارير و أنشطة هذه المنظمات، إلا أن هذه النظم لم تعد قادرة على تجاهل دورها المتنامي، كما كانت تفعل في السابق، الأمر الذي أسهم في دفع بعضها إلى اتخاذ خطوات، و لو جزئية، من أجل تحسين سجل حقوق الإنسان.[4]

ب- ضغوطات القوى الخارجية: كانت النخب الحاكمة تستطيع فيما مضى أن تتجاهل المطالب الديمقراطية الداخلية و ممارسة أنواع الانتهاكات للحقوق المدنية و السياسية للمواطنين دون أن تخشى

---

[1]- سناء أبو شقراء،نفس المرجع السابق ، ص 14- 15.
[2]- شادية فتحي ،مرجع سبق ذكره، ص 35.
[3]- وليد موهوبي ، مرجع سبق ذكره، ، ص 46.
[4]- حسنين توفيق إبراهيم، **العوامل الخارجية و تأثيرها في التحول الديمقراطي في الوطن العربي.** مجلة المستقبل العربي، د. ع . ن ، ص 21.

الاحتجاج الدولي، أما اليوم فهي مدفوعة إلى فتح ملف الديمقراطية و حقوق الإنسان، فنجد أن القوى الخارجية تلعب دورا مهما في دفع العملية الديمقراطية، سواء كانت هذه القوى دولا أو منظمات أو مؤسسات دولية و ذلك على النحو التالي:

1- ضغوط الدول المانحة على الدول المتلقية للمعونات من أجل الإسراع في عملية التحول الديمقراطي، حيث ساد الاعتقاد مع نهاية الثمانينات بأن غياب الديمقراطية و محاسبة الحكام كانا من أهم العوامل التي أدت للأزمات و التدهور الاقتصادي الذي تعاني منه الدول العربية، و لذلك فقد بدأت الدول المانحة في ربط المساعدات المالية بالإصلاحات السياسية.[1]

2- ضغوط المؤسسات الدولية حيث أدت مؤسسات التمويل الدولية و بخاصة صندوق النقد و البنك الدوليين دورا في دفع بعض النظم العربية، التي لجأت إليها بهدف جدولة ديونها و الحصول على قروض و تسهيلات إقتصادية للسير في طريق التعددية السياسية و الانفتاح السياسي، و ذلك باعتبار أن هذه المؤسسات تشدد على مسائل مثل حقوق الإنسان و سيادة القانون و الشفافية، إلا أنه بالمقابل، فإن سياسات التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي التي إظطرت النظم المعنية لتنفيذها بحسب وصفات صندوق النقد و البنك الدوليين و بضغوط منها قد كان لها تأثيراتها السلبية في الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في الدول المعنية، حيث أدت إلى تزايد حدة مشكلة البطالة، و تفاقم تفاوتات الاقتصادية و الاجتماعية و تدهور مستوى معيشة قطاعات واسعة من المواطنين و بخاصة الفقراء و محدودي الدخل، حيث إن سياسات و برامج إلغاء أو تخفيض الدعم على السلع الأساسية، و رفع الأسعار و زيادة الضرائب، و عمليات الخصخصة و غيرها، إنما تلحق الضرر بهذه الفئات أكثر من غيرها، و نظرا لذلك فقد ترتب على هذه السياسيات إندلاع تظاهرات و أعمال عنف في عديد من الدول، ما دفع النظم الحاكمة إلى اتخاذ إجراءات غير ديمقراطية بهدف مواجهة هذه الاحتجاجات الجماعية و الاستمرار في تنفيذ السياسات المعنية.[2]

ج- التبعية: إن علاقة التبعية التي تربط كثيرا من الأنظمة العربية بالقوى الدولية الخارجية و بالدرجة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية و لا يما في مجال الاقتصاد و المال، تؤدي إلى زيادة النفوذ الخارجي الذي تمارسه هذه القوى الأجنبية للتأثير على صانعي القرارات في الدول العربية.

فلا بد من أي نظام ديمقراطي حقيقي، أن يعمل باستقلال عن أي قيود يفرضها نظام سياسي قومي آخر، و يعتبر دال و غيره من المنظرين الديمقراطيين، أن هذا الشرط من المسلمات عند حديثهم عن تداول ذات السيادة، و لقد خلقت ظروف الانقسام و التجزئة التي فرضت على الوطن العربي جملة من الحقائق

---

[1]- إيمان أحمد، **نظرية الديمقراطية و التحول الديمقراطي: الجزء الثاني.** المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية ،2016، ص 11. منشور على الرابط التالي : https://eipss-eg.org/

[2]- حسنين توفيق ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 22.

لا يمكن تجاهلها، فهناك حالة الضعف السائدة في كل جزء من أجزائه، و في ظروف التحديات السافرة التي تواجه البلدان العربية داخليا ة خارجيا، فإن القاعدة المطبقة هي الاحتماء بعناصر أجنبية، و الاعتماد و التبعية للقوى الخارجيةحيث نشأت التبعية كنتيجة لعملية تاريخية تم بمقتضاها، إلحاق دول العالم الثالث و الوطن العربي بالنظام الرأسمالي العالمي من منطق عدم المساواة و عدم التكافؤ، و كان من نتائج هذه العملية تعطل الإرادة الوطنية للدول التابعة، و فقدانها لجل سيطرتها على شروط إعادة تكوين ذاتها و تجددها و هيمنة دول القلب الرأسمالي و الدول الكبرى و الشركات متعددة الجنسيات على مصير الدول التابعة، و في مثل هذه الحالة يتم تسخير موارد الدولة التابعة لخدمة أغراض الدول الكبرى و شركاته الاحتكارية الكبرى في إطار إستراتيجية عالمية للمحافظة على النظام الرأسمالي العالمي و توسيع رقعته و تعظيم نفوذه، و تحرم الدول التابعة من بلورة نظام إنتاجي متوافق مع حاجات سكانه أو حتى مع هيكل الطلب و يصبح تخصيص الموارد متماشيا مع الإستراتيجية العليا التي تحتكر دول القلب الرأسمالي رسمها و يصبح البلد التابع محروما من نسبة كبرى من الفائض الاقتصادي المتولد فيه لتسربه إلى الخارج على هيئة أرباح و فوائد. .[1]

د- ثورة المعلومات و الاتصالات: لقد تصاعدت هذه الثورة بشكل ملحوظ خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، و هي تمثل أحد أبعاد ظاهرة العولمة، التي تشكل بدورها أحد الملامح الرئيسية للمشهد العالمي منذ العقد الأخير من القرن العشرين.[2] حيث أسهمت هذه الثورة في توفير مصادر مستقلة للمعلومات و كسر إحتكار النظم الحاكمة للمعلومات و هو ما كان يشكل إحدى الدعامات الأساسية لتكريس طابعها السلطوي و إخفاء ممارستها الاستبدادية، و تمكين بعض قوى و منظمات المجتمع المدني من الاتصال بمثيلاتها في الخارج بعيدا عن سيطرة الدولة.[3] ما يسمح لها بحشد تأييد رأي عالمي، أو لفت الانتباه الدولي إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي قد تتورط فيها النظم الحاكمة، و هو ما يسهم في تدعيم قوى و تنظيمات المجتمع المدني، كما أن هذه الثورة تسهم في نقل القيم و الأفكار و الممارسات و المطالب الديمقراطية من دولة إلى أخرى، و هو ما يساعد على نشر ما يعرف بـ " عدوى الديمقراطية " عبر الحدود.

و لعل وجود نماذج ناجحة من أوائل الموجة الأولى للتحول الديمقراطي، شجعت الدول العربية على المضي قدما في الطريق الديمقراطي فيما يشبه كرة الثلج التي تتزايد كلما تتدحرج و لقد ظهر أثر هذه النماذج الناجحة في التجربة الديمقراطية عام 1990 من خلال حالات بلغاريا، و رومانيا،

[1]- ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 69 68.
[2]- عمر مرزوقي، **حركيات التحول الديمقراطي في الوطن العربي.** قراءة في المؤثرات الدولية، مجلة المفكر، العدد العاشر، د. ت. ن، ص 174.
[3]-حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 22.

و يوغسلافيا و ألبانيا، كل تلك التطورات ليس بمقدور النظم السياسية العربية أن تعزل دولها و مجتمعاتها عن تأثيرها و تداعياتها. و هناك عدد من المبررات النظرية التي حددها كنيث هاكر لإيضاح فاعلية تأثير وسائل الاتصال على الديمقراطية، و تتمثل فيما يلي:[1]

- إن وسائل الاتصال و تكنولوجيا المعلومات تؤدي إلى زيادة مستوى سرعة إنتقال المعلومات بما يساعد على خلق مواطن لديه أكبر قدر من المعلومات، و ذلك يمكنه من فهم و تقييم السياسة العامة و تشكيل تفضيلاته السياسية.

- تسهيل عملية المشاركة السياسية و مواجهة بعض العقبات التي تحول حون المشاركة، و في هذا الإطار يمكن أن تحل بعض مشاكل الديمقراطية التمثيلية، مثل بعد الدوائر الانتخابية.

- إن وسائل الاتصال – عبر أجهزة الكمبيوتر – تخلق طرق جديدة لتنظيم جماعات محددة و مناقشة موضوعات معينة، كما تسمح شبكة الأنترنت للتجمعات السياسية أن تصبح مستقلة عن تدخل الدولة.

- إن ثورة الاتصال و تكنولوجيا المعلومات سوف تضعف من دور بعض الهيئات أو المؤسسات الوسطية (الصحافة و الأحزاب و ممثلو البرلمان) مما يؤدي إلى أن تصبح العلاقة مباشرة بين المواطن و السلطة السياسية، و في هذا الإطار يزداد دور المواطن في وضع الأجندة السياسية.

هـ- إن تأثير ثورة الاتصال و المعلومات على ديمقراطية النظام ترتبط بالثقافة السياسية، و كيفية إستخدام المواطن لهذه الوسائل التي تمكنه من المشاركة في عملية الحكم.

ه- الولايات المتحدة الأميريكة و التحول الديمقراطي في الوطن العربي: لم تكن مسألة الديمقراطية ضمن أولويات السياسية الأمريكية في المنطقة العربية في مرحلة ما قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، فإن للولايات المتحدة الأمريكية سجلا طويلا في مساندة و دعم النظم السلطية و الاستبدادية و ذلك لعدة عوامل أهمها محاربة المد الشيوعي في المنطقة، غياب قواعد و آليات للمساءلة و المحاسبة، خاصة بما يتعلق بتمرير قرارات ذات الصلة بالمصالح الأمريكية في النفط و الأسلحة و القواعد و التسهيلات العسكرية، فضلا عن خوف الإدارة الأمريكية من احتمال وصول الحركات الإسلامية إلى السلطة عن طريق الديمقراطية.[2] و عقب أحداث 11 سبتمبر و المتهم فيها العرب اتجهت الولايات المتحدة إلى إجراء تغيير جذري في سياساتها تتبنى دعمها للحرية و الديمقراطية من جهة، و مكافحة الإرهاب من جهة أخرى، حيث مكنت معظم العمليات الهيكلية في كيفية صنع القرارات السياسية الخارجية و هو ما يفسر الحروب المعلنة ضد أفغانستان و العراق.[3] و أصبح هدف مكافحة الإرهاب هو المحدد الرئيس للسياسة

[1]- شادية فتحي، مرجع سبق، ذكره، ص 49 - 50.

[2]- حسين توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[3]- أحمد سعيد نوفل و آخرون، **التداعيات الجيوإستراتيجية للثورات العربية.** بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2014، ص 278.

الأمريكية و علاقاتها بالدول العربية، أي من خلال درجة تجاوبها مع الإستراتيجية الأمريكية بشان مكافحة الإرهاب، و ليس على أساس طبيعة نظمها السياسية، ما جعلها تتحالف مع نظم غير ديمقراطية أو شبه ديمقراطية من أجل تحقيق هذا الهدف .و يعتبر مشروع " الشرق الأوسط الكبير" قاعدة الانطلاق للمشروع الأمريكي الجديد في العالم العربي، فالمهمة الجديدة الأساسية للخارجية الأمريكية ليست مجرد استخدام القوة لتصفية الإرهاب، بل إعادة تشكيل البيئة الداخلية للعديد من الدول الفاشلة في الشرق الأوسط و الهدف الأكبر طويل الأمد هو إعادة تشكيل السياسات و الاقتصادات و الثقافات الداخلية في المنطقة لنزح العناصر الإسلامية المتطرفة و المعادية للولايات المتحدة و هو ما يفسر بقاءها في العراق بنية إزالة الإرهاب و إقامة نظام سياسي ديمقراطي.[1] و تقوم فكرة الولايات المتحدة على الربط بين الشرق الأول و دول آسيا الوسطى التي تضم إيران، باكستان و أفغانستان، لأنها كلها تدخل في نطاق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية المتمثلة في تدفق الطاقة إلى أسواقها بأسعار معقولة و ضمان الأمن الإسرائيلي و توظيف إمكانات المنطقة في تنافس القوى الدولية الكبيرة.[2] و تحسبا لمخاطر تجاهل واشنطن لقضية الديمقراطية في المنطقة العربية، فقد طالب بعض الخبراء و الباحثين الأمريكيين و غير الأمريكيين الإدارة الأمريكية بدعم عملية التحول الديمقراطي الحقيقي و الجدي في المنطقة العربية، و دفع النظم الحاكمة فيها لاتخاذ خطوات جادة على هذا الطريق باعتباره المدخل الرئيسي الذي يضمن تحقيق الاستقرار في المنطقة و ضمان المصالح الأمريكية فيها خلال الأجل الطويل، و قد أكد البعض على ضرورة تغيير نظرة و سياسة الولايات المتحدة باتجاه الحركات الإسلامية المسيسة المعتدلة بحيث يتم فتح قنوات اتصال معها تحسبا لاحتمال وصولها إلى السلطة في هذه الدول، بل إن هناك من طالب الولايات المتحدة الأمريكية بأن تتعلم كيف تتعامل مع نظام إسلامي وصل إلى السلطة بطريقة ديمقراطية.[3]

3- العوامل الداخليـة

هناك العديد من العوامل و الأسباب الداخلية التي تدفع و تعرقل سبيل التحول الديمقراطي و يختلف مدى تأثير كل منها من حالة إلى أخرى و يتمثل أهمها فيما يلي:

أ- دور القيادة السياسية

تشير العديد من الدراسات التي تناولت أسباب التحول الديمقراطي إلى أن هناك دورا مهما للقيادة السياسية في حفز عملية التحول الديمقراطي إلا أن هناك دورا مهما للقيادة السياسية في حفز عملية التحول الديمقراطي فعندما تكون هناك قيادة سياسية راغبة، و مؤمنة بالتغيير، وقادرة على مواجهة

[1]- نفس المرجع ، ص 279.
[2]- أحمد سعيد نوفل و اخرون ، نفس المرجع السابق، ص 103.
[3]- عمر مرزوقي، **حركيات التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 177.

القوى المحافظة، إزدادت فرص نجاح عملية التحول الديمقراطي حيث تحتاج عملية التحول إلى قيادة ماهرة تتمكن من مواجهة المعارضين و المتشددين، و توسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار و توزيع الموارد الاقتصادية، كما تعبر القيادة مسؤولة عن عملية صنع القرار و توزيع الموارد الاقتصادية، كما تعتبر القيادة مسؤولة عن عملية التماسك الديمقراطي و عن حماية الفرد من تعسف الدولة و التفاوض مع الجماعات الاجتماعية التي تهدد عملية التحول مصالحها للوصول أكثر صيغ التحول قبولا في المجتمع، لذا لا يعد توافر الشروط الاقتصادية و الاجتماعية الضرورية لقيام الديمقراطية كافيا في حد ذاته لنجاح التحول، و إنما يلزم الأمر رغبة القيادة نفسها في التحول.[1]

و في هذا الصدد يرى صمويل هنتجتون أن القيادة السياسية هي التي تسعى إلى تعزيز الإصلاح الاجتماعي و الحضاري و الاقتصادي و من ثم إستيعاب مطالب جماعات جديدة بالمشاركة في العمل السياسي، و يشير خوان لينز إلى أن القيادة السياسية مسؤولة إلى حد كبير عن تحقيق التماسك الديمقراطي، فهي مسؤولة عن ترسيخ الإيمان بالقيم الديمقراطية الجديدة لدى الأفراد، و أن تشعرهم بالأمان و الحرية من تعسف الدولة، و أن توفر المتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية اللازمة لتمكين الجماهير من المشاركة الفعلية في عملية التحول الديمقراطي، فكما أن للقيادة السياسية دورا في دعم عملية التحول الديمقراطي، يمكن أن تسهم ي تقويض عملية التحول الديمقراطي، حيث تصل بعض القيادات السياسية إلى سدة الحكم عن طريق انتخابات نزيهة و حرة لكنها لا تلبث أن تعمل بشتى الطرق على الاستمرار في السلطة مما يقوض أسس التحول الديمقراطي.[2]

يؤكد كل من **لاري دياموند** و **خوان لينز** و **مارتن ليبست** على الدور الحاسم للقيادة التي تتسم بالكفاءة و الالتزام بالديمقراطية في المبادرة إلى إدخال إصلاح سياسي على النظام السلطوي، مع إدراك هذه القيادة أن استمرارها في الحكم يؤدي إلى إضعاف الأبنية التي يوكل إليها دور هام في عملية التحول الديمقراطي، كما أن النظام السلطوي ذاته يتعرض للتآكل و هناك عدد من الأسباب التي تجعل قادة النظم السلطوية يتجهون نحو الخيار الديمقراطي كتردي شرعية السياسة للنظام، و اعتبار الديمقراطية بديلا عن النظام السلطوي الذي فقد مبررات وجود و لم يعد قادرا على مواجهة الضغوطات الداخلية و الخارجية ناهيك عن اعتقاد القادة أن التحول سينجم عنه إكتساب دولتهم العديد من المنافع كزيادة الشرعية الدولية و التخفيف من العقوبات التي تفرضها الدولة المانحة و فتح باب المساعدات الاقتصادية و العسكرية، كما أن إدراك القادة بأن تكاليف البقاء في السلطة مرتفعة للغاية و أنه من الأفضل المبادرة بالتحول خاصة مع إنقسام التحالف الذي يؤيد بقائها في السلطة.[3]

---

[1]- إيمان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 2.
[2]- إيمان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 3.
[3]- مصطفى بلعور، مرجع سبق ذكره، ص 32.

يتطلب التحول الديمقراطي الاهتمام بالحرية السياسية كقيام النخبة السياسية الحاكمة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين و إفساح المجال أمام المناقشات السياسية، و أن يكون هناك إحساس متعاظم من القيادة بالتكلفة المتزايدة التي يتطلبها الحفاظ على النظام السلطوي.

ب- إنهيار شرعية النظام السلطوي

حينما يفقد أي نظام سياسي آليات الضبط السياسي و الاستقطاب الاجتماعي، و يعجز عن أداء وظائفه، فإن شرعيته تصبح مهددة، تختلف مشاكل الشرعية حسب طبيعة كل نظام إلا أن القاسم المشترك للنظم الديمقراطية هو أنها تعتمد في شرعيتها على الأداء الجيد، أما في النظم السلطوي فليس هناك فرق بين شرعية الحاكم و النظام و ذلك أن ضعف أداء النظام يعني سقوط الحاكم و نظامه، كما أن ضعف الأداء الاقتصادي للنظم الدكتاتورية كان له الأثر السلبي في ظهور أزمة شرعية هذه النظم.[1] فالشرعية تعد من أهم مرتكزات إستمرار النظام السياسي، و العالم العربي يحمل العديد من الخصوصية نظرا إلى اختلاف أنماط الحكم و أشكال السلطة، فهناك أنظمة ملكية و أنظمة منبثقة عن عهود النضالات الوطنية و القومية، استمدت الأولى شرعيتها من الإرث التاريخي و التقاليد المحلية في أشكال ممارسة السلطة و الطابع الديني الإسلامي الذي أضفي على الدولة، و حالة الرضا التي أمنتها ثروات النفط السهلة و السريعة، هذه المصادر بدأت بالتآكل فالنخب الجديدة تشكو من إحتكار مراكز القرار عبر التراتبيات الوراثية المغلقة، و من الصيغ المتخلفة للتمثيل السياسي، أما البلدان ذات أنظمة وطنية فمشروعية السلطة تآكلت بصورة أسرع و أشمل فقد أثبتت الأنظمة الحاكمة عجزها عن تحقيق أي من الشعارات التي رفعتها و استمدت منها شرعيتها التاريخية.[2] و من بين الأسباب التي تؤدي إلى أزمة في شرعية النظام السلطوي مما يسهم في إحداث تحول ديمقراطي ما يلي:[3]

- إستفادة النظام السياسي غرض وجوده مما يؤدي إلى تراجع شرعيته بمعنى أنه إذا قامت ثورة أو إنقلاب عسكري في بلد ما أسفر عن نظام حكم سلطوي شغل نفسه بمسألة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و في حال بلوغ هذا الهدف يكون قد إستنفد غرض وجوده.

- التغيير في القيم الاجتماعية التي تصبح أقل تقبلا للحكم التسلطي بمعنى أن تكون هناك قيم معينة تشكل أساس شرعية نظام الحكم و لكن بعد فترة معينة تتغير هذه القيم و بالتالي يفقد النظام السياسي شرعيته.

- ضعف دور و مكانة البرلمان في النظام السياسي، فبالنظر إلى أن البرلمان هو الذي يجسد أفراده العامة، فإن عجزه يؤدي إلى خلق فجوة بين النظام و المجتمع، و يصبح ضعف دور المؤسسة التشريعية سببا مباشرا لأزمة الشرعية التي قد يعانيها النظام.

---

[1]- مصطفى بلعور ،نفس المرجع السابق، ص32.

[2]- برهان غليون، مرجع سبق ذكره، ص 22- 23.

[3]- إيمان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 5.

- عدم قدرة النظام السياسي على استيعاب المتغيرات الجديدة في المجتمع و في مقدمتها ظهور فئات جديدة يعجز النظام السياسي عن توفير فرص المشاركة لها، و يحدث هذا خاصة في الفترات التي يشهد فيها النظام السياسي تحولات إقتصادية أو إجتماعية.

ج- النزوع الأخلاقي و الوطني

بمعنى وجود القيم و التقاليد و الأعراف الدينية و المدنية السائدة في مجتمعات الدول المتخلفة التي تشجع الديمقراطية كنظام سياسي أو بتعبير آخر نزوع الفرد نحو الاندماج في علاقة وطنية تتجاوز الطائفية المحلية أو الدينية أو اللغوية، فالنزوع إلى بناء الأمة كإطار للاندماج و المشاركة السياسية هو أحد محركات و حوافز التغيير الرئيسية في منظومات قيم المجتمعات العربية في بناء الديمقراطية ضمن علاقة إجتماعية مؤسسة على الاعتراف الفعلي بالوطنية و الانتماء إلى الأمة بدل القبلية و الفرقة و الطائفية.[1]

*** عوامل الاستقرار السياسي**

إن مشاكل الشرعية بالنسبة لنظام ما قد لا تقود بالضرورة إلى انهياره بل يمكن أن تنذر قيادة النظام بالعديد من التحديات المؤسسية، فالشرعية و إن كانت شرطا ضروريا لبقاء النظام إلا أنها لا تعد كافية لبقائه أو إنهياره، فقد يظل النظام مسيطرا على الحكم برغم تراجع شرعيته حيث لا يوجد بعد النظام البديل و المقبول.[2]

و يحدد **غابريال ألموند** مجموعة من العناصر و القدرات الأساسية الواجب توافرها في أي نظام لضمان إستمراريته و بقائه، و إن كانت تختلف قوة كل عنصر فيها من نظام إلى آخر و هذه العناصر هي كالتالي:[3]

أ- القدرة الإستخراجية: و هي مدى قدرة النظام على تعبئة الموارد البشرية و المادية و المعنوية بهدف تحقيق أهداف النظام.

ب- القدرة التنظيمية: و هي مدى قدرة النظام على ضبط سلوك الأفراد داخل المجتمع و التأثير في المحيطين الإقليمي و الدولي.

ج- القدرة التوزيعية: و هي مدى قدرة النظام و كفاءته في توزيع و تخصيص الموارد و الخدمات بين الأفراد و الجماعات داخل المجتمع، و مدى الاتساق و التناسب بين المتطلبات و إحتياجات الأفراد و ما يتم إشباعه منها.

---

[1]- برهان غليون، مرجع سبق ذكره، ص 120.
[2]- إيمان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 7.
[3]- نفس المرجع، ص 7.

د- القدرة الرمزية: و هي قدرة النظام على الاستخدام الفعال للرموز، أي استخدامها بشكل يضمن له الحصول على تأييد المواطنين.

هـ- القدرة الاستخراجية: و هي تشير إلى مدى كون المخرجات (السياسات و القرارات) إنعكاسا للمطالب، بمعنى آخر مدى كون الأنشطة الاستخراجية و التوزيعية و التنظيمية إستجابة لمطالب أفراد المجتمع.

و فضلا عن أن هذه القدرات تعد من المستلزمات الوظيفية التي يعتمد عليها النظام فإنها تعد من المؤشرات التي على أساسها يمكن تصنيف و مقارنة النظم السياسية، كذلك يمكن عن طرقها التنبؤ باحتمالات حدوث التغيير السياسي و تفسيره، من هنا يرى ألموند أن شرعية النظام و قدرته على الاستمرار و البقاء متوقفة على هذه القدرات، فكلما كانت هذه القدرات قوية إزدادت فرصة استمرار و بقاء النظام، و بالعكس كلما ضعفت هذه القدرات إزدادت إحتمالات حدوث التغيير.

د- دور العوامل الاقتصادية

تعد العلاقة بين الاقتصاد و السياسة شديدة الترابط و التداخل إلى درجة أن البعض يرى أن الاقتصاد هو الذي يحد شكل المؤسسات السياسية من حيث الهيكل الوظيفي، بينما رأى البعض الآخر أن الشكل السياسي للدولة هو الذي يحدد نوعية السياسات الاقتصادية و كيفية توصيف المواد، و لعل تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية الذي عانت منه الكثير من الدول النامية و منها أنظمة الحكم في البلدان العربية كان عاملا حاسما في اهتزاز شرعية نظمها السياسية و ظهر ذلك جليا في الكثير من الانتفاضات و المظاهرات التي شهدتها تلك الدول، و التي طالبت بتحسين أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية بإدخال مزيد من الإصلاحات لمنع سيطرة فئة معينة على موارد البلاد.[1] حيث أشار **صمويل هنتجتون** إلى أهمية التطور الاقتصادي في تحقيق التحول الديمقراطي، إذ يعتقد أن النمو الاقتصادي الكبير قد مهد السبيل لقيام الموجة الثالثة للديمقراطية، بينما التحول الديمقراطي غير وارد في الدول الفقيرة، حيث يفترض بعض الباحثين أمثال **مارتن ليبست** أن النمو الاقتصادي يقود إلى تعبئة إجتماعية تقود بدورها إلى تعبئة سياسية، مما يؤدي إلى تحول النظام إلى الديمقراطية[2] ، في حين **فرانسيس فوكوياما** و بعض الباحثين الغربيين يرون أنه لا يوجد علاقة و كيفية مباشرة بين النمو الاقتصادي و الديمقراطية، فبعض النظم السلطوية و الشمولية حققت درجة نمو سريع مثل النمور الآسيوية في النصف الثاني من القرن العشرين، و بالرغم من ذلك فإن هذه النظم تفتقد وجود مؤسسات من أجل تحقيق الإصلاح.[3] لكن بصفة عامة فإن الافتراض الغالب هو وجود علاقة وثيقة بين التنمية

[1]- مصطفى بلعور، مرجع سبق ذكره، ص 33.
[2]- صمويل هنتجون، مرجع سبق ذكره، ص 122.
[3]- شادية فتحي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

الاقتصادية و هامش الديمقراطية الذي يتمتع به النظام، و انه دائما ما يكون هناك علاقة سلبية بين التنمية الاقتصادية و الأنظمة الشمولية، حيث تسيطر الدولة مركزيا على الاقتصاد فيما عدا حالات قليلة من التجارب التنموية، كتجارب النمور الآسيوية مثلا، و بغض النظر عن إمكانية حدوث تنمية في ظل غياب الديمقراطية، فإن ديمومة هذه التنمية تتطلب وجود الديمقراطية بما توفره من آليات تكفل الشفافية و حسن إدارة موارد المجتمع.[1]

ه- تزايد قوة المجتمع المدني

تزامن الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني كمدخل للتحليل السياسي خاصة مع بداية الربع الأخير من القرن الماضي في إطار الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، حيث برز دور مهم لقوى و تنظيمات المجتمع المدني في دفع عملية التحول في العديد من دول العالم، فتنظيمات المجتمع المدني هي نوع من المؤسسات تنشأ من تبلور التفاعلات و العلاقات بين مختلف القوى الاجتماعية، فإذا كان المجتمع السياسي يتضمن السلطات التي تختص بعنصر القهر المادي المشروع الذي تحتكره الدولة، فإن المجتمع المدني هو مختلف الأبنية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و القانونية، التي تنظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات و الممارسات بين مختلف القوى الاجتماعية.[2]

تبرز أهمية المجتمع المدني في تدعيم و ترسيخ المبادئ الديمقراطية من حيث كونه يمثل البيئة المناسبة لترسيخ و تنمية القيم الديمقراطية، خصوصا مع تزايد التعليم و الثقافة و التطور التكنولوجي و وسائل الإعلام، مما يساعد على إدراك الجماهير لحقوقها الطبيعية و تنامي إهتمام المثقفين من خرجي الجامعات بالمشاركة السياسية، من هذا المنطلق فرضت التحولات الاجتماعية على النظم السلطوية التحول الديمقراطي.

و- نمو ثقافة سياسية ديمقراطية

يلاحظ بهذا الصدد أن توسع التعليم و تطور برامجه، و إنتشار الصحافة المكتوبة و الإعلام السمعي و البصري، فضلا عن الاحتكاك بالعالم الخارجي، ساعد على رفع معدلات النمو الثقافي لدى المجتمعات المنغلقة و زاد من إدراك الناس لحقوقهم السياسية، و من نتائج ذلك أن هذه المجتمعات باتت تملك رصيدا من الأفكار السياسية الحديثة، يسمح بالحديث عن بدايات تكوين و توسيع الثقافة الديمقراطية في مجتمعات العالم الثالث، و هو ما يوفر عاملا جديدا لتسهيل عملية التحول الديمقراطي.[3]

---

[1]- إيمان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 9.
[2]- موهوبي وليد، مرجع سبق ذكره، ص 45.
[3]- إيمان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 10.

المبحث الثالث: الأنماط و الاتجاهات النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي

تعتبر ظاهرة التحول الديمقراطي، من بين أهم الظواهر السياسية التي حدثت في العالم، حيث تميزت عمليات التحول الديمقراطي بين مختلف دول العالم بالاختلاف و التباين، مما آثار البحث في الأسباب التي جعلتها أكثر إنتشارا في دول معينة، و أقل إنتشارا في دول أخرى، و من أجل فهم وتقديم تفسيرات لها، طور الباحثون مجموعة من المداخل النظرية للاقتراب من الظاهرة محل الدراسة.

أولا: أنماط التحول الديمقراطي

يقصد بأنماط التحول الديمقراطي الأشكال و الإجراءات التي اتخذها التحول من نظام سلطوي إلى نظام آخر ديمقراطي، أو هي المسارات التي تتخذ للوصول إلى الديمقراطية، و يمكن وصف عملية إنهاء النظم السلطوية بأنها عملية كفاحية مستمرة و ممتدة زمنيا لكن يكتنفها الغموض في الكثير من مراحلها، و هي تمر عبر مسارات مختلفة للتغيير تتراوح بين التدرج السلمي و الانقلاب العنيف.[1] و حسب **صمويل هنتجتون** يمكن التمييز بين ثلاث أنماط للتحول الديمقراطي و هي:

1- نمط التحول من أعلى: و يتسم هذا النمط باقتناع القائد نفسه بعدم القدرة على الاستمرار في الحكم بالطرق القديمة، و ربما تزايد إقتناعه بالديمقراطية و تبني بعض الخطوات الانفتاحية، ثم قيادة النخبة الحاكمة، مهم الانتقال إلى الديمقراطية، و في جل الحالات التي شهدت هذا النوع من الانتقال، كانت قوة الأحزاب المعارضة و جماعاتها محدودة مقارنة بقوة النخبة الحاكمة داخل النظام، و خصوصا في بداية مراحل الانتقال، و من ثم فالعنصر الحاسم في الانتقال هو أن الذي يقوده هو النخبة الحاكمة أو القائد و المؤمن فعلا بضرورة الانتقال إلى الديمقراطية.[2] و في ظل هذا المشهد يمكن التمييز بين نوعين من القيادة التي تبادر بإحداث التحول فهناك، مبادرة القيادة السياسية المدنية حيث يرتبط إختيار هذه النخبة بالحاجة لإجراء تغيير رمزي تستقبله القوى الاجتماعية و الإقليمية و الدولية المعنية باعتباره نقلة جذرية و اختلاف تام مع الحقبة السابقة خاصة على مستويات التنظيم الاقتصادي و الاجتماعي و الخطاب الأيديولوجي و ذلك عن طريق إتخاذ جملة من القرارات التي تستهدف إحداث التغيير الجذري، و بالتالي يعتبر تحولا دعائيا من وجهة نظر النخبة الحاكمة إلا أنه لا يفقد المغزى المهم لعملية التحول لأن الطابع الدعائي يختفي تدريجيا لصالح تحول ديمقراطي تدريجي، و هناك مبادرة القيادة العسكرية الحاكمة حيث لا يعتبر أصحاب المبادرة الثانية " العسكريون " أنفسهم

[1]- مصطفى بلعور، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2]- امحمد مالكي و آخرون، **لماذا انتقل آخرون إلى الديمقراطية.** بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2009 ، ص 47.

حكاما دائمين للبلاد و يقدمون تصورا مفاده أنه بمجرد أن يصححوا الأخطاء التي دفعتهم لتولي السلطة سوف يتنازلون عن السلطة، و مع ذلك يحتفظون لأنفسهم بحق العودة إلى السلطة مرة أخرى عندما تكون هناك ضرورة لذلك أو عندما تتهدد مصالحهم، و ما يعني أن قادة النظام السلطوي سواء مدنيون أو عسكريون هم الذين يؤدون دورا حاسما في إنهاء نظامهم و تحويله إلى نظام ديمقراطي.[1] و يبقى جوهر هذا النمط هو ضرورة توافر إرادة سياسية فعلية لدى القيادة السياسية الحاكمة، و الإيمان بالديمقراطية و الإصلاح السياسي كقيم تسعى إلى بلوغها، و العمل من أجل تحقيقها بتوفير كل المقومات و الشروط.[2]

2- نمط التحول من خلال التفاوض: وفقا لهذا النمط تضطر النخبة الحاكمة للتخلي عن نظامها السلطوي الذي أصبح مهددا بعدم الاستقرار الداخلي و معرضا لضغوطات عنيفة تنذر بانهياره، و مصدر تلك الضغوطات الرأي العام و الضغوطات الغربية اللذان يظهران حماسا متزايدا للديمقراطية و حقوق الإنسان، و يرى حمدي عبد الرحمان أن << من بين العوامل المهمة التي تدفع النظام السلطوي إلى الدخول في المفاوضات مع القوى المعارضة هي احتمال أفول نجم النظام السياسي أو أفول نجم إيديولوجيته و التردي الاقتصادي الذي قد يصل إلى حد الإفلاس أو ضغوطات خارجية متزايدة.[3] كما أنه في الكثير من الحالات تجري النخبة الحاكمة مع المعارضة مفاوضات سرية و علنية للوصول إلى حل يحمي مصالح الأطراف الفاعلة و عن العوامل التي تدفع الأطراف هي المفاوضات هي من جهة شعور المعارضة بافتقادها إلى القوة الكافية التي تساعدها على الإطاحة بالنظام القائم و من جهة ثانية تعرض النظام إلى ضغوطات داخلية و خارجية كبيرة، و بالتالي عادة ما تتوج تلك المفاوضات بالتوقيع على ميثاق أو إتفاق، و من ثم يصبح الميثاق بمثابة سياج لعدم الإضرار بمصالح أي طرف، حيث تتعدد أنواع الاتفاق من حيث الأطراف المنظوية إليه فقد تكون مفاوضات بين القيادات العسكرية و المدنية حول شروط إقامة حكم ديمقراطي و وضع ضمانات لعدم مراقبة أفراد الجيش على إنتهاك حقوق الإنسان التي حدثت وقت توليهم الحكم، أو تكون بين الأحزاب السياسية للاتفاق على ترتيبات المشاركة في السلطة أو تبادلها من خلال الانتخابات، أو تكون بين أجهزة الدولة و تنظيمات رجال الأعمال و الاتحادات العمالية لاحترام الحقوق و إعادة توزيع المنافع.[4]

3- نمط التحول من خلال الشعب: و يتم الانتقال هنا بعامل تصاعد الإضرابات و الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالتغيير، و ظهور قوى معارضة ديمقراطية و استغلالها المساحة التي يوفرها الانفتاح، للضغط

[1]- مصطفى بلعور، مرجع سبق ذكره، ص 40 - 41.
[2]- وليد موهوبي، مرجع سبق ذكره، ص 53.
[3]- مصطفى بلعور، مرجع سبق ذكره، ص 41.
[4]- نفس المرجع، ص42.

على النخبة للاستجابة لمطالب المعارضة، و ذلك كما حدث في دول مثل الفلبين و كوريا الجنوبية و أوكرانيا و عدد من الدول الإفريقية ساحل العاج و الغابون، و في كثير من هذه الحالات، لعبت المعارضة الديمقراطية دورا محوريا في أمرين أساسيين، أولهما الاستفادة من المساحة التي يوفرها ضعف النظام من جراء الأزمات السياسية و الاقتصادية التي واجهها، أو من عمليات الانفتاح المحدود، و ثانيهما مواصلة الضغوط للوصول إلى مرحلة الانتقال الديمقراطي، و ذلك من خلال القيام على الأقل بثلاث مهام:

- توسيع قاعدة المنادين بالديمقراطية كنظام للحكم، و الاتفاق على القواسم المشتركة بينهم، و محاولة توحيد صفوف المعارضة.

- دفع القوى الدولية الداعمة للنظام إلى التخلي عن هذا الدعم، و مساندة المطالب الديمقراطية، أو على الأقل عدم الممانعة في الانتقال الديمقراطي، و ذلك في حال وجود هذا الدعم الخارجي.

- دفع الفئة الحاكمة إلى المزيد من التنازل، و قبول توسيع الخطوات الانفتاحية و تطويرها إلى منتهاها الطبيعي، أي الديمقراطية.[1]

و تجدر الإشارة بأن عمليات التحول الديمقراطي، إنما هي عمليات معقدة و بمراحل متعددة، تختلف أبعادها من دولة إلى أخرى، و قد تشمل على عمليات مرتدة تعمل في الاتجاه المعاكس.

أما بالنسبة لتجارب التحول الديمقراطي في العالم العربي يمكننا تسجيل ثلاث ملاحظات تتعلق بنمط التحول، مسار التحول، و مضمون التحول كما يلي: [2]

* **نمط التحول**: يتميز بأنه محكوم من أعلى و بدرجة عالية من السيطرة، حيث بادرت النخبة الحاكمة بالتحول الديمقراطي، و توجد حالة واحدة كافة النظم السياسية العربية أدت إلى ديمقراطية حقيقية واحدة و هي السودان عام 1985، و ذلك عقب الإطاحة بنظام جعفر النميري و يصنف البعض هذه التجربة ضمن نمط " التحول الثوري ".

* **مسار التحول**: يمكن التمييز بين نوعين من مسار التحول، الأول كان مبكرا و تميز بدرجة أكبر من السيطرة الفوقية و نطاق أضيق للحريات السياسية و من الناحية الزمنية ركود ثم نكوص و تراجع مما سبب إحباطا في المجتمع السياسي، و عدم إكتراث بين الجماهير، و عدم الثقة في المؤسسات الرسمية للدولة و أحسن مثال على ذلك مصر، أما المسار الثاني فجاء متأخرا نسبيا كتعبير جزئي عن الاقتراب من وضع فقدان السيطرة من أعلى، و لكنها بالمقابل كانت أكثر جذرية و أوسع نطاقا، و تميز مسارها بحسم أكبر للوضع السياسي الداخلي بسبب نمو العنف، و مثال ذلك الجزائر.

[1]- امحمد مالكي، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية**، مرجع سبق ذكره، ص 63.
[2]- مصطفى بلعور، مرجع سبق ذكره، ص 43.

***مضمون التحول**: ظلت الديمقراطية هدفا بعيدا عن النظم السياسية العربية حيث يرى عزمي بشارة أنها أفضل الدول حققت إنفتاحا ليبراليا في المجال السياسي و هو إجراء سطحي للغاية يكون بإصدار قانون أو تعديل تشريعي دون إحداث تغيير في بناء النظام التسلطي و قوانينه مما يعني إحتفاظ جهاز الدولة بكامل ميزاته و ضغطه الشديد على المجتمع المدني. و حسب صلاح سالم زرتوقة هناك نوعين من أنماط الوصول إلى السلطة في الدول العربية.

أ- الأنماط السلمية: و هي التي تتسم بانعدام استخدام القوة أو التهديد باستخدامها و عدم مخالفتها للقواعد القانونية القائمة و المعمول بها، و في هذا النمط يتم خلو كرسي الرئاسة عن طريق الوفاة الطبيعية أو التنازل الطوعي أو الإعفاء من المنصب بناءا على انتهاء المدة القانونية، و يتم الوصول إلى السلطة إما بالوراثة، أو التعيين، أو الوسائل الانتخابية.[1]

ب- الأنماط العنيفة: و تتمثل في نقل السلطة العليا و التي تقوم على استخدام أو التهديد باستخدام أدوات القهر الرسمية كالجيش و البوليس و السجون، أو غير الرسمية كإمتلاك الأسلحة من قبل جماعات أو تنظيمات، بمعنى يتم خلو كرسي الرئاسة عن طريق القتل أو الاغتيال أو العزل بالقوة، أو الاعتقال أو النفي، و يتم الوصول إلى السلطة عن طريق استخدام القوة أو التهديد بها.[2]

ثانيا: الاتجاهات النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي

في الستينيات، تطور التوجه التاريخي، الاجتماعي، مثلته نظرية الحداثة عند **مارتن سيمور ليبست** و النظرية البنيوية عند **بارينغتون مور**، و إهتم أنصار هذا التوجه بالشروط الاجتماعية و بالإطار التاريخي للنظم السياسية المختلفة، و سواء أكان التركيز على الجانب البنيوي، الوظائفي للنظام الاجتماعي، السياسي، أم على التطورات العملية الاجتماعية مثل التحديث، و التمدن و توسع محو الأمية، حاول المختصان رسم عدة مراحل تاريخية تمر بها المجتمعات في تطورها نحو الحداثة من خلال مقارنة مستوى التنمية أو الحداثة بين هذه المجتمعات، التوجه التاريخي الاجتماعي هذا الفضل الكبير في جعل " التحول السياسي " موضوعا مركزيا في اهتمامات علماء الاجتماع و السياسة.[3] و قد حاول الباحثون تفسير التحول عن الديمقراطية في الستينيات و السبعينيات بالإشارة إلى عدم ملائمة الديمقراطية للدول الفقيرة، و مزايا النظام الشمولي بالنسبة للاستقرار السياسي و النمو الاقتصادي، و الأسباب التي تؤدي بالنمو الاقتصادي إلى إفراز شكل جديد من الشمولية البيروقراطية لذا فقد حوا علماء الاجتماع إتجاههم و بدؤوا في الكتابة عن شروط التحول الديمقراطي و إجراءاته

[1]- صلاح سالم زرتوقة، **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1992 ، ص 110.
[2]- نفس المرجع، ص127.
[3]- جوني عاصي، **نظريات الانتقال إلى الديمقراطية**، مرجع سبق ذكره، ص 29.

و مشكلات ترسيخ دعائم الأنظمة الديمقراطية، و أدت هذه الدراسات إلى توسيع نطاق المعارف المتاحة عن عمليات التحول إلى الديمقراطية و فهم هذه العمليات.

و حسب **بريدهام**، تحتوي الدراسات النظرية للتحول الديمقراطي على ثلاث مدارس فكرية تتصل بتغيير النظام، الوظيفة الهيكلية و التي ترتكز على الأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية، و العابرة للحدود الوطنية (التركيز على التأثيرات الدولية و الاتجاهات)، و الجينية (التأكيد على إستراتيجية النخبة السياسية و القرارات).[1] كما يمكن التمييز بين مدرستين في دراسة التحول الديمقراطي:

أولا: مدرسة تركز على السياق المحيط بعملية التحول، و في هذا هناك:

1-دراسات التحديث السياسي، حيث يكون التحديث ضرورة للبناء الديمقراطي.

2-دراسات بنيوية، حيث ترجع التحول إلى التغيرات في بيئة الدولة و طبقات المجتمع و التطورات الاقتصادية و الاجتماعية.

ثانيا: مدرسة الفاعلين السياسيين و التي تركز على الفاعلين كالنخب السياسية و المثقفين و العسكريين و غيرهم باعتبارهم مفتاح التحول و جوهره.

1- المدخل التحديثي: تشير الحداثة إلى تصنيع و تمدن، و تعبئة إجتماعية و تفاضل، و تعليم، و علمانية، و اتساع رقعة المشاركة السياسية، و يؤمن الفرد في المجتمع الحديث بإمكانية التغيير، و يملك ثقة في قدرته على التحكم بالتغيير لصالح أهدافه، و على المستوى الاقتصادي يتميز المجتمع الحديث بتعدد و بتنوع الفعاليات الاقتصادية في مجالات تجارية، و صناعية، و خدمية، و تحل الزراعة التجارية محل زراعة الاكتفاء الذاتي، و على المستوى الثقافي يتميز المجتمع الحديث بتراكم معرفة الإنسان لبيئته و بانتشار هذه المعرفة داخل المجتمع من خلال وسائل محو الأمية، و الاتصال و المواصلات و التعليم و على المستوى الاجتماعي، المجتمع الحديث هو الأساس مجتمع ميدني و متمدن.[2] أما نظرية الحداثة فهي تشير إلى أن الحداثة الاقتصادية بمعنى النمو الاقتصادي تقود إلى تعقد في تركيبة المجتمع، الأمر الذي يتطلب تغييرا في عملية اتخاذ القرار السياسي لكي يتلاءم مع تطور المجتمع، هذا ما أكده **سيمور مارتن ليسبت** في مقال حول " الشروط الأولية للديمقراطية " 1959، التي شكلت نقطة الانطلاق لبرنامج أبحاث تبنت التوجه الكمي و الإحصائي، بالإضافة إلى منهجية المقارنة في دراسة التجارب القومية المختلفة. إذ قام ليبست بتصنيف بلدان أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات و ديكتاتوريات مستقرة و غير مستقرة، و قارن هذه البلدان من خلال مؤشر الثروة

[1]- سلمان حسام، **التحولات السياسية في آسيا الوسطى، 1991 – 2012.** رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013 ، ص 56.

[2]- جوني عاصي، مرجع سبق ذكره، ص 30 - 31.

و التحضر و كذا درجة التصنيع و التعليم باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، فتوصل إلى أن البلدان الأكثر ديمقراطية من بين المجموعتين كانت تتمتع بمستوى تنمية إقتصادية و إجتماعية عالية، فتوصل إلى أن هناك علاقة وطيدة بين التنمية الاقتصادية و الديمقراطية، أي أن النظم الديمقراطية لا تنشأ و لا تتطور إلا في ظل المجتمعات المتقدمة إقتصاديا، و أن التنمية الاقتصادية ترتبط بصفة خاصة بمستوى الدخل و التصنيع و التحضر و التعليم و الاتجاه نحو المزيد من المشاركة و الاستقرار السياسي، و من ثم فإن بعض المجتمعات ليست جاهزة للديمقراطية.[1]

استنادا على ذلك ،افترض **ليبست** وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية و بين النظام الديمقراطي ،كان هذا التطابق نتاجا لعدة متغيرات اجتماعية ،و عليه فان التنمية الاقتصادية ترتبط بازدياد التعليم و الاتجاه نحو مزيد من المشاركة ، كما انها تخفف من حدة التفاعلات السياسية و تخلق مصالح متقاطعة و انتماءات متعددة تعمل على تسهيل بناء الاجماع الديمقراطي و الاستقرار السياسي ،فالتنمية الاقتصادية ترتبط بنمو و حيوية المجتمع المدني .[2]

2- المدخل البنيوي: إهتمت النظرية البنيوية بالبني الاجتماعية الطبقية داخل المجتمع و بعلاقة المجتمع مع المجتمعات الأخرى، و يعد كتاب الجذور الاجتماعية للدكتاتورية و للديمقراطية **لبارنغتون مور** من الأدبيات الكلاسيكية في مجال تحول المجتمعات إلى الحداثة و الديمقراطية حيث تنطلق المدرسة البنيوية من دراسة علاقة التفاعل بين ملاك الأرض الكبار و الفلاحين و البرجوازية و الدولة، و كيفية تغير هذه العلاقة إستجابة لدينامية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع، و تحلل على نحو خاص العلاقات الداخلية المتبدلة بين البنى الاجتماعية و سلطة الدولة و بروز علاقات الإنتاج الرأسمالية، و هكذا يسعى كل الفاعلين الاجتماعيين و وفقا لمصالحهم الاقتصادية و إستجابة لمحددات بنيوية إلى رسم سياسات تتيح إكتساب السلطة السياسية، و تفصح الديمقراطية عن بداية ظهورها مع تحقق نوع من توازن القوى كمحصلة لهذه الصراعات الاجتماعية، و إنسجاما مع صعود الطبقة الوسطى التي تفرض سيطرتها و عقيدتها السياسية.

أما إذا غابت الطبقة الوسطى في خضم هذه الصراعات بحيث يستمر ملاك الأرض و الفلاحون في تحديد مسار الصراعات الاجتماعية، تواظب مؤسسات الدولة على تركيز نظام حكم لا علاقة له بالديمقراطية.[3]

و تفسر عمليات التحول الديمقراطي وفقا لفكرة و مفهوم بنى القوة و السلطة المتغيرة، و ليس بفعل و دور النخب السياسية، على إعتبار أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبرالية أو أي شكل

---

[1]- سلمان حسام، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2]- يونس مسعودي ،**التحول الديمقراطي :مقاربة مفاهيمية نظرية** ،مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ،د. ع. ن،مارس 2014 ، ص145 .

[3]- وليد ،موهوبي، مرجع سبق ذكره، ص 55 - 56.

سياسي آخر يتشكل أساسا بالبنى المتغيرة للطبقة و الدولة و القوى الدولية المتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية، و أن خيارات أو مبادرات النخب السياسية في هذا المجال لا يمكن تفسيرها إلا من خلال القيود أو الفرص المحيط بها. حيث ميز **مور** بين ثلاثة مسارات إلى الحداثة، المسار الديمقراطي، و المسار السلطوي، و المسار الشيوعي و تمثل كل من إنجلترا، فرنسا و الولايات المتحدة، المسار الديمقراطي الذي أخذ شكل ثورة برجوازية، بينما مثلت ألمانيا و اليابان إنحرافا أوليا عن المسار الديمقراطي، حيث شهدت هذه الدول تطورا رأسماليا و رجعيا، بمعنى أن هذا التطور أتى بفضل ثورة من أعلى، أما روسيا و الصين فمثلتا إنحرافا ثانيا عن المسار الديمقراطي الذي أخذ شكل نظام الدولة الاشتراكية الذي نتج عن ثورة فلاحية. إذ أتحد أن تحول المجتمع نحو الديمقراطية من عدمه يكون بتوازن الطبقية، بحسب الديناميات المتغيرة للقوة الطبقية التي تتميز فيما بينها على أساس مصالحها و توجهاتها المختلفة، و هذه الطبقات هي: طبقة كبار ملاك الأراضي و الطبقة الفلاحين، و الطبقة العاملة الحضرية، و طبقة البرجوازية التجارية و الصناعية، و الطبقة المتوسطة المهنية.[1]

و من ثم فإن الدراسات البنيوية تنظر إلى التحول الديمقراطي باعتباره كنتيجة للتغيرات في تركيب و بنية الدولة و المجتمع، و التي قد تستغرق مدى زمني طويل، و تتم كنتاج للتفاعلات الاقتصادية و الاجتماعية و الأوضاع الطبقية، و أيضا تركيب و بنية القوى الدولية، و من هنا فإن التحول يرجع إلى تلك التحولات البنيوية، و ليس بسبب مبادرات الأطراف أو الفاعلين أو النخب السياسية.

و على العكس من ذلك تركز مدرسة الفاعلين السياسيين على الدور المركزي الذي يقوم به هؤلاء الفاعلين لتحقيق التحول الديمقراطي دون تجاهل الأهمية التي قد تمثلها العوامل الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية.

3-**المدخل الإنتقالي:** تزعم هذا التيار الباحث السياسي الامريكي "دانكورت روستو" في مقالته نظرية الانتقال الى الديمقراطية عام 1970، كرد فعل على نظرية الحداثة عند ليبست ،ففي رأي هذا الاتجاه انه بدلا من دراسة العوامل العامة التي تتيح المجال او تمهد الطريق أمام نشوء الديمقراطية ، لابد من تحديد من يقوم على دراسة كيفية خروج الديمقراطية الى الوجود في المقام الاول ، و عمد روستو الى تبني المقاربة التاريخية التي تفتح مقارنات بين عدد من البلدان في تطورها الشامل ،فتبين له ان الانتقال الى الديمقراطية يمر به اربع مراحل او طرق :[2]

- ظروف الخلفية "الوحدة الوطنية " :أي تكون الشخصية القومية واضحة و يكون شبه اجماع بين المواطنين على المجتمع السياسي الذي ينتمون اليه .

[1]- سلمان حسام، مرجع سبق ذكره، ص 58.
[2]-يونس مسعودي ،مرجع سبق ذكره ،ص 154.

- المرحلة التحضيرية :و تبدأ عندما تحدث أزمة في النظام ، و يصبح هناك صراع بين النخب (النخب الحاكمة و النخب المعارضة) .
- مرحلة القرار "الاختيار" :و هي لحظة تاريخية تقرر فيها أطراف الصراع غير المحسوم، التوصل الى تسويات و تبني قواعد نهائية للممارسة السياسية .
- مرحلة التعود :هنا يظل مستقبل الديمقراطية متأرجحا ، اذ أن عقد الصفقات و الحلول الوسطى قد يأتي بنتيجة ضغوط قسرية ترى بعض الأطراف ضرورة الخضوع لها و ليس نتيجة قناعة نهائية تتبنى الديمقراطية كحل مفضل ، غير ان القواعد الديمقراطية التي قادت الى الحل الوسط قد تتحول تدريجيا الى ممارسة يومية و تصبح عرفا اجتماعيا ، و اذا استمر الخضوع لهذه القواعد الى أجل يتيح حلول نخبة جديدة محل النخبة القديمة ، فان الديمقراطية تعبر تجربتها الأولى و تنتقل الى تعزيز وجودها في المجتمع .

تعتبر هذه النظرية أن الانتقال إلى الديمقراطية هي عملية تحول عند النخب، من نخب غير ديمقراطية إلى نخب ديمقراطية ،و هذا يعود إلى الظروف التي تمر بها هذه العملية، و التي تضغط أو تحث النخب على تبني الديمقراطية، هذا التحول يتم من خلال تسوية مؤسساتية تهدف إلى تنظيم التنافس السياسي بين النخب الديمقراطية وغير الديمقراطية، لكن في نهاية المطاف ستقود هذه التسوية إلى إخلاء النخب غير الديمقراطية من اللعبة السياسية.[1]

ثالثا: مداخل نظرية تحليلية في دراسة التحول الديمقراطي في المنطقة العربية

اعتمدت أدبيات دراسة التحول الديمقراطي في المنطقة العربية على عدد من المداخل النظرية التحليلية، أثارت من خلالها جملة من القضايا و الإشكاليات التي يمكن في ضوئها تفسير تعثر عملية التحول الديمقراطي و ركودها و ذلك على النحو التالي[2]:

1- مدخل الدولة الوطنية القطرية: باعتبارها الكيان السياسي و القانوني الذي تجري في إطاره العملية السياسية، و طرح هذا المدخل قضايا عديدة مثل: ظروف نشأة الدولة في المنطقة العربية، و أسس شرعيتها، و طبيعتها، و نمط علاقتها بمجتمعها، و مدى كفاءة أجهزتها و مؤسساتها، و طبيعة علاقاتها بالعالم الخارجي ... الخ، و إن كان جل هذه المسائل تتعلق بالنظام السياسي العربي أكثر من علاقاتها بالدول العربية.

[1]- جوني عاصي، مرجع سبق ذكره، ص 56.
[2]- مراد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص ، 5354.

2- مدخل الثقافة السياسية: لقد كان مفهوم الثقافة السياسية أحد المفاهيم التقليدية في حقل السياسة المقارنة خلال الخمسينات و الستينات من القرن العشرين... و في إطار موجة التحول الديمقراطي في الربع الأخير من القرن العشرين، أعاد بعض الباحثين الاعتبار لمفهوم الثقافة السياسية بصفته مفهوما رئيسيا في دراسة أبعاد موجة التحول الديمقراطي و تحليلها، خاصة و أن ترسيخ النظام الديمقراطي يتطلب إلى جانب عناصر أخرى شيوع ثقافة سياسية ديمقراطية، على صعيد المجتمع، فحسب ألموند و فيربا فإن نمط الثقافة السياسية المشاركة هو النمط المعزز لبناء الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات، لأنه نمط يسهم في تغيير معتقدات النخبة الحاكمة، و يحدث تغيرات أوسع في الثقافة السياسية الجماهيرية.[1] و بخصوص النظم السياسية العربية، فهذا المدخل يناقش مصادر الثقافة السياسية و بنيتها، و عوامل الاستمرارية و التغير فيها، كما إهتمت بتحليل الثقافة السياسية لفئات إجتماعية معينة مثل: المرأة و الشباب و الفلاحين و النخب السياسية الحاكمة و المعارضة بمختلف أيديولوجياتها ... الخ و النتيجة التي خلصت إليها معظم الدراسات، أن الثقافة السياسية العربية تعتبر عاملا لتكريس ظاهرة التسلط، و عرقلة التحول الديمقراطي، و عدم تجذر مفهوم الديمقراطية لدى التيارات الفكرية و السياسية الرئيسية في العالم العربي، سواء على صعيد الفكر و الممارسة بمختلف توجهاتها.

3- مدخل العلاقة بين سياسات التحرير الإقتصادي و التحول الديمقراطي: يحلل هذا المدخل العلاقة بين سياسات تحرير الاقتصاد التي انتهجتها دولة عربية و عملية التحول الديمقراطي التي جرت في هذه الدول، من خلال الإجابة على التساؤل الآتي: إلى أي مدى يشكل المتغير الاقتصادي عنصرا داعما أو معرقلا للتحول الديمقراطي في هذه الدول ؟

4- مدخل حقوق الإنسان: يركز على موضوعات عديدة مثل موقع حقوق الإنسان في الدساتير العربية، و حدود الخصوصية و العالمية في موضوع حقوق الإنسان، و تقويم حالة حقوق الإنسان في الدول العربية ... الخ كما تزايد الاهتمام بموضوع حقوق الأقليات و العلاقة بين التعددية المجتمعية و التعددية السياسية، فإلى أي مدى تمثل التعددية السياسية صيغة ملائمة للمجتمعات المتعددة قبليا و إثنيا و طائفيا و دينيا، إلى جانب موضوع حقوق المرأة السياسية.

5- مدخل العلاقة بين الإسلام و الديمقراطية: برز هذا المدخل مع تنامي دور الحركات الإسلامية المسيسة في عديد من الدول العربية على الصعيد السياسي و الاجتماعي، يناقش هذا المدخل، علاقة الإسلام بالحركات الإسلامية و أبعادها و آفاقها من الناحية الديمقراطية.

و تطرح دراسة النظم السياسية العربية من منظور العلاقة بين الإسلام و السياسة عددا من القضايا و الإشكاليات، أولها قضية تطبيق الشريعة الإسلامية، و موقع الشريعة في الهياكل الدستورية

[1]- وليد موهوبي ، مرجع سبق ذكره، ص 57.

و القانونية للدول العربية، و ثانيها: إشكالية الصراع السياسي على قضية الشرعية الدينية بين الأنظمة الحاكمة و الحركات الإسلامية، ثالثا: جدلية العلاقة بين الانفتاح السياسي (التحول الديمقراطي و تنامي دور الحركات الإسلامية، و الخوف من أن تكون البديل للنظم القائمة.

شهد العالم من 1990 إلى عام 1995 ولادة بعض النظم الديمقراطية الجديدة ،ليصل العدد الإجمالي للدول الديمقراطية إلى حوالي 117 دولة أو 60 بالمائة من العدد الإجمالي للبلدان المستقلة ، و في عام 2010 وصل هذا العدد إلى 200 دولة أو ما يقرب 88 بالمائة من إجمالي عدد الدول ذات السيادة حيث يتم تمثيل كل منطقة في العالم باستثناء الدول العربية في المشرق العربي و شمال أفريقيا .[1]

[1] - Lotfi Saibi, **pourquoi le monde arabe n'est–il pas democratique ?.**29/03/2011sur le site :www.leaders.com.tn/article/4634

خلاصـة :

- إن عملية التحول الديمقراطي تتحقق عبر أجهزة الدولة التي تقوم على معايير بيروقراطية تتسم بالرشادة و الشرعية، مدعمة من المجتمع المدني، و تحتكر إستخدام القوة و يكون لها سلطة على التجمعات الاقتصادية و السياسية.
- إن إحداث تحول ديمقراطي يتوقف على تضافر العوامل الخارجية ذات التأثير الايجابي في العملية الديمقراطية، مع العوامل الداخلية من خلال وجود قوى ديمقراطية فاعلة تناضل بطرق سلمية من أجل تحقيق هدفها، فضلا عن بناء ثقافة سياسية ديمقراطية التي تشكل إحدى المرتكزات الأساسية للتحول الديمقراطي.
- إن أفضل طريق للتحول الديمقراطي هو الانتقال التدريجي السلمي، و من هنا تبرز أهمية دور كل من النخب الثقافية و الفكرية و أحزاب المعارضة و التنظيمات الفاعلة في المجتمع المدني لممارسة الضغوط على النظم الحاكمة من أجل التحرك بفاعلية نحو طريق الديمقراطية.
- تعتبر مؤسسات المجتمع المدني حجر الأساس للديمقراطية، فهم يتحدون الأنظمة السلطوية من خلال تتبع المصالح التي تتصارع، و التي تؤدي إلى تآكل قدرة الحكام السلطويين في مجتمعاتهم.
- فتح المجال أمام حرية تشكيل الأحزاب و التعددية السياسية، و إعتبار العمل الحزبي أساسا لتطوير الديمقراطية.
- إن الديمقراطية هي نظام حكم يتسم بالاعتراف الدستوري، للحقوق و الحريات الأساسية للمواطن، و تداول السلطة سلميا عن طريق إنتخابات دورية تنافسية و نزيهة، بالإضافة إلى مبدأ الفصل بين السلطات الرئيسية الثلاث مع التركيز على استقلال القضاء، مبدأ سيادة القانون و المساواة أمامه، و طرق دعمه بأنظمة للرقابة و المحاسبة و المتابعة.

الفصل الثاني :التحول الديمقراطي في تونس

تمهيد:

يعرض هذا الفصل من الدراسة تجربة التحول الديمقراطي في تونس، حيث اندلعت شرارة الثورة في ديسمبر 2010 إثر إضرام البائع المتجول محمد البوعزيزي النار في جسده، و من ثمّ توالت الحركات الاحتجاجية المطالبة بالحرية و الكرامة لتتطور فيما بعد ،و تطالب بتغيير النظام و رحيل الرئيس.

و في 14 يناير 2011 تكللت الثورة بنجاح عند هروب بن علي وتم انهيار النظام البوليسي، و لعل من أهم الإشكاليات التي ساهمت في تعطيل المسار الانتقالي في تونس تزايد وتيرة العنف و احتدام الصراع على السلطة و عودة أعلام النظام القديم، كادت أن تقوّض عملية بناء النظام الديمقراطي، غير أن عوامل كثيرة أسهمت في إنجاح هذه المرحلة فحياد الجيش و قوة المجتمع المدني التونسي و المرونة التي أظهرتها حركة النهضة، كلها مجتمعة أسهمت في صنع خصوصية التجربة التونسية.

تنقسم الدراسة في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: سياق التحول الديمقراطي في تونس.
- المبحث الثاني: فواعل التحول الديمقراطي في تونس.
- المبحث الثالث: عملية التحول الديمقراطي في تونس

المبحث الأول: سياق التحول الديمقراطي في تونس

أولا: بنية النظام السياسي في تونس

يعود بدء تجربة الإصلاح السياسي في تونس إلى بداية عقد الثمانينات عندما أعلن الرئيس بورقيبة في أبريل 1981 عدم اعتراضه على تأسيس أحزاب سياسية معارضة، شرط تخليها عن العنف و التعصب الديني، و عدم الارتباط بقوى أجنبية ماديا أو أيديولوجيا، و نتيجة الأزمات التي تعرض لها الحزب الحاكم، و تزوير الانتخابات عام 1981م و انتفاضة الخبز في يناير 1984، التي مثلت قطيعة بين السلطة و المجتمع المدني بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، و تفشي البطالة، و وقوع الاضطرابات التي اعتمدت إلى قطاعات العمال، في ضوء هذا التوتر أقدم النظام الحاكم على إعلان حالة الطوارئ عام 1984 و قف الإصلاحات السياسية، و في ظل هذا الظرف، استغل زين العابدين بن علي منصبه كرئيس للحكومة، و خصوصا في أثناء تدهور الحالة الصحية للرئيس بورقيبة، قام بانقلاب سلمي على النظام السابق في السابع نوفمبر 1987، و قد تبنى بن علي فور قبضته على السلطة خطابا إصلاحيا أكثر وضوحا بالمقارنة بالمرحلة السابقة، و قد دعم بن علي خطابه الإصلاحي بالعديد من الإجراءات و الخطوات الهامة التي شكت نوعا من التحول بالقياس إلى حالة الوضع الديمقراطي في تونس خلال تلك المرحلة.[1]

1/ ممارسة سلطة الرئاسة في عهد الرئيس زين العابدين بن علي

تميز تلك المرحلة بتركيز النظام الجديد على بناء مصادر شرعيته، و قد ركز بن علي في ذلك على عنصرين رئيسيين، الأول هو اتخاذ عدد من الإجراءات الهامة على طريق تخفيف الضغوط و القيود السياسية المفروضة على عمل القوى السياسية و التخفيف من حالة الاحتقان السياسي التي وصلت إليها البلاد في السنوات الأخيرة من عهد الرئيس السابق الحبيب بورقيبة، و الثاني هو العمل على بناء حالة من التوافق الوطني حول طبيعة المرحلة التي يمر بها النظام السياسي

[1]- توفيق المديني و آخرون، **الربيع العربي ... إلى أين ؟ أفق جديد للتعبير الديمقراطي** ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011، ص 146.

و أولويات عمل تلك المرحلة.[1] و في هذا الإطار يمكن تحديد أهم السمات التي اتسم بها نسق السياسات العامة في عهد الرئيس بن علي على النحو التالي:

أ- التطور الديمقراطي

قام الرئيس بن علي و في محاولة لإفضاء شرعية سياسية على حكمه، باتخاذ خطوات رئيسية، في إطار الوفاء بالوعود لتحقيق الديمقراطية في تونس.

أولا: تم تشكيل مكتب سياسي للحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم، بعدما قام بعزل معظم أعضاء المكتب القدامي، محتفظا بثلاثة فقط هم: رئيس الوزراء الهادي بكوش، و مدير الحزب حاد قروي، و أمين صندوق الحزب صلاح الدين بالي، و من بين المعزولين الحبيب بورقيبة الابن، إضافة إلى ثلاثة من المقربين للرئيس المخلوع بورقيبة، و هم: محمد الصياح و منصور السخيري، محمد شرشور، و هؤلاء رهن الإقامة الجبرية، منذ تولي الرئيس بن علي السلطة في 7 نوفمبر من العام 1987، و قد قلص عدد أعضاء المكتب السياسي للحزب الحاكم من 20 عضوا إلى 12 عضوا.

تشكل فريق حزبي متماسك موال تماما للرئيس بن علي، المرتبط أشد الارتباط بمصير الحزب، فبنما نادت بعض الأصوات داخل النظام، بإنشاء حركة سياسية جديدة، تكون التعبير السياسي التمثيلي لانقلاب 7 نوفمبر، عارض رجال الحزب و الدولة مثل التوجه ليقينهم التام بأن شرعية النظام من شرعية الحزب باعتباره أهم مؤسسة في الدولة التونسية.[2]

و فضلا عن ذلك، كان الاتجاهان يتفاعلان داخل الدوائر العليا في حزب الدولة، الأول: ينادي بتقوية الحزب، و تكريس الواقع دون إجراء تغييرات بنيوية فيه، و المحافظة على ما يعتبره مكاسب الحزب.

الثاني: يطالب باستمرار الدور القيادي للحزب، و لكن يتوخي المرونة الضرورية التي تنسجم مع طبيعة المرحلة السياسية، التي يمر بها الحكم الجديد، و يقترح فصل رئاسة الحكومة عن الأمانة العامة للحزب، و بذلك تكون الحكومة مؤسسة منفصلة عن أجهزة الحزب، كما يطالب هذا الاتجاه بجعل رئيس الجمهورية – الذي في الوقت عينه رئيس الحزب الحاكم – غير مقيد بانتماءاته في إطار المحاولات الجارية لتقوية مؤسسة الرئاسة، البعيدة عن الصراعات الحزبية من أجل تحقيق إجماع وطني، حول الرئيس زين العابدين بن علي.

ثانيا: سعي النظام إلى بناء حالة من الوفاق الوطني، حيث دعا النظام المعارضة إلى توقيع ميثاق وطني يكون أساسا للمرحلة الجديدة، و قد شارك في مناقشة هذا الميثاق مختلف القوى الحزبية و السياسية، سواء العلمانية أو الإسلامية، خاصة حركة الاتجاه الإسلامي، من خلال تنظيم عدد من

---

[1]- أحمد منيسي وآخرون، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 177.

[2]- توفيق المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**،بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرونّ ،2011، ص 64.

اللقاءات مع قيادات و رموز تلك القوى و تقديم وعود بالاعتراف بها، بالإضافة إلى الاعتراف ببعض الحركات الطلابية القريبة من حركة الاتجاه الإسلامي، فضلا عن السماح لبعض القوى الإسلامية بالترشيح كمستقلين في الانتخابات التشريعية التي أجريت خلال تلك المرحلة.[1]

ثالثا: إطلاق سراح ما يزيد عن عشرة آلاف من المعتقلين السياسيين كان أغلبهم من الإسلاميين، و تطبيع العلاقة بين الدولة و عدد من الهيئات و التنظيمات النقابية خاصة الاتحاد العام التونسي للشغل و الاتحاد العام لطلبة تونس و الاعتراف ببعض الأحزاب السياسية، علما بأن القانون الذي كان يجرب إعداده، يهدف إلى إقرار التعددية الحزبية، التي تعترف بالشرعية الدستورية السياسية و التاريخية للنظام القائم في البلاد، و إلغاء بعض المؤسسات و المحاكم و القوانين التي ارتبطت بمرحلة النظام السياسي التسلطي السابق التي شكلت الرموز الرئيسية لذلك النظام و انتهاكاته لحقوق الإنسان، و في مقدمتها إلغاء محاكم أمن الدولة و المدعى العام و عقوبة الأشغال الشاقة بالإضافة إلى تعليق تنفيذ عقوبة الإعدام.[2]

و من بين هذه الخطوات شكلت انفراجا سياسيا مهما في تونس و أعطت لقيادة بن علي في تلك الفترة مؤشرا على توجهه نحو إجراء عملية إصلاح ديمقراطي، و احترام حقوق الإنسان نذكر الخطوات الآتية:[3]

- صدور عفو تشريعي عام عن جميع الأشخاص الذين سبق أن صدرت ضدهم أحكام بالسجن بسبب نشاطهم السياسي أو الثقافي في العهد البورقيبي السابق.
- إجراء مصالحة مع الاتحاد العام التونسي للشغل.
- إصدار قانون للأحزاب السياسية و قانون جديد للصحافة أفضل من القانون السابق.
- السماح بإصدار بعض الصحف الحزبية الممنوعة و منها صحيفة " المستقبل " صحيفة " حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ".
- إلغاء رئاسة الدولة مدى الحياة و الأخذ بعدم جواز تولي شخص واحد رئاسة الجمهورية لأكثر من ثلاث ولايات، مدة كل منها خمس سنوات، و إلغاء محاكم أمن الدولة.
- انضمام تونس إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب.
- الاعتراف بشرعية أنشطة فرع منظمة العفو الدولية في تونس.

و على الرغم من أهمية هذه الخطوات التي اتخذها النظام التونسي في تلك الفترة، فإنها ظلت محدودة إزاء ما يجب أن تقوم به النخبة التونسية الجديدة، التي وعت بأنها من غير الممكن الاستمرار في حكم

[1]- أحمد منيسي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 178.
[2]- نفس المرجع، ص 177.
[3]- توفيق المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، مرجع سبق ذكره، ص 65-66.

المجتمع بنفس الأساليب التسلطية التي جرى اتباعها في عهد بورقيبة، بحيث أصبح الحفاظ على الدولة و ضمان حد متناسب من الاستمرار السياسي و الفاعلية يقتضي السماح بتوسيع نطاق التعددية.

ب- الإصلاح الاقتصادي

عملت السلطة في تونس منذ التغيير السياسي الحاصل في سنة 1987 على انتهاج نموذج تنمية اعتمد جملة من التوجهات الهادفة إلى إرساء أوسع لآليات اقتصاد السوق و إعادة الاعتبار للجدوى الاقتصادية.[1]

و ذهبت جهودها لتطوير الأطر القانونية و التشريعية الرامية إلى مزيد من تحرير الاستثمار و الأسعار و التجارة الخارجية من القيود الإدارية و الجبائية، و الاتجاه نحو تخفيض العبء عن المؤسسات الاقتصادية و حفزها على الإنتاج و التطور مع سعي نحو تطوير الجهاز البنكي و السوق المالية بغرض دفع أكبر للاستثمار و المبادرة الخاصة، و قد تم ذلك في ظل سياق إعادة توزيع الأدوار الاقتصادية بين القطاعين العام و الخاص، شهدت هذه الفترة إدماج الاقتصاد التونسي في الدورة العالمية و خاصة بعد الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة و الدخول في اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، و ذلك قصد إرساء مناطق للتبادل الحر مع جهات مختلفة و إبرام عدد من الاتفاقيات الدولية.[2]

1- برنامج الخصخصة

احتفظت الحكومة التونسية بقدر كبير من الاستقلالية و الحرية في معالجة القضايا و الإشكاليات الخاصة بعملية الخصخصة، الأمر الذي وفر لها قدر أكبر على إدارة برنامج الخصخصة، حيث لم تطرح الحكومة البرنامج للمناقشة العامة، و اتخذ تدفق المعلومات حول البرنامج مسارا واحدا من أعلى إلى أسفل، و اقتصرت المناقشات الخاصة بعملية الخصخصة على داخل الدوائر الحكومية و مؤسسات صنع القرار، و لم يتردد بن علي في إقالة العناصر الحكومية التي أبدت اعتراضها على عملية الخصخصة و الإصلاح الاقتصادي، كان أبرز أمثلتها إقالة رئيس الوزراء الهادي بكوش في سبتمبر 1989 بسبب الخلافات حول السياسات الاقتصادية و سياسات الإصلاح الاقتصادي، كما وظفت الحكومة الصحافة للتأكيد على مشروعية القرار من خلال نشر سلسلة من المقالات لأساتذة الجامعات حول فشل القطاع العام و استعراض التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال، بالإضافة إلى تنظيم عدد من الندوات

[1] - Olfa Lqmloum ,Bernard Ravenal , **La Tunisie de Ben Ali :la société contre le régime .** Paris :édition harmattan ,2002,p.5 .

[2]- أمحمد مالكي و آخرون، **ثورة تونس : الأسباب و السياقات و التحديات**، مرجع سبق ذكره، ص 58-59.

و المؤتمرات المغلقة خلال عامي 1987، 1989، لمناقشة قضية الخصخصة، أضف إلى ذلك أن الحكومة التونسية لم تقدم أية معلومات أو بيانات حول الإجراءات و السياسات التي سيتم تطبيقها في عملية الخصخصة، الأمر الذي لم يوفر فرصة لتوجيه النقد إلى الحكومة، بل أبعد من ذلك فقد احتفظت الحكومة التونسية لنفسها بقائمة الشركات المقترح خصخصتها، فالبرغم من بدء برنامج الخصخصة في منتصف الثمانينات، إلا أنها لم تعتمد قائمة محددة للمؤسسات و الشركات المقترح خصخصتها، و لم يتم الإعلان عن تلك القائمة إلا في منتصف عام 2000 حيث تم السماح بإعلان برنامج يشمل 41 مؤسسة عامة للفترة 2001/2000، و قد استندت الحكومة التونسية في تطبيقها لتلك السياسة إلى عدد من المبررات، منها حداثة القطاع الخاص التونسي في المجالات الصناعية و التجارية و صعوبة توقع رد فعله إزاء طرح وحدات محددة للخصخصة ،و الرغبة في عدم تحويل اهتمام المستثمرين من المشروعات الجديدة إلى المشروعات المطروحة للخصخصة بحيث لا يتم برنامج الخصخصة على حساب تلك المشروعات، و أخيرا تفادي عمليات التواطؤ التي قد تتم بين المستثمرين في حالة معرفتهم المسبقة بالمشروعات المخطط خصخصتها.[1]

2- برنامج الشراكة الأوروبية المتوسطية

تعتبر تونس من أولى الدول التي قامت بتوقيع إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية، و تهدف الاتفاقية التي تم توقيعها بين الجانبين في يوليو 1995 إلى أنشاء منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي بنهاية العقد الأول من القرن الحادي و العشرين، و قد تبع توقيع الاتفاقية تطور جدل واسع في المجتمع التونسي حول تحديث و تنمية الاقتصاد التونسي و تنمية القدرات التنافسية في مواجهة السوق و المنتجات الأوروبية، و قد أدى هذا المشروع إلى تطور خلاف بين الحكومة و المعارضة السياسية، فبينما قامت الرؤية الحكومية على نجاح المشروع يتطلب ضمان الاستقرار السياسي كشرط رئيسي لنجاح المشروع، مما دفع بالحكومة التونسية إلى إحكام القبضة و السيطرة على المعارضة السياسية و مصادر التهديد المختلفة للاستقرار السياسي، خاصة تصاعد الإسلام السياسي، و قد ترتب على ذلك اتجاه الحكومة إلى فرض المزيد من القيود و عدم التسامح مع المعارضة السياسية، بما في ذلك المعارضة الليبرالية.[2]

لم يلعب تطبيق برنامج الخصخصة أو مشروع الشراكة الأوروبية التونسية دورا مؤثرا في عملية الإصلاح السياسي بسبب الافتراضات التي انطلق منها النظام السياسي الجديد بشأن العلاقة بين هذين البرنامجين و عملية الإصلاح السياسي، حيث انطلق النظام السياسي من افتراض أن برنامج الخصخصة

[1]- أحمد منيسي و اخرون ،مرجع سبق ذكره ،ص 189- 190.
[2]- نفس المرجع، ص 190.

هو شأن حكومي خالص و ليس موضوع مناقشة من قبل القوى السياسية و المجتمع المدني فيما يتعلق بمشروعية أو بمراحل تطبيق البرنامج و أولوياته.

2/ الإطار الدستوري

عرفت تونس في ظل عهد زين العابدين بن علي مجموعة من التعديلات الدستورية، كانت أولها 25 جويلية 1988، حيث تم العدول عن الرئاسة مدى الحياة بموجب التنقيح الدستوري و أصبح الفصل 39 من الدستور يجيز لرئيس الجمهورية أن يحدد ترشحه مرتين متتاليتين، كما حددت كذلك السن القصوى التي تحرم تجاوزها إعادة الترشيح في سبعين سنة بموجب الفصل 40.[1] و بدلا من تولي رئيس الوزراء منصب الرئاسة في حالة خلو المنصب لسبب أو لآخر، نصت التعديلات الجديدة على تولي رئيس مجلس النواب منصب الرئيس إلى حين انتخاب رئيس جديد و عدم جواز ترشيح الأخير لنفسه في تلك الانتخابات.

كما تم إقرار تشريع جديد يسمح بالتعددية الحزبية، اشترط إلتزام الأحزاب السياسية بالعمل في إطار الدستور و القوانين القائمة و رفض قيامها على أسس عرقية أو دينية أو لغوية أو جهوية، بالإضافة إلى الامتناع عن تلقي أي دعم خارجي إلا بعد موافقة السلطات المختصة (وزير الداخلية).[2]

في عام 1997 تم تعديل جزئي آخر للدستور أهم ما تضمنه توسيع مجال الاستفتاء من خلال مراجعة الفصول 47 و 76 و 77 و 78 ما مكن رئيس الجمهورية من استفتاء الشعب في مشاريع القوانين ذات الأهمية الوطنية و في المسائل التي تتصل بالمصلحة العليا، و تحديد مجال القانون و مجال التراتيب، (الفصل 34، 35)، كما جاء تعديل دستوري في عام 1998 تضمن إعطاء الصبغة الإلزامية لآراء المجلس الدستوري لجميع السلطات، ثم جاء التعديل الدستوري في 1999 تضمن إدخال أحكتم استثنائية على الفصل 40 في الفقرة الثالثة و تتمثل في منح الحق للمسؤول الأول عن كل حزب سياسي سواء كان رئيسا له أو أمينه العام للترشح للانتخابات الرئاسية شرط أن تكون له خبرة لا تقل عن 5 سنوات متتالية، و أن يكون له نائب أو نائبين في البرلمان.

و في ماي 2002 تم إجراء تعديل آخر جديد للدستور مس أربعة محاور، تضمن المحور الأول تدعيم هيكل السلطة التشريعية باستحداث غرفة ثانية سميت بمجلس المستشارين، و يتمثل المحور الثالث في تطوير العمل الحكومي إلى جانب الحفاظ على الطابع الرئاسي للنظام الجمهوري، أما المحور الرابع

[1]- أمينة هكو،**تجربة الرئاسة في تونس: بين الثابت و الثورة الدستورية .** المستقبل العربي، د.ع.ن. ، د.ت.ن.،ص 25 .
[2]- أحمد منيسي، مرجع سبق ذكره، ص 177- 178.

فيتعلق بنظام اختيار رئيس الجمهورية، حيث أصبح من حق رئيس الجمهورية تجديد ترشحه لفترات رئاسية جديدة، و أصبح أقصى سن الترشح للرئاسة 75 عاما بموجب الفصل 39 من الدستور.[1]

و قد وجهت انتقادات كثيرة لذلك التنقيح صبت في مجملها، إتهام بن علي برغبته الواضحة في السلطة أو الاستقرار في كرسي الرئاسة بشكل قانوني.[2]

و في ماي 2003 جاء تعديل دستوري تونسي آخر سمح فيه لبعض أحزاب المعارضة بتقديم مرشحين للانتخابات الرئاسية، شرط تزكية 30 عضوا من أعضاء مجلس النواب، أو من بين رؤساء المجالس البلدية، و هو شرط يصعب تحقيقه من قبل الأحزاب.

3/ الإطار المؤسسي

أ- السلطة التنفيذية: جاء تعديل دستور عام 1988 ليراجع تنظيم السلطة التنفيذية، فأصبحت السلطة التنفيذية ثنائية بموجب الفصل 37 ليصبح مهام ممارسة السلطة التنفيذية لرئيس الجمهورية بمساعدة حكومة يرأسها وزير أول.

- رئيس الجمهورية: ينتخب إنتخابا عاما حرا مباشرا و سريا لمدة خمس سنوات، حيث يمارس الرئيس عدة صلاحيات منها:

1- في المجال التنفيذي: نص الفصل 38 من الدستور على أن الرئيس يمارس السلطة التنفيذية، فهو يحتل موقع صانع السياسة العامة للدولة و المشرف عليها بشكل يضمن له حرية التصرف و يمنحه هامشا واسعا يسمح له بالتنقل و التحرك بين كل السلط الموجودة، إما بالتسيير أو بالتوجيه أو بالإشراف.[3]

كما يحتل رئيس الجمهورية كل الفضاء السياسي و المؤسساتي في الدولة فهو رئيس الإدارة حسب الفصول 35 و 53 و 55، و هو رئيس الجيش باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة الفصل 44، و هو رئيس الدبلوماسية حسب الفصول 45، 48، و هو الذي يشهر الحرب و يعلن السلم، و يعين في الوظائف العليا المدنية و العسكرية حسب الفصل 54.[4]

2- في المجال التشريعي: منح الدستور التونسي لرئيس الجمهورية حق ممارسة السلطة التشريعية، حيث منح الفصل 28 حق رئيس الجمهورية في تقديم مشروعات القوانين إلى مجلس النواب كما أعطى تلك المشروعات أولوية بالمقارنة بغيرها من المشروعات بما في ذلك المقدمة من أعضاء مجلس النواب

---

[1]- شهرزاد صحراوي، **هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية، دراسة مقارنة: تونس – الجزائر – المغرب** . رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013 ، ص 37.

[2]- أمينة، هكو، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[3]- نفس المرجع، ص 30.

[4]- امحمد مالكي و آخرون، **ثورة تونس :الأسباب و السياقات و التحديات**، مرجع سبق ذكره، ص 40.

ذاتهم، بالإضافة إلى حق مجلس النواب في تفويض رئيس الجمهورية لمدة محدودة و لغرض معين سلطة اتخاذ " مراسيم " بقوانين على أن تعرض على مجلس النواب للتصديق عليها بعد إنقضاء تلك المدة (الفصل 28)، بالإضافة إلى سلطة الرئيس في إصدار مراسيم بقوانين عطلة مجلس النواب بالاتفاق مع اللجنة المختصة داخل المجلس على أن يتم عرضها على المجلس للتصديق عليها بعد عودته إلى الانعقاد حسب الفصل 31.[1]

الحكومة: حسب الفصل 37 من الدستور تتمثل في وظيفة الحكومة في مساعدة رئيس الجمهورية في ممارسة السلطة التنفيذية، حيث يبين الفصل 58 أنها تسهر على تنفيذ السياسة العامة للدولة طبق التوجيهات و الاختيارات التي يضبطها رئيس الجمهورية، و لرئيس الجمهورية أن ينهي مهام الحكومة أو عضو منها تلقائيا أو باقتراح من الوزير الأول، فالحكومة مسؤولة عن تنفيذها لسياسة الدولة أمام مجلس النواب الذي يستطيع أن يعارض الحكومة في مواصلة تحمل مسؤوليتها إن تبين له أنها تخالف السياسة العامة للدولة و الاختيارات الأساسية المنصوص عليها بالفصلين 49 و 58.[2]

ب- السلطة التشريعية: تتكون السلطة التشريعية في تونس من غرفتين: مجلس النواب و مجلس المستشارين، و تضطلع هذه السلطة بمهمة التشريع و مراقبة الحكومة و مهام استثنائية أخرى.

مجلس النواب: يتكون مجلس النواب من 214 عضوا يتم انتخابهم وفق الاقتراع الشعبي المباشر العام و السري لولاية خمسة سنوات، و يمكن أن تمدد الفترة التشريعية في حالة تعذر إجراء الانتخابات في وقتها بسبب خطر أو حرب.

يعقد مجلس النواب دورات عادية و أخرى استثنائية، حيث ينص الفصل 29 على أن المجلس يعقد دورات عادية واحدة كل سنة تبدأ في شهر أكتوبر و تنتهي في شهر جويلية، و يعقد دورات استثنائية و ذلك أثناء العطلة النيابية بطلب من رئيس الجمهورية أو بطلب من أغلبية النواب.[3]

مجلس المستشارين: وفق التعديل الدستوري لعام 2002، نص على إنشاء هذا المجلس بهدف ضمان تمثيل أوسع للجهات و لمختلف مكونات المجتمع، حيث أصبح ينص الفصل 18 من الدستور التونسي على أن يمارس الشعب السلطة التشريعية بواسطة مجلس النواب و مجلس المستشارين أو عن طريق الاستفتاء.

و يتكون مجلس المستشارين من 126 عضوا لفترة ست سنوات، حيث نصت المادة 19 من الدستور بعدم تجاوز عددهم ثلثي أعضاء مجلس النواب، و تتراوح عضويتهم بين الانتخاب غير المباشر من لدن

---

[1]- أحمد منيسي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 188.

[2]- عزيزة علوي، **التحولات السياسية في مصر و تونس 1981 – 2011، دراسة مقارنة .** رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014 ، ص 119 - 120.

[3]- شهرزاد صحراوي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

أعضاء الجماعات المحلية المنتخبين برسم عضو أو عضوين من كل ولاية و الانتخاب على الصعيد الوطني من بين الأعراف و الفلاحين و الأجراء، في حين يعين رئيس الجمهورية بقية الأعضاء من الشخصيات و الكفاءات الوطنية.[1]

و تجدر الإشارة هنا إلى:

- أنه بمقتضى تعديل 27 أكتوبر 1997 أصبح مجال التشريع محددا حيث لا يحق للبرلمان أن يشرع خارج المجال الذي ضبطه الفصلان 28 و 34 و كل ما هو خارج هذا المجال يعتبر مجال السلطة الترتيبية التي يمارسها رئيس الدولة عبر الأوامر.

- أصبحت المصادقة على مشاريع القوانين اختصاصا مشتركا بين مجلس النواب و مجلس المستشارين، علما أنه لا يحقق لأعضاء مجلس المستشارين المبادرة بمشاريع القوانين فحق المبادرة يبقى حق محصورا في يد رئيس الجمهورية و أعضاء مجلس النواب.

- إن رئيس الجمهورية يشارك بشكل فعال في ممارسة التشريع، فأغلب مشاريع القوانين في تونس تكون من إعداد السلطة التنفيذية و قد ساهمت الفقرة الثالثة من الفصل 28 من الدستور في تدعيم هذه النزعة، إذ نصت على أن مشاريع القوانين المقدمة من قبل أعضاء مجلس النواب مقبولة إذا كان إقرارها يؤدي إلى تخفيض في الموارد العامة أو إلى إضافة أعباء و مصاريف جديدة، فهذا شرط يقيد بشكل كبير النواب في المبادرة بمشاريع القوانين.

أما مجلس المستشارين فرغم إضافته إلا أن مجلس النواب يبقى صاحب الاختصاص التشريعي المبدئي، في حين أن الاختصاص الموكل إلى مجلس المستشارين هو اختصاص مسند.[2]

ج- السلطة القضائية: تتكون السلطة القضائية في تونس من ثلاث هيئات، تتمثل في مجلس القضاء الأعلى و يعتبر السلطة القضائية العليا في البلاد و يرأسه رئيس الجمهورية، و محكمة عليا يتم تكوينها في حالة اقتراف أحد أعضاء الحكومة الخيانة العظمى، و هناك أيضا مجلس الدولة الذي تتكون تركيبته حسب تعديل أكتوبر1997 من محكمة إدارية و دائرة محاسبات، و ينقسم النظام القضائي إلى أقسام مدنية و جنائية و إدارية، و يوجد عند قاعدة الهرم القضائي محاكم المناطق و عددها 51 محكمة يتولى الفصل في القضايا المعروضة على كل منها قاض منفرد، و يتولى رئيس الجمهورية مهمة تعيين جميع القضاة و إنهاء مهامهم حسب نص المادة 66، و يتولى المجلس الأعلى للقضاء مسؤولية تعيين و ترقي و نقل و عقوبة القضاة حسب الفصل 67.[3]

---

[1]- شهرزاد صحراوي، نفس المرجع السابق، ص 41 - 42.

[2]- عزيزة علوي، مرجع سبق ذكره، ص 121 - 122.

[3]- شهرزاد صحراوي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

بالإضافة إلى هيئات استشارية كالمجلس الدستوري الذي له وظائف أخرى شبه قضائية منها العمل بالرقابة السابقة على القوانين، إذ تعرض عليه مشاريع القوانين قبل إحالتها على مجلس النواب أو على الاستفتاء ليتأكد من سلامتها الدستورية، و ينظر في مشاريع القوانين التي يعرضها عليه رئيس الجمهورية من حيث مطابقتها للدستور أو ملائمتها له.[1]

يلاحظ في المشهد السياسي و الوضع الاجتماعي و الاقتصادي في تونس هوة بين الخطاب الحداثي و الممارسة السياسية على مستوى الواقع و الفجوة بين الأطر و الهياكل الدستورية و المؤسسية من ناحية، و الواقع السياسي و الاجتماعي من ناحية أخرى، بحيث أصبح التغيير يتراوح بين الشعار و الواقع، فالنخبة الحاكمة التي تقوم بإدخال قدر من الإصلاح الليبرالي المحدود و المتردد على نظمها السياسية، تتبع في الوقت عينه سلوكا متناقضا، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف أسس الحياة السياسية، و إضعاف ثقة المواطنين في السياسة و السياسيين و يمكن رصد مظاهر المفارقات فيما يلي:

أ- المستوى الدستوري: لقد أسس التعديل الدستوري لمركزية النفوذ، و هيأ للحكم الفردي من خلال الصلاحيات و السلطات التي منحها لرئيس الجمهورية، هذا الأخير هو الذي يعين أعضاء الحكومة، و يرقي القضاة و ينقلهم، و يرأس المجلس الأعلى للقضاء، و يعين غالبية أعضاء المجلس الدستوري و المجلس الاستشاري (الغرفة الثانية) و بالتالي ينهي مبدأ الفصل بين السلطات و يسحب من السلطة التشريعية و السلطة القضائية جوهر وظائفهما و وسائل الدفاع عن اختصاصاتها.[2]

ب- مستوى الحريات العامة و الفردية: لم يخصص الدستور التونسي الجديد قسما مستقلا لباب الحريات، بل جاءت النصوص المتعلقة بشتى أشكال الحريات العامة موزعة على مختلف فصول الدستور أما القوانين المتعلقة بالأحزاب و الصحافة و الانتخاب فهي تستند إلى وزير الداخلية الذي له سلطة مطلقة في قبول أو رفض اعتماد أي حزب أو صحيفة، و على مستوى الممارسة و الواقع يلاحظ القيود المفروضة على حقوق النشر و التعبير و التجمع، باستثناء الحزب الحاكم الذي ينفرد بتأطير المواطنين و توزيع شعبه على أحياء المدن و الأرياف بشكل يضمن تغطية ترابية شاملة و عليه أدى الإصلاح الحزبي إلى الانتقال من الحزب الواحد إلى الحزب المهيمن.[3]

جـ- تنامي الهاجس الأمني: تنامي المعالجة الأمنية للقضايا ذات الطابع السياسي و تضخم الجهاز الأمني، و تراجع الوظيفة السياسية للحزب الحاكم، مقابل التوسع في الوظائف و الأدوار الأمنية، حيث تحول إلى الضبط و الرقابة على مستوى الشارع التونسي من خلال تحويل خلايا الحزب إلى ما يسمى لجان الأحياء التي عملت كخلايا مدنية أمنية.

---

[1]- عزيزة علوي، مرجع سبق ذكره، ص 123.

[2]- توفيق المديني و آخرون، **الربيع العربي إلى أين، أفق جديد للتغيير الديمقراطي .** بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،2011، ص 150.

[3]- أحمد منيسي، مرجع سبق ذكره، ص 185.

د- الفجوة بين التحرر على مستوى الاقتصاد و التسلطية على مستوى السياسة: حاولت تونس انتهاج أفضل السبل لتجنب مزالق الانعكاسات السلبية للتحولات العالمية من خلال تبنيها سياسات اقتصادية و اجتماعية متوازنة لضمان الاستقرار الاجتماعي، الذي يعد الدعامة الأساسية لتحقيق الاستقرار السياسي، إلا أن التطورات السياسية الاقتصادية في تونس تثبت أنها تطبق سياسة التثبيت و التكيف الهيكلي، التي تقوم على سياسات التحريري الاقتصادي استجابة للضغوط التي تعرضت لها تونس من طرف صندوق النقد و البنك الدوليين، فتعتبر سياسات الانفتاح الاقتصادي التي اعتمدتها الجمهورية التونسية قد سهلت عملية الاختراق الامبريالي للاقتصاد و المجتمع التونسيين، و كرست علاقات التبعية للنظام إزاء المراكز الرأسمالية الغربية، التي توفر له موارد مالية عن طريق القروض و التسهيلات الائتمانية للديون، و التي كرست في الوقت ذاته عملية تسلط الطبقة البرجوازية المهيمنة التي كانت غير مستعدة لتقديم تنازلات لمصلحة الإصلاحات الديمقراطية، لذا كانت تلك العولمة بمثابة عقبات و تحديات بنيوية وقفت أمام عملية التحول الديمقراطي.[1]

ثانيا: بنية المجتمع المدني في تونس

عندما تولى زين العابدين الحكم في تونس عمل على تدعيم مؤسسات المجتمع المدني من خلال مجموعة من التعديلات التي تهتم بإقامة تعدد الأحزاب و المنظمات المدنية، و ضمان مساهمتها في إقامة الديمقراطية.[2]

1- الأحزاب السياسية في تونس

أ/ الملامح العامة للتجربة الحزبية في تونس

ينص قانون الأحزاب في تونس على أنه يجب على الحزب السياسي أن يعمل في نطاق الشرعية الدستورية و القانون كما يجب عليه أن يدافع عن الهوية العربية الإسلامية، و حقوق الإنسان، كما ضبطت بالدستور، و بالاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف الجمهورية التونسية و يحترمها، كما يفرض قانون الأحزاب السياسية في تونس على الأحزاب نبذ العنف بمختلف أشكاله و التطرف و العنصرية و كل الأوجه الأخرى للتمييز، و اجتناب القيام بأي نشاط من شأنه أن يخل بالأمن القومي و بالنظام العام و حقوق و حريات الغير، و لا يجوز لأي حزب سياسي أن يستند أساسا

[1]- توفيق المديني و آخرون، **الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، مرجع سبق ذكره، ص 150 - 152.
[2]- شهرزاد صحراوي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

في مستوى مبادئه أو أهدافه أو نشاطه أو برامجه على دين أو لغة أو عنصر أو جنس أو جهة، و يجب أن ينظم الحزب السياسي على أسس و مبادئ ديمقراطية و يكون نظامه الأساسي مطابقا له.[1]
و لا يتكون حزب سياسي قانونيا إذا لم يكن متميزا في مبادئه و خياراته و برامج عمله عن مبادئ و خيارات و برامج عمل أي حزب من الأحزاب المعترف بها قانونيا، كما لا يجوز للحزب السياسي في تونس أن يتلقى دعما ماديا من جهة أجنبية، أو من أجانب موجودين في تونس بصفة مباشرة أو غير مباشرة مهما كان طبيعة هذه الجهة، كما يعطي القانون الحق لوزير الداخلية بان يتقدم بطلب للمحكمة الابتدائية في تونس بغرض حل الحزب في صورة خرق لأحكام قانون برامج الأحزاب.[2]
إلا أن الأحزاب السياسية في فترة حكم زين العابدين بن علي غلب الطابع الشكلي عليها و ذلك لعدة أسباب منها:

- عدم التوازن في النظام الحزبي و هيمنة حزب كبير، لقد جعل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي من استلام السلطة و التفرد بها الهاجس الأول لديه، و أنتج سلوكا يستبعد المشاركة أو الائتلاف أو القبول بسقف يعلو البناء الأيديولوجي للحزب، لأن في ذلك تجزئة لأطروحة الشمولية التي نسج حولها حزب التجمع الدستوري إيديولوجية و صاغ في ضوئها برنامجه.[3] هذا النمط الشمولي الذي اتسم به حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، أفقد الحزب القدرة على التكيف السهل مع الواقع المخالف له، أو القبول بسقف جامع لتنظيم الاختلاف مع باقي القوى السياسية، أو الإقرار بمعارضة سياسية لها كامل الحق في استلام السلطة، فأصبح حزب التجمع الدستوري العقبة الرئيسية تجاه نمو المجتمع المدني، باعتباره المجال السياسي الوحيد الذي يسمح بتكوين المعارضة السياسية، و يسهل عملية التداول السلمي للسلطة، و هو الإبداع السياسي الحديث الذي يحد من استبدادية السلطة، و يشرك القوى المجتمعية، في صنع القرار السياسي، من دون حاجة إلى ممارسة إلغاء أو انقياد، دمج أو تفكيك، عزل أو تفصيل، لكل المؤسسات الفاعلية في المجتمع المدني.[4]
- ضعف المعارضة: أسس زين العابدين بن علي نمطا محددا مع من يخالفه الرأي في العمل السياسي تعودت عليه أحزاب و حركات المعارضة التونسية، و يتمثل هذا النمط في العمل السياسي القائم على ساحتين لا أكثر الأولى في قمة السلطة، و الأخرى في السجن أو المنفى.

و قد أدى هذا النمط إلى سد الطريق أمام عودة الأحزاب السياسية المعارضة إلى إنتاج السياسة في صلب المجتمع المدني التونسي، و إلى تعطيل عملية الانتقال من الدولة البوليسية التي يسودها الاحتكار

---

[1]- عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة و صيرورتها من خلال يومياتها.** بيروت : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط1، 2012 ، ص 155 - 156.
[2]- عزمي بشارة، نفس المرجع السابق، ص 156.
[3]- توفيق المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، مرجع سبق ذكره، ص 119.
[4]- نفس المرجع، ص 120 - 121.

السياسي من قبل حزب واحد إلى دولة ديمقراطية برلمانية، تحترم الدستور و تفسح المجال للمنافسة الحرة و العادلة بين الأيديولوجيات و الأفكار السياسية، و تعدد الأحزاب و المنظمات السياسية، و تنظيم العلاقات الخاصة، التي ترتبط بين السلطة التنفيذية، و البرلمانية على أساس يحدد كل منها في مجالات إختصاصه، و إقامة تغييرات جذرية في قانون الانتخابات و في نسبة القوى الطبقية على صعيد أنصبة التمثيل السياسي فيما بين الطبقات في المجتمع.[1]

- غياب الديمقراطية داخل الأحزاب: فإذا أخذنا مؤشر دوران النخبة الحزبية نلاحظ أن هذا المؤشر غائب داخل الأحزاب التونسية فالحزب الشيوعي سابقا و المسمى حاليا حركة التجديد ظل على رئاستها "محمد حرمل" منذ أكثر من 20 سنة، و كذلك أحزاب الوحدة الديمقراطية الوحدوية، التجمع الاشتراكي التقدمي و الحزب الاجتماعي الليبرالي التي يتزعمها على التوالي كل من "عبد الرحمان التليلي" و "نجيب شابي" و "منير باجي" فهم ظلوا على رأس أحزابهم منذ إنشاءها عام 1988.[2]

- فشل التحالفات و الائتلافات الحزبية: فقد عرفت الأحزاب التونسية دعوات للتحالف لكنها باءت بالفشل لأن غالبيتها كانت بمثابة تقارب مصلحي لتحقيق مكاسب و نتائج لفائدة حزب سياسي على حساب حزب آخر، كما أن الانشقاقات الحزبية و الانقسامات الفردية و الجماعية لقيادة هذه الأحزاب و كواردها يعيق عملها و يضعف دورها، خاصة و أن تلك الانشقاقات كانت تحدث بسبب الصراع على الزعامة و هذا كله يجعل منها أحزاب غير فعالة ما يجعل السلطة المستفيد الوحيد من هذه الانقسامات.[3]

ب/ خريطة الأحزاب السياسية في تونس

منح نظام زين العابدين بن علي الاعتراف القانوني لثمانية أحزاب سياسية، و هناك أحزاب أخرى فشلت في الحصول على الاعتراف القانوني و سوف نتطرق إلى أهم الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة السياسية التونسية وفق تقسيمها إلى صنفين: أحزاب قانونية و أخرى غير قانونية.[4]

1/ الأحزاب القانونية: و هي الأحزاب التي تمتعت بوجود قانوني، و منها الذي كان موجودا قبل مجيء سلطة السابع من نوفمبر 1987، و بعضها برر ذلك، و يمكن تصنيف هذا النوع من الأحزاب حسب أدائها و مواقفها من السلطة الحاكمة إلى صنفين:

- أحزاب الموالاة: و هي الأحزاب المتحالفة سياسيا مع حزب " التجمع الدستوري الديمقراطي "، بل إن وجود بعضها كان مرتبطا أشد الارتباط بهذا الحزب و الأجهزة الأمنية للدولة التي ساعدت على وجود بعضها و دعم قياداتها مثل " الاتحاد الديمقراطي الوحدوي " الذي استقال مؤسسه، عبد الرحمان

[1]- عزمي بشارة،نفس مرجع سبق ذكره، ص 126.
[2]- عزيزة علوي، مرجع سبق ذكره، ص 176.
[3]- نفس المرجع، ص 176.
[4]- شهرزاد صحراوي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

التليلي من اللجنة المركزية لحزب التجمع الديمقراطي، و مثل حزب " الخضر للتقدم" الذي استقال مؤسسه المنجي الخماسي، ليؤسس بمساعدة أجهزة النظام الأمنية هذا الحزب، كما سيطرت الأجهزة على أغلب أحزاب الموالاة و تمكنت من التحكم في قياداتها و توجهاتها و إبعاد قياداتها التاريخية مثل ما حدث بالنسبة إلى حركة الديمقراطيين الاشتراكيين و حزب الوحدة الشعبية، و ذلك عن طريق الإغراء بالمال تارة و بالمناصب تارة أخرى أو الأسلوبين معا غالبا.[1]

1- حزب التجمع الدستوري: أسس هذا الحزب على يد عبد العزيز الثعالبي عام 1920 تحت إسم " الحزب الدستوري التونسي"، كان الحزب مهتما في بداياته بالاستقلال و بالقضية العربية. و في مارس 1934 أصبح يسمى " الحزب الدستوري الجديد" الذي خاض معركة التحرير بقيادة الزعيم الحبيب بورقيبة، و تولى الحزب التفاوض مع فرنسا من أجل الاستقلال، و قد أسفرت تلك المفاوضات عن نشوب خلافات داخلية ضمن الحزب إنتهت لصالح الحبيب بورقيبة، و تم توليه رئاسة الحكومة، و لكن تفجرت أثناء حكم بورقيبة عدة إنتفاضات شعبية ذات طابع إجتماعي وصولا إلى الثورة.[2]

بعد تولي زين العابدين الحكم حرص على إعادة هيكلة الحزب و إختيار للحزب إسم " التجمع الدستوري الديمقراطي" و قد حاول الحزب تحت مسماه الجديد إحداث نوع من القطيعة الرمزية مع التوجه السابق، فقد جاء في المؤتمر التأسيسي للحزب المعروف بمؤتمر الإنقاذ المنعقد بين 29 و31 يوليو 1988 " أن الحفاظ على الشخصية التونسية بهويتها العربية الإسلامية مبدأ أساسي تقوم عليه الرسالة الحضارية للتجمع "، لكن التجربة أثبتت أن هذا التغيير ظل شكليا و تحوّل إلى حزب أصحاب الوظائف و أصحاب المصالح و ترك الصراعات السياسية و الفكرية لأجهزة الأمن لكي تحسمها، و أصبح الحزب جزءا من الفساد الاقتصادي و السياسي.[3]

2- حزب الإتحاد الديمقراطي الوحدوي: جاءت المبادرة لتأسيس الحزب القومي الجديد من السيد عبد الرحمان التليلي في أكتوبر 1988، ضم عددا من الممثلين عن جميع الاتجاهات الفكرية القومية و الممثلة في " حركة البعث " و " التجمع القومي العربي " و " تنظيم طلائع الوحدة العربية "، و بعد عقد العديد من المناقشات بينها تم الاتفاق على مجموعة من التعديلات القانونية و السياسية أهمها الالتزام بالخيار الديمقراطي كأحد ثوابت الحركة القومية و نبذ جميع أشكال العنف و التعصب و النضال من أجل الوحدة العربية التي تقوم على أسس ديمقراطية تعتمد على الإرادة الشعبية الحرة، و التمسك بحقوق الإنسان و الدفاع عنها، و العمل على تدعيم المجتمع المدني و مؤسساته من خلال

[1]- إمحمد مالكي و آخرون، **ثورة تونس: الأسباب و السياقات و التحديات**، مرجع سبق ذكره، ص 204.
[2]- عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره، ص 162.
[3]- نفس المرجع، ص 165.

تشجيع المبادرة الشعبية، إضافة إلى هذا، تم الاتفاق على تسمية الحزب بـ " الاتحاد الديمقراطي الوحدوي " و إعداد مشروع القانون الأساسي لهذا الاتحاد، و تشكيل مكتب سياسي، كما تم الاتفاق على أن تكون رئاسة الحزب للسيد عبد الرحمان التليلي، الذي استمر في قيادته حتى عام 2003، بعدها أودع في السجن بتهمة الفساد ليخلفه أحمد الإينوبلي الذي ظل على رأس الحزب حتى الثورة.[1]

- أحزاب معارضة قانونية غير متحالفة مع الحكومة: لا يختلف إشعاع هذه الأحزاب و انتشارها الجغرافي كثيرا من أحزاب الموالاة غير أنها تتميز عنها بمصداقيتها و نضالها، واجهت هذه الأحزاب، خاصة الحزب الديمقراطي التقدمي، صنوفا شتى من القمع و الملاحقات القضائية طالت نشاطها و مناضليها و صحفها و مقراتها مما ساهم إلى حد بعيد في عرقلة نشاطها و تحجيم تمددها إجتماعيا و إنتشارها جغرافيا.[2] و من بين هذه الأحزاب نذكر:

1- الحزب الديمقراطي التقدمي: تأسس عام 1983 تحت إسم التجمع الإشتراكي التقدمي، و قد له ترخيص رسميا عام 1988، و في عام 2006 أختيرت ميّـة الجريبي كأمين عام له خلفا لمؤسسه أحمد نجيب الشّابي، و للحزب مواقف تاريخية معارضة ضد سياسة بن علي، و قد تحدى سياساته و قراراته عدة مرّات، كمعارضته للتعديلات الدستورية التي منحت زين العابدين بن علي حصانة قضائية تمكنه من تمديد ولايته عام 2002، و قد تعرض الحزب لمضايقات كثيرة نتيجة معارضته لسلطة بن علي.[3]

2- حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل و الحريات: يتزعم هذا التكتل السياسي التونسي مصطفى جعفر، أسس الحزب عام 1994، من قبل مجموعة من الناشطين رفعوا شعارات الحرية و الديمقراطية و التقدم، و من اتجاهات سياسية مختلفة من نقابيين و ناشطي حقوق الإنسان، و لم يمنح الترخيص القانوني للحزب حتى عام 2002، و بذلك يعتبر أول حزب يحصل على ترخيص قانوني منذ عام 1988.

يعتبر التكتل أحد مكونات " هيئة 18 أكتوبر للحقوق و الحريات " التي جمعت بين أحزاب و شخصيات من إتجاهات إصلاحية و علمانية و إسلامية بغاية الدفاع عن الحريات العامة و البحث عن أفق للانتقال إلى الديمقراطية في تونس: قدم التكتل برنامجا ديمقراطيا متكاملا، و أكد في الوقت ذاته على الهوية العربية الإسلامية لتونس، بمعنى أنه قدم نموذجا جديدا لحزب علماني وسطي حديث يتخذ مواقف

[1]- توفيق المديني، **المعارضة التونسية: نشأتها و تطورها**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب،2001 ، ص 74 – 75.
[2]- إمحمد مالكي و آخرون، **ثورة تونس: الأسباب و السياقات و التحديات**، مرجع سبق ذكره، ص 206.
[3]- عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة و صيرورتها من خلال يومياتها**، مرجع سبق ذكره، ص 169.

واضحة بشأن الاستبداد، و لا يتحالف مع الاستبداد ضد الحركات الإسلامية، بل يعتبر أن الديمقراطية يجب أن تدمج في داخلها الحركات الإسلامية.[1]

2/ الأحزاب غير القانونية: و هي تلك الأحزاب التي لم تتمكن من الحصول على تأشيرة للنشاط العلني تبعا للقانون الأساسي الذي يتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية في تونس الذي يستند إلى فصول غير متينة من الناحية القانونية و الإجرائية، و إذا كان الهدف من ذلك عرقلة النشاط القانوني للأحزاب التي لا ترغب الدولة في الاعتراف بها.[2]

1- حزب المؤتمر من أجل الجمهورية: أسس حزب المؤتمر في 2001، و من مؤسسيه عبد الرؤوف العيادي، و عماد الدائمي، و سليم بن حميدان و يرأسه منصف المرزوقي الناشط السياسي و الحقوقي، و ضم في عضويته عناصر مختلف الاتجاهات السياسية و الفكرية و منها الإسلامية، و من أهم مطالبه تعديل الدستور و الفصل بين رئاسة الدولة و بين رئاسة أي حزب سياسي في ظل مبدأ التداول على السلطة و تدعيم حق الإسلاميين في تكوين حزب سياسي، و يقوم هذا الحزب على مبدأ الشعب مصدر السلطة و الشرعية، و ينادي بالعدالة السياسية التي لا تقل عن العدالة الاجتماعية، و مبدأ المساواة بين جميع المواطنين.[3]

2- حزب النهضة: ترجع بدايات الحركة إلى عام 1970 تحت إسم الجماعة الإسلامية، و قد إقتصر نشاط الجماعة في البداية على الجانب الفكري من خلال إقامة حلقات في المساجد و كذلك من خلال الانخراط بجمعيات المحافظة على القرآن الكريم، و من أبرز مؤسسيها راشد الغنوشي و عبد الفتاح مورو.

و في عام 1981 إثر إعلان الحزب الدستوري الحاكم عن مشروع التعددية السياسية، بادر أعضاء الجماعة الإسلامي بزعامة راشد الغنوشي إلى حل الجماعة الإسلامية و تأسيس حركة جديدة باسم " حركة الاتحاد الإسلامي " و انتخب راشد الغنوشي رئيسا لها و عبد الفتاح مورو أمينا عاما و تم الإعلان رسميا عن هذه الحركة في يونيو 1981 و من أهم الأسس التي تقوم عليها، الرفض المبدئي للعلمانية و ارتباط الحركة بقضايا المسلمين في العالم أجمع و عدم إقرار قضية القومية العربية.[4]

و في عام 1989 غيّرت الحركة إسمها إلى " حركة النهضة " للتقيد بقانون الأحزاب، إلا أن طلبها بالترخيص جوبه بالرفض من طرف السلطة، و على الرغم من التعديلات الجوهرية، ظلت حركة

---

[1]- نفس المرجع، ص 171 - 172.

[2]- إمحمد مالكي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 207.

[3]- شهرزاد صحراوي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[4]- راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية إلى الثورة 2011**، القاهرة :دار أقلام للنشر و التوزيع و الترجمة، ط 1 ، 2011، ص 56- 57.

النهضة غير قانونية، فبعد الانتخابات البرلمانية عام 1989 بدأت الحكومة حملتها ضدها و حضرتها نهائيا عان 1990، رغم ذلك حافظت حركة النهضة على شعبية داخل المجتمع التونسي و لم تستطع سياسات زين العابدين بن علي التي جاءت امتدادا لتوجهات بورقيبة، اجتثاث حركة النهضة من المجتمع التونسي.[1]

ج- الانتخابات:

تحتل الانتخابات في تونس مكانة أساسية ضمن آليات النظام التسلطي، فهي تمثل فترة من فترات النظام السياسي، و تتبوأ منذ التسعينات، موقعا خاصا لما تتميز به، بحسب الخطاب الرسمي، من صبغة تأسيسية لعهد جديد و تحولات ديمقراطية، و توفر الانتخابات فرصة للحكومة لإدخال الإصلاحات، و لإثراء البنية الشكلية، القانونية و الإجرائية للديمقراطية.[2]

- الانتخابات عام 1989: قامت أول إنتخابات تشريعية عام 1989، لانتخاب رئيس الجمهورية، و لانتخاب 141 نائبا لمجلس النواب، و كان عدد القوائم الانتخابية المتنافسة 84 قائمة تنتمي إلى سبعة أحزاب سياسية، و ذلك لملء مقاعد مجلس النواب البالغ عددها 141 مقعدا موزعة على 25 دائرة إنتخابية، و كان بن علي قد فاز بنسبة 99,27 بالمائة من عدد أصوات الناخبين في الانتخابات الرئاسية، و فازت قوائم التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم بجميع مقاعد مجلس النواب البالغ عددها 141 مقعدا، و همشت الانتخابات بقية أحزاب المعارضة، غير أن الحزب الحاكم وجد نفسه أمام صعود القوة الإسلامية التي يمثلها المستقلون، و التي فازت رسميا بنحو 14 بالمائة من الأصوات، و التي كسبت ثقة ثلث الناخبين في الساحة التونسية.

و تقدم حزب الشيوعي التونسي و التجمع الاشتراكي التقدمي بطلبات طعن احتجاجا على نتائج الانتخابات التشريعية، و في الانتخابات البلدية التي جرت عام 1990، و التي فاز فيها التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم بنحو 98 بالمائة من مقاعد المجالس البلدية، قاطعت أحزاب المعارضة الرسمية المعترف بها تلك الانتخابات، و أكدت أحزاب المعارضة أن السبب في بقائها بعيدا عن الانتخابات يعود إلى عمليات تزوير واسعة النطاق جرت في انتخابات 1989.[3]

لم تتحقق التعددية في البرلمان، و في مجالس البلديات، و وصل المسار الديمقراطي إلى أفقه المسدود مع اشتداد الاستقطاب الثنائي بين النظام و الحركة الإسلامية في مطلع التسعينيات، و قد اتبع نظام بن علي في هذا الإطار آليتين رئيسيتين، الأولى هي تأسيس نوع من التحالف مع القوى الحزبية

[1]- راغب السرجاني، نفس المرجع السابق، ص 60.
[2]- امحمد مالكي و آخرون، **ثورة تونس:الأسباب و السياقات و التحديات**، مرجع سبق، ذكره ص 50.
[3]- توفيق المديني، **المعارضة التونسية: نشأتها و تطورها**، مرجع سبق ذكره، ص 157.

و السياسية العلمانية ضد هذه القوى، باعتبارها التهديد المشترك للطرفين، أما الآلية الثانية فقد تمثلت في توجيه سلسلة من الضربات الأمنية إلى رموز و قواعد هذه القوى، و قد كان لطبيعة تلك المرحلة انعكاساتها السلبية الشديدة عل عملية التحول الديمقراطي في تونس.

- الانتخابات عام 1994: أجريت الانتخابات البرلمانية و الرئاسية عام 1994 في ظل نوع من التحالف بين الدولة و القوى السياسية العلمانية ضد حركة النهضة، و من تم السماح للمعارضة العلمانية بهامش من التمثيل النسبي داخل المؤسسة التشريعية، و هو ما استلزم ضرورة تعديل قانون الانتخاب القائم، حيث تم تعديل قانون الانتخاب عام 1993، بما يسمح بقدر من التمثيل النسبي، فقد نص التعديل الجديد على تخصيص 19 مقعدا من إجمالي 163 مقعدا للقوائم الحزبية الخاسرة، و توزيع هذه المقاعد على تلك القوائم وفق عدد الأصوات التي تحصل عليها مع الاحتفاظ بتطبيق نظام القائمة المطلقة بالنسبة ل 144 مقعدا الأخرى، بمعنى أن التعديل الجديد لم يهدف إلى إدخال تحولات جوهرية في العلاقة بين الحزب الحاكم و القوى السياسية الأخرى بقدر ما سعى إلى تأمين التحالف بين الدولة و تلك القوى دون الإخلال بأسس النظام، و كانت نتائج الإنتخابات متمثلة في هيمنة التجمع الدستوري الديمقراطي على إجمالي مقاعد مجلس النواب المخصصة للانتخاب وفق نظام القائمة المطلقة 144 مقعدا، و توزيع المقاعد الـ 19 المخصصة لتمثيل المعارضة على أربعة أحزاب فقط هي حركة الديمقراطيين الاشتراكيين 10 مقاعد، حركة التجديد 4 مقاعد، الاتحاد الديمقراطي الوحدوي 3 مقاعد، حزب الوحدة الشعبية مقعدان.[1]

- الانتخابات عام 1999: تميزت تلك الانتخابات بتطورين هامين، الأول هو تعدد المرشحين لأول مرة في الانتخابات الرئاسية، أما التطور الثاني فقد تمثل في زيادة نسبة تمثيل المعارضة في البرلمان.

فقد أجريت تلك الانتخابات في إطار عدد من التعديلات الهامة التي أجريت على قانون الانتخاب سمحت بقدر أكبر من المنافسة السياسية سواء على صعيد الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية، فقد تم العدول عن شرط حصول المرشح في الانتخابات الرئاسية على موافقة 30 نائبا على الأقل داخل البرلمان، و هو الأمر الذي كان من الصعب تحققه بالنظر لضعف تمثيل المعارضة السياسية داخل البرلمان، إذ لم يتعد تمثيل إجمالي المعارضة السياسية داخل البرلمان وقت إجراء تلك الانتخابات 19 عضوا.[2]

و على مستوى الانتخابات البرلمانية شملت تلك التعديلات إشراف هيئة مستقلة على الانتخابات (المرصد الوطني للانتخابات العامة) ضمت 44 من الشخصيات المستقلة، بالإضافة إلى زيادة عدد مقاعد البرلمان

[1]- أحمد منيسي و اخرون، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 181 - 182.
[2]- نفس المرجع، ص 182.

إلى 182 مقعدا بدلا 163 مقعدا في انتخابات 1994، حيث شمل القانون الجديد على إجراء الانتخابات وفق نظام القائمة الحزبية المطلقة و التوزيع النسبي.[1] و لم تشهد نتائج الانتخابات البرلمانية على مستوى الدوائر الانتخابية تغيرا ملحوظا بالمقارنة بانتخابات 1989 أو 1994، فقد حصل التجمع الدستوري على 91,59 بالمائة من إجمالي الأصوات، مما وفر له الفوز بإجمالي مقاعد البرلمان المخصصة للتنافس على مستوى الدوائر الانتخابية وفق نظام القائمة المطلقة 148 مقعدا، و إقتصر نصيب المعارضة على المقاعد المخصصة للتوزيع النسبي على 34 مقعدا، حيث حصل حزب الديمقراطيين الاشتراكيين على 13 مقعدا، و حصل حزب الوحدة الشعبية على 7 مقاعد، و حزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي على 7 مقاعد بينما حصل حزب التجديد على 5 مقاعد، و حصل الحزب الاجتماعي التحرري على مقعدين فقط، بينما لم يحصل حزب التجمع الاشتراكي على أي مقعد.

- الانتخابات عام 2004: حصل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي على 87,59 بالمائة من جملة الأصوات، و فاز بأغلبية المقاعد على مستوى الدوائر و عددها 152 مقعدا من إجمالي 189 مقعدا، أما بقية الأحزاب و القوائم المستقلة فقد حصلت على 37 مقعدا، و قد رفضت المعارضة التونسية نتائج هذه الانتخابات متهمين النظام بالتزوير.

- الانتخابات عام 2009: تنافس في إنتخابات مجلس النواب التونسي 1080 مرشحا في إطار قائمة إنتخابية و 161 منها مخصصة للأحزاب و 15 للقوائم المستقلة، و قد حصل حزب التجمع الدستوري على نسبة 84,59 بالمائة من الأصوات في هذه الانتخابات أما بقية الأحزاب و القوائم المستقلة حصلت على 53 مقعدا، حيث حصل حزب الديمقراطيين الاشتراكيين على 16 مقعدا، و حزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي على 9 مقاعد و الحزب الاجتماعي التحرري على 8 مقاعد، وحزب الخضر للتقدم على 6 مقاعد و حزب حركة التجديد على مقعدين، في حين لم يتحصل كل من حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل و الحريات، و الحزب الديمقراطي التقدمي و القائمات المستقلة على أي مقعد.[2]

لقد إعتمد المشرّع التونسي لتجسيد تصوراته في الانتقال الديمقراطي نظاما يمزج بين الأغلبية على مستوى الدوائر، و نظام التمثيل النسبي على المستوى الوطني، و يتجسد منطق التمثيل النسبي بتخصيص مجموعة من المقاعد لأحزاب المعارضة، توزع بينها على المستوى الوطني بحسب نسبة الأصوات التي تحصلت عليها، و تمكن هذه الطريقة الحزب الحاكم من الفوز بكل المقاعد المخصصة

[1]- أحمد منيسي و اخرون،نفس المرجع السابق، ص 183.

[2]- عزيزة علوي، مرجع سبق ذكره، ص 171 - 172.

للدوائر و إتاحة المجال لأحزاب المعارضة لكي تتنافس فيما بينها على المقاعد المخصصة لها التي توزع على المستوى الوطني.

و تساهم طريقة الاقتراع المعتمدة في تهميش المعارضة و تشرذمها فهي لا تنافس الحزب الحاكم، بل تنافس نفسها للفوز بمقاعد مخصصة لها، كان قد تم تجديد عددها بصفة سابقة لإجراء الانتخابات.

و تمكن هذه المنظومة الانتخابية النظام من التحكم في إختيار أحزاب المعارضة المسموح لها بالانخراط في العملية السياسية (إقصاء الأحزاب الإسلامية بفعل الفصل 8 من الدستور)، و في درجة الانفتاح السياسي الذي يناسبه لضمان بقائه في السلطة، فهو يمنح موقعا للمعارضة داخل أجهزة الدولة، يدمجها في النظام السياسي و يحرمها من أي قدرة على التأثير في الحياة السياسية.[1]

2/ المنظمات الوطنية في تونس:

أصدر بن علي العديد من التعديلات التي تتعلق بالمنظمات المدنية التونسية منها ما نص عليه الدستور في الفصل 8 من الاعتراف بحرية الفكر و التعبير و الصحافة و النشر و الاجتماع و تأسيس الجمعيات و منها ما تضمنه تعديل قانون الجمعيات رقم 154 لسنة 1959 في عام 1988 أهمها تخفيف القيود المفروضة على تأسيس و عمل الجمعيات الأهلية، و في عام 1992 تم تعديل جديد لهذا القانون حيث تضمن خضوع الجمعيات لإشراف الحكومة وفق ضوابط تحدد حركتها و عملها و شروط تشكيلها و تمويلها، و قد نظم هذا القانون علاقة الدولة بالجمعيات حيث منحت السلطة التنفيذية ممارسة العمل الرقابي و تسيير عمل الجمعيات، جاء في هذا التعديل تصنيف جديد للجمعيات إلى ثمانية أصناف نسائية، إجتماعية، ثقافية و فنية، خيرية و إسعافية، علمية، و مهنية، و رياضية، جمعيات ذات صبغة عامة، بمعنى أن السلطة هدفت من خلال هذا التعديل إحتواء المنظمات غير الحكومية و السيطرة عليها حتى تفقد استقلاليتها و صبغتها الحقوقية و النضالية.[2]

أ- المنظمات المهنية :

1- الاتحاد العام التونسي للشغل: تأسس الاتحاد العام التونسي للشغل في عام 1946 الذي يعد من أعرق المنظمات النقابية في الوطن العربي، تميزت علاقاته بالسلطة في عهد بورقيبة بالوئام تارة و الصراع و المواجهات تراة أخرى، و ذلك حول قضيتين رئيسيتين هما: إستقلالية الاتحاد من جهة و حول المطالب الاجتماعية للمنتسبين إليه من جهة أخرى.

يتمتع الاتحاد بمصداقية واسعة لدى أغلب أفراد المجتمع، كما تنشط في هياكله المختلفة كل التيارات و الأحزاب السياسية المتواجدة على الساحة التونسية، و منذ وصول بن علي إلى السلطة عام 1987

[1]- إمحمد مالكي، **ثورة تونس: الأسباب و السياقات و التحديات**، مرجع سبق ذكره، ص 53.
[2]- شهرزاد صحراوي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

تحاشى هذا الأخير الاصطدام مع المركزية النقابية في الوقت الذي عملت الأجهزة من أجل إختراق المنظمة و السيطرة على توجهاتها و من أبرز الدلائل على ذلك دعم قيادة الاتحاد لترشيح بن علي للرئاسة في عام 2004 و عام 2009 و الاتفاق معها على زيادة في الأجور كل ثلاث سنوات، الأمر الذي اعتبره قطاع واسع من النقابيين تجميدا للنضال النقابي و عرقلة لنجاعته.[1]

2- نقابة الصحفيين: في أكتوبر 2007 صدر عن الجلسة العامة للجمعية قرار يقضي بتأسيس نقابة وطنية للصحفيين التونسيين و بناءا على ذلك تكونت هيئة تأسيسية للنقابة ضمت عددا من منخرطي الجمعية تولت إعداد القانون الأساسي للنقابة و تحددي تاريخ مؤتمرها الأول، خاضت هذه النقابة نضالات عديدة من أجل شرعيتها و واجهت مؤامرات السلطة و أعوانها من الصحفيين الذين حاولوا بكل الوسائل نزع الشرعية عنها و التصدي لمختلف أنشطتها في الداخل و الخارج و ذلك بجميع وسائل العنف المادية و المعنوية، غير أن صمود المناضلين الصحفيين حال دون تحقيق السلطة أغراضها و فضح النظام و وسائله المختلفة في قمع القطاع و تهميشه و إلغاء دوره كسلطة رابعة في المجتمع.[2]

و توجد في تونس نقابة المعلمين، و نقابة التعليم الثانوي، و الاتحاد العام لطلبة تونس، و بعض النقابات عبّر عن مواقف نقدية من خلال بعض الممارسات الاحتجاجية في فترات سابقة، و هناك أيضا نقابة المحامين الشبان، التي كان لها دور نوعي في إنتاج النخبة السياسية في تونس، بداية من عام 1998.[3]

ب- المنظمات النسوية: إرتبط عمل الجمعيات النسائية في تونس في البداية بالتركيز على العمل الخيري التطوعي اتجاه المحتاجين و المشاركة في عمل الحركة الوطنية للمطالبة بالاستقلال، و بهذا تجاوزت المرأة التونسية المطالب الضيقة، و إثر الاستقلال تم وضع ترسانة من القوانين و إنشاء بعض المؤسسات الحكومية و غير الحكومية وفرتها إدارة سياسية تؤمن بأن المرأة تعد ثروة بشرية للبلاد، و تشير الإحصائيات لعام 2004 أنه بلغ عدد الجمعيات النسائية 25 جمعية من إجمالي 8444 جمعية يعمل 500 منها خارج تونس و من أهم الجمعيات التونسية ما يلي:[4]

1- الاتحاد القومي للمرأة التونسية: أنشأه الحبيب بورقيبة عام 1956 من خلال توحيد لجنة المرأة في الحزب الاشتراكي الدستوري و إتحاد حركات المرأة التونسية بمختلف أشكالها إجتماعية، إقتصادية و تحقيق العدالة بين المرأة و الرجل.

---

[1]- إمحمد مالكي، **ثورة تونس: الأسباب و السياقات و التحديات**، مرجع سبق ذكره، ص 212 – 213.
[2]- نفس المرجع، ص 215.
[3]- عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة و صيرورتها من خلال يومياتها**، مرجع سبق ذكره، ص 184.
[4]- شهرزاد صحراوي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

لما تولى الرئيس بن علي الحكم تحول الاتحاد القومي للمرأة التونسية إلى منظمة غير حكومية، و أنشأ عام 1990 هيئة للدفاع عن حقوق المرأة، و نظرا لأهمية دور الاتحاد في المجتمع فرض الحزب الحاكم سيطرته عليه و جعله وسيلة لتحقيق أهدافه.

2- الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات: تكونت هذه الجمعية بصفة قانونية عام 1989، و نادت بفصل الدين عن الدولة، و حصول النساء التونسيات على جميع حقوقهن السياسية و المدنية و الاجتماعية مثل الرجل و تعمل على تغيير المنطق الأبوي السائد ثقافيا و إلغاء كل مظاهر التمييز ضد المرأة، و تمكينها من المواطنة الكاملة بوسائل منها توعيتها بحقوقها المدنية.

ج- منظمات حقوق الإنسان

1- الرابطة التونسية لحقوق الإنسان: تأسست عام 1977 و هي أول منظمة حقوقية في أفريقيا و الوطن العربي، من أهدافها الدفاع عن حقوق الإنسان و صون كرامته و تؤكد مبادئها بإشاعة قيم التسامح و التعايش و الحوار الديمقراطي و القبول بالتعددية و نبذ الإرهاب و العنف و التسلط و التمييز و ذلك بوسائل سلمية، و قد دافعت منذ تأسيسها على كل المضطهدين من النقابيين و الصحافيين و السياسيين، و نتيجة نشاطها تعرضت للكثير من محاولات الاحتواء و التدجين من قبل السلطة عن طريق التدخل في شؤونها فمنعت عليها فتح مقرات و حاصرت أعضائها و قيادتها الجهوية و الوطنية، و منعت عمليات نشاطها طيلة 17 سنة.[1]

1- المجلس الوطني للحريات: تأسس هذا المجلس عام 2000 بعد إجتماع ضم بعض الحقوقيين و الرابطيين الذين استقالوا من الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان إثر مؤتمر 1994، إذ اعتبر مؤسسوا المجلس نشاط الرابطة أصبح مجمدا بعد التجربة التوافقية التي انخرطت فيها الرابطة مع السلطة، و قام المجلس بعدة أنشطة لفائدة قصية حقوق الإنسان في تونس كإصدار تقارير سنوية حول وضع حقوق الإنسان في تونس و قائمة بالمتورطين في التعذيب مما ساهم في رفع التعتيم عن هذه السلوكات المنافية لقيم الدولة الحديثة، كما كان لهم نشاط مميز في المحافل الدولية و الأوروبية ذات العلاقة بحقوق الإنسان في تونس، و قد تعرض مناضلو المجلس للكثير من التشويهات و المضايقات و الاعتداءات الجسدية من قبل أجهزة النظام.[2]

ثالثا: الحركات الاحتجاجية في تونس:

[1]- إمحمد مالكي، **ثورة تونس : الأسباب و السياقات و التحديات**، مرجع سبق ذكره، ص 216.
[2]- نفس المرجع، ص 216.

عرف المجتمع التونسي في عهد الرئيس زين العابدين بن علي جملة من الانتفاضات و الاحتجاجات الاجتماعية و السياسية، فاحتجاجات الحوض المنجمي عام 2008، و أحداث المنطقة الحدودية بن قردان في أكتوبر 2010، و أخيرا الاحتجاجات الاجتماعية المنطلقة من مدينة سيدي بوزيد و التي تحولت إلى ثورة أطاحت برأس النظام، يضاف إلى ذلك الاشتباكات السياسية الأمنية التي حصلت بين النظام السياسي لبن علي و بين حركة النهضة الإسلامية عام 1991، و المواجهة المسلحة بين النظام من جهة و مجموعات تنسب إلى القاعدة من جهة أخرى و التي عرفت بأحداث مدينة سليمان، و بغض النظر عن السياقات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية الخاصة بكل احتجاج من تلك الاحتجاجات و هامش العفوية التي تحكم في توجيهها فإنها بذلك مهدت لبدايات انهيار النظام السياسي.

1- واقع الحركات الاحتجاجية:

أدت زيادة معدلات البطالة بشكل عام في المشهد التونسي إلى توليد حركات إحتجاجية، كان من أبرزها منطقة الرديف في عام 2008، و قد انطلقت احتجاجات الرديف أو الحوض المنجمي إثر إعلان نتائج مسابقة توظيف " شركة فوسفات قفصة " بسبب قلة عدد الناجحين و طغيان المحسوبية في اختيار الناجحين، و وجود نسبة مهمة منهم من أبناء المناطق الأخرى بينما لم يتم إستيعاب أبناء المنطقة المتقدمين إلى المسابقة، و انتقلت شرارة الغضب إلى مدينتي أم العرائس و المظلية، و اتسع نطاق الاحتجاجات لتشمل قفصة.[1]

و استمرت إنتفاضة الحوض المنجمي، ما يقارب خمسة أشهر بين تظاهر و إعتصام و إضراب، تجاهلت السلطات مطالب المحتجين، و عملت على قمعها بطريق العنف، و زجت بعشرات المواطنين و النقابيين في السجن و قد أوضح خيار القمع عجز السلطة عن تلبية مطالب المحتجين، كما انكشف تواطؤ بيروقراطية الاتحاد العام التونسي للشغل مع النظام الحاكم في الدولة في حينه، إذ سهلت هذه البيروقراطية موضوعيا للسلطة عملية قمع الانتفاضة بأن جردت العناصر النقابية الفاعلية في قيادة الاحتجاجات من صفتهم النقابية، و منعت كل مبادرة نقابية لمساندة الانتفاضة في فروع الاتحاد الأخرى.[2]

شكلت إنتفاضة الحوض المنجمي حدثا مفصليا في تاريخ العمل النقابي في عهد الرئيس السابق زين العابدين بن علي باعتبارها أول إنتفاضة احتجاجية إنتشرت و اتسع مداها، و رفعت مطالب سياسية منذ إنتفاضة الخبز عام 1984 التي مهدت له الوصول إلى الحكم عمليا، و ذلك بتعيينه مسؤولا أمينا، كما شكلت إنتفاضة الحوض المنجمي مقدمة لسلسلة من الاحتجاجات التي قادت إلى الثورة على النظام.

---

[1]- عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة و صيرورتها من خلال يومياتها**، مرجع سبق ذكره، ص 121 - 122.
[2]- نفس المرجع، ص 122.

و في عام 2010 تفجرت الأوضاع في الجنوب الشرقي من تونس، حيث إنتفض سكان مدينة بن قردان احتجاجا على تضييق السلطات على التجارة مع ليبيا التي تعتبر مصدر الرزق الرئيس لسكان المدينة، حاولت السلطات الأمنية التونسية على غرار سابقاتها قمع الانتفاضة، و شهدت بن قردان مواجهات عنيفة بين المتظاهرين و قوات الأمن إلا أن الانتفاضة الشعبية لم تتوقف حتى تم التوصل إلى إتفاق، و لقد أسهم نجاح هذه الانتفاضة في إرساء قوة زخم الحركات الاحتجاجية، و في توليد الناشطين المسيّسين و في زيادة الجرأة، و كانت آخر إنتفاضة التي سبقت إنتفاضة سيدي بوزيد اليت أنتجت ثورة شعبية شاملة.[1]

و في ديسمبر 2010 اندلعت الحركات الاحتجاجية في تونس، إثر قيام عاطل جامعي (محمد البوعزيزي) بإحراق نفسه في سيدي بوزيد ثم امتدت موجة الغضب من المناطق الداخلية في وسط البلاد و جنوبها لتصل إلى المدن الساحلية و السياحية، لتستقر في وسط العاصمة، مركز الثقل السياسي و الاقتصادي في البلاد، و اتخذت الإضرابات أشكالا جديدة تنوعت مظاهرها، من الاحتجاجات إلى التظاهرات و الاعتصامات و الإضرابات و المسيرات و الوقفات الاحتجاجية و شاركت في هذه الأنشطة فئات اجتماعية مختلفة (فئات الطلبة و العمال و الموظفين و المحامين و الأطباء) و تجاوب معها التونسيون في عدد من العواصم الأوروبية، كباريس و لندن، حيث نظموا مسيرات إحتجاج أمام الكثير من السفارات التونسية و المنظمات الدولية، و ما يمكن رصده في الفعل الاحتجاجي هو ظهور الشباب كفاعل هام في المشهد السياسي، حيث إنخرط في العديد من الحركات الاحتجاجية على الحقوق الوظيفية و التشغيل، و إنما تطورت لتشمل المطالبة بالانفتاح السياسي و الحريات الإعلامية، و حق المواطنين في الإعلام و الوصول إلى المعلومة، و محاربة الفساد، و تحقيق العدالة الاجتماعية، إلى المطالبة بتنحية الرئيس من الحكم.[2]

إن ضعف الحركات الاجتماعية (الحركة الطلابية و الحركة الشبابية و الحركة النسوية) و حتى الحركات السياسية في سياق اتسم بغياب قدرة المجتمع المدني و خصوصا بمعياته على تأطير الشباب هي التي جعلت الاحتجاج منفلتا و قابلا لأن يكون ثوريا، نقطة الضعف التي هي التي حولت نوعيا هذا الاحتجاج و قبلت طبيعته ليغدو ثورة.

بين الحدث الانتحار الفردي و الثورة اشتغلت دوائر احتضنت تلك الاحتجاجات من دون أن تكون قادرة على تأطيرها أو التحكم فيها،و تتمثل هذه الدوائر فيما يلي : [3]

---

[1]- عزمي بشارة ، نفس المرجع السابق، ص 124،131.

[2]- توفيق المديني، و آخرون، **الربيع العربي إلى أين ؟ أفق جديد للتعيير الديمقراطي**، مرجع سبق ذكره، ص 154.

[3]- إمحمد مالكي، **ثورة تونس :الأسباب و السياقات و التحديات**، مرجع سبق ذكره، ص 174،175.

- **الدائرة الأولى** التي احتضنت الأحداث هي العائلات و الجماعات القرابية أي العروش و القبائل حيث تعتبر مساندة الأهالي للاحتجاجات عاملا حاسما في تطور الأحداث و مرافقتها العاطفية، خصوصا أن النظام السياسي كان في ما مضي من إحتجاجات اجتماعية أو سياسية قد سعى إلى تحريض العائلات على أبنائها باعتبارهم ضحايا فئات غررت بهم.

الدائرة الثانية هي نقابية: حين تجمع أهالي القضية أمام مقر المحافظة سرعان ما إنضم إليهم نقابيون محليون كانوا في مجملهم من مدرسي التعليم الابتدائي و الثانوي، بمعنى من الجسم النقابي الذي كان أكثر معارضة سياسية للمركزية النقابية و النظام السياسي في آن واحد، و على خلاف المشهد النقابي في الحوض المنجمي الذي كان مفتتا ساهمت الخلافات القبلية إلى جانب إرتهان قيادته الجهوية إلى المركزية النقابية في التشظي، و لقد ضحى بقادة الحوض المنجمي و هم من رجال التعليم، و تم طردهم في أوج الحركة الاحتجاجية ذاتها التي شهدها الحوض المنجمي بالجنوب التونسي، إلتف النقابيون حول الحركة الاحتجاجية و التقطوا مطالبها المتلعثمة ليصوغوها و يعطوها مفرداتها المطلبية أولا ثم بجذروها في قراءات سياسية أعمق، كما تولوا فيما بعد نشرها خارج منبتها الجغرافي و كان للاحتقان الاجتماعي العام و مناخ القمع و الاستياء دور حاسم في ذلك.

الدائرة الثالثة حقوقية: كان المحامون من بين أول من إلتحق بعائلة البوعزيزي، حيث ستأخذ الاحتجاجات بعدا آخر فيما يتم وعيها حقوقيا ليبدأ معها التوثيق للانتهاكات السياسية الخطيرة فتحوز هذه الاحتجاجات على قدر كبير من التعاطف الدولي.

2- خصائص الحركات الاحتجاجية:

لقد طرأت مجموعة من التغييرات على الاحتجاج التونسي شكلا و مضمونا، لعل أهمها الاتساع الكمي و النوعي، و تبنى الانتفاضة المواجهة مع الأجهزة الأمنية حتى سقط منها قتلى بالعشرات، أما أهم الخصائص التي ميزت الحركة الاحتجاجية هي كالتالي:[1]

- قاد الحركات الاحتجاجية شباب هم خريجوا الجامعات و حملة الشهادات العليا و العاطلون عن العمل، و قد ساهم هؤلاء بشكل واضح في انتشاره و توسعها حتى وصلت إلى المدن الساحلية إلى العاصمة تونس.

- بدا الحراك عفويا خارج الأطر الحزبية و المؤسسية المتعارف عليها، مثل الأحزاب السياسية و النقابات المهنية، و الاتحادات العمالية و الطلابية، بسبب حالة الجمود و الانقسام الداخلي التي شابت أحزاب المعارضة و خوفها من السلطة.

[1]- توفيق المديني و آخرون، **الربيع العربي إلى أين ؟ أفق جديد للتعيير الديمقراطي**، مرجع سبق ذكره، ص 153 - 154.

- عدم قدرة القوى السياسية (الأحزاب السياسية و الجمعيات) على التواصل مع قوى الاحتجاج الاجتماعي، بسبب غياب التحالف، أو على الأقل نوع من التواصل بين الشباب و العاملين في المجال السياسي.
- الاعتماد على العمل الاحتجاجي المباشر، مثل التظاهرات و الإضرابات و الاعتصامات، كبديل من العمل السياسي، و دون الحصول على تصريح مسبق من السلطة ممثلة في الأجهزة المنية.
- التوزيع الجغرافي للاحتجاجات، بحيث انطلقت من البلديات في وسط البلد و جنوبها إلى المدن في الشمال و المناطق السياحية، حتى وصلت العاصمة مركز المؤسسات السياسية و الإدارية و الأمنية.
- عبرت الحركات الاحتجاجية عن نمط جديد من المطالب الاجتماعية و السياسية و الحاجة إلى الإصلاح السياسي.

3- المتغيرات المؤثرة في الحركات الاحتجاجية:

لم تنجح السلطات التونسية، في إخماد و تحجيم غضب التونسيين و لم تهدئ من ثورة المحتجين بل بالعكس، فمع القمع و العنف الممارس على المتظاهرين زاد لهيب و حماس الشباب التونسي و اتسعت ساحة المواجهة ،و لم يهدأ الشعب التونسي حتى عندما أعلن زين العابدين بن علي التنحي عن السلطة و مغادرته البلاد،و كشفت المظاهرات الشعبية التي اندلعت في جميع أنحاء تونس عن سقوط النموذج التونسي، و ذلك لأربعة أسباب رئيسية هي:

- النمو غير المتكافئ بين طبقات المجتمع التونسي.
- إرتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب المتعلم.
- غياب الحريات السياسية.
- الفساد السياسي و الاقتصادي.[1]

فاندلاع الإحتجاجات الشعبية التونسية في ولاية "سيدي بوزيد"، و إنتقالها فيما بعد إلى " تالة " و "القصرين"، قبل أن تصل إلى المدن المركزية في " تونس" و " صفاقس"، يعبر بشكل واضح عن أزمة النمو غير المتكافئ و الفجوة الكبيرة بين المركز و الأطراف، فقد تركزت نسبة 80 بالمائة من الاستثمارات الحكومية و الخاصة في المناطق الساحلية الشمالية و الشرقية للبلاد، بينما عانت المحافظات الداخلية في الغرب و الجنوب نقص الاستثمارات و الخدمات و الوظائف، و وصلت معدلات البطالة في ولاية سيدي بوزيد إلى 30 بالمائة، مقارنة بالمتوسط الوطني الذي يتراوح ما بين 13 بالمائة و 16

[1]- عبد النور زيام، **الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا و مستقبل التحول الديمقراطي في مصر 2011 .** رسالة ماجستير، كلية العوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2014 ، ص 40.

بالمائة، شهدت تونس أيضا اتساعا كبيرا في الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، في ظل نمو طبقة رأسمالية استحوذت على عملية التنمية الاقتصادية.[1]

و على الصعيد السياسي، كان النظام السياسي في تونس من أكثر النظم إستبدادا و انغلاقا في العالم العربي، بينما الشعب التونسي من أكثر الشعوب تجانسا و تعليما و تقدما، مما خلق فجوة كبيرة بين تطلعات الشعب و حقيقة النظام السياسي، دفع ذلك الشباب التونسي إلى اللجوء إلى العمل الاحتجاجي المباشر، و إلى الانقلاب على النظام السياسي القائم، بدلا من السعي إلى التغيير من خلال قنوات المشاركة الشرعية، مثل الأحزاب و النقابات و الانتخابات التي تحولت إلى هياكل شكلية خاضعة لسيطرة الدولة، كذلك فإن تراجع المد الإسلامي ساعد على تراجع حالة الاستقطاب، التي استخدمت لتبرير الاستبداد في مراحل سابقة، كما كشفت الأحداث عن أزمة فساد النخبة الحاكمة في تونس، حيث أدى التداخل الكبير بين العائلة و السلطة و الثروة، كع غياب آليات المساءلة و المحاسبة الديمقراطية، إلى تفشي الفساد بشكل واسع، و إلى ظهور طبقة استخدمت علاقاتها بالسلطة لتحقيق ثروات طائلة، منها عائلات مرتبطة بعلاقات قرابة أو مصاهرة بعائلة الرئيس بن علي، و في مقدمتها عائلة زوجته ليلي الطرابلسي، التي أصبحت تتحكم في السياسة و الاقتصاد، مما عمق من أزمة شرعية النظام السياسي في تونس في السنوات الأخيرة. وبالتالي ،يعود نجاح الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها تونس إلى ثلاثة أسباب رئيسية:[2]

- **السبب الأول**: وجود ظروف موضوعية مواتية لانتهاء الحقبة السلطوية في تونس، و في مقدمة هذه الظروف تمتع تونس بقدر عالي من التجانس السكاني، و إرتفاع معدلات التعليم و التنمية البشرية، و تراجع الاستقطاب الأيدلوجي بين الإسلاميين و العلمانيين، و ظهور توافق حول الأجندة الديمقراطية بين مختلف القوى السياسية في تونس.

- **السبب الثاني**: ظهور تحالف واسع بين مختلف فئات المجتمع التونسي في مواجهة نظام بن علي في الأسابيع الأربعة الأخيرة فالبرغم من أن الانتفاضة بدأت على أرضية مطلبية من قبل الشباب العاطل عن العمل، فإن إلتفاف الأحزاب السياسية و المنظمات الحقوقية، و الاتحادات العمالية، و النقابات المهنية و المثقفين حول الشباب و تضامنهم معهم و انضمامهم إلى صفوف المحتجين، كل ذلك ساعد على توسيع نطاق الانتفاضة التونسية طبقيا و مناطقيا مما أدى إلى تزايد الضغوط على النظام بشكل غير مسبوق.

- **السبب الثالث**: ظهور إنشقاقات داخل النخبة الحاكمة، خاصة بين المجموعة المحيطة ببن علي و أسرته و بين المؤسسة العسكرية، التي رفضت أن تستخدم القوة ضد المتظاهرين، حتى أن الجيش في

[1]- دينا شحاته، **محركات التغيير في العالم العربي.** مجلة السياسة الدولية، عدد 184، أبريل 2011.
[2]- نفس المرجع.

تونس منع أجهزة الشرطة بالقوة من إطلاق النار على المتظاهرين، و لعب دورا مهما في إجبار بن علي على التنحي عن منصبه.

رابعا: إنهيار النظام السياسي في تونس

يشترك الوضع السياسي في تونس مع الأوضاع السياسية السائدة في البلدان العربية لاسيما من حيث طبيعة الحكم التسلطي و إنتشار الفساد، و لكن توجد جوانب خصوصية للحالة التونسية، التي تفسر سرعة إنتشار الاحتجاجات و استمرارها إلى حين انهيار النظام السياسي بأكمله، و يمكن تقسيم الأسباب الكامنة وراء إنهيار النظام السياسي في تونس كالتالي:

1- الأسباب السياسية: يتحقق الاستقرار السياسي في أي مجتمع نتيجة عدة عوامل، من بينها وجود توازن بين النظام السياسي و بيئته الاجتماعية، و يقصد بذلك تحقيق أربعة أبعاد، الأول هو أن يعكس النظام السياسي قيم المجتمع الثقافية و الاجتماعية الرئيسية، الثاني هو أن تعكس سياسات النظام مصالح و أهداف الجماعات و الطبقات المؤثرة في المجتمع، الثالث هو أن يوجد النظام قنوات الاتصال القادرة على ربط جميع أجزاء الجسد المجتمعي بحيث تشعر كل جماعة أو فئة بأنها تستطيع أن تؤثر في عملية صنع القرار، الرابع هو أن تعكس النخبة في داخلها القوى المجتمعية المختلفة بحيث تشعر كل قوة بأن النخبة تمثل إمتدادا لها.[1]

عندما عجزت مؤسسات النظام السياسي الرسمية، خاصة المؤسسات الرسمية الأقرب من المواطن و المسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة و غير الرسمية (ضعف الأحزاب السياسية، إحتكار وسائل الإعلام)، عن إستقبال التطورات الاجتماعية و تبني المطالب الاجتماعية و إحتوائها، أصبح ذلك دافعا لوضع الأزمة، و نمو حركات الرفض الاجتماعي و السياسي، و يمكن تلخيص هذه العوامل بالنقاط التالية:[2]

أ- الفجوة بين الخطاب السياسي و الواقع، تمثل الفجوة بين الخطاب السياسي و الواقع أحد الأسباب الدافعة إلى الاضطرابات فالخطب و التصريحات الرسمية قدمت صورة مشرقة عن الانجازات الإقتصادية و الاجتماعية التي حققتها تونس، لكنها موجودة فقط في الشريط الساحلي الشمالي، هذه التصريحات غذت عزوف الشباب عن المشاركة السياسية في الانتخابات الأخيرة عام 2009 في جو من المقاطعة الواسعة، إن وجود أزمة ثقة و مصداقية في خطاب السلطة على امتداد عقدين من حكم الرئيس جعلي الشباب ينتقم من الأوضاع العامة، و يخرج في حركات احتجاجية تعبر عن حالة غضب.

ب- إنهيار شرعية النظام القائم، نتيجة عجزه عن إيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية و الاقتصادية في المناطق الجنوبية و الحدودية و رفضه السماح بقدر أكبر من الحريات و المشاركة السياسية، حتى يتمكن

[1]-علي الدين هلال، **الأزمة في النظام السياسي اللبناني** .القاهرة، معهد البحوث و الدارسات العربية ، 1987 ، ص 330-348.
[2]- توفيق المديني، **الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتعبير الديمقراطي**، مرجع سبق ذكره، ص 155 – 157.

الشباب التونسي من المساهمة في صنع السياسات العامة و التمثيل على مستوى المجالس المنتخبة المحلية و التشريعية.

جـ- الحضور المكثف للحزب الحاكم إداريا، و على مختلف المستويات وطنيا و جهويا و محليا، و ممارسة الرقابة عن طريق إنشاء لجان التنسيق الحزبي، إضافة إلى التداخل بين رئاسة الجمهورية و رئاسة الحزب الوزارة الأولى.

د- طرح مشروع يكرس الرئاسة مدى الحياة و الحكم الفردي المطلق، حيث تصاعدت وتيرة الجدول في تونس بشأن مطالبة قوى سياسية و نقابية بالتمديد للرئيس زين العابدين بن علي بولاية سادسة عام 2014، و وجهت الدعوة إلى اللجنة المركزية للحزب لتبني هذا المطالبة رسميا، و في المقابل شنت المعارضة حملة مضادة، محذرة من مغبة ما تراه تعديلا جديدا للدستور على المقاس، بما يرسي عمليا رئاسة مدى الحياة، و تأثير ذلك في مستقبل العمل السياسي، و مبدأ تداول السلطة في تونس.

هـ - ضعف القوى الحزبية، و عدم تعبيرها عن مصالح الشباب، و قضاياهم، حيث لم تتمكن الأحزاب السياسية في تونس من القيام بدور فاعل و مؤثر في الحياة السياسية و الاجتماعية، و تمثيل المصالح و نقل انشغالات الشباب إلى أجندة السياسة العامة للحكومة، فأصبحت عاجزة بسبب تقادم أفكارها و إيديولوجياتها و أساليبها في الدعاية و الممارسة و مختلف أشكال الفعل السياسي، و أصبحت تعاني غياب الديمقراطية و الجري وراء المناصب و المكاسب و المصالح، رغم درجة تمثيلها الضعيفة في البرلمان، هذه الوضعية التي تعيشها الأحزاب شجعت الشباب على الخروج في مسيرات عفوية غير مؤطرة تعبر عن مصالحه بعدما عجزت الأحزاب عن القيام بدور الوسيط و المعبر عن هذه المصالح.

و- تغيب النزاهة في الانتخابات يعد إرتباط الانتخابات الرئاسية بالانتخابات التشريعية في ظل نظام رئاسي يتسم من الناحية النظرية بالفصل الكامل بين السلطتين التشريعية و التنفيذية، فقد عرفت العمليات الانتخابية في تونس ربطا مربكا لدى الناخب بين إنتخاب كل من أعضاء السلطة التشريعية و المرشحين للرئاسة في وقت واحد. أما نتائج الانتخابات التشريعية فجاءت لتعبر عن مجلس نيابي وحيد اللون، بالرغم ما عرفته إنتخابات 1989 من إقرار نظام القوائم الموسعة في دورة واحدة و بالأغلبية، و كذلك انتخابات 1994، على الرغم من إلحاح المعارضة على نظام النسبية الذي يسمح بتمثيلها في البرلمان، و تكررت العملية في انتخابات 25 أكتوبر 2009 البرلمانية و الرئاسة الخامسة، التي أسفرت عن فوز بن علي بولاية رئاسية خامسة، كما فاز حزبه بأغلبية ساحقة في الانتخابات النيابية، و قد شككت المنظمات الدولية في حريتها و نزاهتها، على أساس أن نتائجها محسومة و معروفة، و نسبة المفاجئة فيها معدومة.

2- الأسباب الاجتماعية: يعد العامل الاجتماعي إحدى أهم العوامل التي أدت إلى انهيار النظام السياسي في تونس، حيث أن أغلب الحركات الاحتجاجية التي عرفتها تونس كانت بسبب تردي الخدمات الاجتماعية و البطالة، و تفشي الفساد و غياب العدالة الاجتماعية.

أ- البطالة: ضاعفت الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد منذ أواخر سنة 2007 ارتباط بالأزمة المالية و الاقتصادية العالمية، أزمة نمط التنمية الذي أرسته حكومة بن علي كما عمقت الفوارق بين مختلف الفئات الاجتماعية و بين مختلف مناطق البلاد و تمثل مشاكل التشغيل و البطالة أهم المشاكل التي تثير جميع مكونات المجتمع التونسي و الدولة و منظمات المجتمع المدني إذ أصبحت إحدى مقدمات التهميش و الإقصاء و تعطل آليات الاندماج الاجتماعي.[1]

كما أصبحت تمس بصورة خاصة و واسعة حاملي الشهادات العليا، أصبحت حادة بشكل مزعج في المناطق الداخلية للبلاد و خاصة في الوسط الغربي و الجنوب الغربي.

و إذا كانت البيانات الرسمية قد بينت أن نسبة العاطلين هي 14 بالمائة ممن هم في سن العمل، فإن المدير العام لمرصد الشباب قد بيّن، أن البطالة في صفوف الشباب الذي سنهم بين 18 إلى 29 سنة تناهز 29.8 بالمائة سنة 2009، و كانت تلك إحدى نتائج الاختلال بين العرض و الطلب في سوق العمل، حيث قامت الحكومة بدمقرطة الجامعات بأن و زّعت الجامعات داخل كل ولاية تقريبا، و هو ما أدى إلى الاختلال بين العرض و الطلب، و لم يعد الاقتصاد التونسي بمختلف هياكله قادرا على استيعاب الطاقات الجامعية.[2]

و بالنتيجة تضخم عدد العاطلين عن العمل بجميع أصنافهم مما أدى إلى انتشار أنماط هشة من التشغيل و تزايدت انتهاكات الحقوق الأساسية للعمال و التمييز بين الجنسين بشكل عام تراجعت العديد من المكاسب الاجتماعية و تدهورت القدرة الشرائية للعاملين، و تكدست الثورة عند شريحة معينة، فشهدت العلاقات التشغيلية إختلالات عميقة أدت إلى حدوث التوترات و الاحتجاجات.

ب- غياب العدالة الاجتماعية: تعد السياسة التنموية غير العادلة في تونس من أهم أسباب الاظطرابات الاجتماعية، لأنها تتسبب في الفوارق الاجتماعية الضخمة، حيث انقسمت البلاد على مستوى التنمية إلى شريط ساحلي بمعظم الاستثمارات التنموية، سواء الأجنبية أو الحكومية، و مناطق داخلية معزولة و مهمشة.[3]

---

[1] - Rym Ayadi , **La révolution Tunisienne une opportunité pour une transition démocratique.** Commentaire de MEDPRO, 21janvier 2011,p.2, sur le site : http://www.medpro-forsight.eu/system/files/R%C3%A9volution-Tunisienne%20MEDPRO

[2]- أحمد كرعود، **تونس ثورة الحرية و الكرامة، في الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالا ت .** الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، الطبعة الأولى، 2013 ، ص 41.

[3]- توفيق المديني، **الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتعبير الديمقراطي**، مرجع سبق ذكره، ص 159.

جـ- الفساد: لقد ارتبط الفساد في تونس مع ظهور الدولة البوليسية التي أسسها بن علي، و التي تقوم بممارسة الاحتكار لمصادر الثروة و القوة للنخبة الحاكمة فيها، سواء كانت هذه النخبة تابعة إلى حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المهيمن، أو من خلال العائلات التي تمارس النهب المنظم لثروات البلاد، حيث إن الفساد يعكس مدى غياب المؤسسات الفاعلية للدولة البوليسية كإحدى مركزات الديمقراطية و هو يعني الكسب غير المشروع في أثناء العمل السياسي من جانب الفئات الحاكمة.

و قد استطاعت العائلة المالكة، أن تجمع عن طريق الرشوة أموالا ضخمة، من خلال شراء شركات القطا العام التي أخضعت للخصخصة، و إجبار الشركات المزدهرة على فتح رأسمالها تحت طائلة إجراء التقويم الضريبي، بالإضافة إلى تقديم مساعدات الشركات متعددة الجنسية إلى توفر الرشوة لهذه العائلة مقابل هذه المساعدات.[1]

لقد ارتبط الفساد بمواقع السلطة السياسية في تونس، بسبب هيمنة الدولة و فرضها لجميع أشكال الديكتاتورية، و إخضاع المؤسسات السياسية و الاقتصادية للمصالح الشخصية، مما أدى إلى فساد معظم مؤسسات الدولة، حيث أثر الفساد في طريقة التوظيف، فأصيب المسؤولون أصحاب الكفاءات باليأس نتيجة لممارسة الفساد التي يقوم بها رجال بن علي و حزبة الحاكم.

هذه البيئة الخاضعة للفساد، هي الدولة البوليسية بزعامة الرئيس بن علي الذي ترك العنان للفساد يستشري في تونس، حيث لجأ إلى تأسيس علاقات و روابط مع رجال أعمال لاقتسام الصفقات و العمولات بدافع البقاء في السلطة، و كلما تعززت علاقات الطرفين و تشبكت مصالحهما قويت دافع الطبقة الأخيرة لحماية النظام و إحاطته لسياج من الولاء، و هذا ما سعد بن علي على الاحتفاظ بالسلطة طويلا.[2]

لقد مثل العامل الاقتصادي البيئة الأساسية لنمو الاظطرابات، فمع تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي، بالاستناد إلى برامج تثبيت الاقتصاد و التكيف الهيكلي التي تبنتها تونس، بضغط من صندوق النقد و البنك الدوليين، و ما تبعها من إجراءات مرتبطة بهذه السياسات، و خاصة فيما يتعلق بزيادة الضرائب و تقليص الإنفاق العام و تخلي الدولة عن سياسة التوظيف، لحقت أضرار بالفقراء و المهمشين و توسعت الهوة بين الطبقات، و إزدادت حدة التناقضات و الاختلالات داخل المجتمع.[3]

أدت هذه السياسات التي اعتمدتها الدولة إلى إفراز خريطة إقتصادية تميزت بانعدام التوازن في النمو الاقتصادي نتيجة توقف الدولة و الخواص عن الاستثمار في الجهات الداخلية، لذلك حافظت المناطق الداخلية على تأخرها على المستوى التنموي مقارنة بالمناطق الساحلية التي تحتكر 84 بالمائة من

---

[1]- توفيق المديني، **سقوط الدولة البوليسية**، مرجع سبق ذكره، ص 201 - 203.

[2]- عبد الرحمن يوسف سلامة، **التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول 2010 .** رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2016 ، ص 103.

[3]- توفيق المديني، **الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتعبير الديمقراطي**، مرجع سبق ذكره، ص 160.

مساحات المناطق الصناعية مقابل 16 بالمائة في بقية مناطق البلاد كما استقطب أكثر من 80 بالمائة من التشغيل الصناعي حسب إحصائيات 2008، و استمرار ظاهرة النزوح من المناطق الداخلية نحو المناطق الساحلية بالتوازي مع ارتفاع عدد المهاجرين بالطرق الشرعية و غير الشرعية.[1]

بالإضافة إلى غياب التوازن و العدالة في التنمية بين الشريط الساحلي و المدن الداخلية، شهدت تونس في مجال توزيع الثروة تباين متفاوت بين فئات الشعب التونسي، حيث تمركزت الثروة في يد فئة قليلة مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بنظام الحكم في تونس و استطاعت عائلة الرئيس بن علي السيطرة و الهيمنة على نسب كبيرة من النشاط الاقتصادي، سواء كان ذلك عبر العمل كوسيط بعمولة مالية من أجل تسهيل الإجراءات المالية و الإدارية، أو من خلال امتلاك المؤسسات و الشركات المالية و الاقتصادية.

و يذكر المعهد الوطني التونسي للإحصاء في تقريره العام 2008 فيما يتعلق بمعدل التنمية الاقتصادية، و يبين مجمل ما تم إنفاقه على خطط التنمية من خلال وزارة التنمية و التعاون الدولي التونسية 2006 – 2008 بلغ 311.6 مليون دينار تونسي، و يورد التقرير خلال نفس الوقت بأن ما أنفق من ميزانية الدولة تحت بند البيئة و التنمية المستدامة خلال نفس الفترة هو 206.5 مليون دينار تونسي على التنمية الإقتصادية.[2]

4- الأسباب الإدارية: على الرغم من جميع الجهود المبذولة و الإمكانات البشرية و المادية المصروفة على عملية الإصلاح الإداري في تونس، فإن التعثر في أداء الأجهزة الحكومية ظهر على المشهد الإداري و السياسي، بسبب تركيز جهود الإصلاح الإداري على بناء الهياكل و الأنظمة الرسمية، و هو ما زاد من اللوائح و اللجان، فدارت عملية الإصلاح في حلقة مفرغة ذات طابع بيروقراطي يتوقف حلها على خلق كيانات تنظيمية جديدة لعلاج القصور في الأداء، هذا إضافة إلى الاعتماد على منهج غير ديمقراطي في الإصلاح و التطوير، بمعزل عن الأطراف المعنية بالتطوير و أداء الأجهزة الحكومية من داخلا أو من خارجها،حيث تحولت برامج الإصلاح إلى مضامين صورية، دون وجود رقابة فعلية و حكومة إدارية.[3]

إن ما حدث في تونس في العقد الأول من القرن الواحد و العشرين و خاصة سنوات 2010/1998 من إنتفاضات عمالية و احتجاجات شعبية، و صلت ذروتها في ثورة انطلقت في نهاية عام 2010 من مدن و قرى الداخل المهمش منذ عقود لتصل إلى قلب العاصمة، و تنتهي برحيل رئيس الجمهورية، فاحتكار الأقلية التي تحيط بالرئيس للقرار السياسي و حرمان المواطنين و النخبة من المشاركة في إدارة الشأن

[1]- إمحمد مالكي و آخرون، **ثورة تونس الأسباب و السياقات و التحديات**، مرجع سبق ذكره، ص 195.
[2]- عبد الرحمن يوسف سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 96.
[3]- توفيق المديني، **الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتعبير الديمقراطي**، مرجع سبق ذكره، ص 161.

العام وقمع المعارضين بشدة و انتشار الفساد و تردي نوعية التعليم، ذلك كله أدى إلى إحداث تغيير عميق في البنية السياسية للنظام.

المبحث الثاني: فواعل التحول الديمقراطي في تونس

أولا: دور المؤسسة العسكرية في تونس بعد أحداث 2010

تعتبر المؤسسة العسكرية إحدى المؤسسات الكفيلة بحفظ توازنات المجتمع لما تمتلكه من قوى عسكرية مسلحة، و لما تحتله من شعبية و ثقة لدى قطاعات المجتمع المختلفة بسبب عدم تدخلها بالحياة العامة، خلافا لدور الأجهزة الأمنية، و قد تسهم المؤسسة العسكرية في استمرار شكل النظام المستبد إلى فترات أطول، و قد تدفع نحو الإصلاح السياسي و الديمقراطي في حالة تفاقم مناخات الاحتجاج الشعبي، و قد تتحرك المؤسسة العسكرية لصالح المطالب الشعبية في حال تخوفها من دخول البلاد نحو الفوضى، و في حال أن المؤسسة تم هيكلتها وفق مهام و لوائح ليبرالية و مهنية حديثة، قد تدفع نحو الديمقراطية و الإصلاح السياسي، و إذا ما توفر لدى مؤسسة الجيش الفكر التنويري الراجح و المؤمن بأن دور الجيش هو حفظ الحدود و القيام بمهام القومي بحرفية و مهنية و حيادية تامة، فعليها أن تقدم دلائل حو لعدم رغبتها بالسيطرة على السلطة و الحياة العامة.[1]

ففي الأعراف الديمقراطية تخضع المؤسسة العسكرية للقرار المدني الصادر من القيادة السياسية للدولة و تكون مباشرة تحت إمرة الرئيس و البرلمان و المؤسسات التشريعية، يشير صمويل هنتجون إلى هذه العلاقة حيث أن المؤسسة العسكرية تقيل بوصاية السلطة المدنية عليها حسبما تحدده القوانين و الدستور للمصلحة العامة للمجتمع، و على الرغم من خضوع المؤسسة العسكرية لقرارات السلطة المدنية على أنها السلطة العليا في الدولة، إلا أنه يكون لها استقلالها التام فيما يتصل بلوائحها الداخلية المنظمة لشؤون العمل العسكري داخل المؤسسة.[2]

---

[1]- عبد الرحمن يوسف سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[2]- أحمد حمودة حامد، **العلاقات المدنية العسكرية ... طبيعة المهنية العسكرية**، صحيفة الراكوبة، 2012/03/24، منشور على الرابط التالي: www.alrakoba.net/artticles-action-show-id-19004

و عليه فمن الطبيعي أن تواجه الدول حديثة التحول تحديات كبيرة في ترويض المؤسسة العسكرية لضمان حيادها و غرس مبادئ المهنية و عدم الانحياز و الانصياع التام لسلطة المؤسسات المدنية إذا ما أريد إنتهاج حكم ديمقراطي.

1/ دور المؤسسة العسكرية في عهد زين العابدين بن علي:

مع تسلم بن علي مقاليد الحكم بدأت سياسته تجاه المؤسسة العسكرية في التبلور، حيث أنشأ في نوفمبر 1987 مجلس الأمن القومي بعضوية كل من الوزير الأول، و وزير الدفاع، و وزير الخارجية، و وزير الداخلية، و كاتب الدولة لدى وزير الداخلية، ورئي أركان الجيش.[1] و المدير العام للأمن العسكري. و عهدت لهذا المجلس مهمة جمع و تحليل و تقييم المعلومات بشأن السياسات الداخلية و الخارجية، و رسم سياسة الدفاع و ذلك بهدف حماية أمن الدولة الداخلي و الخارجي، و لكن خلال فترة حكم بن علي لم يكن لهذا المجلس أي دور في تحديد هذه السياسات، حيث أن إنشاء هذا المجلس جاء ليغطي على أحداث أكنية ظهرت بعد إنقلاب بن علي.

قام بن علي بالتهميش المتعمد لدور المؤسسة العسكرية، في المقابل أعطى لقوات الأمن الداخلي الدور في بلورة شكل الدولة و رسم الخطوط السياسية العامة للنظام و المجتمع، فعملية تحديث الأجهزة الأمنية لم تؤد بناء قوات أمن محترفة بقدر ما أدت إلى توغل الذهنية الأمنية التي اخترقت المجتمع التونسي بكل مكوناته و شرائحه بما في ذلك مؤسسات الدولة.[2]

علاوة على ذلك، تواصلت عملية تهميش الجيش بأن قام بن علي بافتعال محاولة إنقلاب عسكري عام 1991 اتهمت فيها مجموعة من الضباط بالإعداد لانقلاب عسكري، حيث تم فرض التقاعد الإجباري لبعض الضباط، فيما حكم على آخرين بالسجن و الإقامة الجبرية، بدعوى الانتماء للتيار الإسلامي، و البعض الآخر بالتحضير لانقلاب عسكري، كما حدد الدور العسكري للجيش في مجالات الدفاع عن الوطن و التنمية و مواجهة الكوارث الطبيعية.[3]

أن المؤسسة العسكرية التونسية حافظت على شكلها العام كمؤسسة ذات دور مهني، بغض النظر عن الأسباب التي أرادها بن علي، فالمؤسسة العسكرية يديرها وزير الدفاع كممثل للجيش داخل الجهاز التنفيذي للدولة، بعيدا عن أي تجاذبات سياسية أو محاباة حزبية و دون تدخلات في الحياة السياسية

---

[1]- ألغي هذا المنصب لاحقا ثم أعيد إحداثه من جديد في التاسع عشر أبريل 2011.

[2]- إمحمد مالكي و آخرون، **ثورة تونس :الأسباب و السياقات و التحديات**، مرجع سبق ذكره، ص 337.

[3]- بدرة قعلول، **الجيش سيعود إلى ثكنته، دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية.** تونس:مركز كارنيغي، 2011، منشور على الرابط التالي:
WWW.CARNEGIEENDOQNAENT.ORG/SADA/FA=45909slang=ar

التونسية، في الوقت الذي اختص فيها جهاز الأمن الداخلي تلك الفترة في قمع الحركات المعارضة للنظام القائم.

لقد عاشت المؤسسة العسكرية في تونس ظروفا محلية دفعتها إلى عدم التدخل في الحياة السياسية إلا وفق حدودها الدنيا، و لذلك حافظت على درجة عالية من الرضى لدى الشعب التونسي، و أوجد هذا الواقع شعورا من التهميش لدى أفراد مؤسسة الجيش التونسي في أبسط قضايا الحياة العامة، و بالتالي فإن المؤسسة العسكرية لم تنغمس بمظاهر الفساد و الترف، و لم تمتلك مؤسسات اقتصادية خاصة بها، في الوقت الذي تورط فيه العديد من عناصر مؤسسات الأمن في قضايا فساد و سرقة المال العام، و هذا يضاف إلى رصيد مؤسسة الجيش لدى الشارع التونسي، إما على صعيد الهيكلة الإدارية لمؤسسة الجيش فقد تأثرت بنمط الهيكلة الإدارية الحديثة للجيوش في بلدان أوروبا بما فيها المدرسة العسكرية الفرنسية، الأمر الذي أسهم في ترسيخ مهنية مؤسسة الجيش التونسي، منذ زوال ملامح سياسة الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة، فهذا النمط من الجيوش العلمانية الحديثة ساد لدى مجمل البلدان العربية و الإقليمية المنفتحة في سياساتها على الغرب الأوربي، مما أعطاها دورا مميزا في ترسيخ مهنية المؤسسة العسكرية التونسية، في حين أن جيوش البلدان المتأثرة بنمط الأيديولوجيا السائدة لدى تحالفات " الاتحاد السوفياتي " السابق مارست تدخلاتها المباشرة في الحياة السياسية.[1]

2/ المؤسسة العسكرية التونسية و الثورة:

أمام التدهور الأمني الذي شهدته البلاد عام 2010، وقع استدعاء الجيش نتيجة فشل قوات الأمن الداخلي بكل تشكيلاتها في السيطرة على الشارع و ذلك على الرغم من عددها، و بعد أن تجلى بوضوح الوجه الحقيقي لنظام بن علي الذي لا يؤمن إلا بالحلول الأمنية التي تستند إلى شرعية القوة و تفتقر إلى قوة الشرعية.[2] حيث أن الجيش التونسي إستفاد من سيناريو و إستراتيجية بن علي، فالجيش لم يعد يطمع بالسلطة السياسية لأنه يفتقد إلى التجربة و التاريخ السياسيين و الأيدلوجيا، حيث وقف الجيش إلى جانب الشعب التونسي برفضه الخضوع لتعليمات المؤسسة السياسية لفرض النظام بالقوة و العنف، و ساعد في الحفاظ على مؤسسات الدولة حين سقط النظام و لم يطمح إلى استلام السلطة السياسية، و قد تم ذلك على أثر التصريح الذي أدلى الفريق أول رشيد عمار و الذي بات يعرف بتصريح القصبة حين وعد بحماية الثورة و البلاد.[3]

---

[1]- عبد الرحمن يوسف سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[2]- امحمد مالكي و آخرون، **الأسباب و السياقات و التحديات**، مرجع سبق ذكره، ص 343.

[3]- إبراهيم فوزي، **التحول الديمقراطي في تونس ... أعوام من التقلبات . فكر أون لاين**، 2014/12/29، منشور على الرابط التالي: http://www.feker-online.com/article

ثم أن وزارة الدفاع هدفها تأمين المسار الديمقراطي و المدني و ليس فرض سلطة العسكر، و اكتفى الجيش بتوفير الأمن و حماية الشعب من أعمال الشغب و القنص و النهب و الفوضى التي تفشت في البلاد بعد إنهيار المؤسسة الأمنية، و حدث تبعا لذلك فراغ أمني في البلاد.[1]

لقد كان لهذا السلوك الايجابي من جانب الجيش التونسي أثرا جيدا على الجماهير، مما منحه شعبية لدى الشارع أهلته لترتيب ملامح المرحلة الانتقالية في تونس، و إخراج البلاد من براثن الفوضى إلى مناخات الديمقراطية الوليدة، عبر نقل السلطة مؤقتا إلى المؤسسات السيادية وفق مواد الدستور التونسي في حينه، لأنه في حال تدخله في السلطة قد يسهم ذلك في تأجيج الصراعات من جديد و يجهز على مكتسبات الثورة التونسية.

أرجع البعض دوافع مساندة الجيش التونسي لثورة الشعب إلى تتابع سياسة تهميش الجيش خلال نظام بن علي، فقد تواصلت عمليات تهميش الجيش الذي بلغ عدده بين العامين 1991 و 2011، 40000 جندي و ضابط، حيث تم الحد من ميزانية وزارة الدفاع، و عطلت ترقيات الضباط بالإضافة إلى حادثة تحطم مروحية قائد أركان الجيش البري الجنرال عبد العزيز سكيك مع رفاقه الضباط المفتعلة، التي أثرت سلبا على مجمل مؤسسة الجيش، مما دفعها للبحث عن مناخات تستعيد فيها الاعتبار و إعادة التوازن بين مؤسسات الأمن و الحرس الوطني. و في ذات السياق أعلن المتحدث العسكري العميد مختار بن نصر، القائم بأعمال وزير الدفاع التونسي بأنه لا يوجد نية لدى المؤسسة العسكرية حول التدخل في الحياة السياسية أو الانتخابات و نتائجها مهما كانت، فهي مقبولة لدى الجيش و تعبر عن إرادة الشعب و هو من يمتلك خياراته من دون أي تدخل داخلي أو خارجي، حتى لو كانت نتائجها لصالح الإسلاميين أو غيرهم، و قال: " الجيش التونسي سيعود بعد الانتخابات إلى مراكزه العسكرية ليقوم بأعماله العادية و ليعد النظر في مؤسسته ".[2]

ثانيا: الإسلاميون

1- حركة النهضة الإسلامية:

تعتبر حركة النهضة، حركة إسلامية تونسية تأسست عان 1972 م، تعرضت للقمع و الاضطهاد في عهد الرئيس زين العابدين بن علي و سجن عدد من قادتها و هجّروا لسنوات طويلة، و لكنها عادت لتتصدر المشهد السياسي التونسي بعد الثورة التي أطاحت بنظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي و تم الاعتراف القانوني بالحركة حزبا سياسيا، و تصدرت المشهد و باتت من أبرز

[1]- بدرة قعلول، **الجيش سيعود إلى ثكنته، دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية**، مرجع سبق ذكره.

[2]- عبد الرحمن يوسف سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 114، 115.

القوى السياسية في الساحة التونسية، و تتميز الحركة بقدر كبير من الاعتدال و المرونة، و تتبنى اتجاها يمكن وصفه " بالاتجاه العقلاني"، فعلى المستوى السياسي نجد أن الحركة غيّرت إسمها من حركة الاتجاه الإسلامي إلى حركة النهضة و صاغت برنامجا لا يدعو إلى تطبيق الشريعة، بل يطالب فقط بالعودة إلى القيم و التقاليد الإسلامية.

بذلك خرجت حركة النهضة من طور المغالبة و المواجهة إلى طور المشاركة في بناء المشهد السياسي لتونس، و استعادت الحركة قدرتها على التشكل، و شكلت لها مراكز في مختلف المناطق، و عملت على صياغة برنامج انتخابي كما تعتبر حركة النهضة، المشاركة في الانتخابات البرلمانية، بأنه النظام الذي يضمن الحريات و يعمل على استقلال القضاء و حرية التداول على السلطة و تفعيل المنظومة الرقابية، و من خلال البرلمان يتم إصلاح وزارة الداخلية بما تخدم المواطن و أمنه، و استحداث مركز الخبرة التشريعية بحيث يعمل من داخل البرلمان في فحص القوانين و إنشاء مخطط تشريعي يضمن الحريات، و إصلاح برامج التنمية و النظام الصحي، و بذلك يمكن القول بأن حركة النهضة ركزت على مبادئ الديمقراطية و التعددية و الانتخابات، و لم يعد الميثاق قيدا على موقفها السياسي، و هذا مؤشر على نضج في تعامل حركة النهضة مع مفهوم الديمقراطية بحيث تنتهج حركة النهضة الخيار الديمقراطي للوصول إلى الحكم. [1]

شاركت حركة النهضة في الانتخابات التي وصفتها بأنها حرة و نزيهة و ذلك بعد حوالي عشرين عاما من النفي و الإقصاء، حيث خضعت العملية الانتخابية التونسية الأولى من نوعها للرقابة بما يضمن النزاهة و الشفافية، و قد جاءت النتائج المعلنة فوز حركة النهضة التي تعهدت في برنامجها الانتخابي تحقيق معدل نمو سنوي يناهز 7 % خلال الفترة ما بين العامي 2012 و 2016، و هو ما من شأنه بحسب النهضة أن يرفع الدخل السنوي للفرد بتونس من 6300 دينار في العام 2011 إلى عشرة آلاف دينار في العام 2016، إلا أن الحكومة التي كان يرأسها حمادي الجبالي أمين عام حركة النهضة اصطدمت بالتحديات الاجتماعية و الاقتصادية التي كانت السبب الرئيسي في اندلاع الثورة التونسية كإرتفاع معدلات البطالة، و التفاوت الصارخ في مجال التنمية بين مختلف مناطق البلاد و التهريب و الفساد، و لم تتمكن حكومة الجبالي حتى نهاية عام 2012 من وضع حد للفساد، و أحداث العنف المحلية المرتبطة بإعادة توزيع السلطة، و في ظل انتهاج حكومة الترويكا بقيادة حركة النهضة سياسة قائمة على المحاصصات الحزبية، و وضع اليد على مفاصل الإدارة و الأجهزة التونسية، و عدم الفصل بين أجهزة الدولة و الأحزاب السياسية حفاظا على حيادية الإدارة، أعادت هذه الحكومة الإسلامية إعادة انتهاج ممارسات النظام الديكتاتوري السابق، كما عجزت حركة النهضة الإسلامية عن تقديم مشروع

[1]- بشار جميل عوده أبو دقة، **تجربة الحكم لحزب الحرية و العدالة المصري و حركة النهضة التونسية، دراسة تحليلية مقارنة.** رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة و السياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين ، 2016، ص 86.

مجتمعي جديد يلبي التطلعات و الانتظارات للشعب التونسي بتحقيق أهداف الثورة، بل حافظت على الأساليب القديمة في القمع، و بدأت تقوّض القاسم المشترك للشعب التونسي ألا و هو الإسلام المستنير الإصلاحي، لتطرح من خلال تحالفها مع الجماعات السلطية إسلاما متشددا ممّا جعل قوى المجتمع المدني التونسي تستنفر للمقاومة و تواجه هذا المسعى الدكتاتوري لحركة النهضة و حلفائها من السلفيين.[1]

2- حركة النهضة و التيار السلفي:

مرت حركة النهضة في علاقاتها بالتيار السلفي العالمي و الجهادي بمرحلتين، مرحلة التحالف الوثيق، و مرحلة الصراع مع التيار الجهادي، و كانت تهدف حركة النهضة إلى استمالة التيار السلفي لسبب أساسي يتمثل في تدعيمها لخزانها الانتخابي في مقابل السماح لهذا التيار بهامش كبير من التحرك، و لذلك عملت حكومة حمادي الجبالي بالخصوص على الاعتراف بمئات الجمعيات الخيرية و الدعوية و معظما تنتمي لتيار السلفية و النهضة.

و المعلوم أن حركة النهضة، التي كانت في الحكم اضطرت إلى مواجهة أنصار التيار السلفي الجهادي في نهاية فترة حكمها و وصفته كتيار إرهابي لكن ذلك بعد توالي العديد من الأحداث الإرهابية مثل حادث الهجوم على السفارة الأمريكية بتونس ي 14 سبتمبر 2012 و حادث إغتيال الشهيدين شكري بلعيد و محمد البراهمي و إندلاع أحداث الإرهاب في جبل الشعانبي في 29 أفريل 2013 و سقوط الرئيس المصري محمد مرسي، بالإضافة إلى استقطاب المساجد حيث كانت هناك أكثر من 500 مسجد تحت رقابة أنصار الشريعة من السلفية الجهادية و مئات أخرى تحت إشراف أئمة تابعين لحركة النهضة، أي أن الفضاء المسجدي تمت السيطرة عليه بالكامل بعد 2011 من طرف التيارات الدينية غير المحلية، ما عدا قلة قليلة من المساجد التي كان يشرف عليها أئمة ينتسبون إلى جامع الزيتونة معروفون بمواقفهم و برؤاهم المعتدلة للمسألة الدينية. [2]

في حين،بدا موقف النهضة غامضا تجاه الإسلاميين المتطرفين حيث أبقت على علاقة وثيقة مع التيار السلفي العلمي الذي تتقاسم معه جزءا من أرضيتها الإيديولوجية و لعل ذلك ما جعل حركة النهضة تفشل سواء في عهد حكومة الجبالي أو حكومة العريض في إقناع الرأي العام بأهدافها حول نموذج المجتمع الذي تريد تحقيقه. [3]

---

[1]- توفيق المديني، **تونس: الثورة المغدورة و بناء الدولة الديمقراطية .** بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013 ، ص 236-237.

[2]- أحلام بلحاج و آخرون، **تونس الانتقال الديمقراطي العسير .** القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ،2017، ص 213 – 214.

[3] - Pascal De Gendt ,**Tunisie et Egypt. :après le printemps arabe ,les désillusion islamiste.** service internationale de recherche d éducation et d action social, Bruxelles,2014 , p. 4.

ثالثا: الأحزاب السياسية

يتفق كل المتابعين للشأن التونسي أن الثورة التي اندلعت بتونس منذ 17 ديسمبر 2010، و انتهت برحيل رأس النظام التونسي زين العابدين بن علي يوم 14 يناير 2011، كانت ثورة من دون قيادة سياسية موجهة و فاعلة و أن الأحزاب السياسية قد فاجأها الحدث و تجاوزها، و بالتالي لم تكن على علاقة مباشرة بالاحتجاجات و بالثورة، في حين يرى قطاع آخر من المختصين أن الأحزاب السياسية ساهمت بقدر أو بآخر في إندلاع الثورة التونسية و مساراتها المختلفة لكن من دون قيادتها فعليا. و بغض النظر عن ذلك، فالثورة في تونس كانت تفتقد إلى قيادة سياسية توجه الناس نحو أهداف وطنية محددة، غير أن ذلك لم يمنع من مساهمة بعض الكوادر المنتمية إلى تلك الأحزاب أو إلى بعضها في مختلف مساراتها، فالثورة قد جاءت نتيجة تراكم نضالات سياسية إنطلقت بعد الخيبات العديدة التي رافقت بناء الدولة الوطنية التي ركزت على الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية، و غيبت الحقوق الأساسية السياسية و المدنية للشعب التونسي.

1/ دور الأحزاب السياسية أثناء الحراك السياسي:

يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين داخل تلك الأحزاب حول دورها و موقفها من الحراك السياسي.

الاتجاه الأول: الذي يمكن وصفه بـ " الجذري أو الثوري " الذي يمثله على مستوى الخطاب حزبان أساسيان هما " حزب المؤتمر من أجل الجمهورية " و " حزب العمال الشيوعي التونسي ".

أ- حزب المؤتمر من أجل الجمهورية: كانت قيادة هذا الحزب، منذ 2005، تدعو إلى القطع مع نظام بن علي و تنادي و الأحزاب و التنظيمات بالعصيان المدني، و إعتبر الحزب أن الحل يكون من خلال الانتفاضة الشعبية السلمية للخلاص من هذا النظام.[1] لذلك يمكن إعتبار هذا الحزب أول حزب تونسي رفع شعار " الحرية و العدالة و الكرامة " الذي رددته جماهير سيدي بوزيد و بقية مناطق البلاد في ما بعد.

ب- حزب العمال الشيوعي التونسي: واكب هذا الحزب تصاعد وتيرة الاحتقان الاجتماعي ونبه إلى إمكانية تطور الأحداث، و دعا القوى السياسية و المدنية إلى استخلاص الدرس من كل الأحداث الجارية بالدولة و توحيد الصفوف في جبهة عريضة من أجل التغيير الديمقراطي و الاجتماعي، ثم أخذت مواقف الحزب و مطالبه ترتفع أكثر فأكثر بالتوازي مع تطور الأحداث الميدانية وأكد في أحد بياناته:

---

[1]- عبد اللطيف الحناشي، **الأحزاب و المنظمات الوطنية التونسية و دورها في الثورة و مجراها ،في ثورة تونس: الأسباب و السياقات و التحديات**، مرجع سبق ذكره، ض 218 – 219.

" أن الشعب التونسي في حاجة إلى نظام جديد ديمقراطي، و طني شعبي، نابع من إرادته و يمثل مصالحه العميقة، و أن مثل هذا النظام لا يمكن أن ينبع من النظام الحالي و لا من مؤسساته أو دستوره أو قوانينه بل على أنقاضها عبر مجلس تأسيسي ينتخبه الشعب في كنف الحرية و النزاهة و الشفافية بعد أن يكون وضع حدا للاستبداد و تكون مهمة هذا المجلس صياغة دستور جديد يحدد أسس الجمهورية الديمقراطية و مؤسساتها و قوانينها ".[1]

هنا ،تدخل تونس مرحلة جديدة من تاريخها تتميز بنهوض الشعب من أجل إستعادة حريته و حقوقه و كرامته و اعتبر الحزب أن التحول مشروطا برحيل بن علي عن السلطة و حل مؤسسات حكمه.

و بعد مجزرة تالة و الرقاب و القصرين التي اقترفتها الأجهزة الأمنية لسلطة بن علي، أعلن الحزب بوضوح أن دعوات المعتدلين للتفاوض مع النظام لن تجدي نفعا، لذلك ناشد الحزب المعارضة السياسية، بنزع الشرعية عن النظام و الانخراط في الاحتجاجات إلى جانب الشعب و المطالبة بحكومة جديدة و انتخابات حرة تعبر عن إرادة الشعب، لكن رغم تضامن الأحزاب و التحامها مع الاحتجاجات الشعبية إلا أن الملاحظ هو أنها لعبت دورا تابعا لدى القوى الشعبية الشبابية، فلم تبادر النخب السياسية بالدعوة إليها، بل و أحيانا تأخرت في الإعلان عن تأييدها للقوى الشبابية، و بعد تسارع وتيرة الاحتجاجات و انضمام كتل اجتماعية مهمة إليها، تراجعت الأحزاب عن حذرها و أعلنت إلتحاقها بها، و هو ما إعتبره البعض محاولة اختطاف مكاسب هذه الاحتجاجات.[2]

الاتجاه الثاني: و هو الاتجاه الإصلاحي، و يتم التركيز هنا على موقف حزبين أساسيين هما " الحزب الديمقراطي التقدمي " و " حركة التجديد " اللذين إنخرطا في الحكومة المؤقتة بعد الثورة.

أ- الحزب الديمقراطي التقدمي: طالب هذا الحزب الحكومة، بعد أيام من إندلاع الأحداث في مدينة سيدي بوزيد، بسحب قوات الأمن من المدن و بإطلاق سبيل كل المعتقلين، و فتح حوار مباشر مع ممثلي الشباب العاطل عن العمل و مع الهيئات المدنية التي تأسست خلال هذه الأحداث بهدف إحداث مواطن شغل و التمهيد لوضع خطة تنموية تراعي التوازن و العدل بين الجهات، كما طالب الحكومة بإجراء إصلاحات هيكلية تتصل بالنظام السياسي و بإستراتيجية التنمية المتبعة، و ذلك عن طريق تحرير الحياة السياسية حيث طالب الحكومة بالدعوة إلى ندوة وطنية حول الإصلاح السياسي و الاجتماعي تشارك فيها مختلف التنظيمات الحزبية و هيئات المجتمع المدني لتأمين طريق للانتقال إلى الديمقراطية في أفق سنة 2014.[3]

[1]- علوي عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص 261.
[2]- علوي عزيزة، نفس المرجع السابق، ص 261.
[3]- عبد اللطيف الحناشي، مرجع سبق ذكره، ص 225.

ب- حزب حركة التجديد: لم تختلف مواقف حزب حركة التجديد من الأحداث التي جدت في سيدي بوزيد عن مواقف الحزب الديمقراطي التقدمي، إذ طالبت الحركة بدورها بفك الحصار الأمني على المدينة و إطلاق سراح الموقوفين، و برفع التعتيم الإعلامي، كما دعت الحكومة إلى الانكباب الجدي على مشاكل التنمية التي تسبب تراكمها طيلة عقود في تفاقم الفقر و البطالة، كما طالبت الحكومة بوضع حد للتعامل الأمني مع التحركات الشعبية المشروعة، و محو مخلفات هذا التعامل بما في ذلك بمنطقة الحوض المنجمي، كما طالب الحزب بمراجعة الخيارات و السياسات اتجاه حل قضايا التنمية و التشغيل حلا سليما و عادلا في كامل أنحاء البلاد من دون استثناء أو تمييز.[1]

2/ دور الأحزاب السياسية بعد الثورة:

عرف المشهد السياسي بتونس بعد الثورة حالة من التعدد و التنوع، و تجلى ذلك على نحو خاص أثناء إنتخابات المجلس التأسيسي بتاريخ 23 أكتوبر 2011، حيث ساهمت الانتخابات في إنتارج خريطة سياسية جديدة تكونت من عدد من القوى البارزة، و إنتقل المشهد الحزبي تدريجيا من التشتت و الكثرة إلى الانتظام ضمن جبهات سياسية، و يمكن أن نميز في هذا السياق بين أربع جبهات سياسية هي: جبهة الترويكا الحاكمة، و الجبهة الليبرالية، و الجبهة اليسارية، و جبهة الإنقاذ.

أ- جبهة الترويكا: نعني بالترويكا الائتلاف الحزبي الثلاثي الذي أدار تجربة الحكم بتونس من بداية ديسمبر 2011، و تكون من حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية (فازت بـ 89 مقعدا من مجموع 217 مقعدا في المجلس التأسيسي، أي بنسبة 41.47 بالمائة)، و حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (حاصل على 29 مقعدا بنسبة 9.68 بالمائة)، و شكل التحالف الجامع بين الإسلاميين و العلمانيين ما مجموعة 138 مقعدا في المجلس التأسيسي، و فاز بثقة 154 نائبا لإدارة المرحلة الانتقالية، مقابل اعتراض 38 عضوا، و تحفظ 11 آخرين من بين أعضاء المجلس الـ 217، و على الرغم من أن هذا التحالف، ظل ممسكا بزمام الحكم على مدى سنتين، و ذلك بتشكيله حكومة الترويكا الأولى بقيادة حمادي الجبالي (حركة النهضة)، و حكومة الترويكا الثانية بزعامة علي العريّض (حركة النهضة)، فإن حضوره الشعبي قد شهد تراجعا، بسبب بطء وتيرة الإصلاحات، و عدم تحقيق الوعود الانتخابية في الشغل، و التنمية، و ضمان الاستقرار الأمني، كما أن فشل الترويكا في إستباق العمليات الإرهابية، و التصدي لها جعل قطاعا مهما من المواطنين يعتقد أنها غير قادرة على إدارة البلاد، و تأمين الاستقرار، و تحقيق التطور المنشود.[2]

---

[1]- نفس المرجع، ص 228.

[2]- أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق** .سلسلة دراسات عربية، العدد السادس، يناير 2014، ص 3.

يضاف إلى ذلك أن الأحزاب الممثلة للترويكا عانت من حالات إنشقاق داخلي، و لاسيما بالنسبة إلى حزبي المؤتمر و التكتل، فقد إعترض عدد كثير من قواعد الحزبين على قرار التحالف مع حركة النهضة، ذات المرجعية الإسلامية، و عد الاختلاف الأيديولوجي مانعا من التحالف السياسي معها، لذلك إختار الانسحاب على مساندة الترويكا.

ب- الجبهة الليبرالية: إتخذت عدة أحزاب ليبرالية موقعا معارضا من حكومة الترويكا، و تم على إثره تأسيس تحالف سياسي موسع تمثل بـ " الاتحاد من أجل تونس " الذي ضم، الحزب الجمهوري الذي يعدّ إمتدادا للحزب الديمقراطي التقدمي بزعامة أحمد نجيب الشابي، و حزب آفاق تونس بزعامة ياسين إبراهيم و هو حزب و توجهات ليبرالية يضم إليه عددا من رجال الأعمال، و حزب نداء تونس الذي تحصل على تأشيرة العمل القانوني في مارس 2012، و الذي يقوده رئيس الحكومة الانتقالية الثالثة الباجي قايد السبسي، و يستتبع عددا مهما من أنصار الحزب الدستوري على عهد الحبيب بورقيبة، و عددا من أتباع التجمع الدستوري المنحل، الحزب الحاكم على عهد بن علي، و قد نجح هذا الحزب في استقطاب عدد من رجال الأعمال و وجوه النخبة المثقفة في تونس المنادين بإحياء تجربة البورقيبية.
و استطاع هذا التحالف أن يشكل قوة ضاغطة على الترويكا، و نجح في تعبئة الشعب للقيام بتظاهرات احتجاجية سلمية للمطالبة بالمحافظة على مكتسبات الحداثة في تونس (حرية المرأة، حرية الإعلام،...) كما كان في صدارة القوى السياسية الداعية إلى استقالة الترويكا.

جـ- الجبهة اليسارية: يتكون هذا القطب السياسي المعارض من عدد من الأحزاب و القومية التي لا تحظى بتمثيلية واسعة داخل المجلس التأسيسي، غير أنها ذات نفوذ داخل المنظمات النقابية و الجمعيات الحقوقية و الهياكل التمثيلية العمالية، و تشكلت الجبهة القومية اليسارية ضمن ما يعرف الجبهة الشعبية، و هي تجمع يضم 14 حزبا و من أبرز الأحزاب نجد حركة الشعب ذات الخلفية القومية، و حزب العمال بزعامة حمة الهمامي، و قد تبنت الجبهة الشعبية توجها معارضا لحكومة الترويكا، كما إعتبرتها مسؤولة عن تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية، و خصوصا ما تعلق بتفشي البطالة، و تدهور القدرة الشرائية للمواطن و تنامي ظاهرة الإرهاب، و نجحت الجبهة الشعبية في استغلال فشل الحكومة في معالجة عديد من الملفات لتحرك الشارع و تدفع نحو تنظيم عديد من الاعتصامات و الإضرابات التي شملت عدة محافظات، و عدة قطاعات مهنية، و هو ما ساهم في زيادة الضغط على الحكومة من جهة، و في تصعيد درجة الاحتقان السياسي و الاجتماعي من جهة أخرى.[1]

[1]- أنور الجمعاوي، نفس المرجع السابق، ص 5.

د- جبهة الإنقاذ الوطني: أعلن عن تأسيس جبهة الإنقاذ الوطني في عام 2013، و ذلك إثر إغتيال عضو المجلس التأسيسي محمد براهمي، مما أدى إلى اتهامات حادة ضد حركة النهضة و ذلك لكيفية تعاملها مع تصاعد العنف السياسي في البلاد، و عبرت الجبهة في بيانها التأسيسي عن سعيها لتحقيق عدة أهداف من بينها تشكيل الهيئة الوطنية للإنقاذ الوطني الممثلة للأحزاب السياسية و مكونات المجتمع المدني التي تتولى، بالاستعانة بخبراء القانون الدستوري إستكمال صوغ الدستور و عرضه على الاستفتاء الشعبي، و تشكيل حكومة إنقاذ وطني محدودة العدد لا تترشح في الانتخابات المقبلة، و تعدّ لانتخابات ديمقراطية و نزيهة.

و قد دعت جبهة الإنقاذ الوطني إلى تنظيم التظاهرات و الاعتصامات السلمية في مقار السلطة المحلية و الجهوية لفرض حل المجلس التأسيسي.[1]

و عليه تميز المشهد السياسي في تونس عقب انتخابات أكتوبر 2011 بعدة متغيرات لعل أهمها:[2]

- إنتقال الأحزاب من التعدد و العشوائية إلى الانتظام ضمن أقطاب سياسية بارزة: هي الترويكا من ناحية، و أحزاب المعارضة الليبرالية (الاتحاد من أجل تونس)، و أحزاب المعارضة اليسارية (الجبهة الشعبية) من ناحية أخرى.

- تراجع شعبية الترويكا بسبب ما اعتراها من تفكك داخلي و بسبب ترددها في الإصلاح و مكافحة الفساد و فشلها في مواجهة التهديدات الإرهابية.

- تجاوز الأحزاب السياسية معطى تباين خلفياتها المرجعية و الأيديولوجية و تنوع برامجها لتندمج ضمن تحالفات سياسية موسعة تجتمع على معارضة الحكومة و المطالبة باستقالتها.

- صعود أحزاب جديدة في صدارتها نداء تونس، و صعود الجبهة الشعبية التي استغلت واقع التدهور الاقتصادي و الاجتماعي و الانفلات الأمني لتزيد من أنصارها و بالتالي حشد الشارع ضد الحكومة.

- إنتقال الأحزاب السياسية المعارضة من قوة إقتراح داخل المجلس التأسيسي إلى قوة احتجاج و طاقة تغيير.

رابعا: الفئـة الشبابيـة

أدى الشباب أدورا أساسية في تنظيم و تنفيذ الثورات بداية بالثورة الفرنسية عام 1789 إلى غاية الحركات الاحتجاجية العارمة التي عرفتها بعض الدول العربية عامي 2010 و 2011، إذ يعتقد خبراء الاقتصاد السياسي أمثال **" توماس ما لتوس"**، و المحللون المعاصرون أمثال **" هربرت مولر"** و **" جاك غلودن ستون"** و **" غونار هانسون "** و غيرهم أن الاستقرار السياسي و الاقتصادي لا يلبث

[1]- **عملية صياغة الدستور في تونس 2011-2014**، تقرير حول الدستور، مركز كارتر2014، ، ص 28-30.منشور على الرابط التالي : https://cartercenter.org/resources/

[2]- أنور الجمعاوي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

أن يتزعزع عندا يتزامن التغيير السريع في التكنولوجيا و الاقتصاد و السياسة مع التكتل الديمغرافي للشباب.[1] و بالتالي فإن القوة التي لعبت دور المحرك الرئيس في الثورة التونسية، وفي قيادتها حتى سقوط الرئيس بن علي، هي الحركة الشبابية، بمعنى الفئة الاجتماعية المتكونة من طلاب الجامعات و الخريجين الجامعيين العاطلين عن العمل، بسبب البطالة الضاغطة التي يعاني منها الآلاف من الشباب ذوي المؤهلات العلمية، و تعاظم الإحساس بالظلم الاجتماعي الناجم عن حالة الفساد التي عرفتها تونس.

ففي ظل إنعدام الحرية، و إنعدام المشاركة السياسية و الاجتماعية، اندفعت الحركة الشبابية في تونس التي تمثل 60 بالمائة من السكان ما دون الثلاثين سنة، إلى الثورة، و اضطرت هذه الحركة الشبابية إلى خلق فضاء من الحرية من خلال شبكة الأنترنت، باعتبار الفضاء الوحيد المتاح لها.[2]

بعد الثورة ضعفت المشاركة الشبابية في الحياة السياسية رغم أن فئة الشباب تشكل العمود الفقري في الثورة التونسية، فقد تولد شعور بالحذر لدى الشباب تجاه كل ما يتعلق بالسلطة و الحكم، و مثلت القيود التي كان يفرضها الاستبداد على الحياة السياسية حاجزا بين النخب السياسية المعارضة لنظام بن علي و المجتمع التونسي، و انعكست هذه القطيعة على قدرة تلك النخب السياسية في التواصل مع الشباب و استيعابهم و أولوياتهم من جهة، و على قدرة الشباب في منح ثقته لهؤلاء الذين ظهروا فجأة بعد سقوط بن علي بغرض الوصول إلى السلطة من جهة أخرى.[3]

و قد مثل هذا السياق بداية القطيعة التي زادها السلوك السياسي للأحزاب السياسية في تغييب الشباب عن القيادة الفعلية، بحيث لا تخصص لهم أي منصب داخل المكاتب التنفيذية و سلطة القرار المتفرغة عنه، مما يوحي أن الأحزاب تريد الشباب فقط من أجل رفع عدد المنخرطين، كما أن أغلب المؤسسات الحزبية لا تؤدي وظيفتها المخولة لها من طرف الدستور و قانون الأحزاب المتمثلة في تأطير المواطنين و تربيتهم على الثقافة الديمقراطية، لذلك فإن عزوف الشباب عن المشاركة في العمل السياسي و في الانخراط بالأحزاب السياسية، لا يعني رفضهم أن يكونوا مجرد أطراف توظف من أجل تحقيق مصالح ليس مضمونا أن تكون من صميم مصالح مجتمعهم، بل قد تكون ضد الأفكار التي يحملونها عن الديمقراطية و الحوكمة و الشفافية، و عن المشاركة في تدبير الشأن العام و ترسيخ مبادئ الديمقراطية التي تتطلب كفاءات يكون الشباب داعمة أساسية لها.[4]

---

[1]- علوي عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص 255.

[2]- توفيق المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، مرجع سبق ذكره، ص 265- 266.

[3]- عبد الرحمن يوسف سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 133.

[4]- عصام الدين الراجحي، **الشباب التونسي و رهان المشاركة السياسية**، مدونات الجزيرة، 2017/04/22، منشور على الرابط التالي: http://www.blogs.al jazera.net/blogs/

و بعبارة أخرى بينما كان الشباب التونسي يتطلع للتغيير و بناء المستقبل و تحقيق ما نادى به الشارع خلال ثورة عام 2010، كانت النخب السياسية تخوض صراعا بهدف الوصول إلى السلطة السياسية.

خامسا: الوسائط التكنولوجية و الإعلام

لعبت وسائل الاعلام الاجتماعية دورا هاما في الانتفاضة التونسية ، حيث كانت تونس دولة بوليسية بامتياز ، لم تتردد في تصفية و مراقبة مواقع التواصل الاجتماعي ، حيث مارس النظام تصفية مكثفة لمواقع جماعات المعارضة السياسية ، تاهيك عن الرقابة على الصحقيين و المدونين و نشطاء حقوق الانسان [1].

تعتبر ثورة المعلومات و الاتصال و الإعلام الجديد من العوامل التي ساهمت في إزاحة الخوف السياسي و كسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام التونسي، و في ظل الوضع الإعلامي الدولي، لم يعد النظام في تونس قادرا على إخفاء تجاوزات حقوق الإنسان، فمن الآثار الايجابية للإعلام الجديد أنه منح الحركة الاحتجاجية القدرة على إيصال صوتها و صورتها في العالم ساعة بساعة تقريبا، و مكن المناطق الأخرى من مواكبتها و التجاوب الفوري معها، حيث اتسمت الحركة بكثرة عدد المدونين المساندين للفعل الاحتجاجي، و برز بقوة دورا " إعلام المواطن " متحديا التعتيم الإعلامي الرسمي أو التوظيف السياسي له، فالشبكة العنكبوتية أدت دورا كبيرا في نشر المعلومات و الصور و كذلك مواقع التواصل الاجتماعي، و أصبحت معظم محطات التلفزة في العالم تلجأ إلى هذه الوسائل للحصول على الأخبار و الصور، و اللافت أن هذه الأحداث جاءت بعد نشر موقع " ويكيليس" العديد من الوثائق السرية و الحساسة عن الفساد و عن تجاوزات في ميادين حقوق الإنسان في تونس.[2]

و يقدر عدد المستخدمين لشبكة الإنترنت في تونس بنحو 5.3 مليون شخص من مجمل عدد السكان 10 ملايين نسمة، فمن بين كل البلدان المغاربية، تعتبر تونس البلد الوحيد الذي يضم الجماعة الكثر إرتباطا في الـ " فيسبوك "، و بفضل المدوّنات الالكترونية و تويتر و فليسبوك، بلور هذا الجيل حيز حريته و اعتراضه على النظام من خلال الشبكة، حيث وظفوا ثورة وسائل الاتصالات الحديثة، في عملية التعبئة و الحشد للمظاهرات التي عمت معظم المدن التونسية، بعد إنتشار خبر وفاة محمد بوعزيزي، و فرضوا على نظام بن علي ثورة معلوماتية جديدة، استطاعت الالتفاف على جميع الحواجز و تدمير قواطع الرقابة البوليسية التي كانت تصادر الصحف، و تحجب المدونات، و تقطع خط الهاتف

[1] -David, M Faris, **la révolte en réseau :le printemps arabes et les medias sociaux.**2012 sur le site :https://www.info/revue-politique-etrangere-2012

[2]- توفيق المديني، **الربيع العربي إلى أين ؟ أفق جديد للتعبير الديمقراطي**، مرجع سبق ذكره، ص 162.

الجوال، و مع إندلاع الثورة، قام هؤلاء الشباب بتحميل الأفلام و الصور على موقع " فيسبوك "، مساهمين بالتالي في إنشاء وكالة ظل أسهمت في كسر حاجز الصمت في الوقت الذي حظر على أجهزة الإعلام الحكومية تغطية التظاهرات، فكان " فيسبوك " أداة حقيقية للثورة، و قد تم استخدامه للضغط على النظام و التأكد من ظهور الحقيقة.[1]

و هذا العدد الكبير من المستخدمين للإنترنت وفر كما هائلا من المواد الإعلامية و من أبرز مظاهر النشاط إلى جانب طبيعته الفردية النظامية تشكل مجموعات إخبارية بلغ عدد أعضاء البعض منها مئات الآلاف، و من بين تلك المجموعات نذكر مجموعة " TUNEZINE " لتبادل المعلومات الذي أطلقه صاحبه زهير يحياوي و الذي اعتقلته السلطات و أطلقت سراحه بفعل ضغوط العديد من النشطاء على الإنترنت و بفضل دعم العديد من المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان مثل " مراسلون بلا حدود " و " هيومن رايتس و وتش "، و بعد وفاته بقي هذا الموقع يدار من قبل التونسيين و معظم النشطاء تتراوح أعمارهم بين 30 و 40 سنة و أغلبهم من المتعلمين كالأطباء و الصحفيين و المحامين.[2]

إلى جانب ذلك أطلقت مجموعة أخرى من الناشطين موقعا تحت إسم " وكالة أنباء " تحركات الشارع التونسي"، فشكلت مصدرا هاما للأخبار و الصور و لقطات الفيديو التي كانت ترد إليها فيتم تحديث محتواها على مدار الساعة و تزويد القنوات الفضائية بتلك المواد.[3]

إلى جانب الدور الريّادي الذي قامت به قناة الجزيرة في نقل أحداث الثورة منذ تفجرها في محافظة سيدي بوزيد، أدت الفضائيات العربية و القنوات الدولية الناطقة بالعربية، دورا مشهودا في توسيع دائرة التغطية و تزويد المشاهدين في تونس و خارجها بمحتوى إخباري متجدد على مدار الساعة، و مع تفاوت في الوقت الذي خصصته تلك القنوات لمتابعة الأحداث و تغطيتها، يمكن القول بأن يوميات الثورة التونسية نالت تغطية شاملة و مفصلة و مستمرة في عدد من القنوات الفضائية أبرزها الجزيرة و العربية و فرنسا 24 و بي بي سي الناطقة بالعربية .[4] و مع تواصل التحركات و تحولها من مجرد حركات إحتجاجية موضعية إلى ثورة شعبية شاملة، اتسع إهتمام الإعلام الدولي بما يجري في تونس ليشمل، قنوات التلفزيون و الصحافة المطبوعة على حد سواء، و خاصة في بلدان أوروبية مثل فرنسا و ألمانيا و بريطانيا.

---

[1]- توفيق المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، مرجع سبق ذكره، ص 267.

[2]- عزيزة علوي، مرجع سبق ذكره، ص 257.

[3]- عز الدين عبد المولى، **الإعلام في ثورة الشعب في تونس، في ثورة تونس الأسباب و السياقات و التحديات**، مرجع سبق ذكره، ص 322.

[4] - **Le rôle d internet et des réseaux sociaux dans la révolution Tunisienne .** p.12 sur le site : http://www.tdrp.net/pdfs/social%20Media%20%26%20Arabic%20Spring%20-%20Tunisa

على الرغم من التباين الواضح في أداء الإعلام بين قديمه و جديدة، فقد أبرزت الثورة التونسية وجها آخر لهذه العلاقة، أبرز سماته الحاجة المتبادلة و التكامل فيما بينها، فالتكامل بين الإعلام الفضائي ممثلا في قناة الجزيرة و الإعلام الالكتروني ممثلا في شبكات التواصل الاجتماعي و في مقدمتها فيسبوك، قد خلق آلية تفاعلية فريدة قائمة على الشراكة بين الجانبين، فلا الجزيرة و لا أي قناة فضائية أخرى، كان بإمكانها أن تغطي أحداث الثورة التي كانت تجري في الميادين و الساحات بشكل متزامن، و لا المحتوى الذي تناقلته الشبيبة الثائرة عبر مواقع الشبكات الاجتماعية كان بمقدوره أن يصل إلى ملايين المشاهدين لولا شاشات التلفزيون.[1]

يتبين هنا، تفوق أداء الإعلام الجديد بشكليه الالكتروني و الفضائي على الإعلام التقليدي و المحلي سياسيا و مهنيا، ففي حين نجح الأول في نقل أحداث الثورة إلى أوسع الشرائح الاجتماعية و تعميمها داخليا و خارجيا، أخفق الثاني في مواكبتها و فشل في خدمة الأجندة السياسية الموكلة إليه.

المبحث الثالث: عملية التحول الديمقراطي في تونس

واجه المسار الانتقالي في تونس على امتداد شهور مرحلة تاريخية دقيقة، كادت تقوّ ض عملية التحول الديمقراطي، فتزايد وتيرة العنف، احتدام الصراع على السلطة، و صعود العصبيات الأيديولوجية و الدينية، و عودة أعلام النظام القديم، بالإضافة إلى الوضع السياسي القائم على منطق الاستقطاب و التنافي بين الترويكا الحاكمة و المعارضة أدى إلى تعقيد الأزمة السياسية التي كادت أن تعصف بجهد بناء الدولة الديمقراطية في تونس.

و سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى المشهد السياسي في تونس خلال المرحلة الانتقالية و ما بعد الانتقال الديمقراطي لوقوف على أهم المحطات السياسية التي أدّت في النهاية إلى انتخاب رئيس للجمهورية التونسية وفق ما يتطلبه المسار الديمقراطي.

[1]- عز الدين عبد المولى، مرجع سبق ذكره، ص 312.

1/ إختبار مرحلة الانتقال الديمقراطي:

أولا: المشهد السياسي في تونس خلال المرحلة الانتقالية:

مع رحيل الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي تسلم الوزير الأول التونسي محمد الغنوشي الرئاسة بالوكالة بناء على الفصل 56 من الدستور الذي يترك الباب مفتوحا أمام عودة بن علي، لكن قانونيين و قسما من المعارضة رفضوا ذلك، و إرتأت أن الفصل 56 لا ينطبق على الحالة التونسية بعد سقوط رأس النظام، و إنما يجب إعتماد الفصل 57 الذي ينص على تولي رئيس مجلس النواب منصب الرئاسة بإعتبار أن هروب الرئيس يمثل شغورا نهائيا لا مؤقتا و أن بن علي لم يقم قبل هروبه بتفويض مهامه إلى رئيس الوزراء.[1]

تولى السيد فؤاد المبزغ الذي كان يشغل منصب رئيس البرلمان التونسي في عهد بن علي، رئاسة الدولة بشكل مؤقت، و تشكلت في تونس أو حكومة إنتقالية برئاسة محمد الغنوشي، شارك فيها وزراء من عهد النظام السابق، و كذلك وزراء من بعض أحزاب المعارضة الديمقراطية.[2]

يقول الباحث عز الدين عبد المولى في وصفه المرحلة الانتقالية اليت شهدتها تونس عقب سقوط رأس النظام، بأن التراث الدستوري لم يكن غائبا عن وعي النخبة السياسية التونسية و هي تضع ترتيبات نقل مقاليد السلطة من نظام سقط إلى نظام في طور التشكل، و قد كان لاستمرار جهاز الدولة بمكوناته الأساسية و مؤسساته المركزية و الجهوية و كثير من فروعه المحلية في العمل دون توقف، إسهام كبير في تأمين المرحلة الانتقالية الأولى من الاضطراب أو الانتكاس، و انعكست تلك الاستمرارية بالخصوص في مظهرين إثنين: دستورية إنتقال السلطة، و إنخراط بعض من بقي من رموز النظام في تأمين ذلك الانتقال، فرغم الطبيعة الثورية للتغيير الذي أطاح برأس النظام، و رغم المناخ الثوري الذي كان سائدا في تلك المرحلة، إستطاع جهاز الدولة أن يحتفظ بالمبادرة في ترتيب وضع السلطة الجديدة ضمن الأطر الدستورية التي كانت تحكم النظام السياسي.[3]

إلى جانب إستمرارية الدولة و وفاق النخبة، لعب الحراك الثوري دورا أساسيا في الضغط على حكومة الغنوشي، فشهدت تونس مظاهرات ضخمة في ساحة القصبة بالعاصمة التونسية، للمطالبة بتنحية الغنوشي الحليف السابق للرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، و رحيل حكومته، و في يوم

---

[1]- ينص الفصل 57 من الدستور على التالي: عند شغور منصب رئيس الجمهورية لوفاة أو لاستقالة أو لعجز تام، يجتمع المجلس الدستوري فورا، و يقر الشغور النهائي بالأغلبية المطلقة لأعضائه، و يبلغ تصريحا في ذلك إلى رئيس مجلس المستشارين و رئيس مجلس النواب الذي يتولى فورا مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة.

[2]- توفيق المديني، مرجع سبق ذكره، ص 274.

[3]- عز الدين عبد المولى، **أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي .** مركز الجزيرة للدراسات، 14 فيفري 2013، منشور على الرابط التالي:

http://studies.al jazeera.net/ar/files/arabword democraty/2013/02/201324101039595777

27 فيفري 2011 قدم الوزير الأول محمد الغنوشي استقالته، و تم تعيين السيد الباجي قائد السبسي[1] على رأس الحكومة الانتقالية، و أعلن رئيس الحكومة التونسية المؤقتة الباجي قائد السبسي يوم 7 مارس 2011، تشكيلة حكومته الجديدة المؤلفة من 22 وزيرا بينهم 5 وزراء جدد، فيما أعلنت وزارة الداخلية إلغاء إدارة أمن الدولة و أي شكل من أشكال الشرطة السياسية، و مع تولي السيد الباجي قائد السبسي الحكومة المؤقتة الثانية، دخلت تونس في المرحلة الانتقالية الثانية من بداية التحول نحو الديمقراطية، إذ حققت الثورة التونسية إنتصارا جديدا بتمكنها من الحصول على قرار نهائي من القضاء التونسي يوم 9 مارس 2011، بحل حزب " التجمع الدستوري الديمقراطي " الحاكم سابقا إبان عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي.[2]

في هذه المرحلة الانتقالية، عاشت تونس نوعا من المزاوجة بين المسار الدستوري و المسار الثوري أو جدلية الشرعية الدستورية و الشرعية الثورية في رسم ملامح الانتقال الديمقراطي و ترتيب أولوياته و ترجيح بعض الخيارات على حساب أخرى، فقد طرحت خلال تلك الفترة عدة خيارات لإدارة مرحلة ما بعد الثورة كان من بينها، إنتخابات رئاسية يتولى إثرها الرئيس المنتخب حل المجلس النيابي و تنظيم إنتخابات تشريعية جديدة أو تنظيم إنتخابات رئاسية و تأسيسية في نفس الوقت، كما طرح أيضا خيار تشكيل لجنة خبراء لإعداد دستور جديد يعرض على الاستفتاء و تنظم في إطاره انتخابات رئاسية و تشريعية، أما الخيار الذي رجح في نهاية المطاف فهو تنظيم إنتخابات مجلس وطني تأسيسي يتولى وضع دستور جديد للبلاد كما يتولى مهام السلطة التشريعية و ينتخب رئيسا مؤقتا و يشكل حكومة لإدارة المرحلة الانتقالية.[3]

في ظل غياب المؤسسات الديمقراطية المنتخبة بعد إسقاط النظام الديكتاتوري السابق، تشكل في تونس ما يسمى المجلس " الوطني لحماية الثورة " الذي ضمّ تقريبا الأحزاب السياسية كلها، و منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك " جبهة 14 جانفي 2011 " باعتبارها إطارا سياسيا يعمل على التقدم بثورة الشعب التونسي نحو تحقيق أهدافه و التصدي لقوى الثورة المضادة، و سعى " المجلس الوطني لحماية الثورة "، للحصول على موافقة رئاسة الدولة في محاولة لاعتماده الإطار الرسمي لتحقيق أهداف الثورة و إدارة المرحلة الانتقالية، و جدير بالذكر الإشارة هنا إلى معارضة بعض مكونات المجلس و خاصة الأطراف اليسارية المكونة لـ " جبهة 14 جانفي 2011 "، فكرة تشكيل هيئة عليا رسمية بصلاحيات شبة مطلقة، حيث رأوا فيها محاولة للالتفاف على أهداف الثورة و ليس خدمة لها.

---

[1]- الباجي قائد السبسي 84 عاما، و هو وزير سابق في عهد الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة 1957 – 1987، و نائب سابق في عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي 1987 – 2011.

[2]- توفيق المديني، **تونس الثورة المغدورة و بناء الدولة الديمقراطية**، مرجع سبق ذكره، ص 342.

[3]- عز الدين، عبد المولى، **أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي** ،مرجع سبق ذكره.

و عندما تولى الباجي قائد السبسي رئاسة الحكومة المؤقتة الثانية، وقع الالتفاف على المجلس الوطني لحماية الثورة، التي شهدت خلافات داخلها، فتدخلت الحكومة المؤقتة و اختارت الفريق الذي يشكل " الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة و الإصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي ".

و رغم الصبغة الاستشارية الواردة في نص المرسوم الذي أنشأ الهيئة، فإن أغلب مقترحاتها تحولت إلى قرارات نافذة ثم إلى واقع تشكل بالتدريج و أسس لسلسلة الإجراءات القانونية و التنظيمية التي أطرت عملية الانتقال و أوصلت البلاد إلى انتخابات المجلس التأسيسي، فإذا كانت الحكومة المؤقتة قد شغلت بتسيير شؤون الدولة فيما يخص عملها اليومي إلى جانب إدارتها لملفات الاقتصاد و الأمن و السياسة الخارجية، فإن " الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة و الإصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي " قد وضعت الإطار التشريعي العام و أسست لنظام سياسي جديد، لقد نجحت " الهيئة العليا المستقلة للانتخابات " التي أفرزتها هيئة تحقيق أهداف الثورة و أوكلت رئاستها إلى الناشط الحقوقي كمال الجندوبي، في تنظيم أول إنتخابات حرة و نزيهة و شفافة في 23 أكتوبر 2011 انبثق عنها المجلس الوطني التأسيسي، أولى مؤسسات الثورة ذات الشرعية الانتخابية.[1]

2/ الانتخابات التشريعية الأولى بعد ثورة 2011:

مثل إنتخاب المجلس التأسيسي خطوة هائلة تجاه إرساء قواعد النظام السياسي الجديد، إذ قامت بموجب هذه الانتخابات أول مؤسسة سيادية ذات شرعية كاملة و تتمتع بصلاحيات تأسيسية و تشريعية، و إذا كانت الوظيفة الأساسية للمجلس التأسيسي هي كتابة الدستور، فإن أولى مهامه تمثلت في إنتخاب المنصف المرزوقي رئيس مؤقت للبلاد و تم تعيين الأمين العام لحركة النهضة حمادي الجبالي كرئيس للحكومة، و في غياب إطار قانوني ينظم عمل الحكومة، قام المجلس الوطني التأسيسي بصياغة قانون التنظيم المؤقت للسلطة العمومية و المصادقة عليه و الذي ينص على أن الحكومة يجب أن تحصل على الثقة من قبل أعضاء المجلس لتتولى السلطة، وهو ما حصلت عليه في 23 ديسمبر 2011.[2]

ختمت تونس المرحلة الانتقالية الأولى التي تلت سقوط نظام بن علي، و باشرت المرحلة الثانية من عملية الانتقال نحو الديمقراطية، و يدل فوز حركة النهضة على تحولات بنيوية كرّستها الثورة في المجتمع التونسي حول مفاهيم الهوية و الانتماء، فالتصويت لحركة النهضة تجاوز الابتعاد الأيديولوجي من الأوساط الشعبية التي همّشت في عهد بن علي، و من ثمّ، فإن المعطى الأهم الذي حفز التصويت لحركة النهضة فقط من كونها أكثر الأحزاب السياسية تعرضا للاضطهاد السياسي، بل أيضا من قناعة مفادها أنها النقيض الشامل للنظام السابق، و هي التي يعول عليها أكثر من غيرها لإنتاج هذه القطيعة مع

[1]- توفيق المديني، **تونس الثورة المغدورة و بناء الدولة الديمقراطية**، مرجع سبق ذكره، ص 344- 346.
[2]- عملية صياغة الدستور في تونس، مركز كارتر، مرجع سبق ذكره، ص 26.

النظام السابق و نخبه، إضافة إلى أنها امتلكت الأجوبة عن أسئلة الهوية التي شكت أحد أبرز الاختلالات البنيوية خلال العهد السابق، و من ناحية ثانية، قدمت النهضة برنامجا سياسيا واضح المعالم يحدد شكل الحكم و مبادئه، و اعتمدا منهجا عاما رغم التباينات الفكرية داخل تيارها السياسي الواسع، و أنتجت خطابا سياسيا منفتحا على الأحزاب العلمانية يحافظ على المكتسبات الوطني الفعلية للمجتمع و الدولة و التونسيين.[1]

إلا أنه، بعد تسلم حركة النهضة السلطة في إطار الترويكا الحاكمة، تعرضت الثورة التونسية للانحراف من جانب حركة النهضة، و قد تمثل هذا الانحراف بالمسائل التالية:[2]

الانحراف الأول: بدأ منذ تحويل دور المجلس الوطني الذي انتخب مدة سنة واحدة بهدف كتابة الدستور الديمقراطي الجديد، إلى دور برلماني عبر المصادقة على القانون المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلطة العمومية في ديسمبر 2011، حيث أرادت حركة النهضة للمجلس التأسيسي أن يكون مجلسا تجتمع فيه كل السلطات التشريعية و التأسيسية و في الوقت نفسه أن يكون مصدر القوة التنفيذية التي تخضع لمراقبته، فاختلطت كل السلطات بيد مجلس تأسيسي.

الانحراف الثاني: رغم أن حركة النهضة كانت جزءا من المعارضة الديمقراطية التي قاومت النظام البوليسي السابق، و وصلت إلى السلطة عن طرق صناديق الاقتراع، فإنها لم تلتزم بموجبات الديمقراطية كنتاج لديناميات سياسية و اجتماعية و جيواستراتيجية عاشتها الثورة التونسية، حيث لم يكن هاجس الحكومة الالتزام الواسع بخدمة المصلحة الوطنية، و العمل على إنجاز المتطلبات الديمقراطية للمرحلة الانتقالية، فبغرض التمكن من السيطرة على مفاصل الدولة، و اتخاذها وسيلة لضمان الفوز في الانتخابات المقبلة، ماطلت حركة النهضة كحزب حاكم، في إتمام إعداد الدستور، و أخرت بالتالي الموعد المتوافق عليه وطنيا لإنهاء المرحلة الانتقالية و إجراء انتخابات.[3]

الانحراف الثالث: و هو تحالف حركة النهضة مع الجماعات الجهادية السلفية، التي شكلت خطورة حقيقية على تماسك الدولة التونسية و على الوحدة الوطنية، فكان اغتيال القائد اليساري شكري بلعيد في 6 فيفري 2013، و اغتيال النائب القومي في المجلس الوطني التأسيسي محمد البراهمي في 25 جويلية 2013، أما ميليشيات " رابطة حماية الثورة "، فكانت تهاجم مقار النقابات، و تتدخل و تعتدي على اجتماعات أحزاب المعارضة، كانت المساجد تشكل منابر دعوة إلى العنف، عند ذلك الحد اعتبر التونسيون أن أمنهم غير مكفول، و أن الظاهرة الإرهابية تتطور بمباركة محلية، و أن الاغتيالات السياسية تدبر من أجل تصفية المعارضة، و إرساء دكتاتورية جديدة.

---

[1]- **النموذج الثوري التونسي، المسار و التحديان، رهانات الانتقال**، الجزء الأول، مركز نماء للبحوث و الدراسات، 2012/09/17، منشور على الرابط التالي:http://ùaùa-center.com/activitie datials.aspsc!id=125

[2]- أحمد يوسف و آخرون، **مستقبل التغيير في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016 ، ص 179-180.

[3]- توفيق المديني، **تونس الثورة المغدورة و بناء الدولة الديمقراطية**، مرجع سبق ذكره، ص 350.

ثانيا: المشهد السياسي في تونس خلال مرحلة ما بعد الانتقال الديمقراطي:

1/ إعادة إنتاج الأزمة السياسية:

ان إغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد في 6 فيفري 2013، قد خلق أزمة سياسية حادة في البلاد، حيث تكتلت قوى و أحزاب سياسية من توجهات أيديولوجية مختلفة، و راحت تطالب بإسقاط حكومة الترويكا التي تشكلت في إثر انتخابات أكتوبر 2011، و للخروج من الأزمة السياسية، قدم رئيس الوزراء حماي الجبالي القيادي في حركة النهضة مبادرة بتشكيل حكومة كفاءات وطنية غير حزبية تستكمل إنجاز استحقاقات المرحلة الانتقالية، و عندما فشل الجبالي في تنفيذ مبادرته بسبب رفض أطراف الترويكا لها، قدم إستقالة حكومته في 19 فيفري 2013.

و بعد ذلك جرت مشاورات مكثفة لتشكيل حكومة جديدة على نحو يحقق بعض مطالب قوى و أحزاب المعارضة، و ينزع فتيل الأزمة السياسية التي عاشتها تونس، في هذا السياق تم في 8 مارس 2013 الإعلان عن حكومة علي العريض، القيادي بحزب حركة النهضة، الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية في حكومة الجبالي، و إذا كانت تشكيلة حكومته قد أبقت الائتلاف بين أحزاب الترويكا، فإنها حققت بعض مطالب المعارضة مثل زيادة عدد الوزراء المستقلين في الحكومة، بحيث أصبحوا يمثلون نحو نصف عددها، كما أن أربعة منهم تولوا وزارات السيادة و هي الدفاع و الداخلية و الخارجية و العدل، و بذلك أصبحت خارج المحاصصة الحزبية.

و في إثر اغتيال المعارض اليساري عضو المجلس التأسيسي محمد البراهمي في جويلية 2013، تفجرت الأزمة السياسية من جديد، و بشكل أكثر حدّة، حيث أشار البعض بأصابع الاتهام إلى حزب حركة النهضة، و جرت تظاهرات و احتجاجات و إضرابات واسعة طالبت بحل الحكومة و المجلس الوطني التأسيسي، و تشكيل حكومة إنقاذ وطني.[1]

و للخروج من هذه الأزمة تشكل الرباعي الرّاعي للحوار الوطني في تونس (الاتحاد العام التونسي للشغل، و الاتحاد التونسي للصناعة و التجارة و الصناعات التقليدية، و الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، و الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين)، و أدت هذه المنظمات الأربع دورا حاسما في دفع الفرقاء السياسيين إلى تغليب مبدأ الحوار على مبدأ المغالبة، و تجنب الإحتقان و الاندفاع نحو العنف و الفوضى، و تقديرا لدقة و حساسية مرحلة الانتقال الديمقراطي التي كانت تمر بها البلاد، و سعيا إلى الوصول إلى مرحلة المؤسسات الديمقراطية بما يحقق أهداف الثورة، قدّمت المنظمات الراعية للحوار الوطني خريطة طريق جسدت إرادة الأطراف السياسية في الخروج من الأزمة،

[1]- إبراهيم نصر الدين و آخرون، **حال الأمة العربية 2013-2014، مراجعات ما بعد التغيير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2014 ، ص 179.

و مثلت تفعيلا لمبادرتها بعدما عرضتها و ناقشتها مع الأحزاب السياسية.[1] حيث إستقالت حكومة العريض، و تم تشكيل حكومة كفاءات مستقلة برئاسة مهدي جمعة، الذي شغل منصب وزير الصناعة في حكومة العريض، و في جانفي 2014 حصلت الحكومة الجديدة على ثقة المجلس الوطني التأسيسي حيث أكّـد مهدي جمعة أن أولويات حكومته تتمثل بـ: استكمال استحقاقات المرحلة الانتقالية بتهيئة البلاد لإجراء إنتخابات رئاسية و برلمانية نزيهة، و تعزيز الأمن من خلال التصدي بفاعلية للعنف و الإرهاب و الجريمة، و معالجة المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية، كما تم إنتخاب أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، المنوط بها مهمة الإشراف على الانتخابات الرئاسية و البرلمانية، و تم تسريع عملية وضع الدستور الجديد حيث صادق المجلس الوطني التأسيسي على الدستور كاملا بأغلبية كاسحة، حيث وافق عليه 200 نائب من إجمالي عدد أعضاء المجلس البالغ عددهم 216 نائبا، أي بنسبة تصل إلى نحو 92 بالمائة، و يتوافق الدستور مع قيم و مبادئ الحداثة السياسية و الديمقراطية إلى حد بعيد، حيث يتضمن نصوصا تؤكد مدنية الدولة، و حماية الحقوق و الحريات العامة، و صيانة مكتسبات المرأة التونسية، و تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات مع التوازن بينها ... الخ.

2/ الانتخابات التشريعية و الرئاسية 2014:

نص دستور 2014 في النقطة الثالثة من الفصل 148 من الأحكام الانتقالية على أن تجرى الانتخابات الرئاسية و التشريعية في مدة بدايتها أربعة أشهر من استكمال إرساء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات دون أن تتجاوز في كل موفى سنة 2014، فقد أبدى مجلس استعدادا لتحمل المهام المتعلقة بتنظيم كافة المواعيد الانتخابية وفق الآجل المنصوص عليها في الدستور، مما ساهم في دفع كافة الشركاء و الفاعلين السياسيين لاحترام مقتضيات الدستور و إنجاز الانتخابات بمراحلها كاملة عام 2014.[2]

و في 26 أكتوبر 2014 جرت الانتخابات التشريعية التونسية، و وقع التنافس فيها بين 15.652 مترشح توزعوا على القوائم الانتخابية، و قسمت الجمهورية إلى 27 دائرة إنتخابية، فيما خصصت 6 دوائر للخارج، و لم تترشح في كل الدوائر سوى خمسة أحزاب هي نداء تونس و النهضة و المؤتمر من أجل الجمهورية و الاتحاد الوطني الحر و تيار المحبة، و بلغ عدد الناخبين الذين يحق لهم الإدلاء بأصواتهم نحو 5.3 مليون ناخب شارك منهم قرابة 3.1 مليون نسمة بواقع 61.8 بالمائة و هو يمثل تراجعا بالمقارنة بعدد المصوتين في انتخابات المجلي الوطني التأسيسي عام 2011 حيث

[1]- أحمد يوسف و آخرون، **مستقبل التغيير في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 182-183.

[2]- الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، **تقرير الهيئة العليا للانتخابات حول الانتخابات التشريعية و الرئاسية 2014**، مارس 2015، ص 12 منشور على الرابط التالي: www.isie.tn/wp-content/uploads/2015/04

بلغت نسبة المشاركة 4.3 مليون ناخب، و جاءت النتائج النهائية للانتخابات التشريعية، تصدّر حزب نداء تونس المشهد السياسي بحصوله على 85 مقعدا تليه النهضة بواقع 69 مقعدا، ثم توزعت باقي المقاعد على النحو الأتي: الاتحاد الوطني الحر 16 مقعدا، و الجبهة الشعبية 15 مقعدا، و آفاق تونس 8 مقاعد، و المؤتمر من أجل الجمهورية 4 مقاعد و حصلت عدة أحزاب أخرى على ما بين مقعد و 3 مقاعد، و كان نصيب التكتل الديمقراطي من أجل العمل و الحريات مقعدا واحدا.[1]

و هكذا فإن النتيجة جاءت معبرة عن تراجع قوى أحزاب الترويكا مقابل نجاح نداء تونس من خلال الحملة الإعلامية التي قادها في إشارة إلى مسؤولية الناخب في التصويت للحزب الذي يمكنه مواجهة التطرف و وقف تعديات جماعة أنصار الشريعة.

أما عن الأسباب التي أدّت لتقدم حزب نداء تونس في الانتخابات التشريعية الثانية هي كما يلي:[2]

1- عدم نجاح "حزب النهضة " في إدارة المرحلة الانتقالية: يعود عدم نجاح تجربة "حزب النهضة " إلى صعوبة المسار السياسي، و اختلاف الأيديولوجيات بين الأحزاب، إضافة إلى ذلك فإن الشعب التونسي كان ينتظر من " حزب النهضة "حلولا سريعة لمعضلات كبيرة و كثيرة في القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و السياحية و غيرها، الأمر الذي أدّى بالمعارضة إلى ممارسة الضغط على حزب النهضة "، و هذا الضغط دفع بالأخير لاستخدام العنف عبر ما يسمي بروابط حماية الثورة، و هو ما أعطى انطباعا بأن " حزب النهضة " غير قادر على التعامل مع الأزمات الحادة و لا يستطيع تلبية المطالب الملحة للشعب التونسي.

2- تباين الخلفيات السياسية لتكوينات حزب " نداء تونس": أدى تعدد و تنوع خلفيات أعضاء نداء تونس إلى جذب قطاعات عريضة من الناخبين، و المناصرين من أعضاء سابقين في " حزب التجمع الدستوري " المنحل، و عدد من رجال الأعمال، إضافة إلى نقابيين و يساريين و بعض المستقلين، كما أن الحزب نجح منذ تأسيسه في وضع نفسه كبديل وحيد " لحزب النهضة " على خارطة الأحزاب السياسية.

فقد استند " حزب نداء تونس " إلى الماكينة الانتخابية " لحزب التجمع الدستوري "، حيث تمكن " حزب نداء تونس " من ترسيخ صورة لدى قطاع كبير من المواطنين مفادها قدرته على حماية تونس استفراد " حركة النهضة " بالبلاد.

---

[1]- إبراهيم نصر الدين و آخرون، **حال الأمة العربية 2014-2015 الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 2015، ص 224-225.

[2]- عبد الرحمن يوسف سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 197-198.

3- الحملة الدعائية لحزب " نداء تونس": لم يبدأ الحزب استعداداته للانتخابات في الفترة المقررة من 4 و حتى 24 أكتوبر 2014، و إنما قبل ذلك بنحو عام و نصف، حيث تم تشكيل لجنة خاصة للإعداد للانتخابات كانت مهمتها الإعداد الميداني و اللوجستي للإنتخابات، و قد شكلت هذه اللجنة ماكينة إنتخابية ضخمة، ساعدت بدروها في الحشد للتصويت للحزب، كما ركز " حزب نداء تونس" في حملته الانتخابية على تكتيكات مختلفة، و مركزا على قيام " حزب النهضة " بمنع الهجمات الإرهابية و الاغتيالات السياسية التي مرّت بها البلاد خلال المرحلة الانتقالية.

و في هذا السياق يرى الأستاذ بعلم الاجتماع المولدي الأحمر: " أن تراجع حركة النهضة يرتبط بتعرض تجربة الإسلام السياسي" لنكسات كبيرة "، مشيرا إلى أن قيادات مؤثرة في حزب النهضة لم تنجح في التفريق بين إدارة الدولة بما هو فعل سياسي بامتياز و بين الدعوة الدينية، الأمر لذي أدّى إلى فشل " حزب النهضة " في حماية المؤسسات و الشعب من الإرهاب.[1]

كما أن هناك شرائح عديدة من المجتمع التونسي قبلت وجود قياديين من نظام بن علي القديم، داخل حزب نداء تونس بحجة قانونية مفادها أن القضاء، منحهم البراءة، أيديولوجية أنهم يشتركون مع هذه الشرائح في مرجعيات إجتماعية تجذرت في تونس منذ القدم.

مع إتمام الانتخابات التشريعية 2014، تكون تونس قد بدأت بالإجراءات التنفيذية لعملية التحول الديمقراطي التي أرسى قواعدها " إئتلاف الترويكا " الذي حكم المرحلة الانتقالية، و توّجت بدستور ديمقراطي، و قانون انتخابات و مجموعة من الأطر التشريعية لضمان التحول الديمقراطي، و تدين الانتخابات الأخيرة بالفصل لهذه المرحلة التي حكم فيها حزبان علمانيان هما المؤتمر من أجل الجمهورية و التكتل من أجل العمل و الحريات، و اللذان تحالفا مع " حركة النهضة " الإسلامية، ما منع الاستقطاب الديني- العلماني في مرحلة مصيرية و حاسمة من تاريخ تونس.[2]

أما بالنسبة إلى الانتخابات الرئاسية فقد أجريت في 23 نوفمبر 2014، فيما أجريت جولة الإعادة في 21 ديسمبر و تعد هذه الإنتخابات أول إنتخابات تنافسية حقيقية، فقبل الثورة لم يكن النظام يسمح بأ] منافسة جادة لشخص الرئيس زين العابدين بن علي، و لما كانت المادة 142 من دستور 2014 قد جعلت الترشح للرئاسة يأتي إما بتزكية من بعض أعضاء مجلس النواب أو من بعض الناخبين الموزعين على عدد محدود من المحافظات، فقد توزع المرشحون على هاتين الآليتين و استطاع 13 مرشح الحصول على تزكيات نيابية و من هؤلاء المنصف المرزوقي و مصطفى بن جعفر و أحمد نجيب الشابي، و كان 70 مرشحا قد تقدموا بأوراقهم إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات استبعدت الهيئة

[1]- خميس بن بريك، **لماذا صعدت نداء تونس و تراجعت النهضة .** الجزيرة نت، 2014/12/26، منشور على الرابط التالي: http://arabic.rt.com/news/765676

[2]- **الانتخابات التشريعية التونسية ما بين قوى الثورة و قوى النظام القديم**، قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، نوفمبر 2014، ص 1.

41 منهم لعدن استيفائهم الشروط و انسحب إثنان و اعتمدت أوراق 27، و رغم هذا التعدد في المرشحين المجازين في الانتخابات الرئاسية فإن المنافسة الحقيقية قد انحسرت في أربعة مرشحين هم: المنصف المرزوقي و الباجي قائد السبسي و سليم الرياحي و حمة الهمامي.[1]

و في قراءة نتائج الانتخابات الرئاسية التونسية يتضح أنه من إجمالي 5.3 مليون ناخب شارك في التصويت في الجولة الأولى 62.9 بالمائة من الناخبين و حصل السبسي 39.4 بالمائة من الأصوات مقابل 33.43 بالمائة للمرزوقي و 7.8 بالمائة للهمامي و 5.55 بالمائة للرياحي، و في الجولة الثانية شارك في التصويت 59.4 بالمائة من الناخبين لتتسع الفجوة بين السبسي و المرزوقي بحصول الأول على 55.68 بالمائة و الثاني 44.32 بالمائة من الأصوات.[2]

و بالتالي نجح الباجي قايد السبسي الوزير السابق في عهد بورقيبة و الرئيس الأول للبرلمان في عهد بن علي، في أن يقدم نفسه كأمل للخلاص و التغيير لجزء هام من المجتمع التونسي، كما أنه توفق في جمع شتات الشريحة الأوسع من كوادر رجال أعمال نظام بن علي و حزبه " التجمع الدستوري " المنحل ممن لم يختاروا الانضمام " لحزب النهضة " و بقية الأحزاب الأخرى.[3]

و وحّـد السبسي في حزبه المتضررين من الثورة التونسية بالإضافة إلى الليبراليين و نقابيين و يساريين سابقين يشتركون في مصلحة واحدة، هي خوفهم من مشروع " حزب النهضة " نحو التوجه الإسلامي، و استغل السبسي عدم حصول تغييرات محورية ناجحة خلال تولي المرزوقي لرئاسة الجمهورية، و أيضا نجح السبسي و المعارضين لـ " الحركات الإسلامية " في رسم صورة ذهنية داخل عقول الكثير من التونسيين، بأن المرزوقي يتحمل المسؤولية عن الإخفاقات خلال المرحلة الانتقالية، بما في ذلك الوضع الاقتصادي المتردي و الهجمات الإرهابية، نظرا لوجود حزب المرزوقي السابق " المؤتمر من أجل الجمهورية " في إئتلاف الحكم كحليف " لحزب النهضة "[4]

لقد نجحت تونس في تجاوز مراحل التحول الديمقراطي منذ إنهيار نظام بن علي البوليسي، و أرست دستورا جديدا و قانونا للعدالة الانتقالية، و تمكنت من بلورة بيئة سياسية أتاحت التعددية السياسية، علاوة على ذلك فقد تغلبت البلاد على تداعيات الأزمة السياسية التي كانت تهدد الأمن و الاستقرار و إنجاز بقية مراحل التحول الديمقراطي، إلا أن السيناريو الأفضل لتونس أن يكون رئيس الجمهورية

---

[1]- إبراهيم نصر الدين و آخرون، **حال الأمة العربية 2014-2015 الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، مرجع سبق ذكره، ص 227.

[2] - Hamadi , Redissi ,et Hafedh ,Chekir,**analysis of tunisia s presidential election :the behind the scenes political struggle.** arab reform initiative,2015 , p. 1 .

[3]- غسان بن خليفة، **إنتخابات تونس: إنهزم الإسلاميون، فهل تنتصر الثورة؟ .** جريدة السفير، 2014/11/26، منشور على الرابط التالي: http://araci.assafir.com/article.asp!aid=2418

[4]- عبد الرحمن يوسف سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 201.

ممثلا للقوى الثورية المدنية المستندة في شرعيتها إلى تراث نضالي ضد استبداد بن علي، الأمر الذي يمكن مؤسسة الرئاسة من تحقيق نوع من التوازن و الرقابة المتبادلة مع حكومة يقودها النداء.

ثالثا: معوقات التحول الديمقراطي:

ككل التحولات التاريخية الكبرى، لاسيما تلك التي تعقب ثورات شعبية تطيح بموازين القوى القديمة و تسعى لإرساء موازين جديدة، تعترض عملية التحول الديمقراطي في تونس جملة من العوائق، تتمثل أبرزها في ما يلي:

1- الحركات و القوى المضادة للثورة: إن النظم الاستبدادية تتحول في لحظة السقوط إلى حركة مقاومة تبرز و تخمد بحسب ما تتخذه قوى الثورة الجديدة من سياسة تجاهها و تستخدم الديكتاتوريات كل السبل المشروعة و غير المشروعة، لاستجماع قوتها و التحرك في الوقت المناسب لاسترداد مواقعها، و لأن الثورة إذا قامت لا تطيح بالنظام كله من الوهلة الأولى، و إنما تكثف جهدها لإسقاط رأس النظام أولا، فإن ما ينشأ عن الثورة من روح انتصارية و ما يعقبها من تعقيدات الانتقال الفجائي و السريع غالبا ما يفرق القوى الثورية في تفاصيل تلهيها مقاومة ما بقي من النظام القديم، و تفكيك البنى التي كانت تسنده و تستفيد منه، و في التجربة التونسية، تظل بقايا " حزب التجمع " الذي كان حاكما في عهد بن علي و الذي حلّ بقرار قضائي بعد الثورة، المحور الذي تدور حوله و تلتقي معه ذاتيا و موضوعيا بقية القوى التي أطاحت الثورة بمصالحها، أو تضررت مواقعها المادية و الرمزية، جرّاء ما أفرزه التحول الديمقراطي من قوى و أفكار و سياسات جديدة.[1]

2- تدهور الوضع الاقتصادي: نجحت الثورة التونسية في ترسيخ أقدامها و خاصة على الصعيد السياسي و بناء المؤسسات الانتقالية، و لكنها ما تزال تواجه صعوبات كبيرة على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي، جراء إنكشاف زيف مقولة " المعجزة الإقتصادية " التي روجها النظام السابق طيلة فترة حكمه و ساعده على ترويجها المؤسسات المالية الدولية التي كانت تدعم سياساته في الخارج، بالإضافة إلى ذلك، ورثت الثورة التونسية تركة إقتصادية ثقيلة كشفت عن حجم التناقض بين الخطاب السياسي لنظام بن علي بأرقامه الوهمية، فنسبة نمو الاقتصاد كانت سلبية بلغت 1.8 تحت الصفر، كما كشفت الأرقام أن عدد العاطلين عن العمل بلغ 700 ألف عاطل بنسبة تتجاوز 18 % من القوى العاملة، و كان آخر المؤشرات السلبية لأداء الإقتصاد التونسي تخفيض التصنيف الائتماني السيادي لتونس إلى درجة عالية من المخاطر بسبب ضع مؤشرات الاقتصاد و المالية العامة و الدين الخارجي.[2]

---

[1]- عز الدين عبد المولى، **أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي**، مرجع سبق ذكره.

[2]- نفس المرجع .

3- مشاركة مسؤولين من نظام بن علي في تأمين التحول الديمقراطي: إن عودة بعض الشخصيات التي تولت مناصب في النظام السابق أثارت جدلا واسعا في الشارع التونسي و معظم الأحزاب السياسية، و جعلت شرائح عريضة من التونسيين تخشى من عودة النظام المخلوع و إن إختلف رأسه، و من أبرز شخصيات نظام بن علي التي بقيت بعد الثورة فؤاد المبزغ الذي تولى منصب رئيس الجمهورية بعد الثورة لفترة مؤقتة، و أعاد المبزغ تسمية محمد الغنوشي رئيس للحكومة الإنتقالية، كما شارك في حكومة محمد الغنوشي و في الحكومة التي أعقبتها برئاسة الباجي قايد السبسي.[1]

4- التحدي السياسي: يقصد به تلك العلاقة المتوترة بين الحاكم و المحكوم، أي بين الدولة و المواطن، و هذا التحدي أساسه إرث كبير من الاستبداد الذي تراكم عبر أزمنة طويلة مضت، حيث تركزت السلطة للمواطن على أساس أنه قاصر سياسيا، و أنه بحاجة دوما إلى من يقوم بتدبير شؤونه، و هذا التأزم ألقى بالمواطن خارج المجال العام، و جعل هذا المجال حكرا على الحاكم فقط، و ستمكث تونس فترة طويلة نسبيا في التخلص من أثار ثقافة الخوف و الصورة النمطية للعلاقة بين الحاكم و المحكوم بفعل عقود من الديكتاتورية السابقة.

5- ظاهرة الإرهاب: بعد الحوادث التي طالت الرموز السياسية و الضباط و الجنود، أصبح للمعارضة تخوفات من نمو ظاهرة الإرهاب، حيث اتهمت الأخيرة الترويكا الحاكمة بالتساهل مع الجماعات السلفية المتطرفة، و التنظيمات الإرهابية الموجودة على الأرض، كتنظيم أنصار الشريعة.[2]

[1]- عبد الرحمن يوسف سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 208.

[2]- أحمد موسى بدوي، **التحول الديمقراطي في تونس: المسار، التحديات، رهانات الانتقال**، المركز العربي للبحوث و الدراسات، 2014/12/10، منشور على الرابط التالي: http://www.acrseg.org/11185

خلاصة:

* تبنى الرئيس زين العابدين بن علي عند استلامه الحكم إصلاحات جزئية، كتنقيح الدستور، و تحديد مدة الولاية الرئاسية، و إدخال بعض المرونة على شروط الترشح للانتخابات الرئاسية، و إصدار قانون الأحزاب السياسية، عام 1988، و السعي إلى بناء توافق وطني بين القوى السياسية و الحزبية و النقابية، إلا أن واقع الانتخابات و المشاركة السياسية في الأعوام 1989، 1994، 1999، 2004، 2009، تشير في مجملها إلى عدم حدوث تغير ملموس في وضع الحريات، بل ارتفعت نسبة المقاطعة الشعبية و حجم التزوير، كما لم يحدث تغير ملموس في توزيع عوائد التنمية، بل استشرى الظلم الاجتماعي الطبقي و الجهوي، و صارت الدولة مرتعا للفساد بكافة أنواعه.

* بعد سقوط نظام نظام الرئيس زين العابدين بن علي، تم إنتخاب مجلس وطني تأسيسي في أكتوبر 2011، و تم على إثر ذلك تشكيل حكومة مؤقتة و كتابة دستور للبلاد، كما أعلن المجلس الوطني التأسيسي أكتوبر 2014، موعدا لإجراء الانتخابات البرلمانية و نوفمبر 2014 لإجراء الانتخابات الرئاسية، و بنجاح تونس في إتمام هذين الاستحقاقين تكون قد نجحت في عملية التحول الديمقراطي و إرساء مؤسسات حكم مستندة على دستور جديد يحظى بالقبول العام.

* كان لقوى المجتمع المدني من جمعيات حقوقية و نقابية و أحزاب سياسية و نخب مثقفة الدور الفاعل في فرض الرقابة على حكومة الترويكا و تكثيف العمل الاحتجاجي السلمي، مما ساهم في تأمين تنازلها السلس عن السلطة.

* حافظت المؤسسة العسكرية في تونس على لزوم الحياد، و هو ما مثل ضمانة أساسية لمشروع التحول السلمي نحو بناء الدولة الديمقراطية.

الفصل الثالث :التحول الديمقراطي في مصر

تمهيد:

يعرض هذا الفصل من الدراسة تجربة التحول الديمقراطي في مصر، حيث شهدت مصر إنتفاضة شعبية على خلفية الاحتقان الشديد الذي عاشه المجتمع المصري، خاصة بعد تزوير الانتخابات عام 2010 و بالتالي إغلاق كل سبل الانتقال السلمي للسلطة، و لعل أهم نتائج الانتفاضة كسر حاجز الخوف لدى فئات الشعب، تلك التي خرجت لتعبر عن نفسها من خلال تنظيمها لتظاهرات شملت كل أنحاء البلاد، تجسد ذلك من خلال طريقة تنظيم الفئات الشبابية التي خلقت فضاء جديد للحرية في ميدان التحرير حيث تبلور هذا المشهد جليا يوم 25 يناير 2011، و لعل من أهم التحديات التي واجهت ثورة 25 يناير، التناقض الذي نشأ بين ثوار ميدان التحرير من إئتلافات شبابية و قوى سياسية من ناحية، و المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يدير شؤون البلاد من ناحية أخرى.

تنقسم الدراسة في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: سياق التحول الديمقراطي في مصر.
- المبحث الثاني: فواعد التحول الديمقراطي في مصر.
- المجلس الثالث: عملية التحول الديمقراطي في مصر.

المبحث الأول: سياق التحول الديمقراطي في مصر

أولا: بنية النظام السياسي في مصر

1/ ممارسة سلطة الرئاسة في عهد مبارك

يعتبر الرئيس حسني مبارك الرئيس الرابع لمصر، فكان أول من شغل هذا المنصب هو اللواء محمد نجيب، رئيس مجلس قيادة الثورة الذي أصبح رئيسا للجمهورية بقرار من المجلس، خلال الفترة من يونيو 1953 إلى نوفمبر 1954، إلى أن أدى تصاعد الخلافات السياسية في داخل مجلس القيادة إلى إقصاءه عن الحكم و ظل المنصب شاغرا، ثم أعقبه جمال عبد الناصر 1956 – 1970، ثم السادات من 1970 – 1981، ثم مبارك من 1981 إلى 2011، و من ثمة يعتبر الرئيس مبارك رئيس الجمهورية الذي حكم مصر أطول فترة، فإذا كان الرئيس عبد الناصر قد تولى هذا المنصب لمدة 14 سنة (1956 – 1970)، و تولاه الرئيس السادات لمدة 11 سنة (1970 – 1981)، فإن الرئيس مبارك قد تولاه لمدة 30 سنة (1981 – 2011).[1]

بدأ عهد مبارك بما يمكن وصفه بالاسترخاء السياسي، و ذلك في إطار تأثير عاملين: الأول الأزمة السياسية التي انتهى إليها عهد السادات في عام 1981 بجملة الاعتقالات التي طالت المئات من السياسيين و الناشطين، و قادت نتائجها خليفته مبارك إلى الالتزام الحذر الشديد من الإقدام على خطوات تضعه في مواجهة مع قطاعات واسعة من المجتمع المصري، أو مثل خطورة رفع الدعم عن السلع الأساسية التي أدت إلى انتفاضة يناير 1977، و يتخلص العامل الثاني في وفرة العائدات النفطية في مطلع الثمانينات التي سمحت بإتباع سياسة إرضائية نسبية للمواطنين، عل شاكلة ما تقوم به الدول الريعية عادة.[2]

و قد تمكن خلال هذه الفترة من أن يعطي لحكمه سمات متميزة يشير بعضها إلى خصائص النظام السياسي في مرحلتي عبد الناصر و السادات مما يعطي للنظام ملامح الاستمرار و التواصل، و يشير بعضها الآخر إلى سمات جديدة تمثل إستجابة للتطورات التي خبرتها الحياة السياسية في مصر،[3] و كذا التحولات التي شهدها العالم، و خصوصا بعد ثورات دول شرق أوروبا عام 1989 و انهيار الاتحاد السوفياتي و ذيوع قيم النظام الديمقراطي و حقوق الإنسان، كجزء من ثقافة النظام العالمي الجديد.

---

[1]- علي الدين هلال، **النظام السياسي المصري بين إرث الماضي و آفاق المستقبل**،مرجع سبق ذكره، ص 118 - 119.

[2]- عزمي بشارة، **ثورة مصر: الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير.** بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2016 ،ص 102

[3]- Kramer Gudrun , **l Égypte du président Moubarak.** Politique étrangère ,n°3,1983 .

و بالمنطق نفسه، فقد مثلت هذه الملامح الجديدة التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم و أبرزها إنهيار النظم الاقتصادية الاشتراكية، التي تقوم على سيطرة الدولة على الاقتصاد، و توقيع إتفاقية الجات (دورة أوروجواي)، و إنشاء منظمة التجارة العالمية، و التوجه الحثيث نحو تحرير العلاقات التجارية بين دول العالم، و الاعتماد على القطاع الخاص و المبادرة الفردية في تحقيق النمو الاقتصادي. و بصفة عامة، فقد اتسم عهد الرئيس مبارك بالحرص على الاستقرار السياسي و الاجتماعي، و الذي تمثل في استقرار السلطتين التنفيذية و التشريعية، و قد ترتب على ذلك أن متوسط عمل الوزارة في عهده فاق ذلك الذي شهده كل من عهدي عبد الناصر و السادات، إلى جانب ذلك، فقد اتسم عهده بغياب الاستقطاب السياسي الحاد بين الحكم و أحزاب المعارضة، و كذا بنمو ملحوظ لمؤسسات المجتمع المدني من جماعات مصالح و منظمات غير حكومية، و ازدياد دورها في الحياة الاجتماعية و السياسية.[1] كما استمرت سياسته في إقامة علاقات خاصة مع الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي، و الحفاظ على معاهدة السلام مع إسرائيل، كما تم تكريس سياسية الاقتصاد الحر و الاعتماد على القطاع الخاص كمحرك للتنمية.[2] و يمكن تحديد أهم السمات التي اتسم بها نسق السياسات العامة في عهد الرئيس مبارك على النحو التالي:

أ- التطور الديمقراطي: حيث شهد التطور السياسي في مصر خلال هذه الفترة احترام مبدأ سيادة القانون، و ذلك من خلال التأكيد على هيبة القضاء و دوره باعتباره الجهة التي يتم من خلالها حل الخلافات بشأن كثير من القضايا ذات الطابع السياسي.

* تعزيز الحياة الحزبية، باعتبار أن التعددية الحزبية شرط أساسي للنظام الديمقراطي، فزاد عدد الأحزاب حتى وصل إلى عدد 24 حزبا يمثلون مختلف التوجهات السياسية و الاقتصادية، إلا أنه استمر الجدل بشأن وضع << الإخوان المسلمين >> و دورهم في الحياة السياسية، فقد التزم النظام بتطبيق قانون الأحزاب، الذي يمنع قيام أحزاب سياسية على أساس ديني أو طائفي.[3]

* اتساع دائرة حرية التعبير في وسائل الإعلام، فمارست الصحافة الحزبية درجة عالية من حرية التعبير و ممارسة النقد في متابعة أعمال السلطة التنفيذية، و الكشف عن مظاهر الانحراف و القصور فيها، و مناقشة السياسات العامة التي تطرحها الحكومة و تقييمها، و في إطار مناخ حرية التعبير نفسه، نشأت القنوات التلفزيونية الخاصة، التي تبث برامج تناقش كل القضايا موضع اهتمام الرأي العام، و كان من شأن ما تقدم توسيع دائرة حرية التعبير في المجتمع، بحيث يمكن القول بأن التيارات و التوجهات الفكرية كافة أصبحت لديها الأداة الإعلامية التي يمكن أن تصل من خلالها للمواطنين.

---

[1]- علي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 119 - 120.

[2]- علي الدين هلال، و آخرون، **الصراع من أجل نظام سياسي جديد**، القاهرة الدار المصرية اللبنانية ، 2013، ص 32.

[3]- علي الدين هلال، **النظام السياسي المصري بين إرث الماضي و آفاق المستقبل**، مرجع سبق ذكره، ص 122.

* الحرص على الاستقرار السياسي، و يبرز ذلك في منهج الرئيس مبارك في عدم اللجوء إلى أسلوب الصدمات، و التدرج في طرح السياسات العامة و تغييرها، و تمهيد الرأي العام لها، و تنفيذها على مراحل.[1]

ب- الإصلاح الاقتصادي: بدأ عهد مبارك في عام بلغت فيها العائدات النفطية ذروتها، حين شكلت صادرات النفط 60 في المائة من مجمل الصادرات، بداية شجع هذا الوضع الرئيس الجديد حسني مبارك على إتباع سياسية إرضائية في توزيع أوسع للريع، و كذلك بسياسة أكثر انفتاحا على المستوى السياسي، لكن في ظل استمرار الاختلالات الاقتصادية الهيكلية و تراجع العائدات الريعية قامت الديون الخارجية، و مع الهبوط الحاد في أسعار النفط في منتصف الثمانينات، تخلفت مصر عن سداد ديونها، و اضطرت إلى مفاوضة المنظمات الدولية لإعادة جدولتها.[2] تمثلت أهم التطورات الاقتصادية في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، و إبرام مجموعة من الإتفاقيات مع صندوق النقد الدولي يهدف إلى إزالة القيود على النشاط الاقتصادي و الاستثمار، و تشجيع دور القطاع الخاص، و ترشيد دعم الدولة للسلع و الخدمات، و تحرير التجارة الداخلية و الخارجية، و تطوير قطاع الأعمال بما يزيد من قدرته التنافسية و تحويل جزء من وحداته إلى القطاع الخاص.[3]

لكن أصبحت هذه السياسات العامة للدولة، منبثقة عن خطو واضحة المعالم، هدفها الإبقاء على أمن و سلامة النظام دون المساس بالدستور و مؤسساته، و عليه فهذا الانفتاح السياسي كان ضرورة أمنية أكثر منه سياسية بهدف تخفيض حدة الاحتقان السياسي، لكنه في السنوات الأخيرة واجه إنتقادات حادة سيطرته على الحكم و محاولة تدمير كل القوى المعارضة و تزوير الانتخابات البرلمانية و تكريس سيطرة الحزب الوطني على السلطة إضافة إلى العمل بقانون الطوارئ.[4]

2/ الإطار الدستوري

شهد الدستور المصري ثلاث تعديلات، و قد تمثل التعديل الأول في يوليو عام 1979 حين تقدم أكثر من ثلث أعضاء مجلس الشعب بطلبات لتعديل الدستور، إستنادا لحكم المادة (189) و قد تضمنت اقتراحات بتعديل بعض المواد و إضافة مواد جديدة إلى أحكامه، و في 22 ماي 1980 وافق الشعب في استفتاء على التعديل الدستوري، الذي تضمن خمس مواد هي: (1، 2، 4، 5 و 77)، و إضافة باب جديد هو الباب السابع الخاص بإنشاء مجلس الشورى و سلطة الصحافة.

---

[1]- علي الدين هلال ،نفس المرجع السابق ،ص 124.

[2]- عزمي بشارة، **ثورة مصر: الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير** ،مرجع سبق ذكره، ص 158.

[3]- علي الدين هلال، **النظام السياسي المصري بين إرث الماضي و آفاق المستقبل**، مرجع سبق ذكره، ص 158.

[4]– عزيزة علوي، **التحولات السياسية في مصر و تونس 1981-2011، دراسة مقارنة**، مرجع سبق ذكره ،ص 104.

و كانت أهم التعديلات هي تعديل المادة (2) التي كانت تنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، لتصبح << المصدر الرئيسي للتشريع >> و تعديل المادة (5) التي كانت تنص على أن الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي في البلاد، و بمقتضى التعديل تم النص على أن النظام السياسي في جمهورية مصر العربية يقوم على أساس تعدد الأحزاب، كما تم تعديل المادة (77) التي كانت تنص أن مدة الرئاسة هل ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء و يجوز إعادة إنتخاب رئيس الجمهورية لمدة تالية و متصلة. لإطلاق مدد تولي منصب رئيس الجمهورية، حيث نص التعديل على أنه << يجوز إعادة إنتخاب رئيس الجمهورية لمدة أخرى >>

* التعديل الثاني في 26 فيفري 2005 فاستنادا إلى حكم المادة (189) من الدستور، طلب الرئيس مبارك من مجلس الشعب و الشورى تعديل المادة (76) من الدستور و إضافة مادة جديدة إلى نصوصه ليكون إنتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر من جميع أفراد الشعب الذين لهم حق الانتخاب، و تحقيق جميع الضمانات التي تكفل تقديم أكثر مرشح إلى الشعب ليفاضل بينهم و يختار منهم بإرادته الحرة، و بتاريخ 25 ماي 2005، وافق الشعب في استفتاء عام على هذا التعديل.[1]

* التعديل الثالث في 26 ديسمبر 2006 طلب الرئيس مبارك من مجلسي الشعب و الشورى إجراء تعديل في (34) مادة من مواد الدستور، و قام المجلسان بمناقشة التعديلات و الموافقة عليها وفقا للخطوات و الإجراءات التي حددها الدستور و وافق عليها الشعب في استفتاء عام في 26 مارس 2007.

و بصفة عامة فإن الرئيس مبارك طيلة سنوات حكمه لا يميل إلى إدخال تعديلات على الدستور، رغم المطالبات المجتمعية بذلك في حقبتي الثمانينات و التسعينات و في مطلع القرن الحادي و العشرين، إزداد الشعور بأهمية الحاجة إلى تعديل دستور 1971، على ضوء الاعتبارات التالي:

أ- إتساع الفجوة بين ما ورد في متن الدستور و الممارسة الفعلية، و بروز تناقضات واضحة بين مواد الدستور و الواقع، مثل وصف النظام الاقتصادي لمصر بأنه << النظام الاشتراكي الديمقراطي >> (مادة 4)، أو الإشارة إلى تنظيم الاقتصاد القومي << وفقا لخطة تنمية شاملة >> (مادة 23)، و أن الشعب يسيطر على كل موارد الإنتاج (مادة 24)، أو الإشارة إلى << الملكية العامة هي ملكية الشعب و تتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام، و أن القطاع العام يقود التقدم في جميع المجالات و يتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية >> (مادة 30)، و أن << الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل، و ينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي و في إطار خطة التنمية >> (مادة 32)، فكل هذه المفاهيم ارتبطت بفترة سابقة و بسياسات لم يعد النظام يتبناها.

[1]- علي الدين هلال، **النظام السياسي المصري بين إرث الماضي و آفاق المستقبل**، مرجع سبق ذكره، ص 65.

ب- إزدياد المطالبة من جانب الأحزاب و القوى السياسية بتعديل الدستور، و كان أحد مظاهر ذلك ما حدث في سبتمبر 2004، و اتفاق عدد من أحزاب المعارضة ضمت الوفد و التجمع و الناصري و الأمة و العمل و مصر 2000 و الجيل و الوفاق القومي على برنامج للتعديل الدستوري، تمثلت أهم عناصره في اختيار رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح و لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة، و قيام نظام برلماني يكفل إعادة توزيع الاختصاص داخل السلطة التنفيذية بين رئيس الجمهورية و رئيس مجلس الوزراء، بحيث تكون لرئيس مجلس الوزراء سلطات حقيقية تقابل هذه المسؤولية، كما طالب نادي القضاة بتعديل بعض مواد الدستور، بما يكفل مزيدا من الحقوق و الحريات السياسية و الاقتصادية، فضلا عن ذلك كانت المطالبات بتعديل الدستور إحدى المطالبات الرئيسية لقطاع عريض من النخبة الفكرية، و قد نادى البعض بحاجة مصر إلى إصلاح دستوري شبيه بما أقدمت عليه من إصلاح إقتصادي إلا أن موقف الرئيس مبارك تمثل في عدم التجاوب مع الدعوات إلى تعديل الدستور، على أساس أن دستور 1971 يتسع لاستيعاب التطورات الحادثة في المجتمع.[1]

لا تنشأ الدساتير في فراغ، و إنما في ظل واقع سياسي و اقتصادي و قانوني تتأثر به و تؤثر فيه، ففي البداية تكون هناك مرحلة تطابق بينها و بين الواقع، و تظل تعمل مادام أنها لم تثر مشكلات، و مع تغير الواقع بشكل جوهري يحدث الانفصال بين الدساتير و الواقع الذي تتضمنه، فتنشأ الحاجة للتعديل و التغيير، و للنصوص القانونية تتطور استجابة لاحتياج ما سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا، و هي تعبر عن مجمل التوازنات السائدة في المجتمع الذي أنتج النص، و تتحدد طريقة عمل النصوص القانونية بذات الموازين و القوى ذاتها.[2]

3/ الإطار المؤسسي

بموجب دستور 1971 و الذي عدل عام 1980، تعد مسألة الفصل بين السلطات من أكثر الموضوعات إثارة للجدل، حيث يرى البعض أنها سلطات واسعة تجعل من شاغل منصب الرئاسة متحكما في جميع مناحي الحياة في البلاد و مهيمنا على مختلف أوجه عمل الدولة، إلا أن الدستور المصري كغيره من السلطات الحديثة، أقر تقسيم سلطات الجمهورية المصرية إلى ثلاثة أقسام: السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية.

1- السلطة التنفيذية:

أقام الدستور المعدل في 1980 نظاما يعتمد على ثنائية السلطة التنفيذية، بحيث تتوزع الاختصاصات بين رئاسة الجمهورية و الحكومة، إلا أن هذه الثنائية ليست متساوية أو متوازنة و إنما

[1]- علي الدين هلال ،نفس المرجع السابق، ص 67 - 68.
[2]- نفس المرجع، ص 97.

تميل لترجيح كفة رئيس الجمهورية الذي يتمتع بسلطات أوسع مما تتمتع بها الحكومة و وزرائها، و تتضح هذه الثنائية في هيكل السلطة التنفيذية من خلال المادتين 137 و 138 من الدستور، حيث تنص المادة 137 على أن << يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية، و يمارسها على الوجه المبين في الدستور، و تضيف المادة التالية إلى ذلك بالنص على أن << يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة، و يشرفان على تنفيذها على الوجه المبين في الدستور >>.[1]

و تمكينا للرئيس ممارسة هذه الصلاحيات، منحته المادتان 141 و 142 من الدستور حق تعيين رئيس الوزراء، و نوابه، و الوزراء و نوابهم، و إعفاء أي من هؤلاء المسئولين من مناصبهم، بالإضافة إلى حق دعوة مجلس الوزراء للاجتماع، و لترأس اجتماعاته التي يحضرها.

من هذه المواد مجتمعة، نخلص إلى أن الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية و المسئول الأول، لم ينفرد بشكل مطلق بوضع و تنفيذ سياسات و برامج الدولة، و إنما كانت الحكومة تشاركه في رسم السياسات العامة و في تنفيذها، و إن كانت بمثابة الشريك الأضعف و الأصغر في السلطة التنفيذية.[2]

الحكومة: حسب دستور 1971 و المعدل 1980، و الذي استهل بتعريف الحكومة بأنها << الهيئة التنفيذية و الإدارية العليا للدولة >> و التي تتكون من رئيس الوزراء و نوابه و الوزراء و نوابهم، كما أناطت المادة 156 بالحكومة ممارسة مجموعة من الاختصاصات هي: مشاركة الرئيس في وضع السياسة العامة للدولة و الإشراف على تنفيذها، و تنسيق أعمال الوزارات و الهيئات الحكومية، و إصدار القرارات الإدارية، و إعداد مشروعات القوانين، و إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة، و ملاحظة تنفيذ القوانين و حفظ الأمن و حماية حقوق المواطنين. كما وصف الدستور الوزير بأنه << الرئيس الإداري الأعلى لوزارته >> و كلفه برسم سياسة الوزارة في حدود السياسة العامة للدولة.[3]

بصفة عامة، اتسم الجهاز الحكومي في مصر بجملة من السمات كان لها تأثيراتها المباشرة على التطور الديمقراطي في مصر منها:

---

[1]- تم تعديل المادة 138 في عام 2007 لتنص على ما يلي: **<< و يمارس رئيس الجمهورية الاختصاصات المنصوص عليها في المواد 144، 145، 146، 147، بعد موافقة مجلس الوزراء و الاختصاصات المنصوص عليها في المواد 108، 148، 151 بعد أخذ رأيه >> و رغم أن هذه الخطوات إيجابية في اتجاه الحد من السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية، إلا أنها تظل محدودة الفاعلية و الأثر في النظام السياسي المصري الذي جعل رئيس الوزراء و حكومته تابعين لرئيس الدولة و منفذين لتوجيهاته. و بالتالي، كان من المستبعد في ظل النظام القائم آنذاك أن تؤدي هذه التعديلات إلى تغير ملموس في أساليب و آليات القرار في مصر.**

[2]- محمود شريف بسيوني، محمد هلال،**الجمهورية الثانية في مصر**، مصر: دار الشروق، الطبعة الأولى ، 2012، ص 353 - 354.

[3]- نفس المرجع، ص 382.

- تضخم حجم الجهاز الحكومي و الإداري و هو ما يظهر بوضوح في عدد الوزارات و الهيئات و الأجهزة و المؤسسات الحكومية و في عدد الموظفين في الحكومة و ما تمثله مرتباتهم و مكافآتهم من ميزانية الدولة، لذلك فقد أصيب الجهاز الحكومي و الإداري بالبيروقراطية السلبية التي أثرت سلبا في كفاءته و في فاعليته.

- انتشار الفساد الإداري في الأجهزة و المؤسسات الحكومية و هو ما يتجلى في ظواهر الرشوة و المحسوبية و إهدار المال العام و غيرها، فأصبحت هذه المؤسسات تعاني من ضعف الفاعلية و تدني مستوى الأداء.

- ضعف التنسيق بين الوزارات المختلفة، مثال ذلك عدم تلبية مخرجات مؤسسات التعليم لاحتياجات سوق العمل.[1]

2- السلطة التشريعية:

نص الدستور المصري المعدل في 1980 على أن السلطة التشريعية مكونة من مجلسين هما مجلس الشعب و مجلس الشورى، حيث اتسمت الحياة البرلمانية في عهد مبارك بالاستقرار، إلا أنه تم حل مجلس الشعب في عامي 1984 و 1987 و ذلك بناءا على حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون الانتخابات الذي أجريت وفقا له انتخابات المجلس، و في عام 1190 الانتخابات البرلمانية بانتظام كل خمس سنوات، كان آخرها انتخابات مجلس الشعب عام 2010، و التي شابها تدخلات إدارية كثيرة كان من شأنها تشويه إرادة الناخبين، و عدم تعبير المجلس عن التيارات و القوى السياسية الفاعلية في البلاد، لذلك ما كاد المجلس يبدأ أعماله في ديسمبر 2010 حتى نشبت ثورة 25 يناير، مما أدى إلى توقف أعماله ثم صدور قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة بحله – مع مجلس الشورى – في فبراير 2012.[2]

- مجلس الشعب: حسب الدستور المصري المعدل في 1980، فإن الوظيفة الرئيسية و الأساسية لمجلس الشعب، و هي التشريع وسن القوانين، حيث نصت المادة 86 على أن << يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع >>، ثم أضافت هذه المادة لمهام المجلس بالإشارة إلى أنه << يقرر السياسة العامة للدولة، و الخطة العامة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و الموازنة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية >>، و تفعيلا لكون مجلس الشعب هو المعني أساسا بسلطة التشريع جاءت المادة 109 لتتيح لجميع أعضاء المجلس أن يتقدموا بمشروعات قوانين، فإن إجراءات طرح مشروعات القوانين من

[1]- عزيزة علوي، مرجع سبق ذكره، ص 106.
[2]- علي الدين هلال و آخرون، **الصراع من أجل نظام سياسي جديد** ،مرجع سبق ذكره، ص 49.

قبل أحد أعضاء مجلس الشعب تختلف قليلا عما هو متبع بالنسبة للقوانين المقدمة من الرئيس، فيتعين أن يحال المشروع إلى لجنة خاصة لدراسته قبل إحالته للجنة المختصة بموضوع المشروع لمناقشته، و ذلك لما تتمتع به السلطة التنفيذية من قدرات و إمكانات تتيح لها دراسة مشروعات القوانين و إعدادها بالشكل الملائم للعرض على السلطة التشريعية، و هي القدرات التي عادة ما لا تكون متاحة لأعضاء البرلمان، و هو ما أتاح الفرصة للحكومة بتمرير القوانين التي تريدها.[1]

أما بالنسبة لرقابة مجلس الشعب على أداء و عمل السلطة التنفيذية، و هو من أهم مهام السلطة التشريعية،و من أبرز ملامح و تطبيقات مبدأ التوازن بين السلطات الذي تتأسس عليه نظم الحكم الديمقراطي ، فإن أساليب الرقابة الأقل تأثيرا كالأسئلة و المشاركة في المناقشات هي التي تطغى على النشاط الرقابي للمجلس مقارنة بأساليب الرقابة الأكثر فاعلية مثل الاستجوابات و تشكيل لجان لتقصي الحقائق.[2]

- مجلس الشورى: أضيف هذا المجلس إلى السلطة التشريعية المصرية بموجب تعديل دستوري في عام 1980، و كانت أغلب صلاحيات المجلس وفق نص تعديلات 1980 الدستورية الاستشارية، فكانت المادة 195 تنص على وجوب أخذ رأي المجلس في مجموعة من الأمور التشريعية و القانونية، من دون أن يكون رأي المجلس إلزاميا، إلا أن التعديلات الدستورية التي أقرت في 2007 عادت و راجعت صلاحيات مجلس الشورى و وسعتها لتمنحه سلطات تشريعية من خلال اشتراط موافقة المجلس على التعديلات الدستورية المقترحة من قبل رئيس الجمهورية أو مجلس الشعب، و مشروعات القوانين المحكمة للدستور، و بعض أنواع المعاهدات الدولية، فيما أبقت التعديلات الدستورية الأخيرة على المهام الاستشارية لمجلس الشورى من خلال النص على ضرورة أخذ رأي المجلس في بعض الأمور، من بينها خطة التنمية الاقتصادية للدولة، و مشروعات القوانين التي يرى الرئيس إحالتها إليه، و ما يطلب الرئيس التعرف على رأي المجلس بشأنه من أمور تتصل بالسياسة العامة أو الشؤون الخارجية.[3]

أما بالنسبة لتشكيل مجلس الشورى، فقد قسمت نصوص الدستور و تعديلاتها عضوية المجلس إلى ثلثين ينتخبان بالاقتراع السري المباشر، بحيث يكون نصفهما العمال و الفلاحين، و ثلث يعينهم رئيس الجمهورية، من دون أن يشترط أن يكونوا من العمال و الفلاحين و تكون عضوية المجلس ستة أعوام، و قد طالب كثير من الخبراء و السياسيين في أعقاب ثورة 25 يناير بإلغاء مجلس الشورى إما لأن معظم

[1]- محمود شريف بسيوني، نفس المرجع السابق، ص 395 - 396.
[2]- عزيزة علوي، مرجع سبق ذكره، ص 107.
[3]- محمود شريف بسيوني، مرجع سبق ذكره، ص 405.

اختصاصاته استشارية، و إما بسبب توظيف النظام السابق له كأداة للمجاملات السياسية و لمحاباة المقربين من السلطة.

3- السلطة القضائية: تمثل السلطة القضائية إحدى سلطات الدولة الثلاث، و تنبع أهميتها من أنها تقوم بوظيفة الفصل في الخلافات التي تنشأ بين أفراد المجتمع و بعضهم بعض، أو بيمهم و بين الهيئات الحكومية،أو بين تلك الهيئات، و ذلك يهدف إلى إعمال أحكام القانون و الحفاظ على الحقوق و تحقيق العدل، و يرتبط هذا الموضوع بقضية استقلال السلطة القضائية، لأن هذا الاستقلال هو ضمانة لحقوق التقاضي و المحاكمة العادلة للجميع، و استقلال القضاء و القضاة يتمثل في عدد من المظاهر أهمها: عدم تدخل السلطة التنفيذية في شؤون القضاة من حيث نظم التعيين و الترقية و التفتيش القضائي، و بسط ولاية القضاء على كافة المعاملات و الإجراءات التي تنظم حياة المجتمع، و عدم تعطيل القانون بسبب إعلان حالة الطوارئ أو الحكام العرفية.[1]

نص الدستور المعدل 1980 الفصل السابع من الباب الخامس لتنظيم السلطة القضائية و ذلك في 9 مواد أكدت المادتان الأولى و الثانية منها على مبدئي استقلال القضاء و القضاة، فجاءت المادة 165 بأن << السلطة القضائية مستقلة، و تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها و درجاتها، و تصدر أحكامها وفق القانون >>، و أضافت المادة التالية أن << القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، و لا يجوز أي سلطة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة، فمبدأ إستقلال القضاء لا يعني أن ينفصل القضاء عن الدولة و مؤسساتها، فالقضاء هو أحد الأعمدة الثلاثة التي ترتكز إليها الدولة، و إنما يقصد باستقلال القضاء أنه يتولى وحده الفصل في المنازعات القانونية المعروضة عليه دون تدخل سلطة أخرى، بالإضافة إلى عدم تلقيهم أوامر أو توجيهات من أي جهة و عدم خضوعهم لأي اعتبار سوى القانون و أحكامه.[2]

و في هذا الإطار، و تجسيدا لما جاء في المادة 173 من الدستور للسلطة القضائية بأن << يقوم على شؤون الهيئات القضائية، مجلس أعلى يرأسه رئيس الجمهورية و يبين القانون طريقة تشكيله و اختصاصاته و قواعد سير العمل فيه، و يؤخذ رأيه في مشروعات القوانين التي تنظم شؤون الهيئات القضائية >>، تعد هذه المادة تعبيرا آخر لطبيعة نظام الحكم الذي أقامه، حيث أضفت على رئيس الجمهورية - الذي يفترض انه يرأس السلطة التنفيذية و ليس غيرها – صفة رئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية الذي أناط به الدستور سلطة إدارة شؤون القضاء، و هو ما يعد إخلالا فادحا بمبدأ الفصل و التوازن بين السلطات.[3]

---

[1]- علي الدين هلال و آخرون، **الصراع من أجل نظام سياسي جديد**، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2]- محمود شريف بسيوني، مرجع سبق ذكره، ص 412.

[3]- نفس المرجع، ص 412 - 413.

يأتي دستور 1971 و تعديلاته الثلاثة 1980، 2005، 2007، ليحتل مركزا متقدما من بين الأسباب الكثيرة التي أودت بالنظام الحاكم في مصر إلى الهاوية، فاقتبس من النظم الرئاسية هيمنة الرئيس على السلطة التنفيذية و توليه رسم السياسات العامة للدولة و إدارة دفتها، من دون أن يأخذ ما يقابل هذه السلطات من صلاحيات واسعة تتمتع بها السلطة التشريعية، كما نقل من النظم البرلمانية فكرة وجود حكومة مسئولة سياسيا أمام السلطة التشريعية، إلا أنه جعلها حكومة مسلوبة الإرادة و خاضعة تماما لرئاسة الجمهورية التي لم يقرر الدستور في مواجهتها أي آلية لتقرير مسئوليتها السياسية، و فيما طبق الدستور فكرة ثنائية السلطة التنفيذية و تقاسمها بين رئاسة الجمهورية و الحكومة، إلا أنه جعلها ثنائية غير متوازنة و غير متكافئة تابعة للرئيس.

ثانيا / بنية المجتمع المدني في مصر

1- الأحزاب السياسية في مصر:

أ/ الملامح العامة للتجربة الحزبية في مصر 1981 – 2011

على الرغم من وجود زيادة كبيرة في عدد الأحزاب، إلا أن هذه الزيادة العددية لم ترافقها زيادة في حيوية الحياة الحزبية، أو تفعيل دور الأحزاب في الحياة السياسية، و مازال حضور هذه الأحزاب لدى الرأي العام محدود إلى حد كبير، بل يكاد يكون منعدم، و في عدد من استقصاءات الرأي العام تبين أن غالبية المواطنين ليسوا على معرفة بأسماء أغلب هذه الأحزاب، ناهيك عن معرفة برامجها أو أسماء قياداتها.[1]

و قد اتسمت التجربة الحزبية في مصر بعدة سمات أهمها ما يلي:

- عدم التوازن في النظام و هيمنة حزب كبير

على الرغم من التعددية الحزبية في مصر، إلا أن هذه الأحزاب ليست متكافئة أو متقاربة في أحجامها و أوزانها، حيث هناك حزب حاكم له مجموعة من المصالح المتشابكة و وراءه سلطة تحميه في كل المحافظات و مختلف المراكز و القوى و أحزاب أخرى تتفاوت أحجامها بين الصغيرة و الأصغر و ليس له مقار، و حزب له أغلبية كبيرة في البرلمان من بداية الحياة الحزبية، و أحزاب يتأرجح تمثيلها في البرلمان و انحسر تمثيلها في انتخابات مجلس الشعب 2005 بين 6 مقاعد و مقعدين و مقعد واحد و أغلبية عددية من الأحزاب لا تمثيل لها.[2] و هذه السمة بشأن وجود حزب

[1]- علي الدين هلال، **النظام السياسي المصري بين إرث الماضي و آفاق المستقبل**، مرجع سبق ذكره، ص 208.
[2]- فتحي السيد عبده، **السياسة و المجتمع رؤية مستقلة للثورة و الديمقراطية و الأحزاب السياسية** ، مرجع سبق ذكره، ص 257.

رئيسي و أحزاب صغيرة أخرى لا تخرج عن ميراث الخلفية المفهومية للأحزاب من بدء التجربة الحزبية، حيث كان المفهوم الأولى هو الحزب الوطني و الحزب الآخر غير وطني أولا تعرف تسميته بمعنى أن الوطني هو حزب واحد و لا يمكن أن يتصور وجود حزب آخر يعمل لمصلحة أو لهدف غير الهدف الوطني.

كما نجد جذور ذلك في الممارسة في حقبة ما قبل ثورة 1952 حيث كان حزب الوفد هو الحزب الجماهيري الكبير، و على جانبيه أحزاب صغيرة هامشية متجدد وزنها في الحياة السياسية إلى حد كبير بمقدار ما تتلقاه من دعم من الملك أو الانجليز، ثم نجد الممارسة الفعلية لذلك في أبرز صورها في التنظيم السياسي الواحد.[1]

و لذلك يعني استمرار الحزب الكبير الذي يمثل التيار الرئيسي في الحياة السياسية بينما تظل الأحزاب ضعيفة و هامشية، فمصر لم تعرف نظام الحزبين الكبيرين اللذين يتبادلان فيما بينهما على النحو الموجود في أمريكا و بريطانيا، كما أنها لم ترف وجود أحزاب منافسة و متقاربة القوة و لذلك فإنه ليس غريبا أن حالة الأحزاب المصرية في بداية القرن الحادي و العشرين هي ذاتها حالتها في بداية القرن العشرين، و أن الحزب الوطني الذي أسس عام 1907 هو نفسه حزب الوفد الذي أسس عام 1918 و هو عينه الحزب الوطني عام 1978 جميعها تحمل الجينات الوراثية نفسها لمفهوم معين للحزب، يدمج ما بين الأمة و الحزب.[2]

- فشل التحالفات و الائتلافات الحزبية

شهدت التجربة الحزبية بروز مشروعات و تصورات لتحالفات بين أحزاب المعارضة، على مستوى ثنائي و جماعي، و لكن مختلف هذه التحالفات أو الائتلافات انتهت إلى الفشل.

و إذا تتبعنا تجارب الائتلافات بين أحزاب المعارضة، فإننا نجد سلسلة من التحالفات بين الأحزاب و القوى السياسية التي بدأت من العام 1977 بتأسيس لجنة الدفاع عن الحريات، مرورا باللجنة القومية للدفاع عن الديمقراطية التي تأسست عام 1983 و لجنة التنسيق بين الأحزاب و القوى السياسية التي تأسست عام 1995، و الجبهة الوطنية للإصلاح و التغيير التي تأسست عام 2005 و أخيرا ما سمي بالائتلاف الديمقراطي الذي تألف بين أربعة أحزاب معارضة هي أحزاب: الوفد و التجمع و الناصري و الجبهة الديمقراطية عام 2008.و قد كان مصير معظم هذه التحالفات الفشل.

---

[1]- نصر محمد عارف، **أزمة الأحزاب السياسية في مصر: دراسة في إشكاليات الوجود و الشرعية، دراسة إستراتيجية** ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية و الأهرام، عدد 132، 2003 ، ص 5.

[2]- فتحي السيد عبده، مرجع سبق، ذكره ص 258.

كما شهدت الانتخابات المصرية تحالفات، تمثلت في تحالف الإخوان المسلمين مع الوفد في 1984، و تحالف الإخوان مع العمل و الأحرار في 1987، و لكن لم يقدر لهذه التحالفات الاستمرار بسبب اختلاف مصالح كل طرف، فقد رأى حزب الوفد في هذا التحالف تدعيما لقوته السياسية و لمكانته بعد عودته إلى الساحة، أما الإخوان المسلمين فكانوا يبحثون عن الغطاء الشرعي، الذي يتيح لهم المشاركة في مجلس الشعب، و من ثمة كانت المصالح السياسية التي دفعت لتحقيق التحالف أقوى من كل الخلافات في الرأي بين الطريفين، و حصل التحالف في انتخابات 1984 على نسبة 15,13 % من نسبة الناخبين و عدد 57 مقعدا من أصل 448 مقعدا، و لكن التحالف انتهى بأزمة ثقة بين الطرفين.[1]

و في عام 1995 أعلن عن تشكيل لجنة التنسيق بين الأحزاب و القوى السياسية عقب النتائج الهزيلة التي حققتها أحزاب المعارضة في الانتخابات غير أن اللجنة لم يكن لها تأثير يذكر في الواقع السياسي، و انفضت عشية انتخابات 2000، و في عام 1999 فشلت الأحزاب و القوى المشكلة للجنة التنسيق بين الأحزاب و القوى السياسية في تنفيذ اقتراح بتأسيس جبهة الإصلاح السياسي و الديمقراطية تضم ممثلين للأحزاب و القوى السياسية و الشخصيات الديمقراطية العامة و مراكز حقوق الإنسان و النقابات و أساتذة الجامعات و فقهاء القانون و المفكرين و الكتاب و إنهاء مشروع الجبهة الوطنية للإصلاح السياسي و الديمقراطي في مهده.[2]

و في انتخابات 2005 نشأ تحالف غير رسمي بين جماعة الإخوان المسلمين و أجهزة الأمن التابعة للحزب الوطني آنذاك بأن يعطوا مساحة كبيرة من الحرية في الدعاية الانتخابية لجماعة الإخوان المسلمين لم يكن مسموح بها في الماضي و اعترف المرشد العام للإخوان المسلمين (محمد مهدي عاكف) و كان الحزب الوطني يهدف من ذلك إلى إقصاء رموز المعارضة من الوفد و التجمع و الناصري على سبيل المثال تمهيدا لملف التوريث الذي بدأ في 2004 حيث جاءت المادة 76 في تعديلها الأول في 2005، ثم التعديل الأخير في 2007، و لكن هذا التحالف بعد أن حقق هدفه انتهى في أعقاب انتخابات 2010 هذه الانتخابات شهدت العديد من المخالفات، حيث كان الهدف الرئيسي من انتخابات 2010 هو ملف التوريث من خلال المادة 76 في تعديلها الأخير عام 2007 و انتهت انتخابات 2010 بفوز ساحق للحزب الوطني و عدد قليل من أحزاب المعارضة اختارهم الحزب الوطني فيما سمي بـ " كوتة المعارضة ". فكانت هذه الانتخابات المخالفة لكل قوانين الانتخابات في الحياة السياسية المصرية و كانت من بين الأسباب التي دع إليها ثورة 25 يناير 2005.[3]

---

[1]- علي الدين هلال، **النظام السياسي المصري بين إرث الماضي و آفاق المستقبل**، مرجع سبق ذكره، ص 326 - 327.

[2]- دعاء حسين علام ، **أحزاب المعارضة و انحسار الدور في وقت الاستحقاقات**، مجلة الديمقراطية ، يناير2006، ص 142 - 144.

[3]- فتحي السيد عبده، مرجع سبق ذكره، ص 261.

- الانشقاقات و الانقسامات

تعد الانشقاقات الحزبية أهم سمة اتسمت بها التجربة الحزبية في مصر، فقد عرفت أغلب الأحزاب المصرية ظاهرة الانشقاق بما فيها الأحزاب الكبيرة نسبيا كأحزاب الوفد و الناصري، الأحزاب الصغيرة كحزب مصر الفتاة و حزب العدالة و الإجتماعية، و حزب الخضر، و حزب مصر، ... الخ، و أيضا الأحزاب الجديدة كحزب الغد و حزب الجبهة الديمقراطية و هو ما أدى إلى تجميد عدد كبير منها و هو الوضع الذي أدى إلى غياب هذه الأحزاب عن الشارع.[1]

إلا أن معظم الدراسات يشير إلى أن الانقسامات و الانشقاقات الحزبية في أغلبها، غير راجعة إلى عوامل إختلاف في الفكر و الرؤى أو الأيدلوجيات و إنما اختلافات و خلافات شخصية على المواقع و المناصب، حيث تراجعت ظاهرة الانشقاقات الناتجة عن الصراع بين الأجيال داخل الحزب الواحد، بعد أن أصبح دوران النخبة الحزبية يتم بوتيرة أسرع إن سلما أو عنفا، و شهدنا مرحلة الصراع بين القيادات الحزبية أو بين اثنين يتنافسان على رئاسة الحزب و لكل منهما مؤيدوه، و قد ارتبطت هذه الظاهرة بطرق مختلفة في إدارة الخلافات كاللجوء إلى تحرير محاضر في أقسام البوليس، أو الاعتداءات البدنية على الخصوم، أو عقد مؤتمرات تنصيب للقيادات المنشقة، و يرافق كل ذلك دائرة لا تنتهي من الصراعات و الاتهامات بالخيانة بين رفاق الحزب الواحد، ترتب عليها تجميد سبعة أحزاب، بناء على المذكرات المقدمة لها من الشخصيات و الفرق المتناحرة في كل حزب، و التي تهتم فيها كل منها الأخرى بمخالفة النظام الأساسي للحزب.[2] و يمكن إرجاع ظاهرة الانشقاقات الحزبية إلى مجموعة من العوامل، منها القطيعة المؤسسية التي أعقبت إنقطاع الحياة الحزبية في مصر من عام 1952، حتى منتصف السبعينات، حيث أثرت تلك القطيعة على تقاليد التكوينات الحزبية، كما أن الطريقة التي نشأت بها الأحزاب المصرية جعلتها أحزابا شخصية بمعنى التفاف مجموعة من الناس حول شخص بعينه، مما يؤدي إلى وجود الرئيس و غياب البرامج و القضايا، أضف إلى ذلك التناقضات الشخصية و الصراع حول مواقع القيادة.

- غياب الديمقراطية داخل الأحزاب

تتسم أغلب الأحزاب المصرية بغياب الممارسة الديمقراطية الداخلية فيها، على نحو ما يتضح من طريقة صنع القرار الداخلي بها، و من ثم تعاني من ضعف المصداقية في أبرز المطالبات السياسية التي تطرحها على النظام السياسي، و هي المطالبة بمزيد من الديمقراطية و لاشك في أن الأحزاب كمؤسسات للتنشئة السياسية و إعداد الكوادر لا يمكن أن تقوم بدورها او تمارس نشاطها من دون

[1]- آية نصار و آخرون، **الثورة المصرية: الدوافع و الاتجاهات و التحديات**، بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الطبعة الأولى،2012، ص 197.

[2]- علي الدين هلال، **النظام السياسي المصري بين إرث الماضي و آفاق المستقبل**، مرجع سبق ذكره، ص 330.

التدريب على صناعة القرار بشكل ديمقراطي، و تقاس الديمقراطية داخل الأحزاب بعدد من المؤشرات منها: البناء التنظيمي، و عملية صنع القرار الحزبي، و دوران النخبة الحزبية و إدارة الصراع داخلها.
و فيما يتعلق بعملية صنع القرار الحزبي، تشهد صناعة القرارات داخل أغلب الأحزاب الانفراد من جانب رئيس الحزب، بالتعاون مع حلقة ضيقة من النخبة الحزبية، و في الأغلب هيمنة رئيس الحزب على السلطة السياسية، و فيما يتعلق بدوران أو حراك النخبة، تشهد معظم أحزاب المعارضة شبه جمود في قياداتها، حيث تراجع التصعيد و الحراك النخبوي، فضلا عن شيوع قيم الشخصانية و الشللية و العائلية، و فيما يتعلق بالصراع على السلطة و النفوذ، تعاني معظم أحزاب المعارضة من استئثار رئيس الحزب بالسلطة المطلقة، فضلا عن دوره المحوري عند التدخل لإدارة الصراع على النفوذ داخل الحزب[1] ، أن السمة الخاصة بغياب أو نقص الديمقراطية الداخلية في الأحزاب لها جذورها في الأحزاب المصرية، وفي هذا الصدد خلصت إحدى الدراسات لأحزاب فترة ما قبل عام 1952 إلى أن كل أحزاب تلك الفترة افتقدت إلى الديمقراطية الداخلية، و تركزت السلطة داخلها في المستوى القيادي، و خصوصا الرئيس الذي امتلك حق تحديد شكل و اختصاصات المستويات الأخرى، بشكل حال بينهما و بين المشاركة في إدارة الحزب و إفراز سياساته، بهد أن انحصرت مهام المستوى القاعدي في جذب الأنصار و الأعضاء خلف الحزب في المعارك الانتخابية، دون أن يعتمد عليه في إعداد الكوادر و الإسهام في إدارة الحزب و إقرار سياساته، و قد أدى تركيز السلطة في يد المستوى القيادي و تهميش المستوى القاعدي إلى غياب فعالية المستوى في كل حزب.

- ضعف المنافسة في الانتخابات

إن السمة التي ترتبط إرتباطا وثيقا بسيطرة النظام الحاكم على العملية الانتخابية، فضلا عن جملة القيود القانونية و الإدارية التي مارستها السلطة للحد من قدرة أحزاب المعارضة على المنافسة في الانتخابات، طريقة النشأة الفردية لعدد كبير من هذه الأحزاب مضافا إليها غياب الجدية، و ارتباطها بعلاقات مع الحزب الحاكم، كل هذا ساهم في ضعف المنافسة، فكانت النتيجة أن عددا قليلا جدا من الأحزاب السياسية حصل على مقاعد في البرلمان، بل إن عددا آخر آخذ في تقديم أعداد قليلة جدا للمنافسة على الانتخابات، و لم يتمكن أي حزب معارض في أي مرحلة من تقديم المرشحين لكل الدوائر الانتخابية.[2]

و من ثم تلاحظ ضعف نسبة التأييد السياسي الشعبي من جانب الناخبين و ضعف المشاركة السياسية، في انتخابات عام 2005، رغم حصول الحزب الوطني في هذه الانتخابات على نسبة 72 بالمائة من المقاعد، إلا أن تلك النسبة عبرت عن إرادة 18.6 بالمائة فقط من المسجلين في الجداول، 71 بالمائة من

[1]- علي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 331 - 332.
[2]- آية نصار و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 197 - 198.

المشاركين في الانتخابات، بينما عبرت عدد المقاعد التي حصل عليها مرشحوا الإخوان المسلمين عن إرادة 6 بالمائة من المسجلين، 23 بالمائة من الناخبين المشاركين، و عبرت نسبة مقاعد نواب الأحزاب السياسية عن إرادة 1.4 بالمائة من المسجلين، 2.4 بالمائة من الناخبين.[1] و يزداد هذا الضعف عندما تقارن بين نسب التصويت في المدن مقارنة بالريف، حيث لم تتجاوز نسبة من أدلوا بأصواتهم 10 بالمائة في انتخابات 2005 في دائرتي الساحل و روض الفرج، بل و تدنت إلى أقل من ذلك في دائرتي قصر النيل و المنيل، و إن كانت قد ارتفعت نسبة المشاركة إلى حد ما في المناطق الجنوبية، حيث بلغت في نجع حمادي و شبين التناظر 32 بالمائة.[2]

بصفة عامة، إن السمة الغالبة هي ضعف المشاركة السياسية، مع ملاحظة أن المدن قد اتسمت بتدن بالغ في نسب المشاركة السياسية مقارنة بمحفظات الريف.

- المعاناة الاقتصادية

لعل إحدى أهم سمات الأحزاب السياسية المعارضة، المعاناة الاقتصادية الشديدة، حيث فشلت أغلبية هذه الأحزاب في تأمين موارد ثابتة لها، و اعتمدت إعتمادا كبيرا على الإعانات التي قدمها لها النظام، و مع أن الأحزاب عادة تمول نفسها من خلال العضوية السنوية، و التبرعات، و موارد بعض الصحف أو المشاريع التي تديرها، عانت أحزاب المعارضة من قلة عدد المنتسبين إليها فضلا عن أن عددا كبيرا منها إما أن يكون إمتلك صحفا ضعيفة التوزيع و المبيعات، أو لم يكن يمتلكها، إضافة إلى ذلك عمد النظام السياسي الحاكم إلى خنق الأحزاب المعارضة ماليا، في حين استخدم دعمه للأحزاب المرضي عنها في شكل أموال سائلة أو تسهيلات عقارية و إدارية.[3]

ب- الحزب الوطني الديمقراطي

منذ أن تأسس الحزب الوطني في عام 1978 و هو المسيطر على السلطتين التنفيذية و التشريعية، حيث حصل على الأغلبية الساحقة في مجلسي الشعب و الشورى بنسبة تأرجحت دائما بين 80 و 90 بالمائة في انتخابات لمجلس الشعب 2005 و مجلس الشورى لعام 2007 و الانتخابات المحلية في 2008، حيث يعد ذات الأغلبية البرلمانية منذ نشأته.[4] ، و تعتمد عامة الحزب و قياداته على الوزراء و التكنوقراط و العسكريين و رجال الأعمال، و قد شاد أقوى زعماء الحزب مراكزهم بصفتهم وزراء أولا و أنهم شغلوا مناصب حكومية و حزبية و لكن القاعدة الحقيقية لسلطتهم تكمن في الحكومة، و المفروض بالقادة أن ينتخبوا من القاعدة، و لكن الانتخابات لا تتكرر بانتظام، كما أن الترشيحات و الإعفاءات التي تجريها الرئاسة قد لعبت الدور الأول في تشكيلات الزعامة، كما يعتمد التقدم إلى الأعلى

[1]- علي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 232.
[2]- **التقرير الاستراتيجي العربي، 2000 – 2001 .**القاهرة، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2001، ص 372.
[3]- آية نصار و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 198.
[4]- علي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 348.

في الحزب على الاختيار من أعلى أكثر مما يعتمد على قواعد الحزب، كما أصبحت الخدمة في الحزب أكثر أهمية نحو ولوج صفوف النخبة في القنوات الوظيفية و الأكاديمية، حيث يأتي في قمة الحزب المكتب السياسي الذي يرأسه رئيس الجمهورية و له سكرتير، ثم المجموعة البرلمانية للحزب التي يندمج نوابها في بنية النظام، و هناك لجان على مستوى المحافظات و الأقاليم يرأسها أمناء سر الحزب.[1]

و في عام 2002 انضم جمال مبارك للحزب الوطني الديمقراطي، حيث شهد عام 2002 صعوده القوي في سلم الحزب، بتوليه منصب أمين لجنة السياسات، التي تولت رسم السياسات للحكومة و مراجعة مشروعات القوانين التي تقترحها حكومة الحزب قبل إحالتها إلى البرلمان، كما شغل منصب " الأمين العام المساعد " و " أمين السياسات " للحزب في عام 2007، و مع صعوده السريع و ظهوره القوي على الساحة السياسية أصبح اسمه متداولا كخليفة محتملا لوالده على رأس الحزب، و مرشحه للانتخابات الرئاسية القادمة.[2]

و شهد الحزب بشكل دوري و منتظم منذ عام 2002 انعقاد مؤتمرات سنوية عامة كانت مهمتها الأساسية تقديم رئيس " أمانة السياسات " فمنذ المؤتمر العام الأول للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، في سبتمبر 2002، طرح جمال مبارك شعار " فكر جديد " تعبيرا عن التوجهات الإصلاحية التي يقودها، إلى جانب عضويته في مكتب الأمانة العامة للحزب الوطني، و تضم اللجنة مجموعة من النخب الفكرية و الثقافية المصرية من مختلف الاتجاهات الفكرية و السياسية، و يتكون هذا الإطار الفكري الجديد من ثلاثة أجزاء، أولها يشير إلى " قيم التقدم " و أبرزها مفهوم المواطنة، التي تؤكد حقوق المواطن الأساسية و المساواة أمام القانون و أن الحزب يسعى إلى تمثيل كل المصريين على اختلاف انتماءاتهم الدينية و الإقليمية و المهنية، كما يحترم قيم الديمقراطية و احترام الدستور و سيادة القانون، و ثانيها بعنوان " طريقنا إلى التنمية " و الذي يؤكد أن اقتصاد السوق و آليات العرض و الطلب في ظل المنافسة الحرة تحقق أكفأ توزيع و أفضل استخدام للموارد الوطنية، في ظل دور الدولة في تحقيق عدالة توزيع الموارد بما يحقق العدالة الاجتماعية، و ثالثها بعنوان " نحن و العالم " و يشير إلى المبادئ التي تحكم علاقات مصر الخارجية من منطلق مصالحها الوطنية و التعاون الدولي بما يدعم السلام و الاستقرار.[3] إلا أن هذه القيادات لم تكن لديها الخبرة الكافية و ليست مؤهلة للعمل السياسي، مما أدى إلى ضعف الحزب من الداخل و تآكل شعبيته التقليدية، هذا بالإضافة إلى سيطرة رجال الأعمال على المراكز القيادية في الحزب.

و فيما يلي سيتم التطرق لأهم سمات الحزب الوطني الديمقراطي:

---

[1]- ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**،مرجع سبق ذكره، ص 88 – 89.

[2]- عبد اللطيف المناوي، **الأيام الأخيرة لنظام مبارك**، القاهرة:الدار المصرية اللبنانية، 2012، ص 27.

[3]- علي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 349 - 350.

1- غياب الأيديولوجيا: لم يتمتع الحزب منذ نشأته بإيديولوجيا واضحة، فاكتفى الحزب طوال تاريخه بإتباع خطاب شديد العمومية و تكيف الحزب دائما مع تغير توجهات الدولة، كما اكتفى بطرح شعارات عامة مثل الديمقراطية و الاستقرار و التنمية دون أن يعني هذا التزاما منه بتحقيق أي منها.

2- شخصية السلطة: على مدار ثلاثة عقود، لم يخرج الحزب من كنف رئيس الجمهورية، إذ استمد قوته من ارتباطه برئيس الحزب الذي هو رئيس الجمهورية و المعبر عنه في الوقت نفسه، لذلك تحول الحزب الوطني إلى إطار عام لتفاعل النخبة الحاكمة، و ظهور آراء و اتجاهات متباينة يحسمها في النهاية رئيس الجمهورية، طالب الكثير من الإصلاحيين داخل الحزب بالفصل بين منصبي رئيس الحزب و رئيس الجمهورية لإضفاء مزيد من الحيادية على التعددية الحزبية القائمة إلا أن أيا من هذه الدعوات لم يستجب لها، كما جاء مشروع التوريث ليزيد من تأكيد الطابع الشخصي للسلطة و اتخاذ القرار داخل الحزب.[1]

3- المعاناة من البيروقراطية في اتخاذ القرار: و قد انعكست هذه السمة على الأداء السياسي للحزب و على آليات العمل الداخلي، حيث إن جميع قرارات الحزب تأتي فوقية من دون أي استشارة للمستويات الأدنى، و قد أدخل الحزب في عام 2002 تعديلات كبيرة تمثلت بانتخابات الهيئات القيادية من كل المستويات، و على مستوى القاعدة، و عقد المؤتمرات العامة للحزب سنويا و بانتظام، و إدخال شريحة كبيرة من المتعلمين في كوادر الحزب و مستوياته المختلفة و هو ما عرف باسم << الفكر الجديد >> إلا أن هذا لم يغير من الأمر كثيرا، حيث ظلت أمانة السياسات المستحدثة في عام 2002 و المكونة من عدد محدود للغاية من مسئولي الحزب و قياداته العليا، هي المهيمنة على سلطة صنع القرار و اتخاذه.[2]

4- استقطاب الحزب لرجال الأعمال: حيث أصبح لرجال الأعمال دور كبير في صنع سياسات الحزب بدءا بتمويل جريدته مايو، وصولا إلى اتخاذ القرارات السياسية و الاقتصادية الحساسة من خلال لجنة السياسات، و قد حظي رجال الأعمال بقيادة الحزب الممثلة بأعضاء المكتب السياسي و الأمانة العامة و أمانة السياسات إلى جانب عدد من أساتذة الجامعات و الإعلاميين من رفعوا شعار الفكر الجديد مستغلين صلتهم الوثيقة بجمال مبارك، و قد تزامن ذلك مع تورط عدد كبير منهم في قضايا الفساد و الجرائم الجنائية و هو ما شكك في شرعية الحزب و صدقيته لدى جماهير الشعب.[3]

2- المنظمات الوطنية في مصر

[1]- آية نصار، مرجع سبق ذكره، ص 199 - 200.
[2]- نفس المرجع،ص 200.
[3]- نفس المرجع، ص 203.

تتشكل المكونات الأساسية لخريطة المجتمع المدني في مصر عام 2007 من الجمعيات و المؤسسات الأهلية (21500 منظمة) و المشمولة بالقانون 84 لسنة 2002، و المنظمات الحقوقية و الدفاعية (61 منظمة مسجلة) و ينظمها القانون السابق ذاته و قانون الشركات المدنية، و النقابات المهنية (24 نقابة) و المشمولة بالقانون (100) و تعديلاته، و النقابات العمالية (23 نقابة) و المشمولة بقانون النقابات العمالية، و جماعات الأعمال (67 جمعية موزعة بين: 58 جمعية رجال أعمال، و 16 جمعية لسيدات الأعمال و 23 جمعية للمستثمرين)، و أغلبها حسب القانون 84 لسنة 2002، و الغرف التجارية و الصناعية المنظمة بقانون الغرف التجارية.[1]

1/ الجمعيات و المؤسسات الأهلية كأحد مكونات المجتمع المدني:

لا يوجد إتفاق حول تعريف الجمعيات الأهلية، و لكن أكثر تعريفاتها شيوعا يشير إلى التجمعات المنظمة التطوعية غير الهادفة للربح، التي تعمل في مجالات الرعاية الاجتماعية، أو المؤسسات التي تنشأ بتخصيص مال لمدة معينة أو غير معينة لتحقيق غرض غير الربح المادي، و الأصل في هذه الجمعيات أنها هيئات لا تهدف للربح، كما تلعب الجمعيات الأهلية بين الفرد و الدولة، و تقوم بتعبئة الجهود الفردية و الجماعية لتحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و التأثير في السياسات العامة و تعميق مفهوم التضامن الاجتماعي.[2] و بشكل عام تتحدد ملامح الجمعيات الأهلية فيما يلي:

- تنظيمات تطوعية نشأت بمبادرات شعبية، تعكس مطالب و احتياجات مجتمعية ثقافية و اجتماعية و اقتصادية.
- تنظيمات لا تهدف إلى الربح، حتى و إن كانت تقدم خدمات بمقابل مادي.
- تخضع الجمعيات إلى قانون ينظم تكوينها و تأسيسها، و إلى إشراف من قبل جهة إدارية محددة.

*** مجالات نشاط الجمعيات الأهلية في مصر**

من واقع تطور مجالات نشاط الجمعيات الأهلية في مصر، فإنه يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط رئيسية من هذه الجمعيات و هي:

أ- الجمعيات الخيرية: التي تهدف لتقديم الخدمات الاجتماعية لمن يحتاج إليها مثل محو الأمية، و بناء المساجد، و إنشاء المستوصفات الطبية و المدارس، و يشير توزيع خريطة الجمعيات الأهلية إلى أنه من بين إجمالي الجمعيات فإن حوالي 32 % منها جمعيات خيرية للمساعدات الاجتماعية تعتمد على علاقة مباشرة بين مانح و متلق بالإضافة إلى جمعيات خدمية صحية و تعليمية و ثقافية.

[1]- آية نصار و آخرون ،نفس المرجع السابق ،ص 410.
[2]- أماني قنديل، **الجمعيات الأهلية في مصر**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 1994 ، ص 20.

ب- الجمعيات التنموية: و هي الجمعيات التي ارتبط ظهورها بالتحول في فكر الجمعيات الأهلية من مفهوم العمل الخيري الرعائي إلى مفهوم العمل التنموي، فإضافة إلى أعمال الخير للمحتاجين، ركزت هذه الجمعيات على تمكين الفئات المهمشة و المستضعفة، و من أبرز أشكال هذه الجمعيات، جمعيات التنمية المحلية، و التي تمثل حوالي 25.5 % من إجمالي عدد الجمعيات، و يقصد بها تلك الجمعيات التي تتوخى أهدافا اقتصادية و تنموية و ثقافية، و تهدف زيادة مشاركة الأفراد في تطوير مجتمعاتهم المحلية.[1]

جـ- الجمعيات الحقوقية و الدفاعية: و تنهض هذه الجمعيات على الدفاع عن قضية معينة مثل حقوق الإنسان أو حماية البيئة، و شهدت السنوات الأولى من القرن العشرين تقدما في أنشطة هذا النمط من الجمعيات الأهلية، بسبب مشاركة أعداد كبيرة من هذه الجمعيات في أنشطة العالم الدولي للتطوع عام 2001 من ناحية، و ازدياد دور المنظمات الدفاعية و التي شاركت في العام نفسه في مؤتمر ديربان بجنوب إفريقيا لمناهضة العنصرية من ناحية ثانية، ثم دور هذه الجمعيات في مراقبة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام 2005.

2 /النقابات المهنية

تعد النقابات المهنية أحد أشكال المجتمع المدني، التي تكون العضوية فيها على أساس الاشتغال بوظيفة أو مهنة معينة كالتعليم أو الطب أو الصيدلة أو الهندسة أو المحاسبة و غيرها، و يوجد في مصر عدد 24 نقابة مهنية، و تتمثل الأهداف الأساسية لكل نقابة مهنية عادة في الارتقاء بمستوى ممارسة المهنة و تطويرها، و الدفاع عن مصالح أعضائها، و المشاركة في صنع السياسات العامة المرتبطة بممارسة المهنة، في إطار الدور المهني للنقابة، و لا يمنع ذلك من إمكانية قيام النقابات المهنية بأدوار أخرى، تتجاوز الإطار المهني المباشر.

* أثر تطور النظام السياسي على عمل النقابات المهنية: حيث أدت عملية التحول السياسي إلى التعددية الحزبية، إلى تغير دور النقابات تدريجيا، حيث نشطت فيها عناصر من الإخوان المسلمين، الذين وجدوا فيها مجالا للعمل السياسي، و انتقلت الصراعات الحزبية إلى داخل النقابات، و تم تسييس الأوضاع الداخلية في عدد منها، و تزايد وزن القوى المعارضة فيها، و ترتب على ذلك ازدياد الدور السياسي للنقابات، و الذي كان في الأغلب على حساب المصالح المهنية لأعضائها، و تراوح الدور السياسي

[1]- علي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 416.

للنقابات من تبني مواقف التأييد الكامل للدولة و سياساتها (مثل نقابة المعلمين) إلى نقد هذه السياسات و معارضتها (مثل نقابة الأطباء).[1]

3/ النقابات العمالية

تعتبر النقابات العمالية من أقدم التنظيمات، التي تسعى لرعاية مصالح أعضائها من خلال التأثير على السياسات الحكومية، و يقوم التنظيم النقابي للعمال على شكل هرمي، تتكون قاعدته من << اللجان النقابية >>، و تتمثل قمته في الاتحاد العام لنقابات العمال، أما مستويات التنظيم، فهي: اللجان النقابية للعاملين في المنشآت، ثم النقابات العامة على المستوى القومي للصناعة أو النشاط الاقتصادي، و في الدورة النقابية 2006/2001 بلغ مجموع اللجان النقابية 2320 لجنة تضم نحو 7 ملايين عامل في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي الإنتاجي و الخدمي، و يقودها 21 ألف قيادة نقابية، فضلا عن وجود 17 إتحادا محليا على مستوى المحافظات، و يضم التنظيم النقابي أضخم عضوية على مستوى المجتمع مقارنة بأحزاب و النقابات المهنية. و نص القانون رقم 12 لسنة 1995 بشأن تعديل بعض أحكام قانون النقابات العمالية الصادر بالقانون رقم 35 لسنة 1976 (المادة 14)، على أن تباشر النقابة العامة النشاط النقابي على مستوى المهن أو الصناعات التي تضمها، و تتولى النقابة العامة على الأخص مسؤولية الدفاع عن حقوق العمال و رعاية مصالحهم، و العمل على تحسين شروط و ظروف العمل، و العمل على رفع مستوى العمال الثقافي و الاجتماعي و المشاركة في وضع و تنفيذ خطط و برامج التدريب المهني، و الرقابة و التوجيه و المتابعة و الإشراف على نشاط اللجان الرقابية، و المشاركة مع اللجان النقابية في إجراء المفاوضة الجماعية و إبرام عقود العمل المشتركة، و الموافقة على المشروعات التي تستثمر بها اللجان النقابية أموالها وفقا للقواعد التي تحددها اللائحة المالية للمنظمات النقابية، و كذلك الموافقة على مشروعات الصناديق المنصوص عليها بقانون العمل، و الموافقة على تنظيم الإضراب للعمال طبقا للضوابط التي ينظمها قانون العمل، و إنشاء صناديق لمجابهة الأعباء المالية الناتجة عن الإضراب.[2]

4/ جمعيات رجال الأعمال

يمكن تعريف جمعيات رجال الأعمال أو جماعات الأعمال بأنها << مجموعة منظمات إرادية، لها هيكل مستقل ذاتيا عن الحكومة، تضم أعضاء يجمعهم الاهتمام بالسياسة الاقتصادية، و تعبر عن مصالح أعضائها، بالإضافة إلى قدرتها على الإسهام في أنشطة تنموية مساندة >>.[3] و مع اتجاه الحكومة

[1]- أماني قنديل، **المجتمع المدني في مصر في مطلع الألفية الثالثة**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2001، ص 33.
[2]- علي الدين، هلال، مرجع سبق ذكره، ص 433434.
[3]- نفس المرجع، ص 441.

إلى تبني سياسة التحرر الاقتصادي، و تشجيع القطاع الخاص على القيام بدور أكبر في التنمية الاقتصادية، كان من الطبيعي أن يزداد دور جماعات رجال الأعمال في التأثير على السياسات العامة، و من هذه الجماعات: إتحاد الصناعات المصرية، و جمعية رجال الأعمال المصريين، و غرفة التجارة الأمريكية – المصرية، و منتدى مصر الاقتصادي الدولي.

و بشكل عام، تمتلك جماعات الأعمال مقومات النجاح لتفعيل دورها كجماعات مصلحية، فهي تتسم بالتحرر من الطابع شبه حكومي، و تتوافر لديها الموارد المالية على نحو، يعزز استقلالية حركتها و حرية نشاطها، و تتمتع بدرجة أكبر من التجانس بين أعضائها و مصالحهم، كما أن محدودية حجم العضوية فيها تسمح بحسن التنظيم و سرعة الحركة خلافا للنقابات العمالية و المهنية، التي تشتمل عضويتها على عشرات و مئات الآلاف من الأعضاء.

بالإضافة إلى تميز نوعية العضوية في جمعيات الأعمال، فهي تضم كثيرا من الوزراء السابقين، ممن تولوا مناصب قيادية في جهاز الدولة، و هو ما يوفر لهذه الجمعيات شبكة واسعة من الاتصالات و العلاقات، و تتعزز هذه الشبكة بالنظر إلى تزايد نشاط رجال الأعمال في المجال السياسي، و ظهر هذا النشاط في اتجاه عدد منهم إلى عضوية الحزب الوطني، و ترشيح أنفسهم في الانتخابات البرلمانية، و هو ما ظهر بوجه خاص في انتخابات 2000 حيث دخل المجلس 77 من رجال الأعمال، و انتخابات 2005 حيث دخل 68 منهم إلى مجلس الشعب، منهم 56 عضو في الهيئة البرلمانية للحزب الوطني.[1]

و تعكس هذه المظاهر أحد الأبعاد الأساسية لطبيعة دور جماعات الأعمال في مصر، و هو زيادة التوافق في التوجهات و السياسات بين الحكومات المصرية و جماعات رجال الأعمال، و هو أمر طبيعي بالنظر إلى توافق رؤى هذه الجماعات و مصالحها، مع توجهات الحكومة نحو تعميق دور القطاع الخاص و التحول نحو اقتصاد السوق.

ثالثا: الحركات الاحتجاجية في مصر

مع أفول و جمود التنظيمات الحزبية بشكلها التقليدي، و المواجهات العنيفة بين النظام و الجماعات السياسية الأخرى غير الحزبية، بدأ المجتمع المدني يبرز على الساحة المصرية باعتباره فاعلا مهما، كما بدأ المجتمع المصري يشهد نموا غير مسبوق لظاهرة الإعلام المستقل. و مع مطلع القرن الحادي و العشرين. شهدت مصر حراكا سياسيا غير مسبوق منذ الاستقلال، و سوف نعرض لتطور الحركات الاجتماعية و الاحتجاجية في المجتمع المصري في السنوات الأخيرة من خلال ثلاث مراحل من التطور و ذلك على النحو التالي:

[1]- نفس المرجع ، ص 443.

1/ مرحلة الحراك السياسي:

فور إندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، ثارت موجة من التظاهرات و التحركات السياسية غير المسبوقة على الساحة المصرية، حيث اتخذ هذا الحراك أولا صورة تجمع شعبي يهدف إلى التضامن مع الشعب الفلسطيني و تدعيم مقاومته و صموده أمام الهجمات الإسرائيلية، و من ناحية أخرى،نظرا إلى حالة الركود السياسي التي سادت الساحة المصرية خلال فترة التسعينات، و التضييق الأمني الذي مارسه النظام المصري على مختلف القوى الفاعلة على الساحة السياسية المصرية، تحولت الحركة في فترة لاحقة إلى استغلال العامل الخارجي كمدخل إلى الاحتجاج على الأوضاع الداخلية، أشعلت الانتفاضة حالة استنفار و حراكا غير مسبوق لدى قطاعات و شرائح واسعة من المجتمع المصري، فقد اشتعلت التظاهرات غير المنظمة للتنديد بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، و للتضامن مع القضية الفلسطينية، و أثارت موجة واسعة من التعاطف لدى الشعب المصري مع القضية الفلسطينية.[1] فمثل تأسيس اللجنة المصرية لدعم الانتفاضة عام 2000 فرصة مهمة أولا لبناء تحالف من مختلف التيارات السياسية و إن بصورة فردية، و ثانيا لعمل شعبي واسع وصل بالفعل إلى عمق المجتمع المصري، بما فيه المناطق الريفية الشديدة الفقر، حيث تمكنت هذه اللجنة من جمع تبرعات إغاثة، و تسيير عدد كبير من قوافل الإغاثة للأراضي المحتلة، و مثلت عملية جمع التبرعات الشعبية فرصة مثالية للعمل على المستوى القاعدي بين أفقر فئات المصريين، و لم تكن تجربة اللجنة الشعبية لمناصرة الانتفاضة هي التجربة الوحيدة للعمل على المستوى القاعدي، فالواقع أن ثمة تجارب أخرى ترتبط بالانتفاضة الفلسطينية الثانية و لا تقل إثارة عنها، كمقاطعة الشركات الأمريكية أو المتعاملة مع الأمريكيين، و قد أظهرت التجربة المخزون الهائل للتعاطف مع القضية الفلسطينية في مصر بعد عقدين على الأقل من الانقطاع بسبب توقيع إتفاقية كامب ديفيد.[2]

و في عام 2002 تعززت الاحتجاجات بعد معركة جنين، حيث شهدت مصر موجة تظاهرات تعد من أكبر التظاهرات في تاريخها، كان أبرزها التظاهرة التي نظمت أمام جامعة القاهرة في الأول من أبريل 2002، و بلغ المشاركون فيها نحو عشرين ألف متظاهر ولاقت تضييقا أمنيا شديدا أدت إلى وقوع مصادمات بين المحتجين و القوى الأمنية، ذلك أنها كانت قريبة من السفارة الإسرائيلية.[3] نتيجة لحملة التضييق و الاعتقالات التي تلقاها الناشطون و المتظاهرون، تراجع نشاط اللجنة الشعبية نسبيا، و لكن تلك المرحلة بدا العامل الخارجي يؤدي دورا مؤثرا في دفع نشاطات اللجنة إلى الأمام، مع ظهور شبح

---

[1]- تامر خرمة و آخرون، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ،،2011 ص 217.

[2]- محمد مالكي و آخرون، **الديمقراطية و التحركات الراهنة للشارع العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2007 ، ص 114.

[3]- عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره، ص 242.

الهجوم الأمريكي على العراق، فأدت اللجان الشعبية دورا في تجميع القوى السياسية المصرية، فتم تنظيم العديد من التظاهرات الشعبية تضامنا مع فلسطين وضد الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة العربية، و التهديدات الموجهة إلى العراق، و اتضح الدور البارز الذي أدته اللجنة في تنظيم تظاهرتين يومي 18 يناير و 15 فبراير 2003 في ميدان السيدة زينب، إشتراكا مع حركة التضامن العالمي ضد الحرب على العراق.[1]

و جاءت حرب العراق 2003 لتصعد من الحالة الاحتجاجية في الشارع المصري بقيادة ناشطي المعارضة من مرحلة السبعينات بشكل عام، و في مقدمتهم اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية من حركتها الاحتجاجية، و تدعو إلى تظاهرات أمام السفارة الأمريكية في القاهرة للتنديد بالعدوان الأمريكي على العراق يومي 20 و 21 مارس 2003 لكن لم يتمكن المحتجون من الوصول إلى السفارة نظرا إلى التضييق الأمني، فتجمعوا في ميدان التحرير.[2] و تمكن المشاركون من خلال الهتافات من الربط بين الوضع الداخلي، و القضية الفلسطينية و غزو العراق، بعبقرية تلقائية، حركت المواطن العادي الذي خرج من دور المشاهد للتظاهرات إلى المشارك فيها، انفضت التظاهرة بإتفاق المشاركين فيها على أن تستكمل في اليوم التالي أما الجامع الأزهر، و في ميدان التحرير مرة أخرى، و رغم التضييق الأمني الشديد، إلا أن النشطاء تجمعوا في وسط القاهرة مرة أخرى، بشكل مكثف و هو ما واجهته أجهزة الأمن بتضييق و اشتباكات عنيفة، أفضت إلى اعتقال حوالي 800 شخص من المشاركين في التظاهرة.

لقد كان التطور البنيوي محل تأثير البيئة المحيطة، فمع تصاعد الضغوط الدولية في مجال الديمقراطية و حقوق الإنسان، حاول النظام المصري أن يبدي قدرا من التسامح مع هذه التحركات، خاصة مع تبنيه في هذه المرحلة خطابا يتسم بالتعاطف مع القضايا الإقليمية، فترك مساحة واسعة للتحرك استغلتها هذه التحركات الناشئة في توسيع مساحتها باستخدام القضايا الإقليمية كمدخل إلى طرح القضايا الداخلية.[3]

2/ مرحلة الاحتجاجات السياسية:

عقب الحرب الأمريكية على العراق، و تحت تأثير الضغوط الأمريكية على النظام المصري من أجل الإصلاح و توسيع هامش الديمقراطية، تحول الزخم و الحراك الشعبي الذي ساد الشارع المصري من أجل الاحتجاج على الحرب على العراق إلى المطالبة بالإصلاح الشامل على المستوى الداخلي المصري، و ما ضاعف من حالة الحراك الشعبي آنذاك إعلان الرئيس مبارك عن تعديل المادة رقم (76) من الدستور، و قد تولد عن هذا الحراك عدد من الحركات الشعبية المطالبة بالتغيير، التي مثلت

[1]- تامر خرمة ، مرجع سبق ذكره، ص 223.
[2]- عزمي بشارة، **ثورة مصر الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير**، مرجع سبق ذكره، ص 243.
[3]- تامر خرمة، مرجع سبق ذكره، ص 226.

الإرهاصات الأولى لتلك المرحلة، نذكر منها حركة 20 مارس التي كانت عبارة عن خلق تيار جديد متماسك و قادر على التواصل مع الجماهير، و إحداث تأثير حقيقي في الشارع المصري، و الحركة الشعبية من أجل التغيير، و كان الهدف منها أن تكون تجمعا يضم مختلف القوى السياسية الفاعلة على الساحة المصرية من أجل المطالبة بالديمقراطية و الحريات و الحقوق الأساسية للمصريين.[1]

أما الحركة التي استطاعت إحداث تأثير فعلي في الساحة المصرية، و حالة من الحراك غير المسبوقة على الساحة المصرية، و استوعبت في طياتها معظم الحركات السابقة، بل و إمتد تأثيرها ليشمل البلاد العربية أيضا، كانت هي الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية).[2] تأسست حركة كفاية عام 2004 على يد مثقفين و نشطاء من مختلف ألوان الطيف السياسي المصري الذي شجعتهم التعبئة المناهضة للحرب على العراق، إعتمدت الحركة على تحريك الشارع من خلال الجامعات و إجتمع أعضاؤها بالأساس على الشعور بالقلق إزاء الانتخابات الرئاسية و البرلمانية التالية، ربطت الحركة قضايا الفساد و حالة الطوارئ و تجديد الفترة الرئاسية لمبارك للمرة الخامسة، إلى جانب الخلافة السياسية العائلية التي تمثلت بتأهيل جمال مبارك لرئاسة مصر، إنضم 300 شخص إلى أول تظاهرة قامت بها حركة كفاية في ديسمبر 2004 أمام دار القضاء العالي، ثم نظمت الحركة إحتجاجات رمزية في معرض القاهرة الدولي للكتاب و الجامعات الحكومية و ميدان التحرير، و قد تزامنت تظاهراتها في 14 مدينة في أبريل 2005، إستطاعت حركة كفاية ضم نشطاء للعمل معا من مختلف ألوان الطيف السياسي تحت شعار أساسي: كفى ! و كانت كفاية أول حركة لفضح الفساد المستشري في الدولة و الدعوة الصريحة و المفتوحة إلى تغيير النظام.[3]

و رغم محاولات حركة كفاية الدفع بعدد من الشعارات الاجتماعية و الاقتصادية على أجندتها لكسب المزيد من المناصرين، مثل: كفاية ظلم، كفاية فساد، كفاية بطالة، فإن ميدان عمل هذه الشعارات ظل نخبويا، و لم يستطع حاملوها أن ينفذوا بها إلى الشارع، و إلى القوى الاجتماعية المستهدفة من هذه الشعارات، و هكذا سرعان ما أثبتت كفاية محدودية تجربتها، و عجزها عن التواصل مع الجماهير، غير أن ثقافة الاحتجاج التي نشرتها كان بها مفعول أكبر من الحركة ذاتها، خاصة مع تدهور الأوضاع المعيشية، و تزايد الشكوى من الفساد الإداري و سوء الإدارة.[4]

فقد مر عمل الحركة و أنشطتها داخل المجتمع المصري، و علاقتها بالقوى السياسية الموجودة على الساحة المصرية، بمرحلتين أساسيتين:

---

[1]- نفس المرجع ، ص 227 – 228.

[2]- Iman Farag , **De Moubarak a Moubarak l' élection présidentielle de 2005 en Égypte .**critique internationale ,n°33,octobre 2006.

[3]- بهجت، قرني، **الربيع العربي في مصر الثورة و ما بعدها.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012 ، ص 85 - 86.

[4]- توفيق المديني، **الربيع العربي إلى أين ؟ أفق جديد للتعبير الديمقراطي،** مرجع سبق ذكره، ص 214.

المرحلة الأولى مرحلة النمو و الانتشار، التي استمرت منذ نشأة كفاية عام 2004، و مرورا بإقرار التعديلات الدستورية، ثم بدأت خفوتا ملحوظا و تراجعا في أدائها عقب إنتهاء الانتخابات الرئاسية الأخير بالتمديد للرئيس مبارك الخامسة.

أما المرحلة الثانية من مراحل عمل الحركة، و هي مرحلة الانحسار و التراجع، حيث ما ميز عمل الحركة عدم وضوح الرؤية الإستراتيجية لها، كذلك الخلافات الشديدة و الانشقاقات الحادثة داخل الحركة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم حالة التخبط، بالإضافة إلى الضغوط الأمنية القاسية التي تعرض لها قيادات و نشطاء الحركة و ثقافة اللامبالاة السياسية الموروثة عن نتائج ممارسات التضييق السياسي عليها.[1]

و كانت ضمن الحركات الأخرى التي نشأت حركة أطباء بلا حدود، التي تهدف إلى التحرك دفاعا عن حقوق الأطباء، و في مواجهة أوضاع مهنة الطب المتدهورة، و الأحوال المنهارة للخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، و حركة مهندسون ضد الحراسة، التي تنظم صفوف المهندسين للمواطنين، و حركة مهندسون ضد الحراسة، التي تنظم صفوف المهندسين المصريين، بهدف انتزاع نقاباتهم من قبضة الدولة، التي فرضت عليها الحراسة منذ أكثر من إثني عشر عاما، بالإضافة إلى حركة نادي القضاة و هي الهيئة التمثيلية الوحيدة للقضاة في مصر المنتخبة من قبل القضاة ذاتهم، و قد تحركت من اجل استقلال القضاء في مصر بعيدا عن السلطة التنفيذية، كما ناضلوا من أجل توفير رقابة قضائية نزيهة على الانتخابات المصرية بجميع مستوياتها.[2]

و قد مهدد نشر ثقافة الاحتجاج في المجتمع المصري الطريق لظهور مرحلة أخرى من مراحل تطور الحركات الاجتماعية، و هي المرحلة المرتبطة بالاحتجاجات الاجتماعية الفئوية.

3/ مرحلة الاحتجاجات الاجتماعية:

لقد قامت جماعات إجتماعية و فئوية في المجتمع المصري بتبني فكرة الاحتجاجات بوسائلها المختلفة، للتعبير عن المطالب الحياتية الملحة و المباشرة، التي أصبحت أكثر ضرورية مع السياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة المصرية، و تنامي عمليات خصخصة القطاع العام و الخدمات الاجتماعية، مثل الصحة و التعليم. و من هناك أصبح الاحتجاج خيارا متاحا للتعبير عن مطالب من قبيل المطالبة بدفع الأجور المتأخرة، أو زيادة الأجور، أو المطالبة بتثبيت العمالة المؤقتة و غيرها، و بات الموظف الحكومي أو الموظف في القطاعات الأخرى موظفا مناضلا، و في الغالب لم يكن ميدان هذه الاحتجاجات الجديدة هو الشارع، و إنما محل العمل، للتعبير عن تضرر العاملين من التعسف من قبل رؤسائهم في العمل، و هكذا تدحرجت كرة الثلج الاحتجاجية من مصنع هنا و مصنع هناك، و من

[1]- تامر خرمة، مرجع سبق ذكره، ص 229.
[2]- نفس المرجع، ص 234.

مؤسسة إلى أخرى، حتى أصبحت ظاهرة عامة، و قد تراوحت الاحتجاجات العمالية بين 100 إحتجاج عام 2002 و 756 إحتجاج عام 2007، و تجسدت في صور مختلفة، منها: الاعتصام، و التظاهر و التجمهر، وصولا إلى الإضراب الكلي أو الجزئي أو التباطؤ، بدءا من المصانع، خاصة مصانع الغزل و النسيج، و واصلت تغلغلها في جميع القطاعات الإنتاجية و الخدمية، وصولا إلى قطاعي الصحة و التعليم، و لم تعد بذلك مقتصرة على العمال و إنما إمتدت لتشمل الموظفين و المهنيين.[1]

و لقد جاءت دعوة حركة 6 أبريل و التي تأسست عام 2008 لدعم الإضرابات في عاصمة صناعة الغزل و النسيج في مصر: المحلة الكبرى، إلى الإضراب ليوم واحد صدي لدى عامة الجمهور، لكن كان من الصعب أن تنجح هذه الدعوة في مواجهة الحملة الأمنية الشديدة القسوة التي واجهتها، إلا أن الحركة استطاعت أن تنظم نفسها على نحو فعال من خلال وسائل التواصل على الانترنت عن طريق المدونات تويتر و الفيسبوك، إلى أن استطاع أعضاؤها تجميع 70 ألف عضو على هذه المواقع، و بحلول 2009، فتحت الحركة و أدارت مناقشات حول عدد القضايا الحساسة لتسليط الضوء على فشل الحكومة، فقد أصبحت شبكة الانترنت منفذا حيويا للتعبير عن المظالم و نقد النظام و مواجهته.[2]

4/ من الاحتجاج إلى الثورة:

عبرت المراحل السابقة التي مرت بها الحركة الاحتجاجية المصرية عما يمكن وصفه بالاحتجاج الإصلاحي، و هو عبارة عن موجات متتالية و متطورة من الاحتجاجات المختلفة الأهداف، المتشابهة في طبيعتها الإصلاحية، المتمثلة في تغيير أو إصلاح جانب معين من جوانب المجتمع، وفقا لرؤية الأفراد المشاركين في الاحتجاج، و بخلاف الاحتجاج الإصلاحي، يوجد الاحتجاج الثوري الذي يهدف إلى إعادة بناء النظام الاجتماعي و السياسي برمته، و يتحدى الأسس و المعايير الموجودة، و يفترض خطة جديدة للقيم و المعايير الاجتماعية و السياسية، و قد يبدأ الاحتجاج الثوري من خلال الاحتجاج الإصلاحي بطريق الصدفة و توجيه الظروف الواقعية التي أحاطت بحركة الاحتجاج.[3]

فبحلول نهاية عام 2010، دفع المصريون إلى الحافة بارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية و زيادة معدلات البطالة، و الحملة الأمنية على وسائل الإعلام و الجامعات، و التزوير الفاضح للانتخابات البرلمانية، إضافة إلى قائمة متزايدة من الإجراءات الفاسدة التي تمارسها النخبة، و زادت المخاوف من قيام مبارك بترشيح نفسه لإعادة إنتخابه في سبتمبر 2011، أو قيامه بتسليم السلطة لإبنه، مما جعل المتظاهرون يتفقون حول إمكانية التغيير الجذري للنظام المصري مثلما حصل في تونس.

---

[1]- توفيق المديني، **الربيع العربي إلى أين ؟ أفق جديد للتعبير الديمقراطي**، مرجع سبق ذكره، ص 215.

[2]- بهجت قرني، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[3]- توفيق المديني، **الربيع العربي إلى أين ؟ أفق جديد للتعبير الديمقراطي** ،مرجع سبق ذكره، ص 217.

في حين كان النظام يحافظ على وجوده في السلطة من خلال سيطرته على قوات الأمن و هيمنته على البنية السياسية و الاقتصادية إضافة إلى سيطرته على وسائل الإعلام و سلطات القوات المسلحة، كما بقيت قبضة النظام على الأجهزة الأمنية قوية، إلا أن القوة المفرطة التي تستخدمها قوات الشرطة و الأمن أدت إلى خلق نفور شديد لدى الجمهور، و بدأ الناس يتصدون لها علنا، لقد وصلت الهيمنة على الحياة السياسية و الاقتصادية أيضا إلى حد التطرف، مثلها في ذلك مثل الحملات الأمنية على وسائل الإعلام، التي جاءت بعد وعود وجيزة بتوسيع المشاركة السياسية و فتح قنوات جديدة للتعبير، و حتى الأحزاب المعارضة التي روضها النظام لم تتسامح على استبعادها من اللعبة البرلمانية التي جرت في الأشهر الأخيرة من نظام مبارك.[1]

و بالتالي تحول الأفراد المتفرقين إلى حركة إحتجاج منظمة تغلبت إرادتهم فيها على العوامل التي كانت تحول دون العمل الجماعي، و خلقت قوة دفع مستمرة و تصميما حقيقيا على تحقيق التغيير الشامل و المتمثل بثورة 25 يناير 2011.

رابعا: إنهيار النظام السياسي في مصر

يعود إنتقال مصر من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى صيغة التعددية الحزبية المقيدة إلى أكثر ثلاثين عاما، إلا أن هذا التحول لم يشهد تحولا ديمقراطيا حقيقيا، حيث أصبحت عملية الانتقال مجرد هامش ديمقراطي يتسع أحيانا و يضيق أحيانا، طبقا لإرادة السلطة الحاكمة حيث مثل التفرد بالسلطة و الاستبداد أحد الملامح الرئيسية للنظام السياسي الذي أدى لقيام الثورة.[2] حيث نجح النظام السياسي قبل الثورة في تفريغ العملية الديمقراطية من محتواها الحقيقي، و ذلك إعتمادا على آليات دستورية و قانونية و سياسية و أمنية، مما أدى مع مرور الوقت إلى تراكم ملامح و مؤشرات ـزمة بنائية في النظام السياسي المصري، من علاماتها شخصنة السلطة، و غياب التداول السلمي للحكم، و جمود النخبة الحاكمة و تكلسها، و وجود خلل كبير في النظام الحزبي التعددي.[3]

1/ الأسباب السياسية الهيكلية لسقوط النظام:

ثمة مجموعة العوامل السياسية التي أدت إلى إنهيار النظام السياسي، ففي ظل عملية تجريف سياسي منظم، دفعت جموع المواطنين إلى هجر السياسة و الانكباب على المصالح الخاصة، و في إطار من الترويج و التحضير لعملية توريث الحكم، في جو من الضبابية بشأن خلافة الرئيس، إختلطت

[1]- بهجت قرني، مرجع سبق ذكره، ص 93 - 94.

[2]- محمد سمير الجبور، **الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في ظل التحولات السياسية.** رسالة ماجستير، جامعة الأزهر: كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية ، 2014، ص 81.

[3]- علي الدين هلال و آخرون، **الصراع من أجل نظام سياسي جديد**، مرجع سبق ذكره، ص 65.

علاقات المال و السلطة، السياسة و الأعمال، و تصدر رجال الأمن المشهد السياسي بحلول أمنية صرفة لمشاكل إجتماعية و إقتصادية و سياسية.[1]

أ- وهن الدولة: حاول الرئيس السابق حسني مبارك أن يرسم صورة لدولة المؤسسات التي تمارس فيها مظاهر الديمقراطية و إجراءاتها من دون أن تمتد هذه الممارسة إلى جوهر الديمقراطية و مضمونها الحقيقي بما يشكل تهديدا حقيقيا للنظام و لبقائه، فقد انتهج النظام منهجا يقوم على منح مساحة محدودة من حرية حركة القوى المعارضة للعمل السياسي الميداني، بالإضافة إلى إتاحة هامش من حرية الرأي ليقوم هؤلاء بالتعبير عن آرائهم المنتقدة للنظام.

و قد وفر هذا المنهج عدة مزايا للنظام، حيث أضفى على وجوده قدرا من الشرعية، و كأنه راع للديمقراطية في بلد عاني لعقود من حكم شمولي، بالإضافة إلى تمكنه من تسويق نفسه للغرب على أنه البديل الوحيد لسيطرة قوى إسلامية متطرفة على مقاليد الحكم. كما أوجد هذا المنهج آليات لتنفيس الغضب الشعبي و وسائل لتفريغ الاحتقان الاجتماعي الناجم عن وهن الدولة في مصر، الأمر الذي ضمن للنظام الإبقاء على مستويات الاستياء العام و عدم الرضا عن أداء النظام و الدولة.[2]

و في ذات السياق أتاح النظام إنشاء الأحزاب و مشاركتها و معها قوى مجتمعية أخرى في الحياة السياسية و خوض الانتخابات التشريعية بمختلف مستوياتها، و لكن ضمانا للإبقاء على الطبيعة الصورية للديمقراطية حيث تمادى النظام في القيود و الشروط التي وضعها لإنشاء و تأسيس الأحزاب، و بالتالي تمكن من خلق نظام سياسي يتسم بالتعددية الشكلية و يعطي الانطباع لوجود معارضة سياسية تقف في مواجهة النظام، إلا أنه في الواقع أديرت السياسة في مصر وفق ما يمكن وصفه بأنه إتفاق ضمني بين النظام و المعارضة الحزبية و غيرها من القوى السياسية.[3]

و يكمن الهدف من إضعاف الشرعية المزيفة داخليا و خارجيا على النظام السياسي المصري من خلال إجراء الانتخابات، فعلى الرغم من إمتلاك النظام السياسي المصري السلطة و القدرات المؤسسة التي تمكنه من فرض السياسات التي يريدها و بشكل منفرد، فإنه يرى أفضلية في إجراء التغييرات تحت مظلة المؤسسات التشريعية الرسمية، خاصة أن إدارة الانتخابات بجميع الطرق المشروعة و غير المشروعة لابد أن تؤدي إلى سيطرة الحزب الوطني على الأغلبية المطلقة في البرلمان.[4] و هو يفسر إنفراد الحزب الوطني الديمقراطي و سيطرته على مقاعد البرلمان و التي جرت في الأعوام 1984 – 1987 – 1990 – 1995 – 2000 – 2005 – 2010، باستثناء الانتخابات النيابية لعام 1987

---

[1]- محمود شريف بسيوني، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2]- نفس المرجع، ص 29.

[3]- نفس المرجع، ص 30.

[4]- توفيق مديني، **الربيع العربي ... إلى أين ؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، مرجع سبق ذكره، ص 206.

و التي حصلت القوى السياسية المعارضة على 99 مقعدا من إجمالي مقاعد مجلس الشعب البالغة 444 مقعدا.[1]

و من الممارسات التي عمقت الأزمة البنيوية للنظام السياسي المصري، و هي الممارسة التي تتصل بالتعديلات الدستورية، حيث طلب الرئيس مبارك في عام 2005 من مجلسي الشعب و الشورى تعديل المادة 76 من الدستور الخاصة بطريقة إختيار رئيس الجمهورية، لتصبح بالاقتراع السري المباشر، بما يسمح للناخبين بالاختيار بين أكثر من مرشح لمنصب الرئيس بدلا من طريقة الاستفتاء بـ " نعم " أو " لا " على مرشح واحد فقط، و قد جاء تعديل هذه المادة محملا بالكثير من القيود على مرشحي الأحزاب، و بقيود أشد على المرشحين المستقلين، و هو ما أفرغه من هدفه الحقيقي، الأمر الذي دفع إلى تعديل هذه المادة مرة أخرى، و ذلك ضمن مشروع التعديل الكبير الذي قدمه الرئيس مبارك في ديسمبر 2006 و طلب فيه تعديل 34 مادة من مواد الدستور، بما فيها المادة 76.[2] فإستراتيجية تجريف السياسة في عهد مبارك، و ظاهرة إقصاء قوى المعارضة و تهميشها بقيت مستمرة، و هدف إحتكار السلطة لم يتغير، و إنما ما تبدل هو التكتيك و الأسلوب، فأدوات إضفاء الشرعية على النظام تبدلت، و آليات إدارته تعدلت.

ب- محاولة توريث الحكم: فمنذ انخراط جمال مبارك في العمل السياسي في أواخر التسعينات من القرن الماضي و التكهنات تدور حول احتمال تطلعه لإعتلاء كرسي الرئاسة، و ما لبثت أن تحولت هذه التكهنات إلى هواجس بعدما انضم جمال مبارك في فبراير 2002 إلى الأمانة العامة للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، و قاد ما يعرف بالتيار الإصلاحي داخل الحزب الذي دشن ما سمي بـ << فكر جديد >> الذي سيمضي بمصر بمزيد من الديمقراطية، ثم تحولت هذه الهواجس إلى مخاوف مع تأسيس أمانة السياسات بالحزب التي ترأسها جمال مبارك و مارس من خلالها نفوذا كبيرا على الحزب و على إدارة الدولة إلى أن وصل الأمر لتدخله في إختيار وزراء ما عرف بالمجموعة الاقتصادية و التي ضمت مقربين منه في حقائب كالمالية و الاستثمار و التجارة و الصناعة و السياحة و غيرها.[3]

فظهور جمال مبارك في المشهد السياسي تمهيدا للوصول إلى قمة السلطة في البلاد قد أثار غضب و استياء المصريين، كما ولد ظاهرة التوريث إحساسا بأن النظام أصبح عصيا على الإصلاح، و أنه لا سبيل لإرساء دعائم الحكم الديمقراطي السليم في البلاد إلا بإزاحة النظام برمته، و أنه لا أمل في إقامة دولة يسود فيها القانون و المحاسبة و الشفافية إلا بعد سقوط مشروع التوريث و معه النظام.

---

[1]- محمد سمير الجبور، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[2]- نفس المرجع ، ص 88.

[3]- محمود شريف بسيوني، مرجع سبق ذكره، ص 34.

جـ- إفساد السياسة بزواج المال و السلطة: إقترن مشروع التوريث بظاهرة جديدة على النظام السياسي المصري، ألا و هي تولي كبار رجال الأعمال مناصب سياسية قيادية داخل الحزب الحاكم و في الحكومة حيث كان لجمال مبارك دور مشهود في إختيار وزراء المجموعة الاقتصادية و التي كان كثير منهم من رجال الأعمال، كما اصطحب جمال مبارك رجال أعمال آخرين إلى الحزب الوطني الديمقراطي، كان أبرزهم المهندس أحمد عز الذي رأس أمانة التنظيم بالحزب، و أدت ظاهرة تحالف كبار رجال الأعمال مع الحزب الحاكم و تزاوج المال و السلطة إلى نتائج سلبية عديدة، كان أهمهما ما نكشف في أعقاب ثورة 25 يناير و سقوط النظام، من إضعاف جهود مكافحة الفساد الإداري و المالي في كثير من مرافق الدولة و أجهزتها، و من غياب قواعد تحول دون تعارض المصالح مما ساهم في إتمام كثير من الوزراء و المسئولين باستغلال مناصبهم و مواقعهم للربح و لتحقيق منافع شخصية لأنفسهم و للشركات التي كانوا يملكونها أو يساهمون فيها، أما اجتماعيا فقد أدى تولي رجال الأعمال من ذوي الحيازات المالية الكبرى لكثير من المناصب المهمة بالدور و بروز دورهم في الحياة السياسية إلى انتشار إحساس في أوساط المصريين بانفصام الحكومة عن الشارع و عدم إحساسها بمتاعب المواطنين و معاناتهم، و تفاقم هذا الإحساس مع فشل السياسات الاقتصادية الليبرالية التي تبنتها الدولة و روجت لها في تحقيق النمو المنشود و الرخاء الذي وعدت به المواطنين، مما يساهم في إشاعة شعور عام بأن النظام لم يعد يخدم محدودي الدخل، و هم الغالبية الكاسحة من أبناء الشعب مما ضاعف حالة الاحتقان السياسي و الاجتماعي في المجتمع المصري.[1]

د- قانون الطوارئ: ترجع بداية العمل بقانون الطوارئ لعام 1967، فقد ظلت السلطة المصرية تعمل بالقانون حتى عام 1980، و الذي أنهى فيه الرئيس الراحل محمد أنور السادات العمل به، قم ما لبث أن عاد العمل به بعد إغتيال السادات في 1981، و استمر في عهد الرئيس السابق حسني مبارك و كان يتم التجديد العمل بالقانون كل 3 سنوات.

لقد حكم قانون الطوارئ السياسة الداخلية لمصر بإسم محاربة الإرهاب، و قمع المواطنين من قبل جهاز أمن الدولة و معاملة الشعب المصري معاملة سيئة و إرهابهم، و هذا ما جعل الدافع لدى شباب الثورة للمطالبة بالتغيير، و إلغاء قانون الطوارئ الذي شدد على تجريم التعذيب و المعاملة القاسية لهم، كما أتاح قانون الطوارئ صلاحيات استخدمها الرئيس مبارك، مستغل بذلك نصوص المواد 74 و 108 و 147 و 148 من الدستور، و مكنهما من اتخاذ قرارات مثل قرارات الاعتقال السياسي 5 سبتمبر 1981، و عزل قيادات الكنيسة في العام ذاته. و أشارت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها

[1]- نفس المرجع السابق ، ص 35 - 36.

الصادر عام 2010 أن مصر تحتل المرتبة 98 من أصل 178 دولة، و أكد تقرير المنظمة أن زيادة نفوذ وزارة الداخلية و خلال فترة حكم مبارك زاد من نسبة الفساد السياسي في البلاد، هذا الفساد أدى إلى زيادة سجن الشخصيات السياسية و الناشطين الشباب دون محاكمة، و وجود مراكز إحتجاز خفية غير موثقة و غير قانونية، و قد كان بإمكان أي فرد أو ضابط أن ينتهك خصوصية أي مواطن في منطقته بإعتقاله دون شرط بسبب قانون الطوارئ.[1]

2- غياب التنمية الشاملة و شيوع الفساد

إن تحسن الأداء الاقتصادي كان من أهم ما يسوقه النظام السابق لشرعنة بقائه و استمراره في الحكم، إلا أن الإشكالية الرئيسية التي واجهت الإقتصاد المصري، و لاسيما خلال العقد الأول من القرن الحالي، هو عدم ترجمة هذه الخطوات الايجابية و التحسن الذي طرأ على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي إلى تحسن ملموس في مستوى معيشة المواطن المصري العادي، و السبب الرئيس لفشل السياسات الاقتصادية للحكومة المصرية منذ مطلع التسعينات هو أنها لم تحقق التنمية بمفهومها الواسع و الذي يمتد لما هو أبعد من مؤشرات الاقتصاد الكلي ليشمل التنمية البشرية الشاملة.

و يعد تردي النظام التعليمي في مصر أهم الشواهد على تراجع التنمية البشرية، حيث مازال حوالي 40 % من المصريين يعانون من الأزمة، و قد أدت عدة عوامل مجتمعة و في مقدمتها ضعف النظام التعليمي إلى انتشار البطالة في أوساط الشباب فقد أظهرت الإحصاءات أن 92 % ممن يعانون من البطالة هم من المتعلمين ممن هم دون سن الثلاثين و أن 50 % من هؤلاء العاطلين عن العمل في المرحلة العمرية من 20 – 25 سنة. و ذلك لأن التعليم في مصر كان يخرج أجيالا من الشباب غير المؤهلين للمنافسة المدربة على دفع عجلة الإنتاج.[2] و قد أدى ذلك كله إلى انتشار الفقر، فقد كشفت الإحصاءات الدولية عن أن حوالي 44 % من المصريين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم و أن 20 % محرومون من الخدمات الأساسية للاستمتاع بمستوى ملائم للمعيشة، و من هنا فإن فشل النظام في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع المصري و ما أنتجه ذلك من ضعف في الأداء الاقتصادي إلى إفقاد النظام أحد أهم ركائز شرعيته، كما أن إخفاق الدولة في تحقيق تقدم إقتصادي كبير في مصر أثبت عدم صحة النظرية التي كان يتبناها النظام، بأنه يتعين التمهل في القيام بإصلاحات سياسية جذرية إلى حين تحقيق نجاحات في المجال الاقتصادي، و بالتالي تضافرت هذه الظروف مع غيرها من المعطيات السياسية و الاجتماعية لتؤجج شعور المصريين بالغضب و فقدان الثقة في النظام القائم و في ترسيخ

[1]- محمد سمير الجبور، مرجع سبق ذكره، ص 90 - 91.
[2]- محمود شريف بسيوني، مرجع سبق ذكره، ص 43 - 44.

اقتناعهم باستحالة إصلاح النظام، فدفعهم للثورة على النظام والمطالبة بإسقاطه يوم 25 يناير 2011.[1]

لقد أخفق النظام الذي فتح الباب للتعددية السياسية، و سمح بتداول السلطة سلميا، في بلوغ الهدف الأساسي و هو الرخاء الاقتصادي. ففشلت الدولة في تحدي التنمية الشاملة، و أدى أسلوبها المعيب في التحول إلى الاقتصاد الحر إلى إفراز إعوجاج شديد في هيكل الاقتصاد القومي، و زاد الفقراء فقرا و تهميشا، و فتح المجال للفساد بتزاوج المال و السلطة، و أقيم نظام تعليمي خرج جيلا من الشباب المصريين غير القادرين على المنافسة بفاعلية في الأسواق العالمية، و بذلك أخذت شعبية النظام في الانكماش، و مع إزدياد أعداد العاطلين عن العمل ارتفعت معدلات السخط على الأوضاع القائمة في البلاد، بالإضافة إلى انهيار النظام التونسي الذي اقنع المصريين بإمكانية إزاحة الرئيس و إسقاط النظام.

[1]- محمود شريف بسيوني ،نفس المرجع السابق، ص 51.

المبحث الثاني: فواعل التحول الديمقراطي في مصر

إن رصد و تحليل أهم التطورات الدستورية و السياسية التي شهدتها البلاد خلال المرحلة الانتقالية يتطلب أولا تحديد الفاعلين السياسيين الذين قاموا بأدوار بارزة في صنع هذه التطورات أو التأثير في مساراتها. و يتمثل هؤلاء الفاعلين في: (1) المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي تولى إدارة شؤون البلاد بعد تخلي مبارك عن السلطة، (2) الأحزاب المدنية من ليبرالية و يسارية و قومية. (3) شباب الثورة الذين حضروا بفاعلية في الميدان (ميدان التحرير) من دون أن يتمكنوا من تعزيز دورهم على مستوى المؤسسات السياسية، بالإضافة إلى، (4) الوسائط التكنولوجية و الإعلامية التي تعد أحد أهم و أكثر الوسائل فاعلية في دعم الاحتجاجات و فضح النظام السياسي السابق.

أولا: المجلس الأعلى للقوات المسلحة

في 11 فبراير تخلى حسني مبارك عن رئاسة الجمهورية و أسند إلى القوات لمسلحة إدارة البلاد رسميا، غير أن القوات المسلحة كانت قد أمسكت بالفعل بزمام الأمور قبل تنحيه عن الحكم بيوم واحد، و تحديدا بعد صدور البيان رقم 1 في 10 فبراير الذي أعلن فيه أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في حالة إنعقاد دائم، و تولت القوات المسلحة الحكم إستنادا إلى المادة 180 من الدستور، التي تنص على أنها مسؤولة على أمن البلاد و حمايتها.[1] و في هذا السياق، حرص المجلس الأعلى للقوات المسلحة في البداية على طمأنة الداخل و الخارج، حيث راح يؤكد أنه ليس بديلا عن الشرعية التي يرتضيها الشعب، و أنه يتطلع إلى تحقيق آمال الشعب و طموحاته، و أنه لا ينوي الاستمرار في الحكم، بل سيسلم السلطة إلى رئيس مدني منتخب لبناء الدولة الديمقراطية الحرة، كما أكد إلتزام جمهورية مصر العربية بكل الالتزامات و المعاهدات و الاتفاقيات الإقليمية و الدولية، و في مقدمة ذلك، إتفاقيتا كامب ديفيد و معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية، فضلا عن التأكد أنه لن يكون للقوات المسلحة مرشح في الانتخابات الرئاسية القادمة.

و في ظل هذا التوجه، قرر المجلس في 13 فبراير 2011 تعطيل العمل بأحكام دستور 1971، و حل مجلسي الشعب و الشورى، و بعد ذلك بيومين شكل لجنة برئاسة المستشار طارق البشري، النائب الأول الأسبق لرئيس مجلس الدولة لتعطيل بعض مواد الدستور المعطل، بما يضمن تحقيق ديمقراطية و نزاهة

[1]- عزمي بشارة، **ثورة مصر، الجزء الثاني، من الثورة إلى الانقلاب.** بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الطبعة الأولى ، 2016، ص 54.

انتخابات رئيس الجمهورية و مجلسي الشعب و الشورى، كما كلفت اللجنة بدراسة التعديلات اللازمة للقوانين المتعلقة بالمواد الدستورية محل التعديل.[1]

بهذه القرارات جمع المجلس الأعلى السلطتين التشريعية و التنفيذية في يديه، فمقدار السلطات المركزة في هيئة واحدة في هذه الحالة، و درجة تركيزها يحولان هذه الهيئة إلى سلطة مطلقة، و كانت هذه الخطوة استجابة للفراغ السياسي الذي نشأ بعد تنحي مبارك، مع الاعتراف بعدم شرعية مجلس الشعب المنتخب في انتخابات مزورة عام 2010.[2]

و يمكننا فهم دور المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالمراحل الثورية و سياقاتها و تداعيات ذلك على أداء هذا المجلس، ففي المرحلة التي تلت سقوط حكومة مبارك هي فترة حكومة أحمد شفيق التي عبرت عن منحنى الاستمرارية في النظام السياسي المصري، الأمر الذي خلق قناعة بأن الهدف كان إسقاط مبارك مع محاولة الإبقاء على نظامه، و قد أثيرت إنتقادات لدور المجلس الأعلى، ترى أن المجلس لا يحكم البلاد بطريقة مبارك فقط، أي الانفراد بسلطة مطلقة، بل أيضا وفق خطة مبارك لما يسمى بالانتقال السلمي أو السلس للسلطة، و هو ما يمثل إعادة إنتاج النظام القديم لكن من دون مبارك، و بدأت التساؤلات عن توجهات الجيش نفسه تجاه شكل النظام المستقبلي و مساره، بل و عن توجهات الجيش تجاه بقايا النظام السابق و خطورة حركاته المضادة لمطالب الثورة.[3] ثم جاءت حكومة عصام شرف التي نظر إليها على أنها أول حكومة تعبر عن الثورة، و تستقي شرعيتها من الثوار، لكن ظهرت شكوك من نوع آخر تتعلق على وجه الخصوص بدور ما هو ديني و علاقته بما هو سياسي، فتعيين المستشار طارق البشيري رئيسا للجنة التعديلات الدستورية و تعيين أحد أعضاء الإخوان في اللجنة، انحيازا من المجلس العسكري إلى الإخوان، أو محاولة من المجلس استخدام الإخوان مرحليا بمباركة أمريكية.[4]

و على خلفية ذلك، بات هناك إقتناع لدى كثيرين مفاده أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة لا يسعى إلى إحداث تغيير سياسي جذري يعكس روح الثورة و يحقق أهدافها بل يعمل من أجل إعادة إنتاج نظام مبارك بصورة محسنة أو معدلة، فالمؤكد أن المجل العسكري للمرحلة الانتقالية شابها كثير من السلبيات، أبرزها ما يلي:

أ- التخبط و غياب الرؤية: شكلت هذه السمة ملمحا بارزا لإدارة المجلي العسكري للمرحلة الانتقالية، حيث كثرة الأزمات و المشكلات التي شهدتها البلاد خلال هذه المرحلة، حالت دون وضع مرتكزات لتطور ديمقراطي حقيقي، رغم مضي نحو عام و نصف العام على الثورة، و يكفي في هذا المقام الإشارة

---

[1]- يوسف الصواني و آخرون، **الثورة و الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، نحو خريطة طريق**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012، ص 341.

[2]- عزمي بشارة، **ثورة مصر، الجزء الثاني، من الثورة إلى الانقلاب** ، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[3]-آية نصار و آخرون ، **الثورة المصرية: الدوافع و الاتجاهات و التحديات**، مرجع سبق ذكره، ص 509.

[4]- نفس المرجع، ص 511.

إلى كيفية تعامل المجلس العسكري مع المسألة الدستورية باعتبارها من أهم المسائل المتعلقة بمستقبل النظام السياسي في البلاد، فعندما شكل المجلس لجنة برئاسة المستشار البشري لتعديل بعض مواد الدستور، عين في عضويتها أحد قيادات جماعة الإخوان المسلمين، و لم يتم تمثيل أية قوى أو تيارات سياسية أخرى في اللجنة، و قد حمل ذلك رسالة شديدة السلبية إلى هذه القوى أو التيارات. و جاءت التعديلات الدستورية التي تم استفتاء الشعب عليها في 19 مارس 2011، و الإعلان الدستوري الصادر في نهاية الشهر نفسه ليمثلا بداية الارتباك الدستوري و التخبط السياسي في إدارة المرحلة الانتقالية، حيث شكلا مصدرا للخلافات و الانقسامات في ما بين القوى و الأحزاب السياسية و الائتلافات الشبابية.[1]

ب- الانفراد بالقرار و السيطرة على الحكومة: إعتاد المجلس الأعلى للقوات المسلحة الانفراد بالقرار في إدارته للمرحلة الانتقالية، دونما حوار أو تشاور حقيقي مع القوى و الأحزاب السياسية، و لاسيما أن الاجتماعات التي عقدها مع قيادات سياسية و حزبية و شخصيات عامة، لم تنعكس في الغالب على قراراته.[2]

كما أخضع المجلس الحكومتين اللتين عينهما لسيطرته التامة، الأمر الذي قيد كثيرا من حرية حركة كل منهما، فحكومة الدكتور عصام شرف الذي جاء مدعوما بشرعية الميدان (ميدان التحرير) في 4 مارس 2011، و التي شغلت مساحة زمنية كبيرة من الفترة الانتقالية، كانت بلا صلاحيات حقيقية، و تحولت إلى مجرد سكرتارية المجلس العسكري، و رغم تدني مستوى أداء الحكومة و فشلها في تحقيق إنجاز ملموس، إلا أن المجلس العسكري ظل متمسكا بها لفترة طويلة في وجه مطالب شعبية واسعة بتغيرها، و لا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة إلى حكومة الجنزوري، فرغم أن المجلس أعلن عن منحها صلاحيات كاملة في جميع المجالات، باستثناء مجالي القوات المسلحة و القضاء، إلا أن التطورات على الأرض جاءت لتؤكد خلاف ذلك، و اختيار الجنزوري نفسه رئيسا للوزراء يعكس حقيقة توجه المجلس العسكري في إدارته للمرحلة الانتقالية، فحسب معايير السن و الخلفية السياسية ليس هو الأنسب لمرحلة ما بعد الثورة، و رغم وجود معارضة شعبية واسعة لتوليه المنصب، إلا أن المجلس العسكري أصر على موقفه و مضي فيه.[3]

ج- البطء في الاستجابة للمطالب الشعبية: إتسمت إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة للمرحلة الانتقالية بالبطء في الاستجابة للمطالب الشعبية، الأمر الذي دفع كثيرا من القوى و الأحزاب ذات المرجعيات الإسلامية و المدنية و ائتلافات و حركات شباب الثورة إلى استخدام سلاح * المليونيات *

---

[1]- يوسف الصواني و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 342.

[2]- ممدوح الشيخ و آخرون، **يوميات الثورة المصرية: يناير 2011**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى ، 2011، ص 93 – 95.

[3]- يوسف الصواني و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 343.

من أجل الضغط على المجلس فهناك مطالب لم تتحقق من دون مبرر واضح لعدم الاستجابة لها، و من ذلك على سبيل المثال: تغيير حكومتي الفريق أحمد شفيق و الدكتور عصام شرف، و التحرك لمنع تهريب أموال الفساد أو تبييضها بل و استغلالها، و إعادة هيكلة جهاز الأمن شكلا و مضمونا لاستعادة دوره الطبيعي، و إجراءات اقتصادية عاجلة، و إستيعاب المطالب الفئوية الآنية على نحو يعيد عجلة الإنتاج إلى البلاد، من خلال تغيير قادة قطاعات معروفين بفسادهم المالي و السياسي الواضح في خدمة النظام السابق و الانتفاع منه، و الإعلان عن جدول زمني محدد لنقل السلطة إلى رئيس مدني منتخب.[1]

د- التراخي في ضبط الأمن و إستخدام العنف ضد متظاهرين و محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية :

أنتقد المجلس العسكري كثيرا بسبب تكرار استخدام العنف و غيره من أشكال الانتهاكات ضد المتظاهرين السلميين من قبل الشرطة العسكرية، بالإضافة إلى محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، و اتهم المجلس العسكري بعض الحركات و التجمعات الشبابية بالتآمر و العمل لحساب جهات أجنبية و هو ما تم رفضه من قبل غالبية القوى و الأحزاب السياسية و المدنية و إئتلافات شباب الثورة.

ثانيا: الإسلاميون

على عكس ترابط و تماسك المؤسسة العسكرية، إعترى الإسلاميون الانقسام بين صفوفهم على الرغم من الشعبية التي يتمتعون بها داخل الأوساط المجتمعية، و على الرغم أيضا من المكاسب السياسية التي استطاعوا أن يحققوها منذ قيام الثورة، فتيارات الإسلام السياسي ليست طيفا واحدا، و إنما هي أطياف عديدة على متصل " التشدد – الاعتدال " إلا أن السمة التي تجمع معظمهم هي أنهم يتعاملون كجماعات دينية أكثر من كونهم أحزابا سياسية في إطار من التفاعل الديمقراطي، و هو ما يظهر على خطابهم السياسي.[2]

و يمكن حصر أهم القوى الإسلامية التي استطاعت أن تصبح مؤثرة في الخريطة السياسية المصرية جماعة الإخوان المسلمين عن حزب الحرية و العدالة، التيار السلفي و الذي يمثله أحزاب كالنور و الأصالة و الفضيلة و جبهات و حركات كالدعوة السلفية و الجبهة السلفية، و حزب الوسط الذي انشق أعضاؤه عن جماعة الإخوان المسلمين، و حركات الجماعة الإسلامية و التي نظمت نفسها في إطار حزب البناء و التنمية.

تشغل جماعة الإخوان المسلمين موضع العمود الفقري لتيار الإسلام السياسي، و تعتبر أكثر القوى تواجدا و ديناميكية في الشارع المصري، خاصة مع بداية المرحلة الانتقالية، و هو الوجود الذي انعكس

[1]- آية نصار و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 509.
[2]- علي الدين هلال و آخرون، **الصراع من أجل نظام سياسي جديد**، مرجع سبق ذكره، ص 95.

على نتائج الانتخابات التشريعية 2012/2011، إذ حصل حزب الحرية و العدالة على 45 % من مقاعد مجلس الشعب، لكن مع وجودهم بهذه القوة في الهيئة البرلمانية، بات الإخوان يواجهون تحديات غير مسبوقة تهدد تنظيمهم، منها الناتج عن دخولهم المعترك السياسي بصورة رسمية و كاملة و إشتراكهم المباشر في إدارة شؤون البلاد، و هو الأمر الذي وضع عليهم ضغوطا تطالب بكشف مصادر تمويلهم، و منها أيضا الصعوبات الناجمة عن التطورات الفكرية و الثقافية التي لحقت بهم، و منها ضغط التيار السلفي، الذي بدأ ينازع و بقوة الجماعة في إحتكارها التاريخي للتحدث بإسم الإسلام السياسي.[1]

أما السلفيون، فقد قاموا بخلق أحزابهم السياسية الخاصة، مبتعدين عن هيمنة الإخوان المسلمين، و أبرزها حزب النور الذي حصل على 107 مقعدا في مجلس الشعب عام 2012، بينما بقيت الأحزاب السلفية الأخرى أقل فاعلية و تأثيرا، كحزب الأصالة، و حزب الفضيلة، و الحركة السلفية من أجل الإصلاح و غيرها.

و لعل إشكالية الانقسامات التي تهدد القوة الإسلامية الاخوانية تلقي بضلالها على القوى السلفية، خاصة و أن القوى السلفية لم تجر أي مراجعات لفتاوى أو مواقف السلفيين قبل الثورة، حيث اعتبرت بعض قيادات الحركة السلفية أن << السياسة لها دور كبير في الحفاظ على الهوية الإسلامية أعظم من دور الدعوة >>، بينما أفتى آخرون بعدم الاشتغال في السياسة إعمالا لمبدأ << لا سياسة في الدين و لا دين في السياسة >>، الأمر الذي ألقى بضلاله على الارتباك السلفي بشكل عام في التعاطي مع الشأن السياسي بأكمله.

كما شهد حزب النور أزمة داخلية في أكتوبر 2012، عندما بدأ إتخاذ أولى خطوات مأسسته داخليا بإجراء إنتخابات داخلية لتصعيد أعضائه، و هي الخطوة التي نتج عنها إنقسام الحزب إلى جبهتين إعتراضا على نتائج هذه الانتخابات، بل و تم إتخاذ قرار بإعفاء رئيس الحزب من منصبه، حتى تدخلت قيادات سلفية، بعضها من خارج هيكل الحزب لإعادة الأمور لنصابها، و هو ما دل على أن الحزب لم يتحول إلى مؤسسة قائمة بذاتها، و إنما كان لا يزال في حاجة إلى قيادات الدعوة السلفية لمواجهة مشكلاته الداخلية.[2]

و لعل الخطأ الأكبر الذي وقعت فيه القوى الإسلامية هو أنهم بعد إحكام قبضتهم على سلطة التشريع، و هيمنة المجلس الأعلى للقوات المسلحة على سلطة التنفيذ، بات تركيزهم منصبا على الترويج لشرعية البرلمان، و كأنهم في إتفاق مع المجلس العسكري، على أن شرعية الميدان لم يعد لها وجود.

[1]- علي الدين هلال و آخرون ، نفس المرجع السابق، ص 96.
[2]- نفس المرجع، ص 98،99.

ثالثا: الأحزاب السياسية

تضم الأحزاب السياسية المدنية مجموعة من الأحزاب ذات التوجهات و المرجعيات الليبرالية و القومية و اليسارية التي ظهرت قبل ثورة 25 يناير و بعدها و من أبرز الأحزاب المدنية التي كانت موجودة قبل الثورة: الوفد الجديد، و الجبهة الوطنية الديمقراطية و الغد، و الديمقراطي العربي الناصري، و التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، و بصفة عامة فقد إتسم معظم هذه الأحزاب بالضعف و الهشاشة، ليس بسبب القيود الأمنية و السياسية و الإدارية التي كانت مفروضة عليها من قل السلطة الحاكمة فحسب، و لكن أيضا بسبب إفتقارها إلى الديمقراطية الداخلية، مما ترتب عليها كثرة الصراعات و الإنشقاقات داخلها، و ضعف هياكلها التنظيمية و الإدارية، و تواضع حجم عضويتها، و ضعف إنتشارها الجغرافي، و محدودية مواردها المالية، أما الأحزاب التي ظهرت بعد الثورة، فهي عديدة، منها: المصريون الأحرار، و المصري الديمقراطي الاجتماعي، و غد الثورة، و الكرامة، و الاشتراكي المصري، و العمل الديمقراطي و التحالف الشعبي الاشتراكي، و معظم هذه الأحزاب هي كيانات صغيرة و هامشية، تعاني الضعف و التشرذم، و لا سيما أنها لم تتمكن من التواصل مع الجماهير و توسيع قواعدها الاجتماعية، و على خلفية ذلك، فقد أخفق 21 حزبا في الحصول على تمثيل في إنتخابات مجلس الشعب الأخيرة لعدم تمكن أي منها من الحصول على نسبة الأصوات المقررة للتمثيل، و قد كان من بينها أحزاب قديمة معروفة، مثل: العربي الديمقراطي الناصري، و الجبهة الديمقراطية و لاشك في أن عجز الأحزاب عن التنسيق الفعال في ما بينها خلال إنتخابات مجلسي الشعب و الشورى و غلبة الطابع النخبوي على خطاباتها السياسية كان من بين العوامل الرئيسية التي أدت إلى عدم وصول الكثير منها إلى المجلسين، أو الحصول على تمثيل متواضع مقارنة بحزبي " الحرية و العدالة " و " النور" السلفي.[1]

و قد عارضت جل القوى و الأحزاب التعديلات الدستورية التي تم الاستفتاء عليها في 19 مارس 2011، إلا أن تأثير القوى و التيارات الإسلامية المؤيدة لهذه التعديلات كان أقوى بكثير، و لذلك جاء الموافقة بنسبة تجاوزت 77.2 بالمائة من إجمالي عدد الذين شاركوا في الاستفتاء، و رغم مشاركة كثير من القوى و الأحزاب المدنية إلى جانب القوى و الأحزاب ذات المرجعيات الإسلامية في بعض المليونيات التي استهدفت الضغط على المجلس الأعلى للقوات المسلحة لتلبية بعض المطالب التي توافق عليه الجانبان، إلا أنه حدثت في بعض الفترات حالة استقطاب أيديولوجي و سياسي حاد بينهما حول مرجعية الدولة، و هل هي دينية أم مدنية ؟ كما عارضت قوى و أحزاب مدنية بشدة ما اعتبرته من جانب الإخوان نحو الهيمنة السياسية من خلال أكثريتهم داخل مجلسي الشعب و الشورى، و سعيهم إلى

[1]- يوسف الصواني و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 345 - 346.

تشكيل حكومة إئتلافية، و تقدمهم بمرشح إلى انتخابات الرئاسة، بالإضافة إلى ذلك، فقد تفجر خلاف حاد بين حزبي " الحرية و العدالة " و " النور السلفي " من جانب، و القوى و الأحزاب المدنية من جانب آخر، بسبب تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور التي انتخبها مجلسا الشعب و الشورى، حيث شكل الإسلاميون نسبة وصلت إلى حوالي 65 بالمائة من إجمالي عدد أعضائها البالغ مائة عضو، و انتهى الأمر بإيقاف قرار تشكيل الجمعية بحكم من المحكمة الإدارية العليا.[1]

و يمكننا تصنيف الأحزاب التي تم الإعلان عنها إلى عدة مجموعات أساسية حسب التوجه الأساسي لها، أولا: أحزاب ذات مرجعية دينية، ثانيا: أحزاب ليبرالية، ثالثا: أحزاب يسارية.

أولا: الأحزاب ذات مرجعية دينية

و هي تنقسم بدورها إلى أحزاب ذات مرجعية إسلامية، و أخرى ذات مرجعية مسيحية.

1- الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية: بعد نجاح ثورة 25 يناير تصدر المشهد السياسي عدد كبير من الحركات و الجماعات الإسلامية، التي قامت بالإعلان عن نيتها إنشاء أحزاب سياسية تمارس العمل الحزبي و السياسي وفق رؤية و مرجعية إسلامية، حيث قامت جماعة الإخوان المسلمين بتأسيس حزب << الحرية و العدالة >> هو أبرز الأحزاب الجديدة ذات المرجعية الدينية و أكبرها على الإطلاق، و لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل سارع بعض القيادات المنشقة على جماعة الإخوان، بتأسيس أربعة أحزاب هي: (النهضة، الريادة، الإصلاح و التنمية، التيار المصري)، أما الطرق الصوفية، فقد أعلن 18 شيخا من مشايخ الطرق الصوفية، على رأسهم الشيخ محمد علاء الدين ماضي أبو العزايم، شيخ الطريقة العزمية، و الشيخ محمد عبد الخالق الشبراوي، شيخ الطريقة الشبراوية، عن تأسيس حزب سياسي تحت إسم << التسامح الاجتماعي >>.[2]

أما التيارات السلفية المختلفة فقد أعلنت عن نشأة العديد من الأحزاب هي: (النهضة، التوحيد العربي، النور الديمقراطي، الفضيلة، مصر البناء، الاتحاد من أجل الحرية، البناء و التنمية، مصر الحرة، الإصلاح و النهضة، الأصالة). و يمكن القول أن السلفيين ظاهرة موجودة منذ زمن طويل، قبل ثورة 23 يوليو عرفوا باسم جماعة أنصار السنة، و كانت لهم علاقة بالسلفيين السعوديين و لم تكن هناك مشكلة بشان حركتهم، حتى بدأ جهاز أمن الدولة يستخدمهم لتخويف الناس، و ركز تيار الشباب السلفي

[1]- يوسف الصواني و آخرون ،نفس المرجع السابق، ص 346 - 347.
[2]- سالم حسن رمضان يوسف، **تحديات التحول السياسي.** الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط.1 ،2014 ، ص 239.

الجديد على محاربة التصوف و ضد دخول البرلمان لأن التشريع فيه يقوم على غير إرادة الله، كما يعتبرون الديمقراطية كفر.[1]

2- الأحزاب ذات المرجعية المسيحية: وصل عدد إلى خمسة أحزاب و هم: (الأمة المصرية، أبناء مصر، الاتحاد المصري، شباب الثورة، النهر الجديد)، و كلها أحزاب يصر مؤسسوها أنها أحزاب مدنية.

ثانيا: الأحزاب الليبرالية

و هي الأحزاب التي تؤكد في برنامجها على المرجعية الليبرالية و تؤمن باقتصاد السوق، مثل " أحزاب الإصلاح و التنمية، مصرنا، و ثوار التحرير"، و " المستقبل الديمقراطي"، و " الأحرار المصريين"، و " مصر الحرية "، و " المستقبل الجديد"، و " المصري الليبرالي"، و" التحالف الليبرالي"، و " الحرية و التنمية " ... الخ

ثالثا: الأحزاب اليسارية

مثل حزب " التحالف الشعبي"، و الحزب " الشيوعي"، و " الاشتراكي المصري"، و اللافت أن الصيغة التجميعية لقوى اليسار مازالت غير جذابة لبعض القوى قبل طرح برنامج واضح، خاصة و أن أحزابا يسارية أخرى في طور التأسيس، اختلفت بين يسار إصلاحي بالكامل و آخر ثوري بالكامل.[2]

هناك عوامل أساسية تؤثر في التعددية الحزبية و هي التي تحدد مدى إمكانية نضج هذه التعددية من عدمه، بمعنى آخر يتوقف مستقبل الحياة الحزبية في مصر على مجموعة من الأطر و العوامل منها:[3]

1- الإطار الدستوري و القانوني: يتعين أن يعترف الدستور بالتعددية الحزبية و حق الأحزاب في ممارسة نشاطها دون أي شرط، و يقرر أيضا حق المواطنين في حرية الرأي و التنظيم و دعوة الآخرين إلى الانضمام لأحزابهم، كما يوفر الشروط المجتمعية لممارسة عمل سياسي جماهيري متحرر من القيود، كما يشترط أن لا تصادر القوانين الأخرى هذه الحقوق و أن تنظم فقط حق ممارستها و خاصة قوانين الأحزاب السياسية و النقابات و الجمعيات.

2- طبيعة السلطة القائمة: من العوامل المؤثرة أيضا في الحياة الحزبية طبيعة السلطات القائمة، و هل هي سلطة ديمقراطية تولت الحكم من خلال وسائل ديمقراطية أم أنها سلطة استبدادية كما كانت الحال في مصر قبل 2011.

---

[1]- إبراهيم الهضيبي و آخرون ، **تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية**، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، د. ت. ن ، ص 139.

[2]- سالم حسن رمضان يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 243.

[3]- إبراهيم الهضيبي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 141.

3- طبيعة العلاقة بين الأحزاب القائمة: فإذا كانت هذه العلاقة تعاونية فسوف تساعد على نضج التجربة الحزبية الجديدة، و العكس صحيح إذا حدث تناحر و تنافس بين الأحزاب الجديدة فسوف تنال الصراعات بينها من الوقت المفترض توجيهه إلى الجماهير، و قد ظهرت بوادر هذه الاتهامات المتبادلة بين حزبي الحرية و العدالة و بين المصريين الأحرار.

4- التماسك و الالتزام الحزبي: و هي من أهم العوامل التي يتوقف عليها مستقبل الأحزاب الجديدة، حيث عرفت أغلب الأحزاب المصرية ظاهرة الانشقاق، بما فيها الأحزاب الكبيرة نسبيا كأحزاب الوفد و الناصري و الأحزاب الصغيرة كحزب مصر الفتاة، و حزب العدالة و الإجتماعية ... الخ و أيضا الأحزاب الجديدة، كحزب الغد، و حزب الجبهة الديمقراطية. و قد شهدت بعض الأحزاب الجديدة بوادر إنقسام و صراعا حزبية مثل الوسط كما شهد حزب الحرية و العدالة إستقالة بعض قياداته في محافظات مختلفة للإبقاء على مكانتهم في المكانة الإدارية بالجماعة، مما يدل على الأفضلية للجماعة و ليس للحزب، كما تم فصل خمس من القيادات الشبابية، بعد إعلانهم عن تأسيس حزب التيار المصري بالمخالفة لقرار الجماعة الخاص بعدم الإنضمام لأي حزب بخلاف حزب الحرية و العدالة، و الجدير بالذكر أن الديمقراطية تقاس داخل الأحزاب بعدد من المؤشرات منها: البناء التنظيمي، و عملية صنع القرار، و دوران النخبة الحزبية، و إدارة الصراع داخلها.

5- مدى قدرة الأحزاب الجديدة و القديمة على التواصل مع الجماهير و التمايز في البرامج: الطريقة الوحيدة لفوز المعارضة في مصر،هي مواصلة التعبئة الاجتماعية المقبولة مهمتها مواجهة التحديات الضخمة للظروف السياسية و الاقتصادية ،حيث يتميز حضور المعارضة بالاقبال الكبير الا انها تبقى ضعيفة ذات قدرات محدودة .[1] فأحزاب المعارضة الرئيسية، مثل الوفد و التجمع و الناصري و الغد و الجبهة الديمقراطية، كانت تتذرع دائما بأنها محاصرة و محرومة من التواصل مع الجماهير من خلال وسائل الإعلام أو إقامة المؤتمرات الحزبية، فكانت عضويتها محدودة و نفوذها السياسي ضعيفا، أما بعد الثورة، أصبح المناخ ملائما تماما لأي عمل جماهيري و لا توجد أي حجة أمام جميع الأحزاب تمنعها من التواصل مع الجماهير.

يتضح من خلال واقع الأحزاب السياسية الجديدة و مسارها وجود أزمة تتمثل في عدم الحضور السياسي لها، و عدم قدرتها جميعا على جذب إهتمام المواطنين، و عليه يجب أن يكون هناك مراجعة شاملة لمسيرة الأحزاب المصرية، لأن العبرة ليس بالكم و لكن بالتأثير .

[1] - Ramzi , Bilel ,**changement démocratique dans la région arabe :logiques d' états et dynamiques d acteurs.** fondation euro-méditerranéenne de soutien aux défenseurs des droits de l homme, 2011 ,p. 22.

رابعا: الفئة الشبابية في الحياة السياسية و مدى شعبيتها و إلتحامها بالمواطنين

إن الشباب هم الذين أشعلوا فتيل ثورة 25 يناير 2011، مستفيدين من وسائل ثورة المعلومات و الاتصالات. فخلال العقد الأول من القرن الحادي و العشرين ظهر على الساحة السياسية المصرية عدة حركات شبابية، من أبرزها: حركة " شباب من أجل التغيير " التي ظهرت تحت مظلة حركة " كفاية "، و حركة " شباب 6 أبريل " التي تشكلت في إطار التضامن مع إضرابات العمال، و بخاصة عمال المحلة في عام 2008، و " مجموعة كلنا خالد سعيد " التي تشكلت على الفيسبوك في يونيو عام 2010 للمطالبة بمحاسبة عناصر الشرطة الذين اتهموا بضرب الشاب خالد سعيد حتى الموت.

و قد أسهمت الحركات الشبابية السالفة الذكر مع غيرها من الحركات، مثل " شباب حزب الجبهة الوطنية "، و " الحملة الشعبية لدعم البرادعي "، " الإخوان المسلمين " في إطلاق شرارة ثورة 25 يناير. و قبل تخلي مبارك عن السلطة في 11 فبراير 2011، قام شباب الثورة بتشكيل كيانات تمثلهم، مثل: " إتحاد شباب الثورة " الذي تشكل في 30 يناير 2010، و ضم قطاعات شبابية تنتمي إلى أحزاب متعددة، مثل الوفد و الناصري و التجمع و الجبهة و غيرها، و " إئتلاف شباب 25 يناير" و تم تشكيله في 6 فبراير 2011.[1]

يمكن تقسيم أهم المحطات التي مرت بها القوى الثورية عقب تنحي الرئيس مبارك كما يلي:

1- إستفتاء 19 مارس و إنقسام الحركة الشبابية حول التعديلات الدستورية: ألف المجلس العسكري بعد فترة قصيرة من توليه مسؤولية إدارة شؤون البلاد لجنة برئاسة المستشار طارق البشري لصياغة عدد من التعديلات الدستورية ترسم ملامح المرحلة الانتقالية و تضع خارطة طريق للانتقال نحو الديمقراطية، الأمر الذي آثار حفيظة عدد من القوى المدنية بعدما ضمت اللجنة في عضويتها ممثلا عن جماعة الإخوان المسلمين دونا عن كل القوى السياسية الأخرى، إضافة إلى توجهات رئيس اللجنة المعروفة بانحيازه إلى التيار الإسلامي، حيث أن تأليف اللجنة يدل على نشأة تحالف أو تفاهم بين المجلس العسكري و جماعة الإخوان المسلمين على حساب القوى الثورية و المدنية.

اقترحت اللجنة عددا من التعديلات الدستورية التي أثارت إنقساما واسعا في أوساط القوى الشبابية و الحركات السياسية، فاختلفت الآراء حول قضيتين رئيسيتين: أولاهما قضية إعادة تفعيل دستور عام 1971 قد سقط بسقوط الرئيس مبارك و أن الشرعية الثورية يجب أن تحل محل شرعية ذلك الدستور، إلا أن المجلس العسكري رفض تلك الرؤية و أصر على المضي قدما في إدخال تعديلات على دستور 1971 و طرحها للاستفتاء العام يوم 19 مارس 2011، لكن المجلس فاجأ مؤيديه و معارضيه على حد

[1]- يوسف الصواني و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 347.

سواء حيث أعلن بعد إقرار التعديلات، عن إصدار إعلان دستوري يحل محل دستور عام 1971 و يتضمن المواد التي تم الاستفتاء عليها إضافة إلى مواد أخرى أقرها المجلس من دون الرجوع إلى الشعب، و ثانيتهما مضمون التعديلات المقترحة، إذ نصت التعديلات على انتخاب مجلسي الشعب و الشورى و رئيس الجمهورية قبل صياغة الدستور، على أن يقوم المجلسان بتأليف لجنة تأسيسية من مائة عضو تتولى مهمة صياغة الدستور الجديد، و قد اعترضت أغلبية القوى الثورية و الشبابية على إجراء الانتخابات البرلمانية قبل صياغة الدستور و على إعطاء البرلمان المنتخب سلطة تأليف لجنة صياغة الدستور، و تبنت قوى الثورة رؤية مغايرة تقوم على وضع الدستور أولا من جانب جمعية تأسيسية تضم القوى السياسية و المجتمعية كافة، قبل انتخاب الرئيس و البرلمان، لضمان خروج الدستور على أساس توافقي ممثل لمصالح القوى المجتمعية كافة، لكن المجلس العسكري و التيار الإسلامي رفضا هذا الطرح و أصرا على التزام المسار الذي اقترحته لجنة طارق البشري.[1]

شهدت الأسابيع السابقة على الاستفتاء حالة استقطاب واسعة بين القوى المدنية من ناحية و المجلس العسكري و التيار الإسلامي من ناحية أخرى، و قد نظم كل طرف حملة واسعة لحشد المواطنين للتصويت بـ " نعم " أو " لا " على التعديلات المقترحة، استخدم مؤيدو التعديلات من ناحيتهم الإعلام الرسمي و دور العبادة لحث المواطنين على التصويت بـ " نعم " في حين شنت الحركات الشبابية و القوى المدنية حملة عبر المواقع الالكترونية و الصحف و محطات التلفزة الخاصة، و عقدت فعاليات احتجاجية لحث المواطنين على التصويت ضد التعديلات المقترحة، لكن المعسكر الأول نجح في النهاية في كسب أصوات 77 بالمائة من الناخبين، في حين اقتصر التصويت بـ "لا" على 23 بالمائة من الناخبين.

انعكست هذه الانقسامات و الصراعات بالسلب على الحركات و القوى الشبابية، التي انقسمت بين مؤيد للتعديلات الدستورية و معارض لها، و انخرط معظم شباب التيار الإسلامي في الفعاليات الداعية إلى التصويت بـ " نعم " في حين انشغل الشباب الليبرالي و اليساري بحملة <<لا للتعديلات الدستورية >> و بذلك تراجعت حالة التوحد الثوري التي جمعت بين الشباب من مختلف القوى السياسية و مكنتهم من إطاحة الرئيس مبارك.[2]

2- العمل الحزبي و المشاركة في الانتخابات البرلمانية: بعد انتهاء معركة الاستفتاء التي أدت إلى ظهور صدع مهم في صفوف القوى الشبابية، و بخاصة بين الشباب الإسلامي و شباب التيارات الليبرالية و اليسارية، اشتد الجدل حو لمستقبل القوى الثورية في المرحلة الانتقالية و بدأ الشباب يبحثون في أفضل وسيلة لتحقيق مطالب الثورة و لتعظيم دورهم السياسي، و قد ظهرت في تلك الفترة ثلاث

[1]- بهجت قرني، مرجع سبق ذكره، ص 152 - 153.
[2]- نفس المرجع، ص 153.

توجهات رئيسية في أوساطهم: توجه أول يطالب بتحويل إئتلاف شباب الثورة الذي تأسس خلال فعاليات الثورة و ضم نشطاء من التيارات السياسية كافة، إلى حزب سياسي يعبر عن القطاع العريض من شباب الثورة بتوجهاتهم المختلفة، توجه ثان يرى أنه من الصعب تأسيس حزب واحد يعبر عن هذه التوجهات المتباينة، نظرا إلى اختلاف توجهات القوى الشبابية التي شاركت في الثورة، لذا فمن الأفضل أن يتجه كل فصيل إلى تأليف حزب يعبر عن توجهاته، سواء كانت ليبرالية أو يسارية أو إسلامية، على أن يستمر التعاون بين القوى الشبابية في إطار إئتلاف شباب الثورة و الائتلافات الثورية المختلفة، أما التوجه الأخير تبنته حركة 6 أبريل، فيرى أن العمل الحزبي ليس الطريق الأمثل لتحقيق مطالب الثورة و أنه من الأفضل أن تتحول الحركات الشبابية إلى جماعات ضغط تستخدم الوسائل المختلفة للضغط على القوى السياسية من أجل تحقيق مطالب الثورة.

و في النهاية تراجع التوجه الأول و أخذ الشباب في الرأيين الأخيرين، فتوجه قطاع من الشباب إلى المشاركة في تأسيس عدد من الأحزاب السياسية الجديدة للتعبير عن توجهاتهم الفكرية المختلفة، فاتجه الشباب الليبرالي إلى الانضمام إلى أحزاب ليبرالية جديدة، مثل حزب المصريين الأحرار و الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي و حزب مصر الحرية و حزب العمل، و اتجه الشباب اليساري إلى المشاركة في تأسيس حزب التحالف الاشتراكي و حزب العمال، و اتجه شباب التيار الإسلامي إلى المشاركة في تأسيس حزب الحرية و العدالة الاخواني و حزب النور السلفي، و حزب الوسط، إضافة إلى حزب التيار المصري الذي أسسته مجموعة من شباب الإخوان انشقت عن الحركة و اتجهت إلى تأسيس حزب شبابي يعبر عن رؤيتها الإسلامية الثورية، من ناحية أخرى امتنع قطاع من النشطاء الشباب عن الانخراط في العمل الحزبي و فضلوا الاستمرار في صيغة حركات غير رسمية تعتمد في الأساس على التظاهر و الاحتجاج، و كان في مقدم هذه القوى حركة شباب 6 أبريل و حركة الاشتراكيين الثوريين.[1]

إن قدرة الشباب على القيام بدور فاعل و مؤثر في بناء نظام ديمقراطي جديد على أنقاض نظام مبارك تتوقف بصفة رئيسية على مدى فاعليتهم في تجميع صفوفهم، و التكتل في تجمعات و إئتلافات كبيرة تكون قادرة على التأثير في مسارات التطور السياسي، كما أن المشاركة في العمل السياسي مطلوبة بشدة من قبل الشباب حتى يتمكنوا من المساهمة في كسر أية محاولات الاحتكار السياسي، و في الوقت نفسه، يبقى اللجوء إلى لميدان بالتنسيق مع القوى الوطنية الأخرى قائما لإعلان الرفض و الاحتجاج في حال حدوث أية إنحرافات عن أهداف الثورة.[2]

[1]- بهجت قرني ، نفس المرجع السابق، ص 154.
[2]- يوسف الصواني و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 348.

خامسا: الوسائط التكنولوجية و الإعلام

ظهرت الكثير من الحركات الاحتجاجية في السنوات الأخيرة ذات أرضية سياسية نشأت خارج الأطر المؤسسية و خارج الشرعية القانونية، و قد رفضت تلك الحركات المشاركة في المنظومة السياسية التي فرضتها الدولة على معارضيها، و تبنت خطابا يتجاوز مطالب الإصلاح و التغيير الشامل، من خلال تعبئة الشارع في مواجهة النخب الحاكمة، كما لجأ الشباب في السنوات الأخيرة إلى استخدام وسائل الاتصال الحديثة و استخدام الفضاء الإلكتروني و المواقع الاجتماعية لتأسيس إحتجاجات شبابية، حيث كانت رسائل الاتصال و أهمها شبكات التواصل الاجتماعي (فايسبوك – تويتر) أدوات فاعلة في الثورة، حيث وفرت بيئة مناسبة لتطوير الوعي السياسي و الثقافي لدى الشباب و توجيه الاحتجاجات و تنظيم المسيرات الشعبية نحو الميادين، و تطوير أساليب الحركة السياسية الاحتجاجية، و في بعض الأحيان كانت شبكات التواصل مصدر أخبار لوكالات الأنباء، في أحداث ثورة 25 يناير.[1]

إن القدرة على الانتقال من المجال العام الافتراضي إلى الواقع، و التحرك مع الجماهير، هما من أهم إنجازات ثورة 25 يناير و آليات عملها و تطويرها، و الحفاظ عليها حتى تستكمل تحقيق أهدافها بصفتها ثورة شاملة، فمفهومي المجتمع الشبكي و الذات الفاعلة في عصر المعلومات وفق ما طرحه **مانويل كاستلز** قد يفسر – إلى حد كبير – خصوصية الثورة المصرية، إذ تقوم الشبكات بإنتاج القوة و التجربة و تداولها، و بناء ثقافة إفتراضية تتجاوز الزمان و المكان، كما تتجاوز كثيرا من مكونات الصراع الطبقي، و تفتح المجال لدور أكبر للحركات الاجتماعية، في هذا السياق تعد ثورة 25 يناير من المنظور الشبكي، نقلة نوعية على طريق التشبيك الاجتماعي و الفعل السياسي الافتراضي، ثم الانتقال الناجح و السريع إلى الواقع الفعلي، فعبر مجموعات أشهرها: << كلنا خالد سعيد >> ، <<6 أبريل >> و << حملة دعم ترشيح البرادعي >> و << 25 يناير >>، نشأت حركة اجتماعية شبابية ضمت مئات الألوف، و تحالفت مع حركات << كفاية >> و << شباب حزب الغد >> و << الإخوان >> و << الكرامة >>.[2] و على الرغم من الاختلافات الإيديولوجية و السياسية بين هذه الحركات، إلا أنها نجحت في الانتقال من عالم الشبكة الافتراضي إلى أرض الواقع، و تحولت إلى قاطرة سحبت معها جماهير وساعة من مختلف الطبقات، لتصنع معا أكبر ثورة شعبية في تاريخ مصر الحديث، إعتمدت على التظاهر السلمي المتواصل بالملايين، مع الاعتصام لأكثر من أسبوعين في ميدان التحرير و حول مقار الدولة في القاهرة و الأقاليم.

كذلك هناك بعض القنوات الإعلامية البارزة التي ساعدت في زيادة لهيب الثورة، و أهمها قناة الجزيرة الفضائية، حيث قامت بتغطية أحداث الثورة اليومية بدرجة أنها قامت بتعطيل كل برامجها و فتحت بثها

[1]- محمد سمير الجبور، مرجع سبق ذكره، ص 89.
[2]- آية نصار و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 378 - 379.

بشكل مباشر و مستمر على الأحداث الجارية، و واصلت بتغطية تطورات الثورة، و استضافت العشرات من السياسيين المعارضين و الناطقين الرسميين للأحزاب المصرية، و قد أثارت هذه التغطية المكثفة حفيظة النظام المصري، و الذي شعر أن الجزيرة شاركت الناس الثورة و تفاعلت معهم، و مع نجاح الثورة المصرية و تنحي الرئيس السابق مبارك، استمرت قناة الجزيرة الفضائية تغطيتها للشأن المصري، و للتفاعلات الداخلية المصرية بعد نجاح الثورة، و إن كانت هذه التغطية ليست بالحجم الذي كانت عليه خلال أحداث الثورة.[1]

إن وسائل الاتصال الحديثة و القنوات الإعلامية كان لها دور بارز في ثورة 25 يناير، فلقد ساعدت في تشكيل رأي عام مصري و عربي مؤيد للثورة، و معارضة النظام القديم، في ظل تنوع هذه الوسائل و استخدامها رموز تعبيرية وفنية و ترويجها على نطاق واسع، من خلال علم مصر، و صور الشهداء، و صور الحشود المليونية في ميدان التحرير، لكن خطاب الثورة المنفتح و التوحيدي، إعتراه قدر من الارتباك بعد رحيل مبارك، إزاء التفكير و العمل لما بعد مرحلة مبارك، و تجسدت أبرز ملامح هذا الارتباك في الموقف من التعديلات الدستورية و الاستفتاء عليها، و ما رافق ذلك من استقطابات سياسية و أيديولوجية.

[1]- محمد سمير الجبور، مرجع سبق ذكره، ص 89 - 90.

المبحث الثالث: عملية التحول الديمقراطي في مصر

بعد أن تخلى رئيس الجمهورية السابق عن منصبه يوم 11 فبراير 2011، تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة مسؤولية إدارة شؤون البلاد، دخلت مصر منذئذ فيما جرى تسميته بالفترة الانتقالية التي امتدت إلى أن أجريت الانتخابات لاختيار رئيس الجمهورية الجديد للبلاد، و شهدت هذه الأشهر عدة خطوات لإسقاط بقايا نظام الحكم و إلقاء القبض على العديد من رموز النظام السابق في مقدمتهم رئيس الجمهورية و نجلاه، و رئيس الوزراء الأسبق، و عدد من الوزراء و مجموعة من قيادات الحزب الوطني الحاكم آنذاك، و بعض رجال الأعمال و السياسيين المقربين من السلطة الحاكمة و الذين وجهت إليهم تهم بالفساد و سوء استغلال النفوذ، كما شهدت هذه الفترة بدء تفكيك الإطار الدستوري و القانوني المنظم للحياة العاملة في مصرفي العهد السابق، فعطل الدستور، ثم خضع لتعديلات محدودة، و استبدل به إعلان دستوري مكون من 63 مادة، لحقه إعلان دستوري مكمل في شهر يونيو 2012.[1]

أولا: الفترة الانتقالية و المرحلة التأسيسية

شهدت مصر تقاربا ديمقراطيا بين فيفري 2011 و جوان 2014 ،فبعد مرور أربع سنوات على الثورة أصبحت مصر مستبدة مرة أخرى ، حيث تمت إزاحة أول نظام منتخب بطريقة غير شرعية من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة [2]. و لفهم مشكلات التحول الديمقراطي في مصر في مرحلة ما بعد مبارك، يجب التطرق لأهم التطورات السياسية التي شهدتها البلاد خلال المرحلة الانتقالية و ما ترتب عليها من قضايا و إشكاليات. و تتمثل أهم هذه التطورات في التعديلات الدستورية و الاستفتاء عليها، و انتخابات مجلس الشعب، و الانقسامات حول وثيقة << المبادئ الدستورية >>.

1/ التعديلات الدستورية:

تضمنت التعديلات الدستورية التي تم إستفتاء الشعب عليها في 19 مارس 2011، تعديل نصوص المواد 76، 77، 88، 93، 189 من الدستور، و إلغاء المادة 179 من الدستور المعدلة في عام 2007 الخاصة بإجازة إصدار قوانين ضد الحريات لمقاومة الإرهاب، و من أهم ما جاء في التعديلات هو أنها أضافت شرطا جديدا إلى قائمة الشروط التي يتعين توافرها في المرشح إلى انتخابات رئاسة الجمهورية، و هو ألا يكون متزوجا من غير مصري " المادة 75 ". و قد أثار هذا الشرط الكثير من

[1]- محمود شريف بسيوني، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[2] - Anne Bernas**, cinq ans après , ou en sont les pays des printemps arabes ?.** Moyen-Orient ,11/01/2016.sur le site : www.rfi.fr/moyen-orient/20160114

الانتقادات، باعتباره يحرم قطاعا من المصريين من الترشح إلى المنصب، حتى و إن تنازلوا عن جنسيات الدول الأخرى التي يحملونها.

كما خففت التعديلات من القيود و الشروط التي كان معمولا بها بشأن قبول الترشح إلى انتخابات الرئاسة، و خولت التعديلات لجنة قضائية عليا تسمى " لجنة الانتخابات الرئاسية "، الإشراف على الانتخابات، بدءا من الإعلان عن فتح باب الترشيح، و حتى إعلان نتيجة الانتخاب، و تم تحصين قرارات هذه اللجنة دستوريا، بحيث تكون نهائية و نافذة بذاتها، و لا يجوز التعرض لقرارتها بوقف التنفيذ أو الإلغاء (المادة 76). و بموجب تعديل المادة 77 من الدستور أصبحت مدة الرئاسة أربع سنوات ميلادية من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب و لا يجوز إعادة إنتخاب رئيس الجمهورية إلا لمدة واحدة تالية و ذلك خلافا للوضع القديم الذي كان يسمح بإعادة إنتخاب الرئيس لمدة أخرى، أي تمكينه من الاستمرار في الحكم مدى الحياة.[1]

و بخصوص الإشراف على الانتخاب (مجلسي الشعب و الشورى)، فقد أصبح بعد التعديلات من إختصاص لجنة عليا ذات تشكيل قضائي تتولى الإشراف الكامل على الانتخاب و الاستفتاء، بدءا من القيد في جداول الانتخاب و حتى إعلان النتيجة، و ذلك خلافا للوضع السابق الذي كانت تتولى الإشراف على الانتخاب و الاستفتاء فيه لجنة عليا مستقلة، تضم في عضويتها أعضاء من هيئات قضائية سابقين و حاليين.

و في ما يتعلق بإعلان حالة الطوارئ و تمديدها، فقد قيدت التعديلات حق رئيس الجمهورية بهذا الخصوص، حيث أصبح يحق له إعلان حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون، بحيث يكون ذلك لمدة محددة لا تتجاوز ستة أشهر، و لا يجوز مدها إلا بعد إستفتاء الشعب و موافقته على ذلك " المادة 148 "، و بذلك أصبحت سلطة رئيس الجمهورية في إعلان حالة الطوارئ و تمديدها مقيدة بنصوص دستورية.[2]

و نظرا إلى أن إصدار دستور جديد يكون ركيزة لتأسيس نظام ديمقراطي حقيقي يمثل أحد المطالب الرئيسية لثورة 25 يناير، فقد جرى إضافة فقرة أخيرة إلى المادة 189، و إضافة مادة جديدة بالرقم 189 مكرر، و تحول الفقرة المضافة كلا من رئيس الجمهورية، بعد موافقة مجلس الوزراء، و نصف أعضاء مجلسي الشعب و الشورى، حق طلب إصدار دستور جديد، على أن تتولى جمعية تأسيسية من مائة عضو، ينتخبهم أغلبية أعضاء المجلسين من غير المعينين في اجتماع مشترك، إعداد مشروع الدستور في موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكيلها، و يعرض رئيس الجمهورية المشروع، خلال خمسة عشر

[1]- عزمي بشارة، **ثورة مصر، الجزء الثاني**، مرجع سبق ذكره، ص 119 - 120.
[2]- يوسف الصواني و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 349 - 350.

يوما من إعداده على الشعب لاستفتائه في شأنه، و يعمل بالدستور الجديد من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء.[1]

في النهاية عدل المجلس الأعلى للقوات المسلحة موقفه بتقرير إلغاء دستور 1971، و إصدار إعلان دستوري يحكم المرحلة الانتقالية باختيار 55 مادة من الدستور القديم، فأضيفت إلى التعديلات الدستورية بنود متعلقة بالحقوق الشعبية و الضمانات الشعبية، و الأحكام المتعلقة باستقلال القضاء و المؤسسات التي وردت في دستور 1971، و اختصاصات المجلس الأعلى للقوات المسلحة، و طريقة نقلها إلى السلطة التشريعية المنتخبة. و اكتسبت اختصاصات المجلس العسكري شرعيتها من هذا الإعلان، و تنتقل إلى المؤسسات لمدنية المنتخبة بموجبه.

و يفسر طارق البشري هذه الخطوة في أن المجلي الأعلى لاحظ أن دستور 1971 كان سينقل السلطة منه إلى المجلي النيابي فور انتخابه أو قبل انتخابه، لأنه وفقا لأحكام هذا الدستور فإن رئيس الجمهورية إذا خلا منصبه يتولى الرئاسة مؤقتا رئيس مجلس الشعب، فإذا كان المجلس منحلا حل محلة رئيس المحكمة الدستورية حسب المادة 84.[2]

عمليا بدأ رسم المسار الانتقالي في مصر 19 مارس 2011، و في أول استحقاق سياسية بعد ثورة 25 يناير للاستفتاء على التعديلات الدستورية، طالب القوى السياسية التي رأت في لجنة التعديل الدستوري تحالفا بين القوى المسلحة و جماعة الإخوان المسلمين بفترة إنتقالية طويلة إلى حين تأسيس أحزاب و إئتلافات سياسية قادرة على المنافسة، و أن يتولى الحكم في هذه المرحلة الانتقالية مجلس رئاسي مدني - عسكري يجري التوافق على أعضائه و أن يضع دستور جديد، لذلك دعوا إلى رفض التعديلات الدستورية و لم تتمكن القوى السياسية التي عارضت التعديلات من أن تقنع الجمهور بأن البديل للتعديلات الدستورية، ليس مجرد " لا " للتعديلات، بل وضع دستور جديد، أي إن الخيارات ليست بين " نعم " للتعديلات الدستورية، و " لا " لهذه التعديلات، بل بين نعم لتعديلات على دستور 1971 كخيار، و " نعم " لدستور جديد كخيار آخر.[3]

2/ انتخابات مجلس الشعب:

جاءت أول انتخابات لمجلس الشعب بعد الثورة تطبيقا للإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011، و تم إجراء الانتخابات على ثلاث مراحل، شملت كل مرحلة تسع من محافظات الجمهورية. و قد بدأت المرحلة الأولى يوم 28 نوفمبر 2011، أي أن النتائج النهائية للانتخابات يوم 21 يناير 2012، أي أن العملية الانتخابية استغرقت نحو سبعة أسابيع، و الملاحظ أن جميع الأحزاب التي

[1]- يوسف الصواني و آخرون، نفس المرجع السابق، ص 350.
[2]- عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره، ص 123 - 124.
[3]- نفس المرجع ، ص 124.

حصلت على تمثيل في مجلس الشعب قد ظهرت بعد الثورة، باستثناء ثلاثة أحزاب، هي: الوفد الجديد، و التجمع، و العمل، كما أن الفوز الكبير الذي حققه حزب " الحرية و العدالة " كان متوقعا إلى حد كبير، فالحزب يمثل جماعة الإخوان المسلمين صحبة التاريخ الطويل، و الانتشار الجغرافي الواسع في معظم محافظات مصر، فضلا عن قدراتها التنظيمية و المالية الكبيرة، و حضورها الفاعل على مستوى كثير من منظمات المجتمع المدني، كما يمكن فهم الفوز الذي حققه حزب الحرية و العدالة في ضوء ضعف و هشاشة القوى و الأحزاب المدنية المنافسة من ليبرالية و قومية و يسارية، إلا أنه لم يحصل على الأغلبية، و بالتالي فهو بحاجة إلى التنسيق و التفاهم مع بعض الأحزاب الأخرى داخل المجلس لتمرير بعض القوانين التي تكون مثار خلاف.[1]

أما بالنسبة إلى الأحزاب المدنية من ليبرالية و قومية و يسارية و تجمعات و إئتلافات شباب الثورة، فقد حصل بعضها على عدد محدود من المقاعد، و لم يتمكن الكثير منها من دخول المجلس، و أفضل نتيجة ضمن هذه الفئة كانت من نصيب حزب الوفد الجديد (41 مقعدا). و لكن ما حققه حزب يعد متواضعا مقارنة بحزب الحرية و العدالة. و ثمة عدة عوامل تفسر ضعف أداء القوى و الأحزاب المدنية في الانتخابات، منها: محدودية القواعد الاجتماعية لهذه القوى و الأحزاب، و نخبوية خطاباتها السياسية، و ضعف تواصلها مع الجماهير، حيث تتخندق في دوائر ضيقة في العاصمة و المدن الكبرى، و ضعف التنسيق فيما بينها، فضلا عن حداثة عهد التجمعات و الائتلافات الشبابية بالعمل السياسي، و انشغالها بالاحتجاجات أكثر من الاهتمام بالتحرك على مستوى المجتمع لحشد التأييد السياسي في الانتخابات.[2]

3- الانقسام حول وثيقة المبادئ الدستورية (وثيقة السلمي)

على خلفية الانقسام السياسي الذي حدث بشأن " الانتخابات أولا " أو " الدستور" تزايدت المخاوف لدى القوى و الأحزاب الليبرالية و القومية و اليسارية و تجمعات و إئتلافات شباب الثورة، من جراء سيطرة القوى الإسلامية على الجمعية التأسيسية لإعداد الدستور، و لذلك طرح البعض منذ مايو 2011 فكرة التوافق على مبادئ " حاكمة للدستور" أو " فوق دستورية "، بحيث تلتزم بها الجمعية التأسيسية لإعداد الدستور، و هناك من أيدها و شدد على ضرورتها، و بخاصة القوى و الأحزاب المدنية، و هناك من رفضها باعتبارها تصادر على إرادة الشعب، و تمكن نخب محدودة من فرض وصاية عليه، و كان لحزب الحرية و العدالة تحفظات على وصف مصر بدولة مدنية، كما أصر على أن وجود مبادئ استرشادية لا إلزامية عند وضع الدستور.[3]

---

[1]- يوسف الصواني و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 354.

[2]- نفس المرجع ، ص 355.

[3]- علي الدين هلال و آخرون، **مصر الثورة، الصراع من أجل نظام سياسي جديد**، مرجع سبق ذكره ،ص 86.

في أوائل نوفمبر 2011 طرح علي السلمي، نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون التنمية و السياسة و التحول الديمقراطي على القوى و الأحزاب السياسية، وثيقتين للحوار، هما: << وثيقة المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة >> و وثيقة << معايير تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد >>، و قد رفض معظم القوى و الحركات السياسية و الشعبية و الحقوقية هذه الوثيقة، احتجاجا على ما تضمنته من منح صلاحيات واسعة للقوات المسلحة في الشؤون الداخلية، و لاسيما ما وصف بـ " المبادئ فوق الدستورية "، و ادعت القوى المعارضة للوثيقة أن قبولها يجعل القوات المسلحة بمنزلة الوصي على الدولة المصرية.[1] فالبند (9) من الوثيقة في صيغتها الأولى كان ينص على ما يلي: ((... يختص المجلس الأعلى للقوات المسلحة دون غيره بالنظر في كل ما يتعلق بالشؤون الخاصة بالقوات المسلحة و مناقشة بنود ميزانيتها على أن يتم إدراجها رقما واحدا في موازنة الدولة كما يختص دون غيره بالموافقة على أن تشريع يتعلق بالقوات المسلحة قبل إصداره ...))، و قد سعي السلمي إلى إدخال تعديلات على الوثيقة حتى تحظى بقبول القوى و الأحزاب السياسية، إلا أن ذلك لم يجد تجاوبا، و خاصة أن السلمي نفسه خرج من الوزارة باستقالة حكومة عصام شرف.[2]

لم تكن فكرة المبادئ الدستورية مشكلة وثيقة السلمي، بل كان العطب الرئيس فيها دس إمتيازات القوات المسلحة و وضعها فوق المؤسسات المدنية، و فوق المساءلة و المحاسبة، و هذه الصيغة هي التي قبلت في النهاية في دستور ما بعد الانقلاب العسكري يوليو 2013، مبدأ فوق دستوري لأي نظام ديمقراطي، بل يمكن استغلال مثل هذا المبدأ لتقويض النظام الديمقراطي.

4/ أزمة تشكيل الجمعية التأسيسية:

جرت سلسلة من المناقشات بين القوى و الأحزاب الممثلة في مجلسي الشعب و الشورى من أجل إعداد دستور جديد للبلاد، و بهذا الشأن تم الاتفاق على أن يكون 50 بالمائة من أعضاء الجمعية من داخل البرلمان، و 50 بالمائة من خارجه، وبناء عليه، جرت عملية انتخاب أعضاء الجمعية يومي 17 و 24 مارس 2012، و عندما تبين أن حوالي 65 بالمائة من أعضاء الجمعية هم من الإسلاميين الذين ينتمون معظمهم إلى حزب الحرية و العدالة و حزب النور السلفي، إعترضت القوى و الأحزاب السياسية و المدنية التابعة خاصة للتيار الليبرالي باعتبار أن الجمعية يسيطر عليها الإسلاميين، و لا تمثل مختلف فئات و شرائح المجتمع المصري و قواه السياسية و الاجتماعية و هذا ما أحدث أزمة سياسية أدت إلى توالي الانسحابات من عضوية الجمعية.[3]

---

[1]- عزمي ،بشارة، مرجع سبق ذكره، ص 192.
[2]- نفس المرجع ، ص 195.
[3]- عبد النور زيام، مرجع سبق ذكره، ص 112 - 113.

ثانيا: مرحلة حكم مرسي

1/ الانتخابات الرئاسية و الانتقال السلمي للسلطة:

لقد مثلت الانتخابات الرئاسية فرصة للمجلس الأعلى لإنتاج نظام سياسي جديد بصورة سلمية، فمن جهة تبين اتجاه جماعة الإخوان المسلمين منذ تنحي مبارك إلى تشكيل نظام سياسي يضمن سيطرتهم على مؤسسات الدولة التي كان يسيطر عليها الحزب الوطني، و من جهة أخرى أبرزت المرحلة الانتقالية ضعف كافة القوى السياسية المدنية و الليبرالية، دفع ذلك المجلس إلى التعامل مع الإخوان على أنهم القوة المدنية الوحيدة التي يستطيع التحالف معها من أجل تسليم السلطة مقابل حفظ مكانة المؤسسة العسكرية.[1] فبعد انتهاء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، و إعلان خوض مرشح الإخوان الدكتور محمد مرسي لجولة الإعادة ضد المرشح المحسوب على النظام السابق الدكتور أحمد شفيق، بما يزيد إحتمالات أن يكون أول رئيس لمصر الثورة من خارج المؤسسة العسكرية، منح وزير العدل الشرطة العسكرية و المخابرات العسكرية حق اعتقال المدنيين، و أصدر المجلس الأعلى إعلانا دستوريا مكملا تضمن عددا من المواد التي تحد من صلاحيات الرئيس الجديد الذي سيفوز في الانتخابات.[2]

و قد كان من شأن الإجراءات و القرارات التي تبناها المجلس الأعلى للقوات المسلحة لتوسيع صلاحياته و تقنينها أن عرجت بالساحة السياسية المصرية من حالة الاستقطاب السياسي الحاد ما بين تيار الإسلام السياسي بشتى فصائله من جهة و التيار المدني بمختلف أطيافه من جهة أخرى، إلى ما يشبه المواجهة بين هاتين الجبهتين و المجلس الأعلى للقوات المسلحة، و لكن جاءت نتيجة الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي أسفرت عن فوز مرشح حزب الحرية و العدالة الدكتور محمد مرسي برئاسة الجمهورية لتنقل جدل التعاون و الصراع بين المجلس الأعلى و الإخوان إلى مرحلة جديدة، حيث جاءت نهاية هذا الصراع بإحكام سيطرة الرئيس على السلطة من خلال قرارات أغسطس 2012 بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل، و لكن لم يعن ذلك إختفاء المؤسسة العسكرية من الحياة السياسية تماما، لأن شبكة المصالح المتداخلة التي خلقتها هذه المؤسسة مع مؤسسات أخرى في الدولة ضمنت لها أن تحتفظ بدور مهم و مركزي في بنية مؤسسات الدولة.[3]

تولى مرسي مهامه الرئاسية بسلطات غير محددة بشكل واضح، حيث أن البلاد كانت لا تزال من دون دستور، الذي أوليت صياغته و إعداده إلى اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور، و وفقا للإعلان

[1]- علي الدين هلال، و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 344.
[2]- عزمي بشارة، **ثورة مصر، الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب**، مرجع سبق ذكره، ص 250.
[3]- علي الدين هلال و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 346.

الدستوري، فإن سلطة تعيين الوزراء و نوابهم و مساعدي الوزراء و إعفائهم من مناصبهم هي من سلطات رئيس الجمهورية المنتخب، إذ أنه من المرتقب أن يبدأ الرئيس المنتخب، مشاورات لتشكيل فريقه الرئاسي و نوابه، و تشكيل الحكومة، التي أعلن عن أنها لن تكون محصورة في الإخوان و أنها ستكون إئتلافية تضم عددا من الأحزاب و القوى السياسية.[1]

في 8 يوليو 2012 أصدر مرسي القرار رقم 11 لسنة 2012 الذي نص على عودة انعقاد مجلس الشعب الذي حلته المحكمة الدستورية، إلا أن المحكمة الدستورية برئاسة المستشار ماهر البحيري قضت بوقف تنفيذ قرار رئيس الحكومة، و أمرت بتنفيذ الحكم بمسودته من غير تعديل.[2]

ثم جاءت مرحلة تشكيل الفريق الرئاسي، حيث تم تعيين بعض الأشخاص في منصب مستشار الرئيس، دون أن يتم تحديد أي دور لهؤلاء فيما بعد، فمثلا تم تعيين الدكتور محمد سليم العوا مستشارا للرئيس للعدالة الانتقالية، كما تم تعيين الدكتور كمال الجنزوري مستشارا للرئيس دون تخصص، و كذلك المشير حسين الطنطاوي و رئيس الأركان سامي عنان، حيث لم يتم رصد أي دور لهؤلاء منذ صدور قرارات هذه التعليقات، خاصة أن الرئيس لم يعقد اجتماعا مع الهيئة الاستشارية بكامل تشكيلها أو حدد الملفات التي يختص بها أي من مستشاريه. أما على مستوى الانتماء السياسي، فقد شمل تشكيل الفريق عددا من أعضاء حزب النور و الحرية و العدالة و جماعة الإخوان أكبر من التيارات الأخرى، الأمر الذي أثار شبهة الهيمنة الاخوانية على فريق الرئاسة و افتقاد الفريق للتعددية السياسية.

إضافة إلى ذلك، أقال مرسي عددا من كبار قادة الجيش، كما عين المستشار محمود مكي نائبا له، و الفريق عبد الفتاح السيسي وزيرا للدفاع بعد أن تمت ترقيته إلى رتبة فريق، و ألغى مرسي الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي هدف إلى تكبيل الرئيس المنتخب و الحد من صلاحياته.[3]

و لعل أكثر الخطوات المؤسسية إثارة للجدل و الانقسام إصدار الرئيس للإعلان الدستوري بتاريخ 21 نوفمبر 2012، و الذي تم بموجبه عزل النائب العام، و تحصين قرارات الرئيس ضد الطعن، و تحصين الجمعية التأسيسية الثانية و مجلس الشورى القائم ضد الحل، و السماح بإعادة محاكمات المتهمين بقتل المتظاهرين، لقد جذر هذا الإعلان بصيغته التي صدر بها من الانقسامات في صفوف القوى الوطنية، و قلل من فرص الوصول إلى صيغة توافقية لإدارة ما تبقى من المرحلة الانتقالية، ففي مقابل إصطفاف حزب الحرية و العدالة و حزب النور و التيارات السلفية خلف قرارات الرئيس باعتبارها قرارات ثورية، تكتلت القوى و التيارات المدنية بزعامة حمدين صباحي مؤسس التيار

[1]- عبد النور زيام، مرجع سبق ذكره، ص 115.
[2]- عزمي بشارة، **ثورة مصر، الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب**، مرجع سبق ذكره، ص 257 - 258.
[3]- نفس المرجع، ص 264.

الشعبي، و عمرو موسى مؤسس حزب الأمة و الدكتور محمد البرادعي مؤسس حزب الدستور، و أسسوا جبهة معارضة موحدة سميت بـ " جبهة الانقاذ الوطني " قادت المظاهرات و الاحتجاجات ضد الإعلان الدستوري.[1]

و امتدت الانشقاقات السياسية إلى مؤسسة الرئاسة ذاتها بإعلان خمسة من مستشاري الرئيس إستقالتهم احتجاجا على الإعلان الدستوري، كما كانت قرارات الرئيس كفيلة بتفجير الانشقاق المؤسسي بين السلطة التنفيذية و القضائية، و هو ما عبر عنه بيان نادي القضاة عقب اجتماع طارئ لقياداته، أعلن فيه رفضه للقرارات مهددا بتعليق العمل في المحاكم و النيابات و الامتناع عن الإشراف على الاستفتاءات و الانتخابات المقبلة.

و على المستوى الجماهيري، إتخذت الانشقاقات اتجاها تصعيديا بتأجيج الاشتباكات العنيفة بين مؤيدي و معارضي الرئيس في الإسكندرية و المحلة و السويس و بورسعيد و الإسماعيلية، و إحراق بعض المتظاهرين لمقرات حزب الحرية و العدالة في الإسكندرية و بورسعيد، بما يمكن إعتباره تحولا خطيرا في مستوى الاستقطاب السياسي طال الاستقرار و الأمن في فترة فارقة من مسار المرحلة الانتقالية.[2]

إن قرارات الرئيس على المستوى المؤسسي لم تعكس فقط إعادة هيكلة العلاقات المدنية - العسكرية، و لكنها عكست أيضا العودة مرة أخرى إلى الدولة ذي الصلاحيات الممتدة خاصة أن الرئيس جمع بين السلطات التنفيذية و التشريعية معا، كما أن قرار عزل النائب العام بموجب الإعلان الدستوري لنوفمبر 2012 و تحسين قرارات الرئيس ضد الطعن قد كشف نوايا السلطة التنفيذية التي تخل بمبدأ استقلال القضاء، و هو ما أدى إلى تكتيل تيارات المعارضة المدنية و القوى الثورية كافة مدعومة بالمؤسسة القضائية في مواجهة الرئيس و التيارات الإسلامية، مما يجعل المسارات التصعيدية و تأزم الانقسام و الاستقطاب السياسي السمة الحاكمة للمشهد السياسي.[3]

2/ الانقلاب على الرئيس محمد مرسي:

في 26 أفريل 2013، برزت حركة " تمرد " الشبابية الجديدة، التي مثلت أحد أبرز مكونات التعبئة الشعبية ضد محمد مرسي، تحولت إلى خلفية شعبية للانقلاب العسكري، حيث أثارت الحركة صخبا كثيرا في فترة نشاطها القصيرة و هي تجمع توقيعات المصريين ضمن حملة المطالبة بتنحية مرسي و تقديم موعد الانتخابات الرئاسية، و تصدرت حركة " تمرد " مشهد الغضب ضد مرسي

[1]- علي الدين هلال و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 358.
[2]- نفس المرجع، ص 358 - 359.
[3] -Benjamin, Barthe **,la révolution tunisienne :une exception dans le chaos des printemps arabes.** le monde,10/09/ 2015 **.** sur le site :www.le monde.fr/10/09/2015

و الإخوان المسلمين بين الأول من ماي و لحظة الانقلاب 3 يوليو 2013، و حشدهم، و تحريك قطاع الشباب الغاضب مع تحالف الأحزاب المعارضة " جبهة الإنقاذ ".[1]

برزت حركة تمرد و أضافت إلى جبهة الإنقاذ حراكا تشبه هيئته الخارجية خطاب ثورة يناير المطالب بالتغيير الواسع، و المعتمد على شرعية الميادين التي تأسست آنذاك، لكنها في حقيقتها كانت تدعو إلى الانقلاب على مسار التحول الديمقراطي الذي أطلقته ثورة يناير، و كان المطلب المعلن تقديم موعد الانتخابات الرئاسية، لكن كثيرا من القوى القديمة التي احتشدت و أيدتها، معززة قدرة الحراك الشعبي على إطاحة الرئيس المنتخب، الذي لم يكن مهتما بتقديم موعد الانتخابات، بل بإحكام سيطرته على البلاد و وقف عملية التحويل الديمقراطي.

أراد بعض القوى في صفوف حركة تمرد العودة إلى مبادئ الثورة، و لام الإسلاميين على أسلوبهم في الحكم و تخليهم عن الثورة بينما أرادت قوى أخرى القضاء على ثورة يناير فاستثمرت الفوضى و الخوف من عدم الاستقرار استثمارا جماهيريا.[2]

انطلقت حركة المعارضة للرئيس المصري محمد مرسي من ميدان التحرير نهاية أفريل 2013، بالدعوة لسحب الثقة من مرسي و تطالبه بالإعلان عن انتخابات رئاسية مبكرة، و الحركة هي الداعي الرئيس لمظاهرات 30 جوان، حيث جمعت أكثر من 22 مليون توقيع بحلول 29 يونيو 2013 أي ما يفوق العدد الذي حدد في بداية الحملة (15 مليون). و بحسب الاستمارات التي تقوم الحركة بتجميع توقيعات المصريين عليها، فإن أبرز تحفظاتهم على الرئيس مرسي، تتمثل في غياب الأمن و تدهور الاقتصاد و التراخي في القصاص لشهداء 25 يناير 2011، فضلا عن غياب العدالة الاجتماعية و استمرار التبعية للولايات المتحدة، و تتهم الحركة الرئيس مرسي بعدم الوفاء بالتعهدات و الوعود التي قطعها على نفسه قبل و بعد توليه منصب رئيس الجمهورية، و ينتقدون سياسته في الافتراض و الحصول على منح و المساعدات من الخارج.[3]

و تضع الحركة تصورا لما بعد مرسي بالتنسيق مع بعض القوى السياسية يتمثل في أن تنتقل السلطة إلى رئيس المحكمة الدستورية العليا ليكون رئيسا شرفيا، و تشكيل حكومة تكنوقراط برئاسة شخصية سياسية ذات قبول شعبي، على أن يتم إسناد مطلب الأمن القومي و حماية البلاد إلى مجلس الدفاع الوطني، و تؤكد الحركة أن التصور النهائي للمرحلة الانتقالية سيستمر من ستة شهور إلى سنة كحد أقصى، و أنها تتبع النهج السلمي كعقيدة راسخة في معارضتها للرئيس و لجماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها، كما أصدر القائد العام للقوات المسلحة عبد الفتاح السيسي في 1 جويلية بيانا يمهل فيه القوى السياسية

---

[1]- عزمي بشارة، **ثورة مصر: الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب** ، مرجع سبق ذكره، ص 351.

[2]- نفس المرجع ، ص 353.

[3]- عبد النور زيام، مرجع سبق ذكره، ص 119.

مهلة مدتها 48 ساعة لتحمل أعباء الظرف التاريخي، و ذكر البيان انه في حال لم تتحقق مطالب الشعب خلال هذه المدة فإن القوات المسلحة ستعلن عن خارطة مستقبل و إجراءات تشرف على تنفيذها.[1]

لقد كان مكتب وزير الدفاع بدأ التخطيط للانقلاب، و لمرحلة ما بعد الانقلاب استجابة لمطلب جماهيري، كما كانت ثورة 25 يناير مع فارق واحد، هو أن الجيش و معه قوى الدولة كان متورطا بصورة مباشرة في التحضير للحراك الجماهيري، باستحداث الفوضى و إفشال المؤسسات المنتخبة.

دافع مرسي عن شرعيته في خطاب طويل، و تحدث عن مبادرة قدمت إليه من بعض الأحزاب تضمنت عدة نقاط منها تشكيل حكومة كفاءات و تشكيل لجنة مراجعة الدستور و لجنة عليا للمصالحة الوطنية، و تعجيل الإجراءات في قانون الانتخابات النيابية و اتخاذ إجراءات لتمكين الشباب في السلطة التنفيذية، و وضع ميثاق شرف إعلامي، و أعلن مرسي أنه موافق عليها بجميع نصوصها، فيما اعتبر بعض المراقبين أن خطابه كان بمثابة شرار ة بدء و إذن لبعض مؤيديه بالتحرك المسلح في عدة مناطق كما ظهر في الكثير من أماكن التجمعات.[2]

وقع انقلاب في مساء 3 يوليو 2013، ففي عقب انتهاء المهلة المحددة، أعلن وزير الدفاع تولي رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شؤون البلاد حتى إجراء إنتخابات رئاسية مبكرة، و تعطيل العمل بالدستور. ألقى السيسي البيان و هو محاط بكوكبة من السياسيين و قادة القوات المسلحة، على منصة رتبت رموزها بعناية مشهد جرى إخراجه ليمثل تأييد الفصائل السياسية و القطاعات الاجتماعية المختلفة لخطوة إطاحة مرسي.[3]

تضمنت خريطة المستقبل التي أعلنها السيسي في بيان الانقلاب ما يلي:

- تعطيل العمل بالدستور مؤقتا.
- إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية، حتى انتخاب رئيس جديد.
- لرئيس المحكمة الدستورية العليا، سلطة إصدار إعلانات دستورية خلال المرحلة الانتقالية.
- تأليف حكومة كفاءات وطنية قوية قادرة، تتمتع بالسلطات اللازمة لإدارة المرحلة الحالية.
- تأليف لجنة تضم الأطياف و الخبرات كلها، لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذي عطل مؤقتا.

---

[1]- عبد النور زيام نفس المرجع السابق ، ص 120.

[2]- ،نفس المرجع ، ص121.

[3]- عزمي بشارة، **ثورة مصر: الجزء الثاني، من الثورة إلى الانقلاب**، مرجع سبق ذكره، ص 368.

- مناشدة المحكمة الدستورية العليا سرعة إقرار مشروع قانون انتخابات مجلس النواب و البدء بإجراءات الإعداد للانتخابات البرلمانية.
- وضع ميثاق شرف إعلامي يكفل حرية الإعلام و يحقق القواعد المهنية و المصداقية و الحياد و إعلاء المصلحة العليا للوطن.
- اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتمكين الشباب و دمجه في مؤسسات الدولة ليكونوا شركاء في القرار، و في مواقع السلطة التنفيذية المختلفة.
- تأليف لجنة عليا للمصالحة الوطنية من شخصيات تتمتع بالمصداقية و قبول النخب الوطنية كلها، على أن تمثل التوجهات المختلفة.

في عقب البيان، ألقى عدد من الحضور كلمات قصيرة، منهم شيخ الأزهر و البابا تواضروس و محمد البرادعي و جلال المرة و محمود بدر، عبروا فيها عن رؤيتهم للتطورات و مبررات مساندتهم الانقلاب، كل بعدته المصطلحية: الإسلامية و المسيحية و الليبرالية.[1]

فور إعلان البيان، قطع بث وسائل الإعلام الموالية للرئيس و شنت حملة إعتقالات واسعة في صفوف جماعة الإخوان المسلمين، و دخلت البلاد عهدا جديدا.

ثالثا: معوقات التحول الديمقراطي في مصر

على طريق التحول يتناثر كم هائل من المعوقات و الصعوبات في كافة المجالات، فالتحول يعني تغييرا في النظام السياسي و في شكل الدولة و أهدافها و توازناتها، بعض هذه العقبات هو إرث من مرحلة ما قبل الثورة، و بعضها الآخر مرده إلى أخطاء الفاعلين السياسيين الرئيسين في مرحلة ما بعد الثورة، و تتمثل أهم هذه المعوقات في ما يلي:

1- رسوخ بنى و هياكل التسلط و الاستبداد

استند نظام مبارك الذي استمر في السلطة نحو ثلاثين عاما، إلى بنية تسلطية / استبدادية لها مكوناتها و عناصرها الدستورية و القانونية و السياسية و المؤسسية و الأمنية و الثقافية و الاقتصادية و لذلك، فإن إحدى أكبر التحديات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في مصر مرحلة ما بعد مبارك تتمثل في تفكيك بنية التسلط و الاستبداد من ناحية، و إرساء أسس و قواعد الديمقراطية من ناحية أخرى.[2]

[1]- عزمي بشارة ، نفس المرجع السابق، ص 369.
[2]- يوسف الصواني و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 360.

2- الانفلات الأمني و تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في ظل غياب الدولة

منذ ثورة 25 يناير و البلاد تشهد حالة مزرية من الانفلات الأمني الذي يأخذ مظاهرا و أشكالا عديدة، و قد تفاقمت هذه الحالة في ظل انهيار أجهزة الشرطة و الأمن يوم 28 يناير 2011، و فشل جهود و محاولات إعادة هيكلة وزارة الداخلية على النحو الذي يمكنها من حفظ الأمن و النظام، و استعادة هيبة الدولة، و تحقيق سيادة القانون، و من خلال تحليل حالات الفوضى الأمنية في مجالات الحياة المجتمعية كافة يمكن تحديد الخطوات العامة التالية:

أ- تتلخص مواقف رجال الأمن في مرحلة ما بعد الثورة بالامتناع المتعمد عن مباشرة مهام العمل و العجز عن تطبيق القانون بمعنى أن ضعف التواجد الأمني أنتج فوضى أمنية، مما يعرقل محاولات إعادة التواجد الأمني، فتزداد الفوضى أكثر و هكذا.

ب- تمددت الفوضى لتنصيب الهيكل الإداري لوزارة الداخلية نفسها، فتعدد شكاوى التمييز الوظيفي داخل أجهزة الأمن، أدت إلى مواجهات و تظاهرات و إعتصامات متكررة، داخل أقسام الوزارة، تميزت بطابعها الثنائي: فئة صغار الضباط في مواجهة الضباط ذوي المناصب العليا، أمناء الشرطة في مواجهة الضباط.

جـ- غياب جهاز الشرطة عن ضبط تجاوزات العلاقات المجتمعية أدى إلى فوضى عارمة، سواء في توالد النزاعات، أو في السعي لحلها عن طريق العنف الذي يصل أحيانا إلى استخدام الأسلحة النارية.

د- بعد الثورة تنامت ظاهرة البلطجية بصورة مخيفة، فقد اكتسب البلطجية بتأثير علاقاتهم الوثيقة مع أمن النظام السابق و رموزه، خبرة في تجاوز أجهزة الأمن في حال قوتها، فكيف بوضعها الحالي.[1]

كما أن استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في مرحلة ما بعد الثورة له انعكاساته القائمة على عملية التطور الديمقراطي، فالبلاد تعاني تراجعا كبيرا في حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي، و ضعف عائدات السياحة، ناهيك عن الارتفاع المستمر في أسعار السلع و الخدمات، و تنامي معدلات البطالة، و البطء الشديد في عجلة الإنتاج بسبب كثرة الإضرابات و الاعتصامات.

[1]- أحمد فهمي، **مصر 2013 دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر.** د. ب. ن، مركز البيان للبحوث و الدراسات، 2012 ، ص 104.

3- غياب التوافق الوطني، و عمق أزمة عدم الثقة بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين

يعد غياب التوافق الوطني بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين أحد أكبر التحديات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في مصر، فمنذ إطاحة مبارك أخفق المجلس الأعلى للقوات المسلحة و غيره من الفاعلين السياسيين في التوافق على أجندة وطنية لتحقيق إنتقال سلس إلى الديمقراطية، و إلى جانب الخلافات الحادة بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة و غيره من القوى و الأحزاب السياسية و التجمعات و الحركات الثورية، التي كثيرا ما لجأت إلى تعبئة الشارع من أجل الضغط على العسكري، فقد كانت هناك خلافات حادة في ما بين القوى و الأحزاب السياسية ذات المرجعيات الإسلامية، و تلك التي توصف بالمدنية من ليبرالية و قومية و يسارية، ناهيك عن الانقسامات و الخلافات داخل كل معسكر.[1] و بسبب كثرة الخلافات و الانقسامات بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين، فقد تعمقت حالة عدم الثقة في ما بينهم، خاصة في ظل تسابق بعض القوى و الأحزاب السياسية على تحقيق مصالح سياسية ضيقة بعيدا عن المصالح الوطنية العليا، و كل ذلك من شأنه التأثير بالسلب في عملية التحول الديمقراطي في البلاد، خلال الأربعين عاما الأخيرة، تؤكد أن التوافق على خارطة طريق واضحة لعملية التحول من قبل مختلف أطراف العملية السياسية، و الالتزام باحترام قواعد الديمقراطية و القبول بنتائجها، يمثلان عنصرين أساسيين لنجاح عملية التحول.

4- مشكلة الخلط بين الدين و السياسة

تعد مشكلة الخلط بين الدين و السياسة من أبرز معوقات التحول الديمقراطي في مصر، و على الرغم من أن دستور 1971و قانون الأحزاب كان ينصّان على عدم تشكيل أحزاب على أساس ديني أو مرجعية دينية، فإن الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011 و تعديلات قانون الأحزاب السياسية أسقطا المرجعية الدينية كشرط لعدم تأسيس الأحزاب السياسية، و لذلك ظهرت أحزاب بمرجعيات دينية صريحة، و قد يكون هذا مقبولا في إطار فهم المرجعية الدينية بالمعنى الحضاري، بحيث لا يوظف الحزب الدين لخدمة أهدافه السياسية.[2]

[1]- يوسف الصواني، و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 361.
[2]- نفس المرجع ، ص 363.

خلاصة :

- أخفق النظام السياسي المصري التابع للرئيس حسني مبارك في فتح الباب للتعددية السياسية التي تسمح بتداول السلطة سلميا، و فشل كذلك في بلوغ الهدف الأساسي الذي أعلن أنه سيسعى لتحقيقه و هو الرخاء الاقتصادي، ففشل الدولة في تحدي التنمية زاد نسبة الفقراء و تهميشهم، مع ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل، و فتح المجال للفساد بتزاوج المال و السلطة، مما وفر بيئة ملائمة لاحتجاج الشعب ضد النظام الذي انفجر في ثورة 25 يناير و أطاح برأس النظام، لتدخل مصر مرحلة تاريخية، كان الهدف منها تحقيق نظام ديمقراطي.

- في إطار عملية التحول الديمقراطي، يعتبر إصدار دستور ديمقراطي جديد حجر الزاوية، حيث سيحدد طبيعة النظام السياسي و شكله، و بالتالي يحقق مبدأي الفصل و التوازن بين السلطات، و يحدد موقع المؤسسة العسكرية ضمن بنية الدولة المصرية.

- لتفعيل عملية التحول الديمقراطي، كان على المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي أسند إليه إدارة البلاد، توفير كل مقومات النزاهة و الشفافية و الأمن للانتخابات الرئاسية ، من خلال التنسيق مع اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية بدل أن تكون هذه الانتخابات مصدرا لمشكلات و منازعات جديدة.

- إنشغال القوى و الأحزاب السياسية ذات المرجعيات الإسلامية و المدنية بالمصالح و الحسابات السياسية الشخصية، بدل تحقيق توافق وطني لإعادة بناء الدولة مما قوض عملية التحول الديمقراطي في مصر.

- تميزت المرحلة الانتقالية في مصر، بسيطرة العسكريين على السلطة، فالمجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي أسند إليه إدارة البلاد، لم يسعى إلى تحقيق تغيير سياسي جذري، و قوي و أحزاب سياسية غلبت مصالحها الشخصية على حساب المصلحة الوطنية، و قوى شبابية أدت دورها في إشعال الثورة، لكنها لم تفلح في الحفاظ على وحدتها و تماسكها، لتؤثر في مجرى التطورات السياسية في مرحلة ما بعد الثورة، كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى فشل عملية التحول الديمقراطي.

الفصل الرابع :مقارنة التحول الديمقراطي بين تونس و مصر

تمهيـد:

رغم تشابه الأسباب التي أدت إلى تفجر الثورة في كل من تونس و مصر، و كذلك سيطرة الطابع السلمي على الثورتين فيما بعد فإن الثورة التونسية كانت الأسرع في الوصول إلى مرحلة الاستقرار التي لم تحققها مصر بسبب الصدام الدائم بين التيارات المسيطرة على المشهد السياسي بعد الثورة، و سوف يتم مقارنة تجربة التحول الديمقراطي بين تونس و مصر من خلال تشكل التطورات الدستورية و السياسية و كيفية إدارة المرحلة الانتقالية في الدول محل الدراسة.

تنقسم الدراسة في هذا الفصل إلى مبحثيـن:

- المبحث الأول: واقع المشهد السياسي في تونس و مصر.
- المبحث الثاني: أزمات و تحديات التحول الديمقراطي في تونس و مصر.

المبحث الأول: واقع المشهد السياسي في تونـس و مصـر

أولا: خلفيات الثورة التونسية و المصرية

1/ إنهيار النظامين التونسي و المصري

يعد النظام التونسي نموذجا للنظام الدكتاتوري، فقد استطاع زين العابدين بن علي ضابط المخابرات السابق، أن يقيم نظاما أحكم قبضته على الحياة السياسية و الاقتصادية و على المجتمع المدني على امتداد أكثر من عقدين متباهيا بتأمين الاستقرار و النمو الاقتصادي، تاركا هامشا ضيقا للمعارضين و المجتمع المدني لإضفاء تعددية زائفة، و شرعية كلية من خلال الانتخابات المتواترة، كما حاز نظام بن علي على دعم غربي قوي باعتباره قد نجح في تصفية القوى الإسلامية و حصن بلاده في وجه ما يدعى بالأصولية الإسلامية و الإرهاب الإسلامي، و في سابقة تاريخية نهض الشعب التونسي، و شلّ الآلة الاستخباراتية و الأمنية المرعبة، و هنا اتخذ الجيش موقفا وطنيا و رفض قمع المظاهرات، و اضطر بن علي للهروب في 16 يناير 2011 و فتح الطريق أمام الثورة التونسية.[1]

كانت محفزات ثورة تونس في 14 يناير انعكاسا للمآزق الاقتصادية التي وقعت فيها البلاد، و تفعيلا لرؤى سابقة سعت نحو التغيير السياسي، و اعتبر **مانفريد هالبيرن** أن " الطبقة الوسطى الجديدة " هي عنصر التغيير في أوائل الستينات، و عوّفها بالأساس وفق تطلعاتها و ليس وفق مستوى التحصيل التعليمي، و على نحو مماثل في العام 2010، كانت رغبة محمد البوعزيزي، الذي خرج من المرحلة الثانوية لأجل ظروف المعيشية، الالتحاق بالجامعة، فانتحر، فأصبح رمز الثورة في تونس مثل المحيط الريفي الغاضب، حيث اجتاحت ثورة 14 يناير 2011 محافظات البلاد الغربية و الوسطى وصولا إلى صفاقس، ثاني أكبر مدن تونس، حتى وصلت أخيرا عبر منطقة الساحل إلى معقل الحزب الحاكم إلى العاصمة تونس.[2]

أما مصر، كانت تغلي على مدار العامين السابقين للثورة بمئات الاحتجاجات الفئوية، أقواها إعتصام مواطني مراكز المعلومات في المحليات لأكثر من شهر أمام مقر مجلس الشعب، مطالبين بالتثبيت و رفع مرتباتهم، ثم جاءت فجاجة تزوير الانتخابات التشريعية في 2010 لتكون بمثابة الشرارة التي أطلقت الثورة المصرية، حيث استبق النظام الانتخابات بعدد من الإجراءات القمعية بحق وسائل الإعلام المقروءة و المرئية، وصلت إلى حد إغلاق عدد من القنوات الفضائية بحجج واهية، و توجيه إنذارات

---

[1]- ناهد حسين علي الآسدي، **ربيع الثورات العربية أسبابه و تحولاته.** عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2014 ، ص 20.

[2]- مارك لينش، ترجمة : هالة سنو ، محمد خليفة عيد ، **شرح أسباب الانتفاضات العربية .** بيروت :شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، 2016 ،ص 211.

مبطنة إلى عدد من الصحف المستقلة، و منع البث المباشر للأحداث دون تصريح مسبق، كذلك وقف خدمة الرسائل الإخبارية القصيرة عبر الهواتف المحمولة، و عندما حل موعد الانتخابات رفض النظام السماح لبعض المرشحين بالترشح و في غياب الإشراف القضائي الكامل، و جاءت نتائج الانتخابات متوقعة، حيث استحوذ الحزب الوطني إلى أكثر من 90 بالمائة من إجمالي مقاعد المجلس، و جرى تزوير فاضح تناقلته وسائل الإعلام العالمية و شبكات الانترنت، فسقطت كافة رموز المعارضة في المجلس السابق، و لم يعد من بديل أمام الجماهير إلا اللجوء إلى الشارع خاصة بعد فقدانها الثقة في الأحزاب أساسا الوفد و التجمع التي انخرطت في صفقة مع النظام لاقتسام تركة الإخوان (88 مقعدا في مجلس 2005).[1]

على وقع الحدث التونسي، جرت الدعوى عبر الفيسبوك و تويتر للتجمع في ميدان التحرير بوسط القاهرة في 25 يناير 2011 بدعوة من عدة مجموعات شبابية مثل " شباب 6 أبريل" و " كلنا خالد سعيد". و خلافا لسوابق النظام المصري في إجهاض أي احتجاج، و خلافا لتوقعاته أن الأمر لن يتعدى المئات، فقد تدفق الآلاف من شباب مصر على ميدان التحرير إلى مركز دائم لثورة 25 يناير، و كما في تونس ظلت قوى المعارضة مترددة تجاه الحدث، باستثناء حركة كفاية و الكرامة، كلنها و أمام المدى الجماهيري الكاسح التحقت مختلف القوى الإسلامية و القومية و اليسارية و الليبرالية بالحركة الاحتجاجية، و كما أبدى عدد من قوى المعارضة في تونس استعداده للمساومة مع أركان نظام بن علي بعد هروبه، و المشاركة في تشكيلات الحكم، فقد أقدمت قوى معارضة مصرية بالتفاوض مع خلف مبارك اللواء عمر سليمان و رئيس الوزراء اللواء أحمد شفيق، لكن شباب ثورة 25 يناير ظلوا متشبثين بإسقاط نظام حسني مبارك و أركان حكمه.[2]و كان التناقض مع ما جرى في مصر ، في انحصار الثورة في الغالب في المدن الرئيسية و ليس الأطراف الريفية التي احتضنت الاحتجاجات في المدن التونسية ، في حين يرى المصريون ثورتهم متدفقة من الطبقة الوسطى الى الطبقات الأعلى من الشعب غير ان زخم الاحتجاجات كان في المقام الأول عبر الطبقات الحضرية و ليس الريفية .بل إن في عامل تغير المناخ تفسيرا للاختلافات فعلى الرغم من إن الثوار في كلا البلدين كانوا ينادون بالشعارات نفسها "الخبز ،الحرية ،و الكرامة " ، إلا أن مواسم الجفاف الدوري قد ضربت التونسيين الذين يعيشون في المحيط الريفي بدرجة اكبر بكثير مما أثرت في فلاحي وادي النيل[3] .

[1]- أحمد إبراهيم محمود و آخرون، **حال الأمة العربية 2010-2011: رياح التغيير**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011 ،ص 136.

[2]-ناهد حسين علي الاسدي ،مرجع سبق ذكره ،ص 20، 21 ..

[3]- مارك لينش ، مرجع سبق ذكره ، ص 212.

و إذا كانت المؤسسة العسكرية التونسية قد اكتفت بتأمين الأمن و مراقبة انتقال السلطة، فإن المؤسسة العسكرية المصرية ممثلة بالمجلس العسكري الأعلى الذي ينتمي إليها مبارك، قد عمدت إلى الإمساك بسلطات الرئاسة و رفضت تشكيل مجلس رئاسة من شخصيات وطنية.

إقتصاديا، كان الوضع الاقتصادي في تونس و مصر سببا رئيسيا في إشتعال الثورة في البلدين، فرغم أنهما كان يحظيان بمعدلات عالية للنمو و تراوحت بين 4 و 7 بالمائة في البلدين خلال الأعوام الأخيرة، إلا أنهما كان يعانيان إرتفاع معدلات البطالة، و سوء توزيع عوائد النمو، بالإضافة إلى أن نسبة لا يستهان بها تعيش تحت خط الفقر من شعبي البلدين.

و تأتي اللحظة التي انفجرت فيها الثورة، حيث أضاءت النار التي أحرق بها محمد البوعزيزي من تونس نفسه احتجاجا على الإهانة التي وجهتها له شرطية تونسية، طريق الثورة للشعوب العربية، و أشعلت جذور الحرية فيها، في حين أعاد مقتل الشاب خالد سعيد في مصر على أيدي قوات الأمن الروح إلى شعب طمست هويته، و همّش على مدار عقود، و الثورتان معا تؤشران إلى مسؤولية الدور القمعي للأجهزة الأمنية في إشعال جذوتها و هذا ما عبر عنه ثوار البلدين رمزيا و فعليا.[1]

تأتي الدلالة الرمزية من توجيه الثورة التونسية إلى بن علي مطالبة إياه بالرحيل أو إخلاء المكان " DEGAGE " و هي الكلمة ذاتها التي وجهتها شرطية تونسية إلى البوعزيزي بعد أن صفعته على الملأ، في حين إختار ثوار مصر يوم 25 يناير لانطلاق ثورتهم، و كأن المصريين أرادوا أن يقولوا " لا " للداخلية في عيدها، و أن ينهكوا رجالها في تلك المناسبة التي جعلها مبارك إجازة رسمية للدولة.

أما الدلالة الفعلية، فعبّـر عنها ثوار تونس و مصر باقتحام عدد من مقار أجهزة الأمن في مختلف أنحاء البلاد و إشعال النيران فيها تعبيرا عن الغضب الذي يشعر به المحتجون تجاه أجهزة المن طالما سامتهم سوء العذاب، فضلا على إحراق المئات من سيارات الشرطة و مدرعاتها، ممّا دلّ على انهيار جدار الخوف لدى الثوار، وصل الأمر بمواطني الإسكندرية في مصر أن قاموا بإحراق قسم شرطة الرمل ثلاث مرات متتالية، إعتراضا على عدم محاسبة المتورطين في جرائم قتل الشهداء خلال الثورة، الأمر الذي جبر وزارة الداخلية على تحويل مبنى القسم إلى مقر خدمي.

لقد استطاعت ثورة 14 يناير في تونس و 25 يناير في مصر، أن تطيحا برأسي النظامين و عبور حاجز التغيير، لانجاز متطلبات الثورة الجذرية الشاملة التي تميزت بما يلي:

1- العفوية: بمعنى أنه لم تكن لها قيادة موحدة، كما لم يقف وراءها تنظيم سياسي محدد، و ذلك مع ملاحظة أن الاتحاد العام التونسي للشغل أدى دورا مهما في عملية التعبئة، إتساقا مع الدور الفاعل في الحركة النقابية، و في مصر تعددت الحركات الشبابية التي دعت إلى تنظيم المظاهرات في 25 يناير و

[1]- أحمد إبراهيم محمود، و آخرون، **حال الأمة العربية 2010-2011: رياح التغيير**، مرجع سبق ذكره، ص 137-138.

من قبلها حركة 6 أبريل، و مجموعة كلنا خالد سعيد، و حملة دعم محمد البرادعي، و الحركات المذكورة حركات افتراضية تخلقت من رحم شبكة التواصل الاجتماعي و كان الشباب وقودها و استفادت من التطور الكبير في تكنولوجيا الاتصال، و إلتفت حول القيود التي فرضتها الدولة على العمل السياسي، و نجحت إحداها و هي مجموعة كلنا خالد سعيد في جمع 400.000 شاب حتى قيام الثورة، كما شارك شباب الإخوان دون قادتهم في مظاهرات 25 يناير، و إلتحقت بالمشاركين من بعد حركات عديدة، مثل شباب من أجل العدالة و الحرية، و جبهة الشباب القبطي، ثم بدأ إلتحاق الأحزاب بهم لاحقا بشكل مكثف بعد مشاركة محدودة في ذلك اليوم.[1]

2- مزجت النظم العربية في مواجهة الاحتجاجات و الثورات بين عدة وسائل، فكانت في البداية تلجأ إلى استعراض قوتها الباطشة، و عندما يتسع نطاق الغضب الشعبي كانت تلجأ إلى تقديم مزايا اقتصادية و وعود سياسية، و حين يرفع المحتجون سقف مطالبهم تعود إلى العنف مجددا، و يشهد النموذجان التونسي و المصري بامتياز على التقلب بين تلك الأدوات و الوسائل المختلفة في التعامل مع الثوار، ففي النموذجين انطلقت المظاهرات يومي 18 ديسمبر من ولاية سيدي بوزيد و 25 يناير من القاهرة و عدة مدن مصرية لتقابل بقمع و إعتقال عشرات من المتظاهرين، مع ملاحظة أن العنف في مواجهة متظاهري القاهرة تأخر إلى نهاية اليوم بعدما تبيّن إتساع نطاق المظاهرات في ما بدا عنف اليوم الأول تجاه المتظاهرين في مدينة أخرى، كالسويس مبكرا و أسفر عن استشهاد إثنين من المتظاهرين مما أسهم في تأجيج مشاعر الغضب.

و في النموذجين توجد عدّة علامات فارقة في مسار التعامل الأمني القمعي مع المتظاهرين، في تونس كانت أبرز العلامات يوم وفاة البوعزيزي في 4 يناير 2011، عندما ألهبت وفاة الشاب التونسي مشاعر جموع المتظاهرين، فصعدوا من حركتهم في مدن الوسط الغربي ليسقط منهم لاحقا 6 شهداء في مدينة تالة، و شهيدين في مدينة القصرين، كذلك كان يوم 9 من الشهر نفسه مهما في إنتقال الحركة الاحتجاجية إلى العاصمة، و إن ظل معقلها الأصلي في الوسط الغربي الذي سقط منه في ذلك اليوم ما يربوا على 35 شهيدا، ليمتد الاحتجاج إلى جنوب البلاد و سقط من أبنائه شهداء.[2]

و في مصر فقد أدرك النظام الدور الخطير لمواقع التواصل الاجتماعي فاعتقل مدير شركة غوغل في مصر و الناشط الحقوقي مؤسس صفحة " كلنا خالد سعيد " وائل غنيم، و تم قطع خدمة الانترنت و تعطيل شبكة الاتصال الخلوية لمنع التواصل بين المتظاهرين يوم 28 يناير، في حين عمّت المظاهرات أغلب محافظات مصر، في مواجهة ذلك إفراط أفراد الأمن في استخدام العنف من رصاص

[1]- أحمد إبراهيم محمود و آخرون، نفس المرجع السابق، ص 139-140.
[2]- نفس المرجع، ص 142.

مطاطي و حي، الأمر الذي أدّى إلى سقوط مئات الشهداء، و إصابة الآلاف، و كان إظطلاع جماعة الإخوان المسلمين بالعبء الأكبر في حماية المتظاهرين سببا في تغير موازين الثورة لصالحهم في الميدان، رغم عدم مشاركتهم كجماعة في يوم 25 يناير 2011.[1]

في الحالتين التونسية و المصرية، جرى فتح السجون و إطلاق سراح المجرمين لإرهاب المواطنين، و فيهما معا انسحب الأمن من الشارع، و نزل الجيش لمحاولة ضبط الموقف، و تم فرض حظر التجول في أماكن متفرقة، كما فرضت حالة الطوارئ في تونس، بينما هي سارية بالفعل في مصر منذ عام 1981.

أما على صعيد المزايا الاقتصادية و السياسية، فقد وعد بن علي في خطابه يوم 10 يناير 2011 بتوفير 300.000 فرصة عمل لمواجهة البطالة بين حاملي الشهادات الجامعية، و بخفض أسعار السلع الغذائية و مثل إقدام مبارك على إقالة حكومة أحمد نظيف في خطابه في الساعات الأولى من يوم 29 يناير إعترافا بسوء أدائها الاقتصادي، علما بأن بن علي بدوره كان قد أقال الحكومة، و شكّـل أخرى برئاسة الغنوشي، الرئيسان معا وعدا بعدم الترشح لولاية جديدة، و بمزيد من الإصلاح السياسي، اتخذ الرئيس المصري خطوات إضافية بتشكيل لجنة قانونية لتعديل مواد الدستورية المنظمة لانتخاب رئيس الجمهورية، و اتخذ نائبا له هو عمر سليمان، و توسع في إقالة قياديين في حزبه (إقالة إبنه)، و كلف نائبا بالدعوة إلى حوار وطني مع كافو القوى الحزبية و التيارات السياسية، بما فيها أول مرة جماعة الإخوان المسلمين، فضلا على إئتلاف شباب الثورة، لكن المشكلة تكمن في استهانة الرجلين بحجم الأحداث في بدايتها، و بطء قرارتهما في التعامل مع تطوراتها، أديا إلى إنتقال المتظاهرين من المطالبة بالإصلاح السياسي و الاقتصادي إلى التوحد خلف شعار " الشعب يريد إسقاط النظام، فهرب بن علي إلى السعودية في 14 يناير، و تنحى مبارك في 11 فيفري، ليسلم فؤاد المبزع رئيس مجلس النواب السلطة في الحالة الأولى، و يتسلمها المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة المشير محمد حسين طنطاوي في الثانية.[2]

2/ النظامان التونسي و المصري و بناء الديمقراطية بعد الثورة:

أ/ الإطار القانوني لنقل السلطة: في تونس استقر الرأي على الالتزام بنص دستور 1959 في ما يخص عملية نقل السلطة، و ذلك منذ اللحظة الأولى لفرار بن علي، و في هذا السياق أعلن الوزير الأول محمد الغنوشي على توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة، إستنادا إلى الفصل (56) من الدستور الذي ينص على أن " لرئيس الجمهورية إذا تعذر عليه القيام بمهامه بصفة وقتية أن يفوض بأمر سلطاته إلى الوزير الأول، ماعدا حق حل مجلس النواب "، و قد أثار هذا الإسناد الدستوري جدلا قانونيا حسمه

[1]- ناهدة حسن علي الآسدي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2]- أحمد إبراهيم محمود و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 143.

المجلس الدستوري بنفيه إستقالة الرئيس أو قيامه بتفويض سلطاته إلى الوزير الأول، الأمر الذي أدّى إلى العمل بنص الفصل 57 من الدستور، و بالتالي قيام رئيس مجلس النواب بمباشرة مهام رئاسة الدولة لمدة مؤقتة حددّها الدستور ما بين 46 و 60 يوما، و هكذا شغل رئيس مجلس النواب محمد فؤاد المبزع مقعد الرئيس.

مثل هذا التطور أنهى الجدل حول إدارة المرحلة الانتقالية، و سمح للمبزع بتشكيل الحكومة التي عهد برئاستها بداية إلى محمد الغنوشي في 17 يناير 2011، إلا أن الاحتجاجات الشعبية على الرجل، الذي سبق أن عينه بن علي رئيسا للحكومة، حدت به إلى تقديم إستقالته في 27 فيفري، و من ثم أوكل الرئيس فؤاد المبزع للباجي قائد السبسي تشكيل الحكومة الجديدة، أما في مصر، فقد إختلف المسار، إذ ورد في خطاب التنحي الذي ألقاه اللواء عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية، أن مبارك فوّض المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد، و في اليوم التالي للتنحي أصدر هذا الأخير بيانا تعهد فيه بالإشراف على إدارة المرحلة الانتقالية، و نقل السلطة إلى رئيس منتخب، مع الإبقاء على الحكومة القائمة آنذاك، و هي حكومة الفريق أحمد شفيق لتصريف الأعمال.[1]

و لما كان تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة المرحلة الانتقالية لا يوجد له سند دستوري، كون المادة 84 من دستور 1971 تنص على أنه في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية يتولى رئيس مجلس الشعب مقاليد السلطة لمدة لا تزيد على ستين يوما، إلا أن الدور القيادي كان للجيش و ليس المجتمع المدني و بالتالي سيطر المجلس الأعلى للقوات المسلحة على إدارة العملية الانتقالية حتى أوت 2012، عندما تمكن الرئيس المنتخب محمد مرسي، من عزل كبار قيادات المجلس في عملية إستيلاء على السلطة، و ضمان تمرير الدستور الجديد.[2]

ب/ ترتيب المرحلة الانتقالية: اتجهت تونس منذ البداية إلى تشكيل عدد من المؤسسات للمساهمة في إدارة المرحلة الانتقالية و الحفاظ على الثورة و مكتسباتها، فكان تشكيل لجنة الإصلاح السياسي التي ضمّت خبراء و متخصصين في مختلف المجالات، كما شكل مجلس لحماية الثورة، و كان حصيلة دمج المجلسين أن تشكلت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة و الإصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي التي ضمّت ممثلين عن الأحزاب السياسية و المجتمع المدني و مستقلين و بالرغم من أن الاحتجاجات التي وجهت إلى تشكيل الهيئة و طريقة عملها، فإن أهم ما تمخض عنها تشكيل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، و تحديد قواعد انتخاب المجلس الوطني التأسيسي الذي سيتولى وضع دستور البلاد الجديد،

[1]- أحمد يوسف أحمد وآخرون، **حال الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير و آفاقه**، مرجع سبق ذكره، ص 122-123.

[2]- مارك لينش، مرجع سبق ذكره، ص 215.

و بالتالي اظطلعت هذه الهيئة ببعض مهام السلطة التشريعية، فيما تولى مهام السلطة التنفيذية رئيسا الجمهورية و الحكومة.[1]

أما في مصر، فقد انفرد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بكافة السلطات التشريعية و التنفيذية، بالإضافة إلى القضاء العسكري، و أظهرت التجربة العملية إفتقار المجلس إلى الخبرة السياسية، ثم إن المجلس و من منطلق حرصه على حماية مصالحه و مكانته لضمان ضبط إيقاع إجراءات المرحلة الانتقالية بما لا يتعارض مع رؤية الجيش، رفض الاستجابة لمطلب كثير من القوى المعارضة بتسليم مقاليد الأمور إلى مجلس رئاسي يتولى وضع ترتيبات المرحلة الانتقالية و إجراء إنتخابات الهيئة التأسيسية لوضع دستور جديد، و أصر على إجراء الاستفتاء على تعديلات دستورية محدودة، أعقبها إصداره إعلان دستوري يتضمن المواد التي تم الاستفتاء عليها بالإضافة إلى مواد أخرى، و استكملها بإصدار مراسيم بقوانين ذات صلة بإدارة المرحلة الانتقالية، مثل قانون الأحزاب و قانون مباشرة الحقوق السياسية و قانوني مجلسي الشعب و الشورى دون تشاور مع القوى الوطنية المختلفة.[2]

من ناحية أخرى، جمع بين التجربتين التونسية و المصرية الاستقطاب الحاد الذي شهده المجتمعان بين التيار الإسلامي بأطيافه المختلفة في مواجهة باقي القوى و التيارات السياسية، و ظهور معارك مبكرة للاشتباك بين الفريقين تمثل أشدّها و أخطرها في الحالة المصرية مع الاستفتاء على التعديلات الدستورية يوم 19 مارس.

على صعيد آخر، كان من أبرز قضايا ما بعد الثورة إصرار الجماهير على ضرورة محاسبة كافة رموز النظام السابق، و في مقدمتها رئيسا البلدين، و محاكمتهما و استرداد الأموال المنهوبة، و مثل هذا الإجراء كان أيسر في تونس منه في مصر.

ففي الحالة التونسية، كان الفساد مركزا في شخص الرئيس بن علي و زوجته و أقاربهما و الدائرة اللصيقة بهما التي أقصي أغلب أفرادها عن الحكم و مراكز النفوذ في البلاد، و كثير منهم إما فروا من البلاد أو ألقي القبض عليهم و أصبحوا رهن التحقيق، و أصدرت الحكومة التونسية مذكرة توقيف دولية بحق الرئيس المخلوع، كما طلبت من العربية السعودية تسليمه لمحاسبته على ما إقترف بحق شعبه من جرائم طيلة عهده، و طالبت بتجميد كافة الأرصدة الخاصة به و بأسرته لدى الدول الغربية، التي إستجابة لهذا الأمر، كما استحدثت في 18 فيفري لجنة للتحقيق في كافة الجرائم التي ارتكبت طيلة عهد الرئيس السابق " اللجنة الوطني للاستقصاء في مسائل الرشوة و الفساد "، و إن كان القضاء قد أصدر في وقت لاحق حكما بوقف عمل هذه اللجنة بحجة عدم دستوريتها، و أخرى للتحقيق في الانتهاكات التي تمت أثناء الثورة.

---

[1]- أحمد يوسف أحمد و آخرون، **حال الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير و آفاقه**، مرجع سبق ذكره، ص 125.

[2]- أحمد إبراهيم محمود و آخرون، **حال الأمة العربية 2010 - 2011**، مرجع سبق ذكره، ص 149.

أما في مصر، فقد كان المشهد مختلفا، حيث كان الفساد منتشرا في كثير من مفاصل الدولة و أجهزتها و مؤسساتها، كما كان مركبا تداخل فيه البعد السياسي مع البعدين الاقتصادي و الإداري، و من ثم كانت المواجهة الحاسمة و الشاملة للفساد ستؤدي إلى تقويض أركان الدولة، الأمر الذي حمّـل الجيش على التباطؤ في التعاطي مع هذا الملف، و هو ما لاقى نقدا من بعض القوى فض على إئتلاف شباب الثورة.[1]

و في ما يتمثل بخطوات نظام ديمقراطي، اختلف مسار الثورتين المصرية و التونسية في عدة نقاط و هي كالآتي:[2]

النقطة الأولى: ترتبط بكيفية إدارة المرحلة الانتقالية، فقد أنشأت تونس لجنة عليا للإصلاح السياسي، و انتهجت في عملها منهج المشاورة مع مختلف التيارات و الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني، ثم انتهت إلى وضع عدد من السيناريوهات لمرحلة ما بعد الثورة، إنحاز رئيس الوزراء الباجي قائد السبسي من بينها إلى إجراء انتخابات برلمانية في جويلية، إلا أن الاحتجاجات الشعبية أجبرته على اللجوء إلى بديل آخر هو انتخاب مجلس وطني تأسيسي يضع دستورا جديدا للبلاد، على أن ينتخب هذا المجلس من بين أعضائه رئيسا مؤقتا للبلاد إلى حين الانتهاء مع وضع الدستور الجديد و الإعداد لانتخابات جديدة رئاسية و تشريعية.

أما في مصر، فقد قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في بيانه الدستوري الصادر في 13 فيفري إجراء الانتخابات التشريعية و الرئاسية قبل تشكيل اللجنة التأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد، على الرغم من أن الحالة المصرية كانت أولى بتبني الخيار التونسي، كون الدستور قد تم تعطيله، و مجلس الشعب و الشورى تمّ حلهما.

النقطة الثانية: الخاصة بالموقف من الدستور في الأول تركزت اعتراضات القوى السياسية على فكرة تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور، إستنادا إلى أن شرعية الثورة قد أسقطت الدستور، وبالتالي كان يتعين على المجلس الأعلى إصدار إعلان دستوري من عدد محدود من المواد لإدارة شؤون البلاد في المرحلة الانتقالية إلى حين إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية تتولى وضع دستور جديد للبلاد يتم الاستفتاء عليه قبل إجراء الانتخابات التشريعية ثم الرئاسية.

و رأت هذه القوى التي ضمت إئتلاف شباب الثورة و أغلب أحزاب المعارضة و الجمعية الوطنية للتغيير بزعامة محمد البرادعي لأنه لا داعي للاستعجال في إجراء إنتخابات تشريعية سوف تكون الغلبة فيها لصالح بقايا الحزب الوطني و الإخوان المسلمين باعتبارهما القوتين الأكثر تنظيما في الساحة، بل يتعين الانتظار فترة إلى حين تشكل تيارات و أحزاب تعبر عن القوى التي شاركت في الثورة، و هكذا كان ثمة عنصر مشترك بين الحالتين التونسية و المصرية تمثل في إصرار أغلب القوى السياسية على

[1]- أحمد إبراهيم محمود و آخرون، نفس المرجع السابق، ص 150.
[2]- نفس المرجع، ص 153 – 156.

ضرورة تأجيل موعد الانتخابات في البلدين إلى حين الاستعداد لها، لكن في حين نجحت القوى التونسية في إنفاذ رغبتها، عجزت مثيلتها في الحالة المصرية لسبب رئيس، هو عدم توازن القوى بين التيارات المدنية من جهة، و الدينية من جهة أخرى.

النقطة الثالثة: و المتعلقة بالموقف من الأحزاب السياسية، فقد منحت وزارة الداخلية التونسية تراخيص بإنشاء أحزاب جديدة، إلا أنه لا يعني أن باب إنشاء الأحزاب بات مفتوحا على مصراعيه، حيث مازال قانون الأحزاب الذي تم إقراره في عهد بن علي (القانون رقم 32 لسنة 1988) هو الذي ينظم الحياة الحزبية و ما زالت وزارة الداخلية هي الجهة المنوط بها الترخيص للأحزاب، و لم يتم إقرار إنشاء الأحزاب بالإخطار، فقد استندت وزارة الداخلية إلى المادة الثالثة من القانون المذكور التي تنص على أنه " لا يجوز لأي حزب سياسي أن يستند في مبادئه أو أهدافه أو نشاطه أو برامجه إلى دين أو لغة أو عنصر أو جنس أو جهة ".

أما في الحالة المصرية فقد أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 28 مارس مرسوما بتعديل قانون الأحزاب السياسية، تم بمقتضاه الإبقاء على لجنة شؤون الأحزاب، مع تغيير تشكيلها بحيث أصبح كافة أعضائها من القضاة، و أصبح تأسيس الأحزاب بالإخطار، بحيث يعد الحزب قائما بمرور ثلاثين يوما من إخطاره اللجنة دون إعتراض خلال ثمانية أيام على الأكثر على الدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا لتأييده أو إلغائه.

ثانيا: التطورات الدستورية

إن هدف الثورات الرئيسي هو بناء نظام جديد، و بالتالي من الطبيعي أن يكون الدستور هو الآلية التي تؤسس لهذا النظام من خلال تحديد المؤسسات و صلاحياتها و العلاقات في ما بينها.

1/ آلية وضع الدساتير: في مصر،مرّت عملية إعداد الدستور بمرحلتين، المرحلة الأولى قيا لجنة قانونية من عشرة من كبار فقهاء القانون بإعداد مسودة أولية للدستور، و المرحلة الثانية تشكيل لجنة من خمسين عضوا بموجب القرار رقم 570 لسنة 2013 الذي أصدره رئيس الجمهورية المؤقت عدلي منصور، و قد روعي في اختيار أعضاء لجنة الخمسين المعينين أن يكونوا ممثلين للمؤسسات الدينية، و النساء و الشباب ذوي الاحتياجات الخاصة، و العمال و الفلاحين، و الأحزاب و النقابات و المجالس القومية، و القوات المسلحة و الشرطة، فضلا عن بعض الشخصيات العامة، و لقد أدارت لجنة الخمسين عدة حوارات مع القوى المجتمعية المختلفة، ثم تمّ عرض مسودة الدستور للاستفتاء الشعبي عليها يومي 14 و 15 يناير 2014 و وفق عليها.

أما في ما يخص تونس فقد تم وضع دستورها من جانب مجلس تأسيسي منتخب في أكتوبر 2011، تلك الانتخابات التي أسفرت عن حصول حركة النهضة على 89 مقعدا من أصل 217، و حزب المؤتمر

على 29 مقعدا و العريضة الشعبية على 26 مقعدا، و التكتل من أجل العمل و الحريات على 20 مقعدا، و الحزب الديمقراطي التقدمي على 16 مقعدا، و توزع ما تبقى من مقاعد على 14 حزبا فضلا عن لا مقاعد للمستقلين، و يلاحظأن هذه الخريطة التي ميّزت عضوية المجلس تعرّضت لتغيير كبير على مدار الثلاث سنوات التي باشر فيها عمله و التي انتهت بوضع الدستور التونسي و تم التصويت عليه داخل المجلس في 26 يناير 2014 حيث خرج عدد من الأعضاء من الأحزاب المنتخبة و شكّلوا أحزابا جديدة كحزب الوفاء و الحركة الدستورية و الجبهة الوطنية التونسية، كما إنضم جانب من المستقلين إلى بعض الأحزاب المشكلة للمجلس، و يرجع الحراك السياسي إلى طول الفترة التي استغرقها المجلس التأسيسي في وضع الدستور، ففي حين كان يفترض أن ينهي عمله بحلول 23 أكتوبر 2012، تم التمديد له لمدة عامين آخرين، و كان هذا التمديد خاصة مع تفاقم المشاكل الاقتصادية و زيادة عنف الجماعات الإرهابية من جهة، و تطورات الوضع الداخلي في مصر بعد 30 جوان 2013 من جهة أخرى، أن يؤدي بالعملية السياسية إلى طريق مسدود بعد تعالي الأصوات الرامية لحل المجلس، إلا أن المبادرة بتشكيل حكومة تكنوقراط غير حزبية، أنقذت الموقف.[1]

2/ مضمون الدساتير: بداية بالدستور المصري فلقد جاء في 247 مادة و تخلى في ما يخص علاقة الدين بالدولة عن إرباكات المادة 219 في دستور 2012، تلك المادة التي فسرت مبادئ الشريعة الإسلامية تفسيرا بالغ العمومية و هكذا فلقد أعادت ديباجة، دستور 2014 مرجعية تفسير الشريعة الإسلامية إلى أحكام المحكمة الدستورية العليا، لكن من جهة أخرى ظلت هناك صعوبة في تمرير النص على مدنية الدولة فاكتفت الديباجة بالنص على مدنية الحكومة، بالإضافة إلى اعتبار الدستور في المادة 7 أن الأزهر الشريف هو " المرجع الأساسي في العلوم الدينية و الشؤون الإسلامية "، و من المفهوم ان مراد هذا النص قطع الطريق على غير المتخصصين في الإفتاء، لكن في ظل التحولات التي شهدتها مؤسسة الأزهر على مدار العقدين الأخيرين و أدت إلى ظهور الاتجاهات المتشددة في كنف هذه المؤسسة الوسطية يصبح إيلاء أمر الدين كله إلى الأزهر مسألة محاطة بالمحاذير، إضافة إلى أنه قد ينشأ تناقض بين تفسيرات الأزهر لأحكام الشريعة و تفسيرات المحكمة الدستورية العليا لها، ما يضع التفسير الديني للنص المقدس في مواجهة التفسير القانوني.

و في باب الحقوق و الحريات، جاء دستور 2014 وفق المادة 244 بحظر التمييز حيث نصت على تمثيل ملائم للشباب و المسيحيين و الأشخاص ذوي الإعاقة و المصريين المقيمين بالخارج في أول مجلس للنواب، و نصت المادة 180 على تخصيص ربع مقاعد المجالس المحلي للشباب و مثلهم للنساء،

[1]- إبراهيم نصر الدين و آخرون، **حال الأمة العربية 2014 - 2015، الإعصار: من تغير النظم إلى تفكيك الدول.** بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2015 ، ص 186.

و خمسين بالمائة من عدد المقاعد للعمال و الفلاحين و التمثيل المناسب للمسيحيين و ذوي الإعاقة، و جاءت المادة 53 لتنص على إنشاء مفوضية للقضاء على كافة أشكال التمييز، كما أن من الحقوق الاجتماعية التي شهدت إهتماما بها في الدستور الجديد الحق في التعليم و ذلك بالنص لأول مرة في المادة 19 على تخصيص 64 بالمائة من الناتج القومي الإجمالي للاتفاق الحكومي على التعليم و تخصيص 2 بالمائة للتعليم الجامعي و 1 بالمائة للبحث العلمي و الحق في الصحة حسب المادة 18 على تخصيص 3 بالمائة من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على الصحة.[1]

أما الحقوق المدنية و السياسية فمن أهمها حظر التعذيب بنص المادة 52، و إطلاق حرية الاعتقاد بنص المادة 64، و إلغاء الحبس في جرائم النشر بنص المادة 71 و حظر كل صور العبودية و الاسترقاق و القهر و الاستغلال القهري للإنسان بنص المادة 30، لكن من أكثر مواد الدستور الجديد التي أثارت الجدل من حيث مدى تأثيرها في الحقوق المدنية و السياسية نص المادة 54 الذي يجيز محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري في الجرائم التي تمثل إعتداءا مباشرا على المنشآت العسكرية أو معسكرات القوات المسلحة و غيرها، من ناحية ثانية فإن بعض القوانين التي صدرت سابقة على الدستور تضمنت مصادرة بعض الحقوق المنصوص عليها في متنه كالحق في التظاهر وفق نص المادة 73 و لم يتم تعديلها بعد صدوره، هذا بالإضافة إلى النصوص المتعلقة بحظر التعذيب و عدم جواز القبض على أحد فيها عدا حالة التلبس بنص المادة 54 و ضوابط الحبس الاحتياطي بنص المادة 54 أيضا، جميعها تعرضت للانتهاك فعليا و ساعد على ذلك الحرب التي تخوضها الدولة مع التنظيمات الإرهابية، أما فيما يخص شكل نظام الحكم فلقد اتخذ الدستور الجديد نظاما يجمع بين خصائص النظامين الرئاسي و البرلماني مع ميل لتعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية، فمع أن المادة 167 تنص على إشراك رئيس الحكومة مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة و تنفيذها، إلا أن رئيس الجمهورية غير ملزم بإختيار رئيس الوزراء من الحزب أو التكتل الحائز الأغلبية في الانتخابات التشريعية إلا في حالة واحدة هي رفض مجلس النواب برنامج الشخص المكلف برئاسة الحكومة من غير الحزب أو التكتل الحائز الأغلبية و ذلك وفق نص المادة 146. أكثر من ذلك، في حال تم تكليف الرئيس لمرشح الحزب الحائز الأغلبية، يكون لرئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس الوزراء إختيار وزراء الدفاع و الداخلية و العدل بحسب المادة 146. هذا مع العلم بأن الأحكام الانتقالية في المادة 234تضمنت إنفراد رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإختيار وزير الدفاع و ذلك لمدتين رئاسيتين كاملتين من تاريخ نفاذ الدستور، و لقد كانت المادة 234 تحديدا مثال للجدل مثلها مثل المادة 203 التي تجعل مجلس الدفاع الوطني هو المعني بمناقشة ميزانية القوات

[1]- إبراهيم نصر الدين و آخرون، **حال الأمة العربية 2014 - 2015**، نفس المرجع السابق، ص 188.

المسلحة مع إدراج تلك الميزانية كرقم واحد في ميزانية الدولة، كما أن من المواد الخلافية في الدستور الجديد المادة 157 التي تعطي الحق لرئيس الجمهورية في استفتاء الناخبين في المسائل التي تتصل بالمصالح العليا للدولة دون تحديد الضوابط و الضمانات علما بأن من المسائل التي يمكن استفتاء الشعب عليها، مجلس النواب عند الضرورة وفق نص المادة 137.[1]

و جاء الدستور التونسي في 149 فصلا، بعد تنازع دام لمدة قاربت ثلاث سنوات تم التوصل إلى صيغة نهائية لدستور يضمن تكريسا نهائيا للحريات و يضع قواعد الاستئثار و المشاركة في النظام السياسي للدولة و يستحدث هيئات دستورية ضامنة لمدنية الدولة و يؤسس لآلية خاصة لإرساء العدالة الانتقالية.[2]

و تجنب الخوض في علاقة الشريعة بالتشريع بعد أن كان هذا الأمر موضع تجاذب سياسي واسع النطاق و هكذا نص الفصل الثاني من الدستور على أن " تونس دولة مدنية تقوم على المواطنة و إرادة الشعب و علوية القانون " دون تفاصيل إضافية، و إتصالا بهذه النقطة نص الفصل 46 على دعمها و تطويرها في إشارة إلى الحفاظ على مجلة الأحوال الشخصية التي كانت تراهن التيارات السلفية على تغييرها و إن عرف النص في الفصل الثاني على أن الدولة راعية للدين، تحمي المقدسات و تمنع النيل منها وجد طريقه لأول مرة إلى الدستور التونسي.

و احتوى الباب الثاني الخاص بالحقوق و الحريات على حزمة كبيرة، من بينها الحق في المساواة و الحياة و الكرامة و في حرية الفكر و الرأي و التعبير و الإعلام في الفصول 21، 22، 23، 31 على التوالي، و التناصف بين المرأة و الرجل في الفصل 46. هذا على المستوى السياسي أما على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي فلقد جرى النص على الرعاية الصحية لكل مواطن و المجانية لفاقدي السند و ذوي الدخل المحدود في الفصل 38، و على إلزامية التعليم حتى السن السادسة عشرة و مجانيته في التعليم العمومي مع الاهتمام بالجودة و الانفتاح على اللغات الأجنبية و الحضارات الإنسانية و نشر ثقافة حقوق الإنسان في الفصل 39.

لكن ما يلاحظ على هذه المنظومة من الحقوق و الحريات أنها من جهة أولى مقتضبة كما في نص الفصل 36 على أن الحق النقابي بما في ذلك حق الإضراب مضمون و نص الفصل 37 على أن حرية الاجتماع و التظاهر السلميين مضمونة، و نص الفصل 40 في حق العمل على توفير الظروف اللائقة و الأجر العادل له، كما أنها من جهة ثانية تأتي جميعا مقيدة بما ورد في نص الفصل 49 و هو الأخير في مجال الحقوق و الحريات، حيث أشار إلى أن ثمة ضوابط لممارسة الحقوق و الحريات المضمونة في الدستور توضع لضرورة تقتضيها مدنية الدولة و بهدف حماية حقوق الغير، أو مقتضيات الأمن العام، أو

[1]- إبراهيم نصر الدين و آخرون، **حال الأمة العربية 2014 - 2015**، نفس المرجع السابق ، ص 190.

[2]- أحلام بلحاج و آخرون، **تونس: الانتقال الديمقراطي العسير** . د. ب. ن، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، 2017، ص 33.

الدفاع الوطني أو الصحة العامة، و تلك مقتضيات تغطي تقريبا كل شيء و يسهل الاعتداء بها كلا أو جزءا لتقييد الحقوق و الحريات.

و فيما يهص نظام الحكم فهو أقرب إلى النظام البرلماني حيث ينص الفصل 89 على أن يكلف رئيس الجمهورية خلافا للحالة المصرية مرشح الحزب أو الائتلاف الحزبي الحاصل على أكبر عدد من مقاعد مجلس نواب الشعب بتشكيل الحكومة، فإن لم يتمكن من هذا التشكيل خلال شهر أو لم يحز تشكيله ثقة المجلس يكلف الرئيس شخصية أخرى بعد التشاور مع الأحزاب و الائتلافات و الكتل النيابية، و الحكومة مسؤولة أمام مجلس نواب الشعب بنص الفصل 95، و يمكن للمجلس سحب الثقة من الحكومة بموافقة الأغلبية المطلقة من الأعضاء، أو سحبها من أحد الوزراء بطلب معلل من ثلث الأعضاء و تصوت عليه الأغلبية المطلقة بنص الفصل 97، و يتحدد دور رئيس الجمهورية فيما يخص ضبط السياسات العامة بمجالات محددة هي مجالات الدفاع و العلاقات الخارجية و الأمن القومي و يلتزم بالتشاور بخصوصها مع رئيس الحكومة بنص الفصل 77، و عدا ذلك فإن رئيس الحكومة هو الذي يضبط السياسة العامة للدولة و يسهر على تنفيذها بنص الفصل 95، و هو الذي ينشىء الوزارات و يعدلها و يحذفها و يقيل عضوا أو أكثر من أعضاء الحكومة فلا يتشاور مع رئيس الجمهورية إلا في حالة وزيري الدفاع و الخارجية كما أنه هو الذي يعين و يعفي من الوظائف المدنية العليا بنص الفصل 92، هذا بينما تتقيد تعيينات رئيس الجمهورية في الوظائف العسكرية و الدبلوماسية و تلك المتعلقة بالأمن القومي و الإعفاء منها بالتشاور مع رئيس الحكومة، و تلك القيود لا نظير لها في الحالة المصرية، لكن في الوقت نفسه فإن رئيس الجمهورية يمكنه إرسال قوات إلى الخارج بمجرد موافقة رئيس مجلس نواب الشعب و الحكومة بنص الفصل 77، بينما يتطلب ذلك في الحالة المصرية أخذ رأي مجلس الدفاع الوطني و موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب بنص المادة 152، كما أن لرئيس الجمهورية التونسية الحق في حل مجلس النواب في الحالات التي حددها الدستور بنص الفصل 77 لا يتقيد بعرض قرار الحل المسبب على الاستفتاء الشعبي، عكس الحال في الدستور المصري بنص المادة 173، كما أن ثمة إختلافا في الضوابط الحاكمة لحق رئيس الجمهورية في إعلان حالة الاستثناء أو الطوارئ فيما بين الدستور التونسي و المصري، ففي تونس يستشير رئيس الجمهورية كلا من رئيس مجلس نواب الشعب و رئيس الحكومة و يعلم رئيس المحكمة الدستورية و يعلن التدابير للشعب على أن تسري تلك التدابير لمدة 30 يوما بنص الفصل 80، أما في مصر فإن رئيس الجمهورية يستشير رئيس الوزراء ثم يعرض إعلان حالة الطوارئ على مجلي النواب خلال 7 أيام ليقرر ما يراه بشأنه و يقتضي سريانها موافقة أغلبية الأعضاء، و يسري إعلان حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر بحسب المادة 154.

ثالثا: التطورات السياسيـة

ترتب على صدور الدستور التونسي و المصري تنظيم إستفتاءات شعبية و استيفاء استحقاقات إنتخابية، فقد جرى في مصر الاستفتاء على مسودة دستورها المعدل كما شهدت إنتخاب رئيس جديد للبلاد فيما أوقف حكم المحكمة الدستورية العليا المضي في إجراءات إنتخاب مجلس النواب، و جرى الاستفتاء على مسودة الدستور يومي 14 و 154 يناير 2014، و تمت الموافقة بنسبة 98,1 بالمائة علما بأن نسبة المشاركة في التصويت بلغت 38,6 بالمائة مقابل مشاركة 32 بالمائة عام 2012، و يرجع هذا الارتفاع في نسبة الموافقة و بدرجة أقل في نسبة التصويت إلى أن قطاعا كبيرا من المشاركين إعتبر التصويت بنعم على مسودة الدستور هو في الوقت نفسه تصويت بالإيجاب على شرعية المشير عبد الفتاح السيسي الذي كانت شعبيته في ذروتها في تلك المرحلة، و مثل هذا الرابط كان أحد العوامل التي حفزت ترشيح السيسي لاحقا للانتخابات الرئاسية.

تمت عملية الاستفتاء تحت إشراف قضائي كامل على 352 لجنة عامة و 317 لجنة فرعية، و شاركت 67 منظمة محلية و 6 منظمات دولية في المراقبة، و تم رصد بعض الخروقات من دون أن يكون لها تأثير يذكر في النتيجة الإجمالية للتصويت، و من ذلك الدعاية خارج مقار اللجان، و تأخر بعض اللجان في فتح أبوابها أمام الناخبين، و تخلل الاستفتاء بعض أعمال عنف متفرقة كالهجوم المسلح على المصوتين بصعيد مصر.[1]

و بالنسبة إلى الانتخابات الرئاسية فلقد تحدد لإجرائهايوما 26 و 27 ماي 2014 ثم قررت اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات مد التصويت ليوم ثالث في ظل محدودية الإقبال على الإقتراع، تقدم للانتخابات مرشحان هما المشير عبد الفتاح السيسي و وزير الدفاع السابق حمدين صباحي زعيم التيار الشعبي الذي عبارة تجمع للقوميين و اليسار و سبق له الترشح ي الانتخابات الرئاسية عام 2012.

بلغت نسبة المشاركة في التصويت 47,13 بالمائة و هي نسبة تقل عن نسبة التصويت في الجولة الثانية التي وصلت إلى 51,58 بالمائة، و قد فاز في الانتخابات المرشح عبد الفتاح السيسي بنسبة 96,91 بالمائة بينما حل حمدين صباحي في المركز الثاني بفارق كبير حيث حصل على 3,9 بالمائة من الأصوات.

و في التمييز بين السيسي و حمدين صباحي ركز على مطلبي الأمن و الاستقرار في مواجهة تصاعد أعمال العنف الداخلي لجماعة الإخوان و أنصارها بالإضافة إلى القوى السياسية الرئيسية التي وقفت داعمة للسيسي كأحزاب المصريين الأحرار و الوفد و التجمع، فضلا عن حركات مثل الحركة الوطنية من أجل التغيير و فريق حركة تمرد، خضعت الانتخابات الرئاسية لإشراف قضائي كامل و توزعت

[1]- مروة عبد الحليم، **الدلالات السياسية: نتائج الاستفتاء على دستور مصر 2014 .** القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 2014/01/22، منشور على الرابط التالي: http :sis.gov.eg/story/82476 ?lang=ar

اللجان على 349 لجنة عامة و 141 لجنة فرعية، و شاركت في مراقبتها منظمات المجتمع المدني فضلا عن بعثات عربية و دولية، و رصد تقرير بعثة جامعة الدول العربية التي ترأستها هيفاء أبو غزالة الأمين العام المساعد لشؤون الإعلام و الاتصال عدة مخالفات تتعلق بعدم تعليق كشوف الناخبين خارج بعض اللجان و التأخر في فتح أبوابها، و وجود بعض البطاقات غير المختومة أو عدم استخدام الحبر الفسفوري، لكن التقرير إعتبر أن تلك المخالفات لا تؤثر في النتيجة النهائية.[1]

أما تونس، فشهدت خلال 2014 إنتخابات تشريعية و رئاسية، أما فيما يخص التصويت على مسودة الدستور في 26 جانفي 2014 فإنه، تم وفقا للقانون المنظم للسلطات العمومية خلال المرحلة الانتقالية، داخل المجلس الوطني التأسيسي حيث جرى التصويت عليه فصلا ثم عليه بالكامل، و لم تتطلب عملية التصويت جولة ثانية أو عرض المسودة على الاستفتاء الشعبي، و ذلك لفوزها بتأييد أغلبية أعضاء المجلس في الجولة الأولى بواقع 200 صوت و معارضة 12. و لم يكن الوصول سهلا فقد مرت تونس بأزمة سياسية حادة في عام 2013 كادت تودي بالعملية السياسية إلى نفق مسدود، و ذلك في أعقاب إغتيال محمد البراهمي زعيم التيار الشعبي في 25 جويلية، و كان قد سبقه إغتيال القطب اليساري شكري بلعيد.[2]

و في هذا السياق دعا البعض إلى حل المجلس و علق البعض الآخر عضويته فيه، إلا أن إطلاق الحوار بين ممثلي الأحزاب السياسية داخل المجلس الوطني التأسيسي، برعاية رباعية كل من الاتحاد العام التونسي للشغل و الاتحاد التونسي للصناعة و التجارة و الصناعات التقليدية و الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان و نقابة المحامين، ساعد على عبور الأزمة بإستقالة حكومة الترويكا مع الاتفاق على تلازم مسار وضع الدستور مع مسار تشكيل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

لم تكن عملية التصويت نفسها على مسودة الدستور سهلة، و وصفها البعض بأنها شهدت حالة من التشنج خصوصا عند مناقشة فصول خلافية مثل الفصل السادس الذي نص على " حرية الضمير" و إلتزام الدولة " بمنع دعوات التكفير و التحريض على العنف و الكراهية "، أو الفصل 47 الذي حدد الحد الأدنى لسن الترشح لرئاسة الجمهورية و لم يحدد الحد الأقصى له و فرض تخلي المترشح عن جنسيته الثانية، أو الفصل 75 الذي حظر تكرار إنتخاب الشخص نفسه لأكثر من دورتين حتى و كانت منفصلتين، أما الفصول التي لم يثر خلاف حولها فمنها الفصول المتعلقة بالجماعات المحلية في إطار الباب السابع المختص للسلطة المحلية، حيث كان الاتجاه العام للنواب تأكيد اللامركزية الإدارية، و في

[1]- إبراهيم نصر الدين و آخرون، **حال الأمة العربية 2014 - 2015**، مرجع سبق ذكره، ص 219.
[2]- **عملية صياغة الدستور في تونس**، مركز كارتر، مرجع سبق ذكره، ص 49-50..

هذا الإطار و على سبيل المثال تحقق الإجماع في التصويت على الفصل 137 الذي استحدث المجلس الأعلى للجماعات المحلية.[1]

أما بالنسبة للانتخابات الرئاسية التونسية فقد أجريت في 23 نوفمبر 2014 فيما أجريت جولة الإعادة في 21 ديسمبر 2014، و لما كانت المادة 142 من دستور 2014 قد جعلت الترشح للرئاسة يأتي إما بتزكية من بعض أعضاء مجلس النواب أو من بعض الناخبين الموزعين على عدد محدود من المحافظات، فقد توزع المرشحون على هاتين الآليتين و استطاع 13 مرشحا الحصول على تزكيات شبابية و من هؤلاء منصف المرزوقي، و مصطفى بن جعفر و أحمد نجيب الشابي، و كان 70 مرشحا قد تقدموا بأوراقهم إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، استبعدت الهيئة 41 منهم لعدم استيفائهم الشروط و انسحب اثنان و اعتمدت أوراق 27 منهم.

و قبيل انطلاق الجولة الأولى من الانتخابات قدم المرزوقي نفسه بوصفه مرشح الثورة الذي يحول دون عودة النظام السابق، و كان يقصد بذلك أساسا السبسي و كل رموز نظام بن علي، بينما طرح السبسي نفسه بوصفه مدافعا عن عودة هيبة الدولة و ركزت حملته الانتخابية على نقاط ضعف المرزوقي و أهمها توتر علاقات تونس الخارجية بكل من مصر و سورية.[2]

و فيما يخص نتائج الانتخابات الرئاسية التونسية يتضح أنه من إجمالي 5,3 مليون ناخب شارك في التصويت في الجولة الأولى 62,9 بالمائة من الناخبين، و في الجولة الثانية 59,4 بالمائة منهم، و حصل السبسي في الجولة الأولى على 39,4 بالمائة من الأصوات مقابل 33,43 بالمائة للمرزوقي، و اتسعت الفجوة بين السبسي و المرزوقي في الجولة الثانية بحصول الأول على 55,68 بالمائة و الثاني على 44,32 بالمائة من الأصوات.

أما فيما يخص الخروق الانتخابية فقد تمثلت بتجاوز سقف الاتفاق المخصص للدعاية الانتخابية و استباق بعض المرشحين إنطلاق الحملة الانتخابية بالدعاية لأنفسهم ثم استباقهم إعلان النتائج بالحديث عن الفوز و خصوصا فيما قبل الجولة الانتخابية الثانية، و من ذلك إنزلاق السبسي إلى وصف سكان الجنوب الذين صوتوا للمرزوقي في الجولة الأولى بأنهم متطرفون بالإضافة إلى وقوع أعمال عنف متفرقة و استهداف بعضها حملة الهمامي في الجولة الأولى، لكن بشكل عام لم تؤثر الخروق السابقة في نزاهة العملية الانتخابية بشهادة هيئات الرقابة الوطنية و الدولية.[3]

---

[1]- فتحي الجرّاي، **الدستور التونسي الجديد و مستقبل الانتقال الديمقراطي**، مركز الجزيرة للدراسات ، 2014/01/28، منشور على الرابط التالي: http://studies.aljazera.net/ar/reports/2014/01/201428html

[2]- إبراهيم نصر الدين و آخرون، **حال الأمة العربية 2014 - 2015**، مرجع سبق ذكره، ص 227.

[3]- نفس المرجع، ص 230.

المبحث الثاني: أزمات و تحديات التحول الديمقراطي في تونـس و مصـر

فجرت الثورتان المصرية و التونسية طموحات شعبية مشروعة، تهدف إلى تحقيق العدالة التوزيعية، و تحسين مستوى معيشة الفرد، و مع أن المطالب الاقتصادية لم تهيمن على شعارات الثورة في الحالتين، بل كانت مكونا من مكوناتها، إلا أنه بعد الثورة انفجرت المطالب الفئوية في ما يشبه الموجات المتتالية التي شملت تقريبا مختلف قطاعات الدولة، و فاقت مطالبها قدرة القائمين على إدارة المرحلة الانتقالية في البلدين، فتسببت في أزمات أثقلت كاهلي الثورتين.

أولا: أزمات المرحلة الانتقالية في تونس و مصر

تعاني تونس و مصر بدرجات متفاوتة أزمات حادة و متزامنة و مترابطة، و هو ما جعل المرحلة الانتقالية التي تمر بها تتسم بدرجة عالية من الصعوبة التعقيد و تتجلى أبرز الأزمات التي تعاني الدولتين في استمرار حالة الانفلات الأمني مع تصاعد أعمال الإرهاب، و تفاقم حدة المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية بسبب تدهور مستوى السياسات العامة، و أزمة العلاقات المدنية – العسكرية، يقترن بها من مخاطر عسكرة السياسة و تسييس الجيش، و تأتي هذه الأزمات في سياق أزمة بنيوية تتعلق بالفاعلين السياسيين، تتمثل بغياب أو ضعف القدرة على بناء توافق وطني حقيقي بشأن أولويات المرحلة الانتقالية و هي ما تجسده الأزمة العميقة التي تعانيها النخب السياسية بمختلف أطيافها و انتماءاتها.

1- أزمات بناء التوافق الوطني و تشرذم النخب السياسية في مصر

إن غياب التوافق الوطني قد شكل ملمحا بارزا للمرحلة الانتقالية، فبخصوص الحالة المصرية، فإن لحظة التضامن و الوحدة التي جمعت مختلف القوى و الأحزاب السياسية و التجمعات الشبابية خلال الثورة، سرعان ما تلاشت مع أول استحقاق سياسي و هو التعديلات الدستورية و الاستفتاء عليها في مارس 2011، إذ أيد الإسلاميون إجراء الانتخابات أولا، في حين تمسكت القوى المدنية من ليبراليين و قوميين و يساريين و الائتلافات الشبابية بوضع الدستور أولا، و بعد ذلك توالت الانقسامات الحادة حول العديد من القضايا الجوهرية، كان في مقدمتها قضية إعداد دستور جديد للبلاد، و قد كان من أبرز مصادر التوتر و عدم الاستقرار هو غلبة طابع الاستقطاب الديني على كثير من الخلافات السياسية.

و عقب فوز الرئيس مرسي في أول انتخابات رئاسية بعد الثورة، و توليه السلطة في 30 جوان 2012، فإنه لم يعمل على تأسيس علاقة صحيحة بين الحكم و المعارضة تقوم على أساس الحوار الجاد، و بناء الثقة، و توسيع دائرة المشاركة في السلطة، و بناء التوافق الوطني، بل على العكس، راحت سياساته و ممارساته تصب في خانة تعميق الخلافات و الانقسامات مع المعارضة، خاصة بعد أن نكث بوعود كان قد قطعها على نفسه قبيل توليه منصب الرئيس، و منها تعيين إمرأة و قبطي كنائبين له، و عدم عرض أي مشروع للدستور للاستفتاء الشعبي إلا بعد حدوث توافق وطني عليه الخ، و بحلول عام 2013 كانت الانقسامات بين الرئيس مرسي و المعارضة التي مثلتها بالأساس " جبهة الإنقاذ الوطني" قد بلغت ذروتها، خاصة بعد الإعلان الدستوري الذي أصدره في نوفمبر 2012، و الذي أحدث شرخا سياسيا و اجتماعيا حادا في البلاد، و بروز توجه الإخوان المسلمين لفرض آرائهم على الجمعة التأسيسية الثانية لوضع الدستور، و هو ما أدى إلى انسحاب ممثلي الأزهر و الكنيسة و الأحزاب المدنية، فضلا عن قيام الرئيس بدعوة الناخبين إلى الاستفتاء على مشروع الدستور رغم عدم وجود توافق وطني عليه، كما رفضت قوى و أحزاب المعارضة سياسات الرئيس التي أدت إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، خاصة في ظل التدني الشديد في أداء حكومة هشام قنديل.[1]

و يلاحظ أن الخلافات و الانقسامات في صفوف النخبة السياسية لم تكن بين معسكر الإسلاميين بأطيافهم المختلفة من ناحية، و معسكر القوى و الأحزاب المدنية من ناحية أخرى، بل كانت هناك خلافات و انقسامات داخل كل معسكر بين " الدعوة السلفية " و حزبها "النور" و الإخوان المسلمين، حيث أيدت الأولى خريطة الطريق التي أعلن عنها في 3 جوان 2013، و التي تم بمقتضاها عزل الرئيس مرسي عن السلطة، و في مقابل ذلك إنضم سلفيون آخرون إلى تحالف دعم الشرعية الذي أنشأته جماعة الإخوان المسلمين، كما حدثت إنشقاقات محدودة في صفوف الإخوان قبل عزل الرئيس مرسي و بعده.

أما عن الانقسامات في صفوف شباب الثورة فهي عديدة، حيث ظهرت العشرات من الائتلافات الشبابية و الثورية، و انشغل كثير من قياداتها بالظهور الإعلامي أكثر من انشغالهم بالعمل السياسي. و في ظل هذه الأوضاع تردى قاموس التعامل السياسي على مستوى النخبة السياسية، حيث أصبح يعج بمفردات العمالة و التخوين و التكفير، كما كشفت ممارسات النخبة بأطيافها المختلفة عن انتهازية سياسية واضحة، تجلت في تغليب المصالح الشخصية و الحزبية الضيقة على المصالح الوطنية، فضلا عن التعامل بمعايير مزدوجة مع القيم و المبادئ الديمقراطية.[2]

[1]- حسنين توفيق إبراهيم و آخرون، **حال الأمة العربية 2013 – 2014 مراجعات ما بعد التغيير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2014،ص 175-176.

[2]- نفس المرجع، ص 178.

- تونـس

مقارنة بالحالة المصرية، كان الوضع في تونس أفضل بدرجة واضحة، فرغم الأزمات التي تعرضت لها البلاد خلال عام 2013، و كثرة التجاذبات في صفوف النخبة السياسية، و بخاصة بين الإسلاميين و العلمانيين، إلا أن هذه النخبة ظلت قادرة بدرجة ما على تجاوز خلافاتها، و هو ما أسفر عام 2014 عن إصدار دستور جديد بموافقة شبة عامة، و هو دستور حداثي يتوافق مع المعايير الديمقراطية إلى حد كبير، و قد شكل خطوة هامة على طريق إنجاز استحقاقات المرحلة الانتقالية، فكان الاتفاق على الهدف في المسار التونسي واضحا بانتخاب مجلس تأسيسي يهيئ لانتخابات تشريعية و رئاسية و دستور، ثم لما وصلت البلاد إلى حالة الانسداد السياسي في جويلية 2013 و وقع الضغط على " الترويكا " كي تغادر السلطة، كانت للمفاوضين رؤية واضحة اشترط فيها المنسحبون من الحكم " الانسحاب مع تلازم المسارات " الذي كان يعني مغادرة الحكم بضمان رزنامة واضحة تحدد مواعيد الانتقال الديمقراطي من انتخابات تشريعية و رئاسية و إكمال صياغة الدستور.[1]

أولها: طبيعة النخبة السياسية التونسية فعلى الرغم من كثرة الأزمات و حالات الاستقطاب التي جرت بين العلمانيين و الإسلاميين، إلا أن المعتدلين على الجانبين ظلوا على الدوام قادرين على فتح قنوات الحوار، و بذلك تم تقليص تأثير المتطرفين في الجانبين. و في هذا السياق يمكن فهم تركيبة الائتلاف الحاكم الذي قاد تونس عقب انتخابات أكتوبر 2011 و الذي ضم حزبا إسلاميا و حزبين علمانيين.

ثانيها: المرونة النسبية التي أبداها حزب حركة النهضة سواء لجهة التنازل عن رئاسة الحكومة لمصلحة تشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة، أو لجهة التخلي عن بعض المقترحات الدستورية، التي كان من شأنها تمسكه بها تعميق حدة الخلاف و الاستقطاب مع الأحزاب و القوى العلمانية، و تعطيل عملية صوغ الدستور، و مغزى ذلك أن حزب حركة النهضة لم يسع للاستحواذ الكامل على السلطة و التمكن من مفاصل مستجدات الحياة السياسية في تونس و أدرك أبعادها و تداعياتها و قبل بتقديم تنازلات، خلافا للإخوان الذين تجاهلوا حقيقة الملايين التي نزلت إلى الشوارع في 30 جوان.

ثالثها: وجود مجتمع مدني يتسم بقدر من الحيوية و الدينامية، و هو أمر لم يتوافر في مصر رغم قدم بعض منظمات المجتمع المدني، و قد تجسد ذلك في الدور البارز الذي قامت به المنظمات المدنية الأربع في إطلاق خارطة الطريق، و رعاية حوار وطني بين الفرقاء السياسيين، و ممارسة بعض الضغوط عليهم من أجل التوافق.[2]

---

[1]- حسنين توفيق إبراهيم و آخرون، **حال الأمة العربية 2013، مرجع سبق ذكره**، ص 181.

[2]- عصام عبد الشافي، **مصر و تونس مقارنة بين ثورتين .** مجلة العربي الجديد ،2014/11/04، منشور على الرابط التالي: www.alaraby.co.uk/opinion/2014/04

رابعها: حياد الجيش التونسي حيال العملية السياسية، عكس الجيش في مصر الذي أصبح جزءا من المعادلة السياسية.

2- الانفلات الأمني و تصاعد الأنشطة الإرهابية

شكل الانفلات الأمني المقرون بتصاعد الأنشطة الإرهابية ملمحا بارزا للتطورات التي شهدتها تونس و مصر خلال العام 2013، الأمر الذي يكشف عن تعثر جهود إصلاح الأجهزة و المؤسسات الأمنية.

ففي مصر، تواصلت حالة الانفلات الأمني منذ انسحاب قوات الشرطة و الأمن من مواقفها في 28 يناير 2011، و لم يختلف ما حدث خلال العام 2013 على هذا الصعيد كثيرا عما حدث خلال العامين السابقين، و قد تجلى الانفلات الأمني في مظاهر عديدة أبرزها، إرتفاع معدلات الجرائم الجنائية مثل القتل و السرقة و الخطف و التهريب و غيرها، كما انخرطت عناصر من جماعة الإخوان في استخدام العنف و الإرهاب ضد الدولة و المجتمع من خلال حرق و تخريب ممتلكات عامة و خاصة و الاعتداء على مسؤولين في مؤسسات حكومية، و الدخول في مواجهات مع قوات الشرطة و الأمن نجم عنها قتلى و جرحى، و على خلفية ذلك أصدرت الحكومة المصرية قرارا في ديسمبر 2013 باعتبار جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية.

و على الرغم من أن الأنشطة الإرهابية في سيناء انخفضت إلى حد كبير خلال السنة التي قضاها الرئيس مرسي في السلطة، إلا أنها عادت بقوة عقب عزله، و تجلى ذلك في كثرة العمليات التي استهدفت منشآت عسكرية و أمنية، و عناصر من ضباط و جنود القوات المسلحة و الشرطة، و إذا كانت الأعمال الإرهابية تمركزت منذ بداية النصف الثاني عام 2013، في سيناء، فإنه حدث تطوران هامان على هذا الصعيد في أواخر عام 2013، أولها: استخدام السيارات المفخخة و الأسلحة الثقيلة في العمليات الإرهابية كما الحال في محاولة الاغتيال الفاشلة التي استهدفت وزير الداخلية، و تفجير مديريتي أمن القاهرة و الدقهلية، و ثانيها: توسيع دائرة النشاط الإرهابي، حيث لم يعد مقتصرا على سيناء، بل تم تنفيذ عمليات في قلب القاهرة و محافظات أخرى مثل الدقهلية و بني سويف و الإسماعيلية و السويس.[1]

بالنسبة إلى تونس فعلى الرغم من حالة الانفلات الأمني و الأنشطة الإرهابية التي شهدتها خلال عام 2013، إلا أنها كانت في المجمل أقل مما حدث في مصر، سواء من حيث حجم أعمال العنف و العمليات الإرهابية أو عدد ضحاياها، فإلى جانب الجرائم الجنائية، شهدت تونس حوادث إغتيال بارزة خلال عام 2013، ففي فيفري تم إغتيال المعارض شكري بلعيد، أعقبه في يوليو إغتيال المعارض محمد

[1]- حسنين توفيق إبراهيم و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 185.

البراهمي، و في إثر العمليتين شهدت البلاد أزمة سياسية و أمنية حادة، لاسيما في ظل اتهامات وجهت إلى حزب حركة النهضة باعتبارها يتحمل مسؤولية حدوثهما بشكل أو بآخر، و كانت النتيجة استقالة حكومتين ائتلافيتين برئاسة الحزب هما حكومة الجبالي و علي العريض.[1]

3- أزمة الأحزاب الإسلامية في ممارسة السلطة

على الرغم من أن الإسلاميين لم يطلقوا شرارة الثورة و الانتفاضات الشعبية في تونس و مصر، إلا أنهم كانوا أكثر الرابحين منها على الصعيد السياسي، حيث تمكنت حركات و أحزاب إسلامية من الوصول إلى سدة الحكم و بانتقال هذه الأحزاب من موقع المعارضة إلى موقع السلطة و الحكم، و أصبح يتعين عليها إثبات فاعليتها و كفاءاتها في إدارة شؤون الدولة و المجتمع.

إن وصول الإخوان للحكم عبر انتخابات ديمقراطية لا يعني أن يحقق الإخوان الديمقراطية إلا في حالة تطبيق شروط النجاح الديمقراطية المتمثلة في فصل السلطات و استقلال القضاء و سيادة القانون و إشاعة الحريات و الشفافية، و قد تجلى فشل الإخوان في وضع استراتيجيات لمواجهة المشكلات و التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع، و تنفيذها بفاعلية و كفاءة مع تعزيز إجراءات المساءلة و المحاسبة خلال عملية التنفيذ.[2]

أما عن أسباب الفشل فهي عديدة، بعضها يتعلق بالمنظمة الفكرية و التنظيمية لجماعة الإخوان، و بعضها الآخر يتعلق بأداء مؤسسة الرئاسة، فعلى الرغم من وصولها إلى السلطة ظلت الجماعة فاقدة لأساس قانوني لوجودها، و لم تكيف أوضاعها مع قانون تكوين الجمعيات، إلا في مارس 2013، عندما تم إشهار جمعية تحت إسم جمعية " الإخوان المسلمين " دون معرفة طبيعة العلاقة بين الجماعة و حزبها " الحرية و العدالة " و الجمعية المنشأة حديثا، كما ظلت الجماعة تعمل بأسلوبها السري المنغلق الذي اعتادته حتى و هي في السلطة.[3]

و إذا كانت جماعة الإخوان المسلمين و حزبها " الحرية و العدالة " قد فشلا بشكل ذريع في حكم مصر، فإن أداء حزب " حركة النهضة " في تونس كان أفضل كثيرا رغم الأزمات التي مرت بها التجربة، و في حين انتهى الأمر بإقصاء جماعة الإخوان عن المشهد السياسي، حيث تم حل الجمعية بحكم قضائي، و صدر قرار حكومي باعتبارها منظمة إرهابية، و قدم عدد كبير من قياداتها للمحاكمة بتهم مختلفة، استطاع حزب حركة النهضة في تونس أن يتكيف مع تطور الأحداث، و أن يعزز وجودها على الساحة من خلال تقديم تنازلات سياسية محسوبة، و حتى أوجه القصور في الأداء الأمني و الاقتصادي لم يتحملها الحزب بمفرده، بل تحملها معه شركاؤه في السلطة، حيث تم تقاسم المناصب الثلاثة الرئيسية في

[1]- حسنين توفيق ابراهيم و اخرون،نفس المرجع السابق ، ص 187.
[2]- بشار جميل عوده أو دقة، مرجع سبق ذكره، ص 73.
[3]- حسنين توفيق إبراهيم و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 191.

الدولة، و هي رئيس الجمهورية و رئيس الوزراء، و رئيس المجلس الوطني التأسيسي بين الأحزاب الثلاثة أعضاء الترويكا.

و بالتالي هناك فروقا جوهرية ميزت تجربة حركة النهضة في تونس عن تجربة الإخوان في مصر، منها قبول مبدأ المشاركة في السلطة مع أحزاب سياسية أخرى و ليس الاستحواذ عليها، و إنتهاج المرونة المدروسة بعيدا من حالة التعنت و الانغلاق التي ميزت أداء الإخوان في مصر، إضافة إلى ذلك، حرص الحزب على إنهاء أي صلة له بقوى سلفية و تكفيرية تمارس العنف و الإرهاب و تشن حملات أمنية ضد هذه القوى، كما أن عملية تجددي الخطاب الفكري و السياسي التي قام بها بعض قيادات النهضة و في مقدمتهم راشد الغنوشي بشأن القبول بالديمقراطية و التعددية الحزبية و حقوق المرأة و الأقليات لم تحدث بالمستوى نفسه و بالدرجة نفسها إلى جماعة الإخوان في مصر.[1]

4- أزمة السياسات العامـة

نظرا إلى أهمية البعد الاقتصادي خلال المرحلة الانتقالية، يلاحظ أن السياسات الاقتصادية في تونس و مصر كانت ضحية للانقسامات السياسية، و حالة الانفلات الأمني أسوة بالسياسات العامة في المجالات الأخرى، ففي مصر، إستع الأداء الاقتصادي لإدارة الرئيس مرسي بالتردّي، و لم تختلف السياسة الاقتصادية ي عهده كثيرا عما كان سائدا خلال العقد الأخير من حكم مبارك، و كانت الحصيلة إستمرار تصاعد معدلات البطالة و التضخم و الفقر و عجز الموازنة ناهيك بالزيادة المضطردة في حجم الدين الداخلي.

يرجع تردّي الأوضاع الاقتصادية في مصر خلال المرحلة الانتقالية إلى عدة عوامل، منها: التخبط و سوء إدارة الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل حالة الضعف المؤسسي التي تعانيها البلاد، فضلا عن استمرار الانقسامات و الصراعات السياسية، و تصاعد حالة الانفلات الأمني و أعمال العنف و الإرهاب، الأمر الذي ألحق أضرارا بقطاع السياحة مع ما يمثله من أهمية للإقتصاد، و أثر بالسلب في معدلات الاستثمار المحلي و الأجنبي، كما أسهم في تعطيل و إغلاق المئات من المصانع، و قد أدى كل ذلك إلى تفاقم حدة المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية، و زيادة معاناة قطاعات واسعة من المصريين، بشكل لافت مع بدايات عام 2014.[2]

بالنسبة إلى تونس، فقد واجهت متاعب إقتصادية كبيرة خلال عامي 2012 و 2013 سبب الأزمات السياسية و الأمنية التي عصفت بالبلاد، و التي أثرت سلبا في الاقتصاد الوطني، خاصة فيثما يتعلق بتدني عائدات قطاع السياحة، و تراجع مستوى الاستثمارات الأجنبية و المحلية، فضلا عن سوء إدارة الاقتصاد من جانب حكومتي الجبالي و العريض، و لا سيما بالنسبة إلى الزيادات غير المدروسة في

[1]- أحمد يوسف أحمد، **حال الأمة العربية 2011-2012، معضلات التغيير و آفاقه**، مرجع سبق ذكره، ص 130.
[2]- حسنين توفيق إبراهيم و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 202-203.

المرتبات و الدعم دون أن تكون هناك زيادة مقابلة في مواد الدولة، و قد كانت الحصيلة تواضع معدل النمو و تصاعد معدلات البطالة و التضخم و المديونية الخارجية و زيادة عجز الموازنة الأمر الذي أدى إلى تزايد الاضطرابات و الاحتجاجات الفئوية.

ثانيا: تحديات التحول الديمقراطي في تونس و مصر

منذ زوال حكم الرئيسين بن علي و مبارك، دخلت تونس و مصر مرحلة جديدة من تطورها السياسي بعد ثورة التي كانت طليعتها الشباب و شعارها المطالبة بالحرية و إسقاط النظام الذي كان الاستبداد و الفساد سمته الرئيسية، و رأوا في ذلك إنتصارا للثورة في البلدين، إلا أن الحقيقة غير ذلك، فثمة تحديات تجعل عملية التحول الديمقراطي أكثر صعوبة و تعقيدا، بل و مرشحة للانتكاسة و يمكن رصد عدد من التحديات الأساسية:

التحدي الأول: دور المؤسسة العسكرية

ثمة تشابه بين دور المؤسسة العسكرية في الثورتين المصرية و التونسية، إلا أن إدارة هذه المؤسسة للمرحلة الانتقالية في البلدين كانت مختلفة تماما، ففي تونس لم يتورط الجيش في مواجهات مع الثوار، لا قبل هروب بن علي و لا بعده، بل إن قائد الجيش رشيد عمار تم عزله من قبل الرئيس السابق، بسبب رفضه المشاركة في قمع الثورة، و من بعد ذلك لم يبرز الجيش كلاعب سياسي على الساحة التونسية بعد إنتهاء أحداث الثورة، مبعث ذلك أن مؤسس الجمهورية الأولى في تونس، الرئيس الحبيب بورقيبة، حافظ على احتراف الجيش التونسي و مهنيته، و لم يعهد إليه، لا على مستوى الدستور، و لا في الممارسة العملية بأي وضع خاص.

في مصر، إختلف الوضع، أولا، لأن موقف الجيش من أحداث الثورة مرّ بعدة مراحل من الولاء للرئيس السابق إلى الانحياز إلى الثوار، و الضغط على الرئيس للتنحي، و بالتالي تسلم السلطة، ثانيا، لأن تنحية مبارك على النحو المذكور أدت إلى أن يصبح المجلس الأعلى للقوات المسلحة الطرف الفاعل الرئيسي على الساحة السياسية، و مع نقص الخبرة المطلوبة لإدارة المرحلة الانتقالية أدّى ذلك إلى صدامات بين القوات المسلحة و المجموعات الثورية، و على عكس المؤسسة العسكرية التونسية، فإن لأفراد القوات المسلحة المصرية تغلغلا سابقا في العديد من المؤسسات الاقتصادية و الإعلامية و المحلية، على نحو يصعب تصور إنهاء الدور العام للجيش حتى بعد تسليم مقاليد السلطة إلى جهة مدنية.[1]

[1]- أحمد يوسف أحمد و آخرون، **حال الأمة العربية 2011-2012**، مرجع سبق ذكره، ص 128.

التحدي الثاني: فلول النظام السابق و الثورة المضادة

تمثل فلول النظام السابق في كل من البلدين وقودا للثورة، المضادة التي يمكن أن تحرف الثورة عن مسارها، ذلك لأن الدولة في تونس و مصر تعاني من مشكلة ضعف أجهزتها و مؤسساتها، و عجزها عن القيام بوظائفها بفاعلية و كفاءة، نظرا لاستشراء الفساد فيها و تضخمها، و ضعف التنسيق فيما بينها، و قد زادت حدة هذه السلبيات في مرحلة ما بعد بن علي و مبارك لاعتبارات عديدة، و هو الأمر الذي يجعل الدولة عرضة لاحتمال الفشل الوظيفي، و نظرا لذلك، فإن عملية الإصلاح المؤسسي تمثل ضرورة ملحة حتى تكون مؤسسات الدولة قادرة على تحقيق سيادة القانون، و توفير الخدمات العامة للمواطنين، و في مقدمتها الأمن.[1]

و كل ذلك يمثل متطلبات ضرورية لتعزيز عملية التحول الديمقراطي، حيث إن الخبرات و التجارب العالمية، تؤكد على ضرورة تحقيق الأمن و مقومات إحترام حقوق الإنسان الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

التحدي الثالث: تجريف الحياة السياسية

إن مؤسسات المجتمع المدني هي التي تمضي بمسيرة الديمقراطية إلى الأمام، كونها هي التي تمارس الأدوار الرئيسية في النظام السياسي الديمقراطي من تنشئة سياسية للمواطنين، و تدريبهم على كيفية الانخراط في العمل العام و تزرع فيهم قيم الديمقراطية و التعددية، و نشر ثقافة الديمقراطية القائمة على تقبل الحلول الوسط و إحترام الأقلية رأي الأغلبية.

و إذا كان التجريف المتعمد للحياة السياسية في كل من مصر و تونس قد أدّى في الحالتين إلى عدم وجود أحزاب سياسية و مؤسسات مجتمع مدني حقيقية، حيث أصبحت الأحزاب في الحالتين تعاني شيخوخة جيلية، و عدم القدرة على التواصل مع الجماهير، في حين افتقدن مؤسسات المجتمع المدني القدرة على العمل الفاعل وسط الجماهير، و يبقى التحدي الأكبر في البلدين هو إعادة تأسيس هذه المؤسسات على أسس من الديمقراطية، ليصبح الحوار و حرية إبداء الرأي و التسامح مع المعارضين و إحترام رأي الأغلبية هي القواعد التي يسير عليها عمل هذه المؤسسات. كما يجب أن تنفتح هذه المؤسسات على المواطنين بحيث لا تكون مؤسسات نخبوية تدور في فلك مجموعات بعينها من المثقفين و أصحاب الرأي بمعزل عن الكتل الجماهيرية، فتفقد الحضور و الصدقية، و من ثم تصبح عرضة للانهيار.[2]

---

[1]- حسنين، توفيق إبراهيم ، **معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي**، مجلة الأهرام الديمقراطية، منشور على الرابط التالي: www.democracy.ahram.org.eg

[2]- أحمد إبراهيم محمود و آخرون، **حال الأمة العربية 2010-2011**، مرجع سبق ذكره، ص 167.

التحدي الرابع: خطر التيارات الدينية المتشددة

يمثل الحضور المتزايد للتيارات الدينية، على وجه العموم، و المتشددة منها، على وجه الخصوص، أحد الملامح الرئيسية للمشهد السياسي في مصر، و بدرجة أقل في تونس بعد الثورة، و يمكن التحدي الذي يمثله الحضور المتزايد لهذه التيارات في أن وجودها ضروري لاستكمال أركان المشهد الديمقراطي الذي لا يكتمل باستبعاد أي من فئات المجتمع و قراه عن المشاركة في رسم ملامح مستقبله، إلا أن مبعث الخطر، في وجود هذه التيارات ينبع عدم إلتزامها بالقيم الديمقراطية.يتضح ممّا سبق أنن تونس رغم هذه التحديات فقد حققت مقدرا من النجاح في تدعيم التحول الديمقراطي، حيث تم جمع الأركان الأساسية للانتقال الديمقراطي، و هي العدالة الانتقالية و الانتخابات النزيهة و ضمان الحريات الفردية و العامة و منها توافقي مطلع يناير 2014، نص على أن << الإسلام دين دولة، و أن تونس دولة مدنية تقوم على المواطنة، و إرادة الشعب و علوية القانون >>. بالإضافة إلى الدور المعتبر للمؤسسات الأمنية في تونس، التي اقتصر دورها على تأمين العملية الانتخابية بعيدا عن التجاذبات السياسية، كما أن المؤسستين الأمنية و العسكرية لعبتا دورا حاسما في إنجاح الاستحقاقات الانتخابية التي شهدتها البلاد منذ العام 2011.[1]

و أما مصر، فقد ساهمت هذه التحديات بتعثر مسار الديمقراطية و ذلك للاعتبارات التالية:

- إشكالية الشرعية ما بين إدعاء أن قرارات يوليو التي أعلنها عبد الفتاح السيسي كانت تعبرا عن إرادة الشعب، و هو ما تتمسك به قيادة القوات المسلحة و التيارات المؤيدة لها، و بين إصرار الرئيس المعزول و الإخوان المسلمين و قطاع شعبي على أن ما جرى هو إنقلاب عسكري.

- تعاظم التهديدات الأمنية بسبب الحرب المفتوحة ضد الجماعات الإرهابية التي تقوم بأعمال عنف منظمة ضد الجيش و تستهدف مؤسسات الدولة.

- بقاء المشكلة الاقتصادية دون معالجة عميقة هيكلية، و هو ما من شأنه أن يوفر مناخا ملائما للاحتجاج على السياسات المتبعة من قبل مختلف الحكومات و أن يعمق الشرح داخل المجتمع الواحد، و يفتح المجال أمام سحب الثقة من القادة السياسيين.

- إستمرار القيود على الحريات الإعلامية و عمل منظمات المجتمع المدني، و الانتهاكات المستمرة و المتزايدة على الحقوق المدنية و السياسية للمواطن المصري.

- ركود العمل الحزبي في مصر، و انغلاق المجال العام، و تزايد الملاحقات الأمنية، و حظر أكبر جماعة سياسية جماعة الإخوان المسلمين.[2]

---

[1]- أماني صالح دياب العرعير، **الانتخابات و التحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين النموذجين التونسي و المصري 2011-2016** . رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة ، 2017، ص 153.

[2]- نفس المرجع، ص 211.

خلاصـة:

- شهد عام 2014 في كل من تونس و مصر تطورات على مستوى الدستور ، و يحتاج الدستوران إلى تفعيلهما عبر منظومة متكاملة من التشريعات حتى لا ينشأ شرخ بين الدستور و الواقع.
- إن تراجع حضور التيار الإسلامي في كل من تونس و مصر أثر على عملية التحول الديمقراطي، مماأدّى إلى تصاعد موجة العنف السياسي وبالتالي طرح أولوية الأمن على حساب الديمقراطية.
- إن تحقيق تقدم على طريق التحول الديمقراطي يقتضي أن تظل القوات المسلحة محايدة تجاه العملية السياسية، تجنبا لتداعيات تسييس الجيش و عسكرة السياسة و الذي يتطلب نضج القوى و الأحزاب السياسية و إلتزامها بمبادئ الديمقراطية و آلياتها.
- نمط القيادة السياسية التي توفرت في المرحلة الانتقالية للثورة التونسية نجحت في إدارة عملية الانتقال السياسي و بناء التوافقات السياسية مقارنة بالثورة المصرية التي لم تتوفر لها قيادة موحدة.

خاتمــة:

ـ بعد دراسة التحول الديمقراطي في العالم العربي من خلال النموذج التونسي و المصري توصلت الدراسة إلى أن قضية الديمقراطية في العالم العربي هي قضية المجتمع المدني، فالمجتمع المدني بمفهومه الواسع يشمل جميع التيارات و الأحزاب السياسية التي تعمل في المجال الفكري السياسي، و هوية هذا المجتمع المدني تكمن في الوحدة و الاختلاف و التعارض و التعدد.

ـ إن الصورة التي يقدمها الإسلاميون الأصوليون عن الديمقراطية تعكس مدى الأزمة التي يعانيها الفكر الإسلامي المعاصر، و لعلّ التحدي المركزي الذي يواجهه الفكر الإسلامي هو مفهوم التعددية بمظاهرها المختلفة الفكرية و الدينية و السياسية، و هو ما يفسر المكانة المركزية التي يوليها الفكر السلفي، للشريعة، حيث أن منظومة الحريات في النهج الديمقراطي تتضمن حرية الكفر و الإلحاد أو ممارسة ما حرّمته الشريعة.

ـ إتسم الوضع الانتقالي في تونس بعد الثورة بعدم الاستقرار و يرجع ذلك إلى الحكومات المتعاقبة و المتمثلة في حكومة محمد الغنوشي و حكومة الباجي قائد السبسي، و حكومة الترويكا الأولى بقيادة حمّادي الجبالي و الثانية بقيادة علي العريض، و هو ما ساهم في توتير الواقع السياسي و تصاعد الاحتجاجات المطلبية.

ـ لقوى المجتمع المدني و الأحزاب السياسية في تونس الدور الفاعل في فرض الرقابة على حكومة الترويكا و تكثيف العمل الاحتجاجي السلمي ممّـا أدى إلى تنازلها السلس عن السلطة.

ـ حفاظ المؤسسة العسكرية في تونس على لزوم الحياد إزاء الفرقاء السياسيين، مثل ضمانة أساسية لمشروع التحول السلمي نحو بناء الدولة الديمقراطية.

ـ إقدام حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية على التنازل عن الحكم بطريقة سلسلة، و ذلك على الرغم مما تحظى به من حضور مهم في المجلس التأسيسي، و قبلت بالتنازل عن السلطة إلى حكومة كفاءات و هي بذلك كرّست مبدأ التداول على السلطة.

ـأكّـدت التجربة التونسية أن نظام الرئيس الباجي قائد السبسي هو امتداد لنظام بن علي باعتبار أنه جاء في سياق تغيير شكلي ممّا يدل على استمرارية السلطة.

ـ إن إخفاق السياسات الاقتصادية الإصلاحية في مصر أدّى إلى توسيع الطبقة الفقيرة، و من ثمّ إندلعت الثورة في يناير 2011 للتخلص من حالة الفقر و الفساد و البطالة.

ـ تعتبر ثورة المعلومات و الاتصال و الإعلام الجديد، من العوامل التي ساهمت في إزاحة الخوف السياسي المطبق على الرأي العام التونسي و المصري و بالتالي منح الحركة الاحتجاجية القدرة على إيصال صوتها و صورتها إلى العالم و التجاوب معها.

ـ تخلي القوى و الأحزاب السياسية ذات المرجعيات العلمانية و الدينية عن الحسابات السياسية مقابل مصالح شخصية، ممّا أدى إلى انتكاسة عملية التحول الديمقراطي، فتحقيق التوافق بين القوى و الأحزاب السياسية حول القضايا الجوهرية ذات الصلة بالتحول الديمقراطي، و إعادة بناء الدولة سوف يسمح لها بالتفاوض مع المجلس العسكري حول القضايا التي تخدم عملية التحول الديمقراطي، إلا أن ما شهدته مصر من حالة تشرذم القوى أدى إلى حراك احتجاجي في 30 يونيو 2013، أفضى إلى إزاحة أول رئيس مصري منتخب و صعود العسكر إلى الحكم 3 يوليو 2013.

ـ استمد الجيش المصري شرعيته من انحيازه لموقف الثوار أثناء الثورة، و تسلم القيادة على رأس النظام خلال المرحلة الانتقالية و بذلك ضمن وحدة الجيش و المؤسسات و الدولة.

و لتحقيق عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي توصي الدراسة بعدد من التوصيات هي كالآتي:

- إستقرار إجتماعي يبنى على مصالحة وطنية تتطلب عدالة إنتقالية تهدف إلى إصدار دستور ديمقراطي الذي يحدد طبيعة النظام السياسي و شكله، و يحقق مبدأ التداول السلمي على السلطة و الفصل فيما بينها، و تحديد سلطات رئيس الجمهورية، كما يحقق موقع المؤسسة العسكرية و طبيعة العلاقات المدنية – العسكرية.
- القيام بإصلاح سياسي حقيقي يفرض على القوى السياسية كافة وكذا تعميق ثقافة الديمقراطية.

- إشراك الشعب في العملية السياسية القائمة على مبدأ الديمقراطية، باعتماد الاستفتاء أداة للتغلب على التجاوزات السياسية.
- توفير كل مقومات النزاهة و الشفافية في الانتخابات بما يخدم مسار الديمقراطية لتعزيز عملية التحول الديمقراطي.
- وضع البلاد على المسار الصحيح للتحول الديمقراطي، فالفوضى و عدم الاستقرار يفتح الباب أمام إندلاع موجة من الثورة التي سوف تؤثر في مجرى التطورات السياسية.
- تفعيل أجهزة الدولة و مؤسساتها و ممارسة وظائفها بفاعلية و شفافية، و محاصرة جميع صور الفساد و البيروقراطية، من شأنه أن يؤدي إلى تأسيس نظام ديمقراطي فاعل و مستقر.
- لقد انفتح الباب نحو التغيير، و أضحت الديمقراطية مطلبا في العالم العربي، فلابدّ من إجراء دراسة معمقة لمعوّقات التحول الديمقراطي من أجل تجاوز متطلباته التي تحول دون إنجازه فعليا.
- على القوى السياسية المتنوعة و الفاعلة على الساحة السياسية التكتل، فالاتجاه نحو التكتل بغية تحقيق أهداف وطنية عامة تصب في مصلحة الديمقراطية، ممّا يؤدي إلى بلورة مطالب سياسية محدّدة و الدفاع عنها من قبل معارضة حقيقية، و هذا من شأنه أن يعزّز عملية التحول الديمقراطي.
- يجب على القوى السياسية الصراع من أجل الديمقراطية، و ليس فيما بينها أو بين التيارات السياسية الأخرى، أو بين الدين و الدولة، فعدم إدراك جل القوى السياسية لجوهر الديمقراطية كإطار سلمي للصراعات السياسية و فهمهم المحدود للسياسة من شأنه أن يعيق عملية التحول الديمقراطي.
- على المعارضة السياسية القيام بدور التعبئة الاجتماعية، ففي العالم العربي لا توجد قيادات أو أحزاب معارضة تقود الجماهير في الشارع نحو مطالب تتصل بالديمقراطية، ممّا أدى إلى استمرار النخبة الحاكمة و ضعف المعارضة، فتفكّك هذه الفئة و ظهور إصلاحين حقيقيين داخل النظام أو خارجه يؤدي إلى الانتقال الديمقراطي السلمي.

قائمة المراجع

باللغة العربية

الكتب

1 – السيد عبده فتحي. **،السياسة و المجتمع رؤية مستقلة للثورة و الديمقراطية و الاحزاب السياسية.** مصر ،مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ، د. ت. ن.

2- الكيالي عبد الوهاب **،الموسوعة السياسية .** المؤسسة العربية للدراسات و النشر ،ط.3، ج.1 ،1990.

3- الكيالي عبد الوهاب **،الموسوعة السياسية .** المؤسسة العربية للدراسات و النشر ،ط.3، ج. 6 ،1990.

4 –المديني توفيق 2013،، **تونس الثورة المغدورة و بناء الديمقراطية.** بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

5 – المديني توفيق، **المجتمع المدني و الدولة و السياسة في الوطن العربي.** دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 1997.

6 – المديني توفيق، **المعارضة التونسية :نشأتها و تطورها .** دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 2001.

7 –المديني توفيق، **سقوط الدولة البوليسية في تونس.** بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2011.

8 –المديني توفيق ،و اخرون، **الربيع العربي ....الى اين ؟ أفق جديد للتعبير الديمقراطي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011 .

9 –السرجاني راغب، **قصة تونس من البداية الى الثورة.** د. ب. ن. ،دار أقلام للنشر و التوزيع و الترجمة، ط. 1 ، 2011.

10 –المناوي عبداللطيف، **الايام الاخيرة لنظام مبارك.** القاهرة :الدار المصرية اللبنانية ، 2012.

11 –الصواني يوسف و آخرون، **الثورة و الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012.

12 –الشيخ ممدوح و اخرون، **يوميات الثورة المصرية يناير 2011.** بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ط. 1 ، 2011.

13 –الهضيبي ابراهيم و اخرون **،تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية.** القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، 2014.

14 – القماطي جمعة و اخرون، **نحو كتلة تاريخية ديمقراطية في البلدان العربية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010 .

15 –ابو شقراء سناء، **ارساء الديمقراطية في المنطقة العربية مقاربة مقارنة بين المبادرات الدولية و الاقليمية.** بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية ط. 1 ، 2008.

16 –أبراش ابراهيم، **علم الاجتماع السياسي : مقاربة ابستمولوجية و دراسة تطبيقية على العالم العربي.** غزة: دار المنارة. ، 2011 .

16 –أحمد أحمد يوسف و اخرون ،**حال الامة العربية 2011-2012 معضلات التغيير و أفاقه.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2012 .

17 –ابراهيم محمود أحمد و اخرون، **حال الامة العربية 2010-2011 رياح التغيير.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،ط. 1،2012 .

18 –بلحاج أحلام و اخرون، **تونس: الانتقال الديمقراطي العسير.** القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، 2017.

19 –بسيوني محمود شريف، هلال محمد ،**الجمهورية الثانية في مصر.** مصر دار الشروق ط. 1،2012.

20 –بشارة عزمي، **الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة و صيرورتها من خلال يومياتها .** بيروت: المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، ط. 1 ، 2012.

21 –بشارة عزمي ،**ثورة مصر الجزء الاول من جمهورية يوليو الى ثورة يناير.** بيروت: المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، 2016 .

22 –بشارة عزمي،**ثورة مصر الجزء الثاني من الثورة الى الانقلاب.** بيروت: المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، ط.1، 2016 .

23 –توفيق ابراهيم حسنين و اخرون ، **حال الامة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير.** بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،ماي 2014.

24 –حسن رمضان ،يوسف سالم ،**تحديات التحول السياسي.** الاسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ،ط. 1 .

25 –حسين علي الاسدي ،ناهد ، **ربيع الثورات العربية أسبابه و تحولاته.** عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ،2014.

26 –خرمة تامر و اخرون ،**الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ط. 1 ، 2011.

27 –سعيد نوفل أحمد و اخرون، **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية .** بيروت :المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ، 2014.

28- شلبي محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي .** الجزائر : دار هومة ، ط.5 ، 2007 .

29 –زرتوقة صلاح سالم ، **أنماط الاستلاء على السلطة في الدول العربية.** القاهرة: مكتبة مدبولي ، 1992.

30 –عاصي، جوني ،**نظريات الانتقال الى الديمقراطية اعادة النظر في براديغم التحول.** فلسطين : المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ،2006.

31 –غليون برهان و اخرون ،**حول الخيار الديمقراطي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ط. 1، 1994.

32–غليون برهان ، **بيان من اجل الديمقراطية.** بيروت :المركز الثقافي العربي، ط. 5، 2006.

33 –فتحي شادية، **الاتجاهات المعاصرة للنظرية الديمقراطية.** الاردن :المركز العلمي للدراسات السياسية ط. 1، 2005.

34 –فهمي أحمد، **مصر 2013 دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر.** د. ب. ن.، مركز البيان للبحوث و الدراسات ، 2012.

35 –فؤاد عبدالله ثناء، **اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997.

36 –قنديل أماني، **الجمعيات الاهلية في مصر.** القاهرة :مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، 1994.

37 –قنديل أماني ،**المجتمع المدني في مصر مطلع الالفية الثالثة.** القاهرة :مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، 2001.

38 –قرني بهجت،**الربيع العربي في مصر الثورة و ما بعدها.** بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012.

39 –قيرة اسماعيل و اخرون ،**مستقبل الديمقراطية في الجزائر.** بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002.

40 –كرعود أحمد، 2013،**تونس ثورة الحرية و الكرامة في الربيع ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات.** الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية ،ط. 1 .

41 –لينش مارك، ترجمة: هالة سنو، محمد عثمان ،خليفة عيد ،**شرح أسباب الانتفاضات العربية :منحى سياسي خلافي جديد في الشرق الاوسط.** بيروت :شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ط. 1، 2016 .

42–مالكي امحمد و اخرون، **لماذا انتقل الاخرون الى الديمقراطية و تـأخر العرب.** بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009.

43 –مالكي امحمد و اخرون، **ثورة تونس :الاسباب و السياقات و التحديات.** بيروت: المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ، 2012.

44–مالكي امحمد و اخرون، **الديمقراطية و التحركات الراهنة للشارع العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

45 –منيسي احمد و اخرون ،**التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي.** القاهرة: مركز الدراسات و السياسة الاستراتيجية ، 2004.

46 –نصر الدين ابراهيم و اخرون ،**حال الامة العربية 2014-2015 الاعصار:من تغير النظم الى تفكيك الدول.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ط. 1 ،2015.

47 –نصار اية و اخرون، **الثورة المصرية :الدوافع و الاتجاهات و التحديات.** بيروت: المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ط . 1 ، 2012.

48 –هنتجتون صامويل ، ترجمة :عبدالوهاب علوب ، **الموجة الثالثة :التحول الديمقراطي أواخر القرن .20** الكويت :دار سعاد الصباح ط. 1993،1 .

49 –هلال علي الدين، **النظام السياسي المصري بين ارث الماضي و افاق المستقبل 1981-2010.** القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2010 .

50 –هلال علي الدين و اخرون، **الصراع من أجل نظام سياسي جديد،** القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ، 2013.

51- هلال علي الدين ، **الأزمة في النظام السياسي اللبناني،** القاهرة : معهد البحوث و الدارسات العربية ، 1987.

52 –هيلد ديفيد، ترجمة:فاضل جتكرا ، **نماذج الديمقراطية** ،العراق :معهد الدراسات الاستراتيجية ، 2006.

53– يوسف أحمد و اخرون، **مستقبل التغيير في الوطن العربي** . بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 2016.

الرسائل و الأطروحات

54 –الجبور محمد سمير، **الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في ظل التحولات السياسية** . رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، 2014 .

55- القدرة أحمد سمير ،**المتغيرات السياسية و الاجتماعية و أثرها على النظام السياسي البحريني (2002-2013).** رسالة ماجستير ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، جامعة الأزهر ، غزة ، 2014 .

56 –بلعور مصطفى،**التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية :دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1998-2008.** أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية و الإعلام ،جامعة بن يوسف بن خدة ، 2010 .

57- دياب صالح العرعير أماني ،**الانتخابات و التحول الديمقراطي :دراسة مقارنة بين النموذجين التونسي و المصري 2011- 2016 .** رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية ،جامعة الأزهر ،غزة ، 2017 .

58 –جميل عوده أبو دقة بشار، **تجربة الحكم لحزب الحرية و العدالة المصرية و حركة النهضة التونسية دراسة تحليلية مقارنة.** رسالة ماجستير ،أكاديمية الادارة و السياسة للدراسات العليا ،غزة ،فلسطين ، 2016.

59 –حسن صالح علي أيوب ،**أفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني 1993 -2003.** جامعة النجاح الوطنية فلسطين ،2006.

60 –حسام سلمان، **التحولات السياسية في اسيا الوسطى 1991-2012.** رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 ، 2013.

61 –زيام عبدالنور، **الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا و مستقبل التحول الديمقراطي في مصر 2011 .** رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 ، 2014.

62 –عباش عائشة، **اشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس.** رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الاعلام ،جامعة الجزائر 3 ، 2008.

63 –علوي عزيزة ،**التحولات السياسية في مصر و تونس 1981-2011 دراسة مقارنة.** رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014 .

64–صحراوي شهرزاد ،**هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية.** كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013 .

65–مرزوقي عمر، **حرية الراي و التعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي.** أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية و الاعلام، جامعة الجزائر 3 ، 2012.

66–موهوبي وليد ، **الفساد السياسي و انعكاساته على التحول الديمقراطي في مصر 1981-2011.** رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 3،2013 .

67 –هاشم مراد، **اشكالية علاقة الدولة بالدين و التحول الديمقراطي في المنطقة العربية 1989-2013 مصر و تونس نموذجا.** رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 ، 2015.

69 –يوسف سلامة عبدالرحمن، **التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول 2010.** رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين ، 2016.

المجلات

70- السيد محمود محمد ، **مفهوم الإصلاح السياسي .** الحوار المتمدن ، عدد 3555 ،نوفمبر 2011.

71 –الجمعاوي أنور، **المشهد السياسي في تونس الدرب الطويل نحو التوافق.** سلسلة دراسات عربية ،العدد السادس، يناير 2014 .

72 –توفيق ابراهيم حسنين، **العوامل الخارجية و تاثيرها في التحول الديمقراطي في الوطن العربي.** مجلة المستقبل العربي ،

د. ع. ن. .

73 –حوحو أحمد صابر ،**مبادئ و مقومات الديمقراطية.** مجلة المفكر، العدد الخامس ، د.ت.ن. .

74 –حسين غلام دعاء، **أحزاب المعارضة و انحسار الدور في وقت الاستحقاقات.** مجلة الديمقراطية ، يناير 2006.

75 –عارف نصر محمد، **أزمة الأحزاب السياسية في مصر دراسة في اشكاليات الوجود و الشرعية دراسة استراتيجية.** مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ،عدد 132، 2003 .

76–شحاته دينا، **محركات التغيير في العالم العربي.** مجلة السياسة الدولية ،عدد 184، أفريل 2011 .

77 –مرزوقي عمر ،**حركيات التحول الديمقراطي في الوطن العربي قراءة في المؤثرات الدولية.** مجلة المفكر، العدد العاشر ، د. ت. ن..

78 –مسعودي يونس ،**التحول الديمقراطي مقاربة مفاهيمية نظرية.** مجلة الباحث للدراسات الأكادمية، العدد الأول ،ماي 2014.

79 -نايت سعيدي الهام ،**طبيعة عملية التحول الديمقراطي.** الملتقى الوطني حول التحول الديمقراطي في الجزائر ،2013.

80 –هكو أمينة، **تجربة الرئاسة في تونس بين الثابت و الثورة الدستورية.** المستقبل العربي د. ت. ن. .

الوثائق و التقارير

81–**التقرير الاستراتيجي العربي 2000-2001** ،القاهرة :مركز الدراسات الاستراتيجية ،2001 .

82–الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ،**تقرير الهيئة العليا للانتخابات حول الانتخابات التشريعية و الرئاسية 2014** ،مارس 2015 .

83 –**الانتخابات التشريعية التونسية ما بين قوى الثورة و النظام القديم.** قطر، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، نوفمبر 2014 .

84 –**عملية صياغة الدستور في تونس 2011-2014 تقرير حول الدستور.** مركز كارتر ،2014 .

المواقع الالكترونية

85 –**النموذج الثوري التونسي المسار والتحديات و رهانات الانتقال الجزء الأول.** مركز نماء للبحوث و الدراسات ،2012/09/17 منشور على الرابط التالي :

http://uaua-center.com/activitiesdatials.

86 –أحمد ايمان،**نظرية الديمقراطية و التحول الديمقراطي الجزء الأول و الثاني.** المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتجية ،2016 ، منشور على الرابط التالي :

https://eipss-eg/org/

87 –الكواري علي خليفة ، **ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب العربية قضية استراتيجية .** مركز الخليج لدراسات التنمية ،منشور على الرابط التالي:

https://www.gulfpolicies.com/index

88 –الجراي فتحي ،**الدستور التونسي الجديد و مستقبل الانتقال الديمقراطي.** مركز الجزيرة للدراسات ،2014/01/28 منشور على الرابط التالي :

http://studies.aljazeera.net/ar/reforts/2014/01/201428html

89 –الراجحي عصام الدين ، **الشباب التونسي و رهانات المشاركة السياسية.** مدونات الجزيرة ،2017/04/22 منشور على الرابط التالي :

http://www.blogs.aljazeera.net/blogs/

90 –بدوي أحمد موسى ،**التحول الديمقراطي في تونس المسار التحديات و رهانات الانتقال.** المركز العربي للبحوث و الدراسات ،2014/12/10 منشور على الرابط التالي :

http://www.acrseg.org/11185

91 –بن بريك خميس ،**لماذا صعدت نداء تونس و تراجعت النهضة.** الجزيرة نت ،2014/12/26 منشور على الرابط التالي :

http://arabic.rt.com/news/765676

92 –حسنين توفيق ابراهيم ،**الانتقال الديمقراطي :اطار نظري.** مركز الجزيرة للدراسات ،2013 منشور على الرابط التالي :

www.studies.aljazeera.net/ar/files/2013/01/20131249html

93 –حسنين توفيق ابراهيم، **معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي.** مجلة الأهرام الديمقراطية منشور على الرابط التالي :

www.democracy.ahram.org.eg

94 –سليم الحكيمي، **تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس و مصر.** مركز الدراسات الاستراتيجية و الدبلوماسية 2016/08/30 منشور على الرابط التالي :

www.csds-center.com/index.php/article

95 –عطية عبدالرحمن محمد، **المؤسسة العسكرية و فرص التحول الديمقراطي الحالة المصرية.** لمركز الديمقراطي العربي ،2013 منشور على الرابط التالي :

http://democratic.de/?=26206

96 –عبدالمولى عزالدين ،**أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي.** مركز الجزيرة للدراسات 2013/02/24 منشور على الرابط التالي :

http://studies.aljazeera.netfiles/arabworlddemocracy/2013/02/2013

97 –عبدالحليم مروة، **الدلالات السياسية :نتائج الاستفتاء على دستور مصر.** القاهرة :الهيئة العامة للاستعلامات 2011/01/22 منشور على الرابط التالي :

98 –عبدالشافي عصام ، **مصر و تونس مقارنة بين ثورتين.** العربي الجديد 2014/11/04 منشور على الرابط التالي :

www.alaraby.co.uk/opinion/2014104

99 –فوزي ابراهيم ،**التحول الديمقراطي في تونس .....أعوام من التقلبات.** فكر أون لاين 2014/12/29 منشور على الرابط التالي :

http://www.fekr-online.com/article

100 –قعلول بدرة ،**الجيش سيعود الى ثكنه ،دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية الديمقراطية.** 2011 ،منشور على الرابط التالي :

www.carnegieendoqnaent.org/sada/fa=45909slang=ar

المراجع باللغة الاجنبية

1 / باللغة الفرنسية

101 - Ayadi Rym, **La revolution tunisienne une opportunite pour une transition democratique .** commentaire de MEDPRO,21janvier2011,sur le site : http://www.medpro-forsight.eu//system/files/R%C3%A9volution-Tunisienne%20MEDPRO

102 – De gant pascal,**Tunisie et Égypt. :après le printemps arabe ,la désillusion islamistes.** Bruxelles :service international de recherche d éducation et d action social,2014 .

103 –Barth benjamin **la revolution tunisinne une exception dans le chaos des printemps arabes.** le monde ,09/10/2015 www.lemonde.fr/proche-orient/09/10/2015

104 –Bernas Anne, **cinq ans après ou en sont les pays des printemps arabes ?.** 14/01/2014 www.rfi.fr/moyen-orient/20160114

105 –Burgat francois, **démocratie et démocratisation dans le monde arabe.** openedition journal, 2008 https:// journals.openedition.org /ema/336

106 –Faris david m. ,**la révolte en reseaux:le printemps arabe et les medias sociaux.** 2012 https://www.cairn.info/revue-politique-etrangere-2012

107 –Ferrier jean-noel ,**théories et pratiques de la reforme dans le monde arabe.** Open edition , http://journals.openedition.org/transcontinentales/259

108- Farag Iman, **De Moubarak a Moubarak l'élection présidentielle de 2005 en Egypte.** critique internationale, n°33,octobre,2006.

109- Gudrun Kramer ,**l'Égypte du président Moubarak .** politique étrangère ,n°3,1983.

110- Lamloum Olfa ,Ravenal Bernard , **La Tunisie de Ben Ali :la société contre le régime.** Paris :édition Harmattan, 2002.

111- **Le rôle d'internet et des réseaux sociaux dans la révolution tunisienne.** Sur le site : http://www.tdrp.net/pdfs/social%20Media%20%26%20Arab%20Spring%20-%20Tunisia

112 –Nayouf Mamdouh,**la transition démocratique dans le monde.** media citoyen agora vox ,2011 www.agoravox.fr/actualites/transitiondemocratique-dand-le-98432

113 –Saibi Lotfi, **pourquoi le monde arabe n est il pas démocratique ?.** 29/03/2011 www.leaders.com.tn/article/4634

2 / باللغة الانجليزية

114 **–** REDISSI HAMADI, Chekir hafedh, **analysis of Tunisia s presidential election :the behind the scenes political struggle.** Arab reform initiative ,2015.

الفهـرس

العنـــوان	الصفحـة
مقدمـة	01
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري للتحول الديمقراطي	
تمهيـد	12
المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية و التحول الديمقراطي	13
أولا: مفهوم الديمقراطية	13
ثانيا: مفهوم التحول الديمقراطي	23
المبحث الثاني: عملية التحول الديمقراطي	29
أولا: العوامل المؤثرة على دعم و تعزيز عملية التحول الديمقراطي	29
ثانيا: العوامل المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي	37
المبحث الثالث: الأنماط و الاتجاهات النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي	51
أولا: أنماط التحول الديمقراطي	51
ثانيا: الاتجاهات النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي	54
خلاصـة	61
الفصل الثاني: التحول الديمقراطي في تونس	
تمهيد	62
المبحث الأول: سياق التحول الديمقراطي في تونس	63
أولا: بنية النظام السياسي في تونس	63
ثانيا: بنية المجتمع المدني في تونس	73
ثالثا: الحركات الاحتجاجية في تونس	85
رابعا: انهيار النظام السياسي في تونس	90
المبحث الثاني: فواعل التحول الديمقراطي	96
أولا: دور المؤسسة العسكرية في تونس بعد أحداث 2011	96
ثانيا: الإسلاميون	99
ثالثا: الأحزاب السياسية	101

رابعا: دور الفئة الشبابية في ثورة يناير 2011	**106**
خامسا: الوسائط التكنولوجية و الإعلام	**108**
المبحث الثالث: عملية التحول الديمقراطي في تونس	**111**
أولا: المشهد السياسي في تونس خلال المرحلة الانتقالية	**111**
ثانيا: المشهد السياسي في تونس خلال ما بعد الانتقال الديمقراطي	**115**
ثالثا: معوقات التحول الديمقراطي في تونس	**120**
خلاصـة	**123**
الفصل الثالث: التحول الديمقراطي في مصر	
تمهيد	**124**
المبحث الأول: سياق التحول الديمقراطي في مصر	**125**
أولا: بنية النظام السياسي في مصر	**125**
ثانيا: بنية المجتمع المدني في مصر	**134**
ثالثا: الحركات الاحتجاجية مصر	**146**
رابعا: إنهيار النظام السياسي في مصر	**152**
المبحث الثاني: فواعل التحول الديمقراطي في مصر	**158**
أولا: المجلس الأعلى للقوات المسلحة	**158**
ثانيا: الإسلاميون	**161**
ثالثا: الأحزاب السياسية	**163**
رابعا: الفئة الشبابية في الحياة السياسية و مدى شعبيتها و إلتحامها بالمواطنين	**167**
خامسا: الوسائط التكنولوجية و الإعلام	**170**
المبحث الثالث: عملية التحول الديمقراطي في مصر	**172**
أولا: الفترة الانتقالية و المرحلة التأسيسية	**172**
ثانيا: مرحلة حكم مرسي	**177**
ثالثا: معوقات التحول الديمقراطي في مصر	**182**
خلاصـة	**185**

الفصل الرابع: مقارنة تجربة التحول الديمقراطي بين تونس و مصر	
تمهيد	**186**
المبحث الأول: واقع المشهد السياسي في تونس و مصر	**187**
أولا: خلفيات الثورة التونسية و المصرية	**187**
ثانيا: التطورات الدستورية في تونس و مصر	**195**
ثالثا: التطورات السياسية في تونس و مصر	**200**
المبحث الثاني: أزمات و تحديات التحول الديمقراطي في تونس و مصر	**204**
أولا: أزمات التحول الديمقراطي في تونس و مصر	**204**
ثانيا: تحديات التحول الديمقراطي في تونس و مصر	**210**
خلاصة	**214**
الخاتمة	**215**
قائمة المراجع	